



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي - مغنية -
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية
تخصص: إقتصاد تقدي وبنكي
تحت عنوان

جاذبية الجزائر للإستثمارات الأجنبية المباشرة باستخدام
نموذج الجاذبية - دراسة قياسية للفترة 1996 - 2020

تحت إشراف:

أ.د. داودي محمد

من إعداد الطالب:

حسين يوسف

أعضاء لجنة المناقشة

| | | | |
|--------|----------------------|----------------------|--------------------------|
| رئيسا | المركز الجامعي مغنية | أستاذ التعليم العالي | أ.د. شيبى عبد الرحيم |
| مشرفا | المركز الجامعي مغنية | أستاذ التعليم العالي | أ.د. داودي محمد |
| ممتحنا | المركز الجامعي مغنية | أستاذ محاضر "أ" | د. نيلش خديجة |
| ممتحنا | المركز الجامعي مغنية | أستاذ محاضر "أ" | د. بن شعيب فاطمة الزهراء |
| ممتحنا | جامعة تيموشنت | أستاذ محاضر "أ" | د. بن مسعود نصر الدين |
| ممتحنا | جامعة مستغانم | أستاذ محاضر "أ" | د. كبذاني سيد أحمد |

السنة الدراسية 2021 - 2022

شكر و تقدير

أول شكر هو لله رب العالمين الذي رزقنا العقل ووفقنا في اتمام هذه المذكرة .

نتقدم بالتشكرات الخالصة الى كل من ساهم في انجاز هذا العمل المتواضع سواء

من قريب أو من بعيد و يخص بالذكر الأستاذ المشرف: داودي محمد الذي شرفنا

بإشرافه على مذكرتنا و لم يبخل علينا بتوجيهاته طيلة فترة انجازها.

و الشكر موصول الى كل أستاذ أفادنا بعلمه من أولى المراحل الدراسية

حتى هذه اللحظة.

و في الأخير لا يسعنا الا أن نحمد الله عز و جل مرة أخرى على توفيقه.



اهداء

الحمد لله و الصلاة و السلام على سيد الخلق و اخر المرسلين محمد عليه افضل السلام

و أذكى التسليم ، أما بعد:

الى التي أبصرت طريقتي في الوجود على نور رعايتها، الى زهرة أيامي

و نور الهامي و عطر أحلامي و منبع حناني، الغالية أمي.

الى الذي أشعل لهيب العلم في صدري و الذي بفضل رعايتي

و على الخير رباني والى طريق المعالي هداني و زرع الأمل في فؤادي أبي الغالي (رحمه الله).

الى الذين أهواهم... من تقاسموا معي الحياة بجلوها ومرها

و عاشوا حياتي بكل تفاصيلها... زوجتي وبناتي الغاليات على قلبي

الى جميع أفراد عائلتي و كل من كان سندا لي.

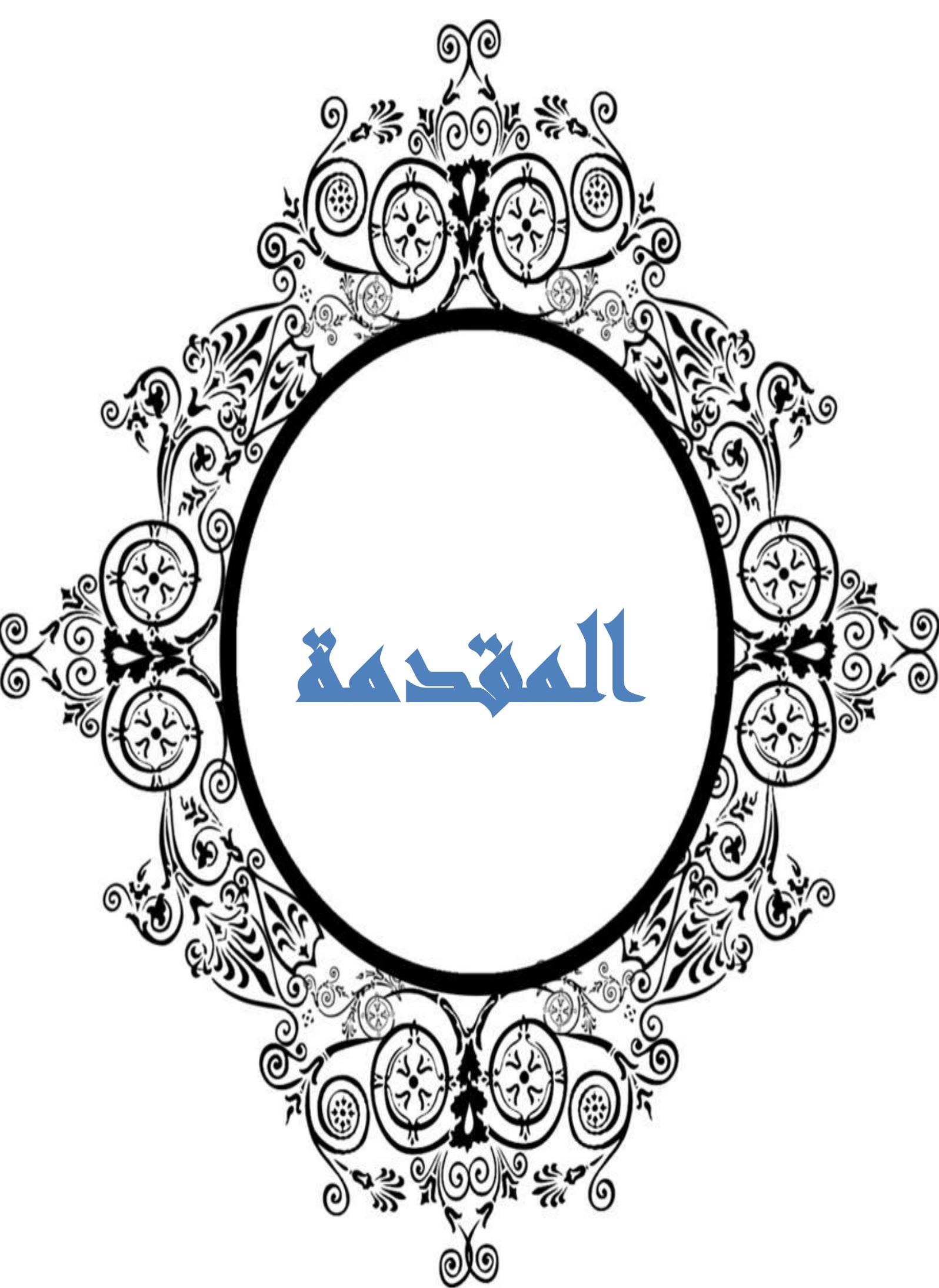
الى من سرنا سوبا و نحن نشق الطريق معا نحو النجاح زملاء الدكتوراه

الى كل من ذكرهم قلبي و لم يذكرهم قلبي،

و كل من ساندني من قريب أو من بعيد و لو بكلمة مشجعة.

حسين يوسف





المقدمات

المقدمة العامة

لأكثر من ثلاثة عقود كان أحد الجوانب التي تجسدت من خلالها العولمة هو التنقل الدولي للشركات وعوامل الإنتاج، وأن الترابط المتزايد للاقتصاديات الناتج عن توسع التجارة وتطور حركات رأس المال أصبح لا مفر منه، بحيث أدت العولمة إلى تعزيز الليبرالية الاقتصادية، وإلى تطوير عملية أنشطة معلومة يحتل فيها الاستثمار الأجنبي المباشر مكانة مركزية في سياسات التنمية للبلدان المضيفة، سواء كانت دولاً متقدمة أو نامية، والتي تدخل في منافسة شرسة لجاذبية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على أراضيها.

فظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر عرفت انتشاراً واسعاً في العالم منذ 1960، والتي قامت من خلالها جل الشركات المتعددة الجنسيات بتوجيه إستثماراتها إلى بلدان أخرى سواء كانت متقدمة أو نامية في سبيل توسيع نشاطاتها الانتاجية، من هنا بدأ الاهتمام المتزايد بتوفير بيئة ملائمة من أجل جذب الاستثمار الذي يعمل بشكل مباشر على دفع عجلة النمو للبلد المضيف كتوفير رأسمال، العملة الصعبة ومناصب الشغل (Kevin 2009) إضافة إلى تدريب العمالة وهذا فضلاً عن جلب التكنولوجيا والمهارات الضرورية والبحوث والتطوير (Stancik, 2010)، من هنا يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة لخلق المنافسة داخل البلد المضيف بين الشركات المحلية مما يرفع الانتاجية، ويقلل من مستويات البطالة خاصة في الدول النامية (OECD, 2002) ، بحيث صنفت المنظمات والهيئات العالمية الاستثمار كأداة يتم الاعتماد عليها لمعالجة جملة من المشاكل التي يعاني منها الدول النامية بالخصوص من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولهذا تم تسليط الضوء على العوامل التي تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال دراسة عدة محددات وعوامل تؤثر على المستثمرين الأجانب الذين يسعون لإيجاد مناخ استثماري ملائم لطبيعة نشاطهم وأهدافهم.

ومن هنا استوجب على الدول النامية استغلال كامل امكانياتها في تحسين مناخها من أجل جذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بدلا من أن تحمي صناعاتها المحلية بصفة سلبية حتى تجد مسارا للاندماج في الاقتصاد العالمي، كما تغيرت نظرتهم للاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره أداة لنقل التكنولوجيا والخبرات وكذلك وسيلة لتمويل سد العجز المالي، وليس وسيلة لاستغلال الموارد الطبيعية للبلد المضيف، مما كان لزاماً عليها تغيير استراتيجياتها من خلال الانفتاح على العالم الخارجي والاندماج في الاقتصاد العالمي، لأن هذه الشركات تتوطن بحثاً عن المردودية وتحتكم إلى مبدأ المزايا المقارنة وإلى عوامل الجذب والمخاطر الاقتصادية والسياسية التي تمثلها الدول المضيفة (Andeff, 2003).

والجزائر كغيرها من الدول النامية التي سعت إلى تحسين مناخها من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي تأخرت في فتح أبوابها أمام المستثمرين الأجانب بسبب الفكر الاشتراكي الذي ساد بعد الاستقلال 2001, Abdelkader sid ahmed, كما شهدت الجزائر بين عامي 1967 و 1980 نموذج الصناعات المصنعة، نموًا اقتصاديًا مستدامًا بعد التصنيع الضخم والمخطط والمتنوع القائم على

المقدمة العامة

الصناعات الأساسية ، مثل الحديد والصلب والميكانيك الكهربائية والكيمياء ، كما أن توافر الموارد المالية نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات مكن الدولة من اللجوء بسهولة إلى الاقتراض، غير أن انخفاض أسعار النفط في منتصف الثمانينيات إلى جانب ارتفاع المديونية خانقة (1988-1998)، أدت إلى اضطرابات وضعت الجزائر في وضع إشكالي، وسجلت اختلالات وفوارق في النموذج النظري والواقع وأصبح الاقتصاد الوطني غير قادر على إنتاج سلع إنتاجية موجهة للاستثمار ومازال يعاني من "الاعراض الهولندية le syndrome hollandais ، Sacks & Warner, 1995 الذي يتميز به الاقتصاد الريعي، مما أدخلها في تحدي كبير في الميزانية وإغلاق كبير للأعمال أدى إلى تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

إن الظروف القاسية التي عاشتها الجزائر كان لزاما لها من تحديث اقتصادها والتي بدأت بالإصلاحات الاقتصادية من إعادة هيكلة إقتصادها المسطر من طرف صندوق النقد الدولي، والذي هدف إلى الانفتاح الاقتصادي وبحثا عن الاندماج الاقليمي، والتي اعتبرت مسالة الاستثمار الأجنبي المباشر جزء من بناء ذلك الاقتصاد ومازالت تسعى الجزائر لتحقيقه بتهيئة جملة من الشروط الاقتصادية والمؤسسية تسمح بتحسين مناخ الاستثمار عموما بحيث أنشأت قانون الاستثمار لسنة 2001 (تم انشاء الوكالة الوطنية للاستثمار ANDI ، والمجلس الوطني للاستثمار CNI).

أما في الآونة الأخيرة انعكس ارتفاع أسعار البترول على التسيير الحسن والتي تزامنت طيلة الفترة مع التعديلات التشريعية والقانونية، بصورة إيجابية على الوضعية المالية للدولة مما سمح بتوفير احتياطي هام من الصرف الأجنبي وبالتالي لم يطرح مشكل التمويل بالنسبة للاقتصاد الوطني، ولكن مع تراجع أسعار النفط ابتداء من 2014 أصبحت ضرورة تنوع مصادر تمويل الاقتصاد خارج المحروقات تلح أكثر مما مضى وأصبحت مسألة جذب المستثمر الأجنبي انشغالا يستحق التوقف عنده، ومن هذا المنطق جاءت دراستنا لتلقي الضوء على العوامل التي تتحدد اتجاهه وتحركاته وعلى مميزات توطنه في الجزائر، وقد اهتمنا في تحليلنا الاقتصادي على العوامل الجاذبة بصفة عامة سواء في دراستنا للنظريات التي فسرت الاستثمار الأجنبي المباشر وفي شرحنا للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر أو في دراستنا للعوامل التي تؤثر في تحركات وتوطين الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد كانت مرجعتينا في هذا الاختيار النظريات الحديثة للمؤسسات (S. Wilhems 1998) والتي تعتبر أن المؤسسات تؤثر على الأداء الاقتصادي وأنها تقلص حالة عدم اليقين وبالتالي تقلل من تكلفة المعاملة التجارية في عمليات التبادل والإنتاج، إن هذه النظريات تتبنى فكرة رد الاعتبار لدور الدولة في التنمية الاقتصادية وتولي أهمية للسلع العمومية شريطة أن تتدخل الدولة بمؤسساتها جنبا إلى جنب مع القطاع الخاص خصوصا في الدول النامية.

إشكالية الدراسة

ركزت الدراسة على مسألة جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بحيث تحلل هذه الأطروحة محددات وسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار النموذج الجزائري، فضلاً عن تنفيذ وتقييم سياسات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ، ولذلك فإننا نحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسية وبعض الأسئلة :

إلى أي مدى وصلت الجزائر في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟

الأسئلة الفرعية :

كيف يتم بناء سياسة جاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر عامة ؟ وفي الجزائر خاصة ؟

ما هي الاستراتيجيات المتخذة من أجل بناء سياسة جاذبة في الجزائرية؟

ما هي المحددات الرئيسية للجذب في الجزائر؟

ما هي العناصر التي يعتمد عليها لنجاح و / أو لفشل سياسة الجذب الجزائرية؟

فرضيات الدراسة:

تستند الدراسة على الفرضيات التالية:

- يعتبر المناخ الاستثماري في الجزائر مشجعاً على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- يوجد تأثير بين المتغيرات المؤسسية والاستثمار الاجنبي المباشر؛
- يوجد تأثير بين المتغيرات الاقتصادية والاستثمار الاجنبي المباشر؛
- يوجد تأثير بين المتغيرات الوهمية والاستثمار الاجنبي المباشر؛
- للمخاطر المؤسسية الجزء الاكبر في التأثير على تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر.

أهمية الدراسة

تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال حاجة الجزائر لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعتبر أداة مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية عبر توفير رأسمال، العملة الصعبة إضافة إلى جلب التكنولوجيا وتأهيل رأسمال البشري، ومن أجل الإجابة على الأسئلة التي أثرت في المناقشة التي دارت حول مسألة الجاذبية من الضروري معرفة مدى تأثير الاقتصاد الجزائري برأس المال الأجنبي، وتحديد الشروط والعوامل التي تدعم آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر، واستعراض دوره في الاقتصاد، والتي أصبحت نوعية المؤسسات عاملاً رئيسياً في اختيار الشركات لمواقع الاستثمار، وفي السياق الجزائري نؤيد توصية الدراسة بأن تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تعتمد على معيار رئيسي هو " النوعية المؤسسية " ، وبعد

المقدمة العامة

استعراض الحالة الاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية سنحاول تحديد محددات الجذب في النموذج الجزائري.

دوافع اختيار الموضوع

تعمل البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء للاندماج في الاقتصاد العالمي، وتبذل البلدان النامية جهودا كبيرة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي، وقد أبدت الجزائر رغبة قوية على الصعيد الدولي في وضع مدونات قواعد سلوك مواتية في مجال الاستثمار وتعزيز المؤسسات، وعلى الرغم من أن تدفقات الاستثمار الواردة قد زادت وتنوعت في السنوات الأخيرة، مما أثر على قطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية والصيدلة والمنتجات الزراعية والبناء، فإن سياسات الجذب لم تحقق الأهداف المنشودة، ومع دخول اتفاق التحالف مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ، وانضمام الجزائر مستقبلا إلى منظمة التجارة العالمية، لم تجتذب الجزائر ما يكفي من الشركات الأجنبية مقارنة بالبلدان المجاورة، وتدفقات الاستثمار التي تلقاها البلد متواضعة بالمقارنة مع إمكاناته، مما يدفعنا إلى التفكير في سياسات الجذب التي اتبعت حتى الآن. في حين أن منذ بداية القرن أصبحت سياسة الجاذبية مكوناً رئيسياً للسياسة الاقتصادية والسياسة الصناعية، بعد استكشاف القوانين القائمة، قمنا بتقييم سياسة الجذب. والهدف من ذلك هو تحديد المحددات التي تستند إليها الشركات الأجنبية في اختيار مواقعها في الجزائر وعلى نحو متزايد، ينظر إلى نوعية المؤسسات على أنها عامل حاسم مهم مثل المتغيرات الاقتصادية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، من خلال انجاز دراسة قياسية تمكن من إبراز أهم عناصر التي تساهم بشكل ايجابي في رفع حجم ذلك الاستثمار الوارد إلى الجزائر، وكذا تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر والوقوف عند نقاط ضعفه التي تمنع تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

منهج وأدوات الدراسة

سعى للإجابة على الإشكالية المطروحة سلفا، واختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة، تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي في عرض المفاهيم المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته الأساسية وأثاره على الاقتصاد المضيف، كما تم استخدام هذا المنهج بغرض استعراض واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

بالإضافة الى اعتماد المنهج الكمي استعانة بأساليب الاقتصاد القياسي، وذلك لغرض تقدير عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر، والتي من خلالها تم استعمال نموج الجاذبية باستخدام بيانات بانل.



المقدمة العامة

أما بالنسبة للأدوات المستخدمة في الدراسة، فقد ارتكزت على المراجع والمصادر الأساسية المرتبطة بموضوع الدراسة باللغة العربية والأجنبية، بالإضافة إلى الاستعانة بالرسائل العلمية، والمجلات والدوريات والبحوث المتخصصة الوطنية والدولية، والتقارير التي تصدرها هيئات دولية وعربية، والملفات، والمواقع الإلكترونية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

أما عن بيانات الدراسة فقد تم الاستعانة بالتقارير الرسمية الصادرة على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إضافة إلى تقارير وإحصائيات بنك الجزائر ووزارة المالية، والنشرات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات، وكذا تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

مجال وحدود الدراسة

بالنسبة للحدود المكانية تركز الدراسة على الاقتصاد الجزائري كأحد الاقتصاديات المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، أما بالنسبة للحدود الزمنية فإن الدراسة تمتد من سنة 1996 منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية لبيئة الاستثمار وإلى غاية سنة 2020.

هيكل الدراسة

يتضمن هيكل الدراسة على شق نظري وشق قياسي، جاء في إطار التقسيم المقترح، الذي يتوخى الوصول إلى أهداف الدراسة والإجابة على التساؤلات المطروحة في الإشكالية. تضمن الفصل الأول الإطار النظري للدراسة، وجاء فيه تناول المفاهيم الأساسية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

أما الفصل الثاني فقد خصص لتحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر فقد خصص لتقييم البيئة التشريعية لمناخ الاستثمار في الجزائر بناء على تحليل الإطار القانوني والمؤسسي للاستثمار، وإبراز أهم العوائق القانونية التي تعرفها بيئة الاستثمار في الجزائر، وكذلك تقييم جاذبية مناخ الجزائر للاستثمار الأجنبي بناء على المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار، كما تم من خلاله إبراز أهم العوائق التي تحول دون تحسن جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر، وأيضا تم تحليل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، وتوزيعه القطاعي وأهم الدول المستثمرة في الجزائر، بالإضافة إلى مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع.

أما الفصل الثالث وفي الأخير أعد الفصل الثالث لقياس عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة، 1996-2020 حيث تم التطرق للجانب النظري للنموذج المستعمل، و في الأخير تم قياس أثر بعض المتغيرات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر.



الفصل الأول

الاطار النظري للإستثمار

الأجنبي المباشر

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد

إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو مظهر من مظاهر العولمة ، ويحتل مكانة بارزة ضمن أولويات صانعي السياسات الاقتصادية لما له من أهمية في التنشيط والاندماج في الدورة الاقتصادية العالمية، وقاطرة للمؤسسات المحلية على تطوير قدراتها واكتساب التكنولوجيا، لذلك يعد الفهم السليم الاستثمار خطوة أساسية نحو وضع سياسات واستراتيجيات التي يمكن أن تقلل من القيود المفروضة على ممارسة الأعمال، وبالتالي تحسين جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

من هنا سوف نتطرق إلى أهم المفاهيم الأساسية التي للاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

تحظى الاستثمارات الأجنبية المباشرة باهتمام بالغ في اقتصاديات العالم ، لما لها دورا في تنمية القدرات التنافسية لاقتصاد الدول خاصة النامية منها، لذلك اتجهت معظم الدول إلى تحسين مناخها الاستثماري لاستقطاب الاستثمارات، ومن هنا يستند المستثمر الأجنبي إلى اتخاذ قراراته الاستثمارية بناء على مجموعة من المؤشرات الدولية والاقتصادية، التي تساعده على توجيه استثماراته بما يلاءم أهدافه المسطرة، ومن خلال المميزات والمكاسب التي تتمتع بها الاستثمارات الأجنبية المباشرة للبلد المضيف، بحيث تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدرا هاما لانتشار التكنولوجيا وتحسين الكفاءة والنمو¹، لذا كان من أولويات صناع القرار في السياسات الاقتصادية العامة للبلدان سواء المتقدمة أو النامية منها، لذلك يعد الفهم السليم لمناخ الاستثمار خطوة أساسية نحو وضع سياسات واستراتيجيات التي يمكن أن تقلل من القيود المفروضة على ممارسة الأعمال وبالتالي تحسين جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة².

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة استثمارات حقيقية تتم في شكل مصان، تجهيزات، أراضي ومخزونات وتتطوي على كل من رأس المال والإدارة. ويتمثل الاستثمار المباشر في قيام المؤسسة بإنشاء شركة تابعة في الخارج، تشمل في الغالب الشركات متعددة الجنسيات في الصناعة، التعدين أو الخدمات والتي تعد أكثر اهتماما حاليا³.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت المفاهيم التي تعرف الاستثمار بشكل عام و ذلك لما يكتسبه ذلك الأخير من أهمية وللاستعمال الشائع للمصطلح من طرف الباحثين الاقتصاديين والهيئات الدولية.

أولا: تعريف الاستثمار بشكل عام

يعرف الاستثمار بصفة عامة بمفهومه الاقتصادي على أنه الإضافات الجديدة إلى قيمة السلع الرأسمالية الحالية الناجمة عن النشاط الإنتاجي خلال فترة معينة، كما يمكن تعريفه من زاوية آخر على أنه استخدام الأصول الحاضرة للحصول على دخل مستقبلي في صورة مختلفة،

¹ BAYRAKTARI, N. Foreign direct investment and investment climate. Procedia Economics and Finance , 5, 83-92.2013.

² GEBREZGABHER, S. T . Investment climate indicators for waste reuse enterprises in developing countries: Application of analytical hierarchy process and goal programming model. Resources, Conservation and Recycling , 144, 223-232.2019.

³ MALCOLM Gillis, DWIGHT.H, PERKINS, « Economie du développement », 4ème édition, Boeck, paris, 1998, p. 445.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

كما يمكن تعريفه على أنه شراء أصول تمويلية بواسطة أفراد أو مؤسسات واستخدامها لأجل الحصول على عائد يتناسب مع حجم المخاطرة خلال فترة زمنية محددة، كما يمكن تعريف الاستثمار من جانب آخر على أنه ذلك الجزء من الدخل المؤكد الذي تم التخلي عنه و توظيفه لأجل الحصول على عائد مستقبلي غير مؤكد، وهنا تجدر الإشارة إلى أهمية عامل المخاطرة Risk بالنسبة للاستثمار¹.

ثانياً : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

تعدد تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر سواء من طرف الباحثين الاقتصاديين أو الهيئات الدولية، وفيما يلي بعض الباحثين والهيئات الدولية التي تطرقت لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

1- تعريفات لبعض الكتاب

➤ عرف الباحث منصورى الزين الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه التعامل بالأصول العينة أو النقدية من أجل الحصول على الأرباح، ذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة ولفترة زمنية معينة، بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وتعوض عن عامل المخاطرة الموافق للمستقبل².

➤ كما تم تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر هو مشروع دولي يكتسب فيه المستثمر المقيم في اقتصاد المنشأة "تأثيراً" طويل الأجل في إدارة شركة منتسبة في الاقتصاد البلد المضيف³.

➤ الاستثمار الأجنبي المباشر هو العملية التي يكتسب بموجبها المقيمون في بلد ما (بلد المصدر) ملكية أصول في بلد آخر (البلد المضيف) بغرض التحكم في الإنتاج والتوزيع والأنشطة الأخرى⁴.

¹ قارة ابراهيم، أثر أنظمة سعر الصرف على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة نظرية ونمذجة قياسية باستخدام معطيات البانل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ،جامعة تلمسان، الجزائر ، 2018/2019، ص.87.

¹ منصورى الزين . تشجيع الاستثمار و اثره على التنمية الاقتصادية . دار اليا للناشر و التوزيع .الاردن عمان. الطبعة الأولى 2012.ص19.

³ Ojo, Olusegun, "General Review of Literature on Theories of Foreign Direct Investment. " Available at SSRN 2640497 ,2015, p.1.

⁴ Moosa, Imad. Foreign direct investment: theory, evidence and practice. Springer, 2002, p.1.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

➤ كما يمكن تعريفه أيضا على أنه النشاط الذي يترتب عليه القيام بخلق طاقة جديدة للمؤسسة، من خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو استبدال الأصول الحالية بأصول أكثر كفاءة وطاقة.¹

➤ الاستثمار الأجنبي المباشر هو الاستثمار الذي من خلاله يمكن للمستثمر الأجنبي في إدارة شؤون شركته مباشرة في الدولة المضيفة، وذلك من أجل الاستعمال الحذر للأصول وضمان أمان استثماراته، إضافة إلى تحريك المنافسة ما بين الشركة الأجنبية والشركات المحلية في دول أخرى، وهذا الاستثمار لا يتضمن فقط تحويل رؤوس الأموال إلى دول أجنبية بل أيضا العديد من المهارات (إدارية، تكنولوجية) وقدرات معينة.²

2- التعاريف المقدمة من طرف المؤسسات والهيئات الدولية

➤ يعرف صندوق النقد الدولي (1993) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه فئة من فئات الاستثمار الدولي تعكس أهداف المقيم في أحد الاقتصاديات (اقتصاد المستثمر المباشر أو اقتصاد المصدر)، الذي يحصل على مصلحة دائمة في مؤسسة تقيم في اقتصاد آخر (مشروع الاستثمار المباشر أو الاقتصاد المضيف)، ويعني هذا الاهتمام الدائم وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر ومشروع الاستثمار المباشر، ووجود قدر كبير من التأثير من جانب المستثمر على إدارة المؤسسة. بحيث أن ملكيته ما لا تقل عن 10٪ من الأسهم العادية أو السهم الانتخابي هي المعيار لوجود علاقة استثمار مباشرة.³

➤ تعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استثمار طويل الأجل الذي تقوم به مؤسسة مقيمة في أحد الاقتصاديات (البلد المصدر) في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر المباشر (البلد المضيف)، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم بين شركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) ووحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار).⁴

¹ مبارك سلوس ، التسيير المالي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2001 ، ص115 .

² Dunning, J.H. "The Theory of Transnational Corporations", The United Nations Library on Transnational Corporations, Routledge, London and New York.1993, p23-25.

³ Thanyakhan, Sutana. The determinants of FDI and FPI in Thailand: A gravity model analysis. Diss. Lincoln University, 2008.p.6.

⁴UNCTAD, The role of International Investment Agreements in Attracting Foreign Direct Investment to Developing Countries: Series on International Investment Policies for Development, UNCTAD, Geneva.2009.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

➤ تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD

The Organisation for Economic Cooperation and Development

من خلال هذه المنظمة نميز بين تعريفين:

1. الاستثمار الأجنبي المباشر هو عملية تموقع المستثمر الأجنبي في بلد غير بلد إقامته من أجل القيام بنشاط، من أجل تحقيق علاقات اقتصادية طويلة الأجل وفوائد دائمة وذلك بإنشاء شركة أو فرع، أو توسيعهما، أو المساهمة في شركة جديدة أو قائمة من قبل والتأثير في تسييرها، كذلك يتضمن هذا الاستثمار المعاملات الرأسمالية ما بين الطرفين الأجنبي والمحلي¹.
2. يعتبر كل شخص طبيعي أو شركة معنوية مستثمر أجنبي، في حالة إمتلاكه شركة أو فرع أو يساهم فيها ويمارس نشاطه في بلد غير بلد إقامته، وبالتالي هي عبارة عن استثمار أجنبي مباشر².

الفرع الثاني: الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر

أولاً: تعريف الاستثمار غير المباشر

يعرف الاستثمار الأجنبي غير المباشر بأنه استثمار في الأوراق المالية في والتي تصدرها الهيئات العامة، على ألا يكون للأجانب حق إدارة المشروع أو اتخاذ القرارات أو الرقابة على تلك المشروعات المرتبطة باستثماراتها أي دون سيطرة إدارية فعالة على المؤسسة في حين يكون لهم الحق في الحصول على عائد نظير مشاركتهم³.

ثانياً: الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر

بحيث تنقسم تدفقات رؤوس الأموال الدولية إلى ثلاثة أنواع:

– الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

– الاستثمارات المحفظية؛

– تدفقات بنكية أخرى: قروض بنكية.

ويعتبر النوع الثاني والثالث من الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة و عادة ما يحدث خلط بين مفهومي الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي الغير مباشر حيث يشترك الاثنان في

¹ OECD, “Benchmark Definition of Foreign Direct Investment”, Third Edition, Paris: The Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD), 1996, p 7-8.

² OECD, “Benchmark Definition of Foreign Direct Investment”, the Fourth Edition, Paris: The Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD), 1998, p 17.

³ WAKYEREZA, Ronald. The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth, Employment and Poverty Reduction in Uganda. Thèse de doctorat. Victoria University. 2017.p.101.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

خاصية العمل في أكثر من دولة وإنهما قد يتضمننا شراء المستثمر الأجنبي لأسهم تصدرها منشآت الدولة المتلقية إلا أنهما واقعا يختلفان من حيث الآتي:

1- القدرة على التحكم في الإدارة:

* الاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية هو مجرد انتقال لرأس المال فقط من دولة لأخرى دون أن يعطى للمستثمر الحق في التدخل في الإدارة؛

* أما الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر تدفقا لرأس المال من دولة لأخرى متضمنا حق الملكية والتحكم، أي يمتلك المستثمر الأجنبي نسبة معينة من أسهم المنشأة تعطى له الحق في التحكم في إدارتها.

2- اختلاف الحافز:

* الاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية يكون في الغالب الهدف الأساسي منه الرغبة في تعظيم العوائد على رأس المال وتنويع الاستثمارات للحد من المخاطر المحتملة، وكثيراً ما يرتبط هذا الاستثمار بعمليات المضاربة، كما أن المستثمر في هذه الحالة يمكنه بيع الأوراق المالية والخروج من الدولة المتلقية بتكلفة منخفضة نسبياً، مما يثير قلق الدول المتلقية بشأن مدى استمرارية هذه الاستثمارات والسياسات التي يمكن إتباعها للتعامل مع آثار خروجها، ومع ذلك لا يمكن إغفال أهمية فوائد الاستثمارات الأجنبية المالية، حيث أنها تمنح الشركات والمؤسسات في الدولة المتلقية فرصة الحصول على التمويل الأجنبي، إلى جانب ما تحققه لأسواق المال من تطوير؛

* أما الاستثمار الأجنبي المباشر فبالإضافة إلى انه يسعى إلى تعظيم العوائد على رأس المال وتنويع المخاطر، إلا انه يتأثر بعوامل أخرى إضافية كالربحية طويلة الأجل للمشروعات، واعتبارات نمو المنشأة، ولذلك فان الاستثمار الأجنبي يعتبر أكثر استقراراً من الاستثمار المالي، كما انه يعطى فائدة إضافية للدولة المتلقية حيث يساهم في رفع المستوى التكنولوجي ودعم المهارات الإدارية وزيادة الإنتاج والدخل، إلا أن الاستثمار المباشر أيضا لا يخلو من العيوب حيث يعطى للمستثمر الأجنبي قدرة على التدخل في إدارة الشركات المحلية، ويزيد القلق في حالة تزايد نسبة ملكية الأجانب من أسهم هذه الشركات ومن ثم زيادة سيطرتها عليها¹.

¹ إبراهيم عبد المنعم ياسين، الاستثمار الأجنبي غير المباشر، مشاركته طلابيه، الأحد، 6 يونيو 2010،

http://profmohamedantar.blogspot.com/2010/06/blog-post_1864.html

2021،17:30/04/07

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثاني: مميزات الاستثمار الأجنبي المباشر

سنتناول في الجزء من البحث الأشكال التي يمكن أن يكون عليها الاستثمار الأجنبي المباشر، كما سنتطرق إلى الأهمية البالغة المرجوة منه.

الفرع الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك عدة أنواع للاستثمار الأجنبي المباشر سوف نتطرق إلى أهم هذه الأشكال فيما يلي:

أولاً: الاستثمار الأجنبي المشترك

عرف عبد الحميد عبد المطلب الاستثمار المشترك على أنه: "كل استثمار يشترك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين، من خلال شركة دولية النشاط ويتم في شكل مشروعات اقتصادية وينطوي على عمليات إنتاجية و تسويقية و مالية¹".

من خلال التعريف يمكن القول بأن الاستثمار المشترك هو عقد بين مستثمرين محلي وأجنبي طويل الأجل، و الطرف المحلي هنا قد يكون قطاعا خاصا أو عاما كما قد يكون شخصية معنوية، وينشأ هذا الإستثمار عند إمتلاك مستثمر أجنبي حصة في شركة وطنية، مما يؤدي إلى تحويل الشركة إلى استثمار مشترك، وفي هذه الحالة لا بد أن يكون لكل طرف الحق في المشاركة في إدارة المشروع ، و هذا هو العنصر الحاسم في التفرقة بين مشروعات الاستثمار المشترك و عقود الإدارة و اتفاقيات التصنيع أو مشروعات تسليم المفتاح.

ثانياً: الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

إن هذا النوع من الإستثمار الأجنبي المباشر هو أكثر الأشكال إنتشارا وتفضيلا من قبل الشركات المتعددة الجنسيات، بحيث تقوم بفتح فرع من إستثمارها في دول أخرى من خلال المشروعات الانتاجية أو خدمة مملوكة لها بالكامل، وتكون فيها المسؤولة عن إدارة العمليات الانتاجية والتسويقية، ويكون هذا الإستثمار عن طريق شراء شركة محلية سواء خاصة أو عمومية قائمة بكل تجهيزاتها وتقنياتها².

ثالثاً: الاستثمار الأجنبي غير تقليدي (الحديث)

إن الاختلاف الجوهرى بين الاستثمار التقليدي والحديث هو في التسيير، بحيث في الاول يعتبر المستثمر الأجنبي هو المسير للشركة بفضل حيازته كامل أو أغلب أموالها، أما في الثاني فيكون المستثمر المحلي هو صاحب الاغلبية ومسير لها، وتتعدد الأشكال غير التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر ونذكر منها:

¹ عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية، منظماتها، شرآتها، تداعياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008ص.184.

² علي ابراهيم الخضر، إدارة الأعمال الدولية، دار رسلان، دمشق، سوريا، ط1، 2007، ص.52.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

- الشركات المشتركة: وهي تنشأ عن مساهمة شخصين على الأقل في الاستثمار، وتعد من الأشكال الجديدة إذ يساهم المستثمر المحلي ب 50% أو أكثر في رأسمال المشروع.
- عقد الإجازة : هذا النوع يتم بموجبه استعمال تكنولوجيا أو معرفة يمثلها المستثمر الاجنبي من قبل المستثمر المحلي مقابل ثمن يدفعه الطرف المحلي، ويكو نقداً أو بالاشتراك بنسبة معينة في الأرباح.
- عقد التسيير : تنفقر البلدان النامية إلى التسيير المحكم للمشروعات، فتلجأ إلى إبرام عقود تسيير مع المتعامل الأجنبي، بحيث يتعهد هذا الأخير بتسيير المشروع أو الشركة مع القيام بتكوين داخلي للعمال في المجال بعد فترة زمنية محددة مقابل علاوة يحصل عليها.
- عقود المفتاح في اليد: تبرم البلدان النامية هذا النوع من العقود، بهدف تسريع وتيرة بناء صناعي، ويتعهد المتعامل الأجنبي بتقديم مجتمعات صناعية عاملة وتأجيل الحصول على الثمن حتى تتمكن تلك الشركات من توليد رأسمالها¹.

رابعاً: الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الهدف:

1- الاستثمار الباحث عن الموارد الطبيعية

والهدف منه هو البحث عن مصادر وموارد طبيعية إلى استغلال الميزة النسبية للدول لاسيما الغنية بالموارد الأولية كالنفط و الغاز والمنتجات الزراعية، فضلا عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة و مدربة².

2- الاستثمار الباحث الأسواق

ظهر هذا النوع من الإستثمار في قطاع الصناعات التحويلية خاصة في الدول النامية أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات خلال الستينيات والسبعينيات، ويعتبر ذلك النوع عوضاً عن التصدير من البلد المصدر للاستثمار، كما أن وجوده في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات، وهناك أسباباً أخرى للقيام بهذا النوع من الإستثمار منها إرتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة، مما يجعل الإستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها، كما يمكنه أن يساهم في تحسن الوضعية الاقتصادية للبلد المضيف من خلال الرفع من معدلات النمو في الدولة

¹ بن داودية وهيبية، واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1995-2004) مع التركيز على الجزائر، مصر، المغرب، تونس، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2005/2004، ص.17.18.

² حسن الخضرم، الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف و قضايا، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، السنة الثالثة، الكويت، 2004 ص.04.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

المضيضة للإستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها، كما له أن آثارا توسعية على التجارة ليحجا في الإنتاج والإستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيضة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للإستثمار¹.

3- الإستثمار الباحث عن الكفاءة و الإستراتيجية

يتحقق الإستثمار الباحث عن الكفاءة عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيضة بهدف زيادة الربحية، و يتميز هذا النوع من الإستثمار بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيضة، كما يؤدي إلى تنوع صادراتها هذا فضلا عن آثاره التوسعية على الإستهلاك عن طريق إستيراد كثير من مدخلات الإنتاج، و قد يأخذ هذا النوع من الإستثمار أشكالا عديدة منها تحويل الشركات متعددة جنسيات جزء من عمليات الإنتاجية كثيفة العمالة إلى الدولة المضيضة، أو تصنيع بعض المكونات في الخارج بسبب ارتفاع الأجور في البلد الأم أو ارتفاع أسعار الصرف، أما بالنسبة للإستثمار الباحث عن الأصول الإستراتيجية فيتعلق بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية، وتعزيز مركزها التنافسي عن طريق الاستفادة من خبرات الشركات التي تم شراؤها أو الاندماج معها ويتم هذا النوع من الإستثمار في المراحل اللاحقة من نشاط الشركات متعددة الجنسيات، أي عندما تقوم الشركة بالإستثمار في مجال البحوث والتطوير مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية².

الفرع الثاني: أهمية ودوافع الإستثمار الأجنبي المباشر

إن المزايا التي التي يتمتع بها الإستثمار الأجنبي المباشر جعلت من بلدان العالم الإهتمام الزائد به لما له من أهمية كبيرة في دفع عجلة النمو.

أولا: الأهمية

يعد الإستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات رأس المال الأجنبي عبر حدود الدول من أبرز الظواهر العالمية نظرا لما يقدمه من دور في تمويل عملية التنمية الاقتصادية، بحيث تظهر

¹ ناصري نفيسة، أثر سعر الصرف على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية - دراسة حالة الجزائر-، مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع : مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص.8-9.

² بامحمد نفيسة، تحليل جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقارنة OI، مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد دولي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2015/2016، ص.12.13.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى تأثيره على أي مجتمع، في أنه القوة الاقتصادية الدافعة للنمو، ومصدرا للتمويل من خلال الاستغناء عن عملية الاقتراض¹.

إن ظهور الأزمات العالمية سواء كانت مالية أو اقتصادية كان من الاسباب الرئيسية في إهتمام الدول سواء المتقدمة او النامية بالإستثمار الاجنبي المباشر، فهذه الأزمات اجبرت الدول المتقدمة على البحث عن أسواق جديدة بسبب انخفاض حصصها في السوق المحلية وتدهور مداخنها، ضف إلى ذلك ما كانت الدول المستقبلية في حاجة إليه من:

✓ أصول مختلفة ونادرة الوجود في طبيعتها بهذه الدول، وهذا ما قد توفره الشركات المتعددة الجنسيات، وتشمل هذه الأصول رأس المال، التكنولوجيا والمهارات الإدارية.

✓ خلق فرص عمل ورفع إنتاجية هذا العنصر من خلل الرفع من معدلات الاستثمار وبالتالي الحد من البطالة .

✓ الروابط الخلفية تساهم في زيادة إنتاجية وكفاءة أداء الشركات الأخرى، أما الروابط الأمامية فتساهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية، كما تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة.

✓ التمويل الرأسمالي للمشروعات ذات العجز المالي.

✓ إن مميزات الاستثمار الاجنبي المباشر من خبرات فنية وتسويقية وإعلانية وقنوات اتصال مسبقة بالأسواق العالمية يؤدي إلى توسيع نطاق السوق المحلي وفتح اسواق عالمية جديدة أمام المنتجات المحلية.

ثانيا: الدوافع²

- الدافع الأول للاستثمار الأجنبي المباشر هو البحث عن الموارد الطبيعية بتكلفة أقل من الاستثمار في البلد الأصلي، فضلا عن ضمان استقرار إمدادات هذه الموارد. ويشمل الاستثمار في الموارد معظم المعادن والمواد الخام والمنتجات الزراعية. ويتم تصدير هذه المنتجات في معظمها إلى بلدان أخرى، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو.

¹ يقور احمد، أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر، 2014-2016، ص.4-5.

² Kusumawati, Pande. Foreign Direct Investment, Inclusive Growth, and Institutions in Indonesia. University of Groningen, 2018.p.14-15.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

- الدافع الثاني للاستثمار الأجنبي المباشر هو البحث عن الأسواق لتوريد السلع أو الخدمات إلى أسواق البلدان المضيفة، ويسعى هذا الاستثمار إلى دعم أو حماية الأسواق القائمة أو استغلال أسواق جديدة أو الترويج لها، ولهذا السبب فإن الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو السوق يحتاج إلى تكيف منتجاته مع الأذواق أو الاحتياجات المحلية، وأن يتعرف على اللغات المحلية، والجمارك التجارية، والمتطلبات القانونية، وإجراءات التسويق.
- يهدف الدافع الثالث للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق الكفاءة في المقام الأول والاستفادة من وفورات الحجم والنطاق في البلد المضيف، مثل انخفاض تكاليف العمالة، والوصول إلى الأسواق، والحوافز الحكومية، وكثيراً ما يستثمر هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان ذات الأجور المنخفضة، ومع ذلك فإن الفوائد الرئيسية للاستثمار في السعي لتحقيق الكفاءة في البلد المضيف هي توظيف عمال ذوي مهارات منخفضة ولهم صلات مع الموردين المحليين.
- رابعاً، يركز الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يكون دافعه الاستراتيجي أي الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل مثل الحفاظ على قدرته التنافسية الدولية أو النهوض بها، وإقامة علاقات طويلة الأجل مع الحكومة والمجتمع في بلد مضيف هو سياسة رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يسعى إلى استراتيجية.

الفرع الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للبلد المضيف:¹

يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة النمو الاقتصادي، و التنمية الاقتصادية في البلدان المستضيفة، و لكن بالمقابل هو لا يخلو من العيوب التي يمكن ان تترتب عن إستقطابه فيما يلي سوف نتطرق للآثار الايجابية و السلبية للاستثمار الاجنبي:

أولاً: الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر

- يؤدي تدفق الإستثمار الجنبى المباشر إلى زيادة الإنتاج الموجه للتصدير مما يقلل من الواردات، والذي بدوره يرفع من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي تؤدي إلى تحسين الميزان التجاري مما يحسن ميزان المدفوعات؛
- المساهمة في دفع عجل التنمية الاقتصادية من خلال جلب رأس المال و التكنولوجيا والمهارات التنظيمية و هذا بواسطة شركات متعددة الجنسيات؛

¹سحنون فاروق. قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر- مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير-جامعة فرحات عباس سطيف. 2009-2010.ص26.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

- يساهم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الرفع من المدخرات، والتي بدورها تعد عامل في تحسين الاستثمار المحلي كما يساعد في فتح أسواق محلية وأجنبية جديدة نتيجة تسويق منتجات هذه المستثمرات، وإشباع حاجات السوق بالمنتجات الضرورية ؛
- العلاقة المشتركة بين الشركات المحلية والأجنبية ترفع من كفاءة الشركات المحلية من حيث وظيفة الإنتاج أو التمويل في زيادة الطاقة الإنتاجية، أو في وظيفة التسويق؛
- رفع التحدي وروح المنافسة بين الشركات المحلية، إذ يصبح من الضروري على هذه الشركات التركيز على تحقيق هدف البقاء و التوسع و تطوير منشآتها؛
- تقليص حجم البطالة و هذا عن طريق المشروعات الجديدة التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات و هذا من اجل القيام بأعمالها الخاصة.

ثانيا: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

- ضياع بعض الموارد المالية على الدول المضيفة والمتمثلة في الإعفاءات الضريبية الممنوحة للشركات الأجنبية، هذه التسهيلات والإعفاءات تمثل تكلفة في ضياع موارد محتملة من شأنها إستخدامها في أغراض التنمية الإقتصادية، في حين أن الدولة المضيفة قد تضطر إلى المساواة بين المستثمر الأجنبي والمحلي إلى منح هذا الأخير نفس الإمتيازات الضريبية، مما يعني التضحية بالمزيد من الإيرادات الحكومية المحتملة¹؛
- يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا في تحويل الموارد المالية المحلية إلى الخارج، وكذا خروج الأموال في شكل أرباح و العوائد على المدى الطويل، وهذا عندما يصل الاستثمار إلى مرحلة النضج²؛
- يؤدي نقل التكنولوجيا في عملية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد المضيف يؤدي على التخلي عن اليد العاملة وتعويضها ؛
- إن اختلاف العادات المعتقدات بين المستثمر والبلد المضيف، قد يؤثر سلبا في الثقافة الوطنية، وهذا من خلال ترويج السلع الاستهلاكية السيئة؛
- المستثمر الأجنبي قد يهدد سيادة الدولة و هذا من خلال الضغوط التي يمارسها على حكومة البلد المضيف، خاصة إذا كان المستثمر في القطاعات الإستراتيجية؛

¹ جوامع ليبية، أثر سياسات الإستثمار في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية- دراسة مقارنة الجزائر، مصر والسعودية-200-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص.32.

² سحنون فاروق. قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر - مرجع سبق ذكره.ص27.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

- استخدام المستثمر الأجنبي طرق ملتوية من أجل التهرب الضريبي وتحويل العملة الأجنبية... الخ.

المطلب الثالث: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر

أصبح هم الدول سواء كانت متقدمة أو نامية استقطاب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فسارعت معظمها إلى تحسين مناخها الاستثماري، وهذا ما سنتطرق له في هذا المطلب، هو التعرف على أهم الجوانب النظرية للمناخ الاستثماري.

الفرع الأول: تعريف مناخ الاستثمار

هناك أكثر من تعريف للمناخ الاستثماري، نذكر منها ما يلي:

➤ مناخ الاستثمار هو مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد، والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة وخلق فرص العمل والتوسع، وللسياسات والسلوكيات الحكومية تأثير قوي على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف، والمخاطر والعوائق امام المنافسة¹.

➤ كما يمكن تعريف مناخ الاستثمار بأنه البيئة النظامية، السياسية و البيئة التنظيمية في إدارة المشاريع، مما يعني أن الحكومة المحلية التي تتسم بالبيروقراطية والفساد، ولا تنظم كفاءة البنية التحتية والخدمات المالية، تجعل من المستحيل على الشركات الحصول على خدمات سليمة، وهذا ما يجعل العائدات الاستثمارية منخفضة وغير مؤكدة².

الفرع الثاني: مقومات المناخ الاستثماري

يرتكز المناخ الاستثماري الجاذب لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية على عدة مقومات أهمها:
أولاً: المناخ السياسي و الأمني³

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على مدى ملائمة المناخ الاستثماري، حيث عدم الاستقرار السياسي والأمني يؤدي إلى خفض معدلات الادخار وبالتالي خفض معدلات الاستثمار، وبذلك يفقد المستثمر الثقة في استقرار الجهاز الحاكم، الأمر الذي يدفعه إلى توطين

¹ حسنة أقاسم ، قراءة في المؤشرات الاقتصادية العالمية لمناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر مع الاشارة الى بعض الدول، مجلة الحقيقة، المجلد 10 ، العدد 19، ص 103-128.

² Dollar, D., Hallward-Driemeier, M., & Mengistae, T. (2005). Investment climate and firm performance in developing economies. *Economic Development and Cultural Change*, 54(1), 1-31.

³ حاوشين ابتسام، دردار نادية، مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والتحكيم كضمانة قانونية لجذبه، حوليات جامعة الجزائر 1، كلية العلوم القانونية والسياسية، جامعة محمد شريف مساعدي، سوق اهراس، العدد 31- الجزء الرابع، ص.397-398

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

أصوله الاستثمارية في المناطق الأكثر استقراراً وأماناً، ويتأثر المناخ السياسي والأمني بمجموعة من العوامل، نوجزها فيما يلي:

- النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاماً ديمقراطياً أو دكتاتورياً؛
- موقف الأحزاب السياسية من الاستثمارات الأجنبية؛
- درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف و درجة الوعي السياسي لديها ومدى تفهمها للمشاكل التنموية الاقتصادية.

ثانياً: المناخ القانوني

إن القرارات الاقتصادية في نهاية الأمر هي تصرفات قانونية بالتصرف في الملكية ، أو بالتعاقد مع موردين أو بالالتزام بتوريد بضائع أو القيام بأعمال مع ما يرتبط بذلك من عقود مع مختلف الأطراف ، وهكذا فإن وجود نظام قانوني واضح وفعال هو شرط أساسي للقيام بالنشاط الاقتصادي وخاصة الاستثمار وفي هذا الصدد فإن عدم وجود قوانين واضحة أو تعددها و أحياناً تضاربها كل ذلك يعتبر عقبة أمام أي مستثمر ولكن الاستقرار القانوني لا يتطلب فقط وضوحاً في النظم القانونية السائدة بل إنه يعني فوق ذلك تطبيقاً سليماً ، الأمر الذي يشير إلى فاعلية القانون والقدرة على تطبيقه ، ومدى توافر نظام قضائي فعال وعادل ، و سلطة تنفيذية محايدة وقادرة على تنفيذ الأحكام¹.

ثالثاً: المناخ الاقتصادي²

1. البنية التحتية : إن توفر شبكات المواصلات والمياه والطاقة والمطارات والاتصالات السلكية واللاسلكية من العوامل التي تحفز الاستثمار الأجنبي المباشر، ليس فقط من حيث حجم الاستثمارات المستقطبة بل أيضاً من حيث توزيعها بين مختلف القطاعات الاقتصادية .
- 2 . السياسات المالية والنقدية : تعد السياسات الاقتصادية المطبقة في بلد معين من أهم العوامل التي تساعد على جذب تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة، فاستقرارها من شأنها أن

¹ زغبة طلال، مناخ الإستثمار في الجزائر : واقع و أفاق دراسة قياسية لتحديد حجم الإستثمار المرغوب للفترة 2007-2011، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، 2008-2009، ص.54.

² زغبة طلال، واقع مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الإستثمار، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، العدد: 2012/07، ص.206.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تعمل على جذب المستثمرين الأجانب، و أن التغيير المستمر في السياسات الاقتصادية يثير عدم الثقة لدى المستثمرين الذين يهتمون بعناصر الأمان والاستقرار.

3. الجهاز المصرفي والمالي: يعد الجهاز المصرفي والمالي من أهم العوامل التي تلعب في جذب المستثمرين الأجانب، بحيث أن تعميق وتوسيع عملية الوساطة المالية في السوق من خلال المنتجات المالية التقليدية والجديدة التي يتقدمها، و مدى كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات للمستثمر تدعم نمو القطاع الخاص وعملية الإصلاح الاقتصادي، وتساعد على اندماج في الاقتصاد العالمي، وبالتالي انفتاح على العالم الخارجي.

4. حجم السوق: يعتبر حجم السوق أحد العناصر الأساسية لإقامة المشروعات الاستثمارية أو التوسع فيها، وذلك لأن حجم الإنتاج يتوقف على إمكانية تسويقه محليا أو خارجيا، فكلما كبر حجم السوق المحلي، فإن ذلك يؤدي إلى نشوء وفرات الحجم، بالإضافة إلى زيادة معدل نموه وتكون فرص الاستثمار جيدة.

رابعاً: المناخ الاجتماعي¹

وهي عبارة عن مجموعة من العوامل التي تؤثر في جذب أو نفور الاستثمار الأجنبي المباشر: 1-مدى تماسك الجبهة الاجتماعية: من أجل تحقيق استقرار وتنمية الجبهة الاجتماعية يتطلب على الدولة الإهتمام بالقواعد الاجتماعية الأساسية، وعليه يمكن للسياسات العامة ضمان تقاسم ثمار النمو والمشاركة في الحد من الفقر وظاهرة عدم تكافؤ الفرص، وعدم تطبيق القانون في حالات المخالفات يجعل المحيط الاجتماعي محيطاً منفراً للاستثمار بصفة عامة وللاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، ومنه فإن توفير الأمن الاجتماعي ونشر الطمأنينة بين الأفراد في المجتمع الواحد وإيجاد نوع من الاستقرار الاجتماعي، هو من المتطلبات الأساسية لإيجاد مناخ استثماري ملائم.

2-العناصر الديمغرافية: وهي الخصائص والمميزات التي يتصف بها كل مجتمع عن آخر في كل بلد، والتي لها أثر كبير على الأسواق والممارسة في كل بلد، وأهم هذه العناصر ممثلة في النمو السكاني، حجم الأسرة والمستوى التعليمي.

3-العناصر السلوكية: هناك قواعد و سلوك في كل مجتمع تقوم على أساس القيم والمعتقدات والنظرة العامة للأشياء وهي التي تمثل ثقافة المجتمع، حيث أنها تختلف من بلد لآخر، وأهم هذه العناصر ممثلة في الانتماء إلى الجماعات المتطلعة إلى العمل وأهميته، الاعتماد على النفس أو على الآخرين، ثم النظرة الدينية والعقائدية للأمر.

¹ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الإدارة والاستثمار، منشورات الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993، ص.10.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الثالث: بعض مؤشرات المناخ الاستثماري

من أجل تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر وجب علينا تحليل اهم المؤشرات التي تتكون منها بيئة الاعمال ونختص بالذكر مؤشرات أداء سهولة الاعمال ، ومؤشر التنافسية، ومؤشر الحرية الاقتصادية، ومؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار الاجنبي وفيما يلي عرض موجز لهذه المؤشرات:

أولاً: مؤشر التنافسية

يقيس هذا المؤشر القدرة التنافسية للدولة، ووسيلة لتبيان نقاط الضعف والقوة في بيئة الاعمال، كما أنه يعتبر أداة توجيه السياسات الاقتصادية على المستويين الكلي والجزئي لأجل النهوض بالتنافسية الاقتصادية، وتعرف التنافسية حسب الكتاب السنوي للتنافسية العالمية بأنها قدرة الدولة على خلق بيئة تنافسية قادرة على دوام المشاريع والأعمال في ضوء الاختلافات السياسية، والاجتماعية، والثقافية التي تعمل في ظلها تلك المشاريع¹.

دليل مؤشر التنافسية

يتراوح مؤشر التنافسية من 1 أدنى درجة تنافسية إلى 100 أعلى درجة تنافسية، بحيث كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط دل على مستوى أعلى من التنافسية في حين أن انخفاض رصيد الدولة من النقاط يدل على مستوى منخفض من التنافسية

ثانياً: مؤشر الحرية الاقتصادية

الحرية الاقتصادية هي الحق الأساسي لكل إنسان في السيطرة على العمل والممتلكات الخاصة به وذلك في مجتمع حر اقتصادياً والذي يتميز بأفراد أحرار في العمل ، وإنتاج ، واستهلاك ، والاستثمار بأي شكل من الأشكال ، وفي المجتمعات الحرة اقتصادياً ، تسمح الحكومات للعمال ورؤوس الأموال والسلع بالتنقل بحرية ، والامتناع عن الإكراه أو تقييد الحرية بما يتجاوز الحد اللازم لحماية الحرية نفسها والحفاظ عليها².

إن الحرية الاقتصادية هي من أهم العوامل التي تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي فهي المسلك الوحيد من اجل الوصول إلى اقتصاد متقدم، ويقاس هذا المؤشر بمجموعة من العوامل والتي منها الانفتاح الاقتصادي لهذه الدولة، السياسات التجارية من خلال معدل الضريبة الجمركية والحواجز، وأيضاً بالموازنة وسياسة الأجور، التدخل الحكومي في الأنشطة الاقتصادية، وأخيراً حقوق الملكية.

¹ بن ناجي حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر. قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، الجزائر، جامعة منتوري، 2007/2006، ص.228.

² INDEX FREEDOM OF ECONOMIC 2019, <https://www.heritage.org/index/about> , 19/01/2020

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

وأبضا يقيس درجة التضيق التي تمارسها الحكومة في مواجهة الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، ويساهم مؤشر الحرية الاقتصادية في اعطاء صورة عامة حول البيئة الاستثمارية في البلد، لكونه يأخذ بالاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الادارية والبيروقراطية ووجود عوائق للتجارة ومدى سيادة القانون وقوانين العمالة، إذ إزدادت أهمية مؤشر الحرية الاقتصادية للمستثمرين بالدرجة الاولى وكذلك اصحاب القرار والمسؤولين لجهة خلق انطباع ايجابي عن البلد، ويدعم عمليات الترويج للاستثمار لاستقطاب حصة متزايدة من الاستثمار الاجنبي المباشر¹.

دليل المؤشر

بعد تحديد العوامل الأساسية المؤثرة في حساب وقياس مؤشر الحرية الاقتصادية، يتم منح أوزان متساوية لهذه العوامل ومن ثم يحسب المؤشر بأخذ متوسط مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية السالفة الذكر وذلك وفق مقياس رقمي يتراوح ما بين 0 إلى 100 بحيث تدل كل فئة رقمية على:

- من 0-49,9 تدل على حرية اقتصادية ضعيفة جدا؛

- من 50-59,9 تدل على حرية اقتصادية ضعيفة؛

- من 60-69,9 تدل على حرية اقتصادية معتدلة؛

- من 70-79,9 تدل على حرية اقتصادية شبه كاملة؛

- من 80-100 تدل على حرية اقتصادية كاملة.

ثالثا: المؤشر المركب للمخاطر القطرية²

يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة خدمات المخاطر السياسية (The Political Risk Services group) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار ويغطي 18 دولة عربية من أصل 140 دولة يشملها المؤشر.

ويتكون من 03 محددات فرعية هي:

➤ **مؤشر تقويم المخاطر السياسية:** وهو يتكون من 12 عامل و هي درجة استقرار الحكومة، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، خريطة الاستثمار، وجود نزاعات داخلية، وجود

¹ حسين يوسف، داودي محمد، بيئة الاعمال كعامل محدد الاستثمار الاجنبي المباشر، مجلة نوميروس الاكاديمية، المجلد 1، العدد 2، المركز الجامعي مغنية جوان 2020، ص.105-106.

² مختار بونقاب، زاويد لزهاري، أثر المناخ الاستثماري على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، المجلد-2 العدد 1، جانفي 2018، ص.97-98.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

نزاعات خارجية، الفساد، دور المؤسسة العسكرية في السياسة، دور الدين في السياسة، سيادة القانون والنظام، الاضطرابات العرقية، مصداقية الممارسات الديمقراطية، نوعية البيروقراطية)؛

➤ **مؤشر تقويم المخاطر المالية:** يندرج فيه 5 متغيرات هي نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، نسبة ميزان الحساب التجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها احتياطات الدولة، استقرار سعر الصرف)؛

➤ **مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية:** نجد فيه 5 متغيرات هي متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، معدل التضخم، نسبة عجز/ فائض الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة رضا ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي.

رابعاً: مؤشر سهولة أداء الأعمال

تم تصميم مؤشر بيئة الأعمال 2004 وذلك اعتماداً على الأبحاث المكثفة من قاعدة بيانات بيئة الأعمال الصادرة عن البنك الدولي وبالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية بالإضافة إلى التقرير السنوي لممارسة الأعمال **Doing Business**، التي تم التركيز فيه على مختلف الهيئات الدولية من خلال مختلف المؤشرات ذات الطبيعة الإدارية والقانونية ذات العلاقات بالمشاريع الاستثمارية، والتي تؤثر بدرجة كبيرة على بيئة الأعمال في الدولة المستهدفة وهي تضم كل من المؤشرات التي توفر التنظيم للمشروع من حيث بدء المشروع، استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمر، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، انفاذ العقود، تسوية حالات الاعسار¹

خامساً: مؤشر التنمية البشرية²

1- تعريف المؤشر

يصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويعتبر أداة هامة لقياس توجهات التنمية البشرية في العالم، وهو يقيس ما تم تحقيقه في الدولة لجهة التنمية البشرية (الصحة، التعليم و نصيب الفرد من الناتج).

¹ حسين يوسف، داودي محمد، بيئة الأعمال كعامل محدد للاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سبق ذكره، ص.109.

² عميروش محند شلغوم، دور المناخ الإستثماري في جذب الإستثمار الجني المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، ط1 ، 2012، لبنان، ص.107-108.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

2- مكونات المؤشر

يتم احتساب المؤشر المركب للتنمية البشرية على أساس متوسط ثلاث مكونات هي:

- طول العمر (يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ، ويتراوح في حديه الأدنى والأقصى ما بين 25 سنة و 85 سنة).

- المعرفة (تقاس بمعدل الأمية ويتراوح ما بين 0% و 100%).

- مستوى المعيشة (ويقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين 100 دولار و 40000 دولار).

3- دليل المؤشر

كلما ارتفع المؤشر كلما دل ذلك على زيادة الإهتمام بالتنمية البشرية، فغذا كانت قيمته 0.80 فأكثر فإن ذلك يدل على أن مستوى التنمية البشرية مرتفع، أما إذا كانت قيمته محصورة ما بين 0.50 و 0.79 فإن ذلك يدل على أن مستوى التنمية البشرية متوسط، ويكون منخفض قيمة عندما يكون أقل من 0.50.

سادسا: مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد¹

1- تعريف المؤشر

أطلقت الأكتاد في سنة 2001 مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لتقييم مدى نجاح جهود الدول في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من منظور يحاول مقارنة قوة الدولة الاقتصادية ومدى توافق ذلك مع مساهمة حصتها من الاستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي الاستثمار المباشر الوارد عالميا، وفي سنة 2002 راجعت الأكتاد هذا المؤشر ليصبح مؤشرين، الأول يقيس الأداء والثاني يقيس الإمكانيات.

2- مكونات المؤشر

بالنسبة لمؤشر الأداء، فإنه يستند إلى قسمة حصة الدولة من الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) إلى إجمالي الوارد عالميا منه (FDI)، مقسوما على حصة الدولة من الناتج المحلي الجمالي (GDP) إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي (GDP).

ويؤخذ متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية أو التطورات

¹ عميروش محند شلغوم، دور المناخ الإستثماري في جذب الإستثمار الجنبى المباشر إلى الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص. 110-111.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

التي تحدث لمرة واحدة، وكلما حصلت الدولة على مقدار "واحد" فما فوق كلما دل ذلك على انسجام قوتها الاقتصادية مع حصتها من الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما مؤشر الإمكانيات، فإنه يستند إلى عدة متغيرات تشمل كل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط دخل الفرد، ونسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وعدد خطوط الهاتف لكل ألف نسمة، وحجم استهلاك الطاقة، والإنفاق على البحوث والتطوير كنسبة من الدخل الوطني، ونسبة الملتحقين بالدراسات العليا للسكان.

3- دليل المؤشر

عندما يتم تصنيف أي بلد وفق مؤشري الأداء والإمكانيات فإنه يكون إما في مجموعة الدول السباقية، وهي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانيات مرتفع، أو في مجموعة الدول المتجاوزة إمكانياتها، وهي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانيات منخفض، أو في مجموعة الدول ما دون إمكانياتها، وهي الدول التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانيات مرتفع، أو في مجموعة الدول متدنية الأداء، وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانيات منخفض.

سابعاً: مؤشر Coface¹

يقيس مخاطر عدم قدرة الدول على السداد، ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بأداء الاقتصاد المحلي والأوضاع السياسية المحلية والعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي.

1- مكونات المؤشرة

يستند المؤشر إلى مؤشرات فرعية تتمثل في العوامل السياسية، ومخاطر نقص العملة الصعبة، وقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية الخارجية، ومخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحبيات رأسمالية ضخمة، ومخاطر الأزمات في القطاع المصرفي.

2- دليل المؤشر تصنف الدول وفق مؤشر Coface إلى مجموعتين :

مجموعة درجة الاستثمار (A) وتنقسم إلى:

A1- وتدل على أن البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جداً، وبالتالي فاحتمال بروز مخاطر عدم القدرة السداد ضعيف جداً.

¹ عميروش محند شلغوم، مرجع سبق ذكره، ص. 111-113.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

- A2 وتدل على أن احتمال عدم السداد ضعيف جدا حتى في ظل وجود بيئة سياسية واقتصادية أقل استقرارا أو بروز سجل مدفوعات الدولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدول المصنفة ضمن المجموعة A1.

- A3 وتدل على أن بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة قد يؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا إلى أن يصبح أكثر انخفاضا من الفئات السابقة، رغم استمرار استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد.

- 4A وتدل على أن سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ حالا مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، ورغم ذلك فإن إمكانية عدم السداد تبقى في حدود مقبولة جدا. * مجموعة درجة المضاربة وتضم:

- B يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية الغير مستقرة تأثيرا أكبر على سجل السداد السيئ أصلا.

- C قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة النقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلا.

- D- ستؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيئ جدا، أكثر سوء.

ثامنا: مؤشر " اليورو مني" للمخاطر القطرية¹

هو مؤشر لقياس قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات أو السماح بتحويل الأرباح، ويصدر عن مجلة "اليورو مني" مرتين سنويا.

1- مكونات المؤشر

يضم المؤشر تسعة مؤشرات فرعية ذات أوزان مختلفة، وقد أولى أهمية كبرى لكل من المخاطر السياسية والأداء الاقتصادي بنسبة 25% لكل منهما، تليها مؤشرات المديونية، ووضع الديون المتعثرة، والتقويم السيادي للقطر بنسبة 10% الكل مؤشر، وتوافر التمويل من القطاع المصرفي للمدى الطويل، وتوافر التمويل للمدى القصير، ووجود الأسواق المالية بنسبة 5% لكل متغيرا.

¹ عميروش محند شلغوم، مرجع سبق ذكره، ص. 113.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

2- دليل المؤشر

يرتب المؤشر الدول وفق النسبة المئوية التي تسجلها، فكلما ارتفعت النسبة دل ذلك على انخفاض مخاطر عدم السداد و الإيفاء بالالتزامات.

وكلما ارتفعت نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، أو ارتفعت خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات، أو نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي، وكذا نسبة الديون المعاد جدولتها إلى إجمالي الدين انخفض الرصيد الإجمالي للمؤشر وازدادت مخاطر عدم السداد.

المبحث الثاني : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك مجموعة من المحددات أو العوامل الأساسية التي من شأنها أن يتخذ المستثمر الأجنبي قرار تفضيل الإستثمار في دولة عن غيرها من الدول، والتي تمثل المناخ الإستثماري، وقد أثبتت الدراسات والأبحاث أن المستثمر الأجنبي يفضل البلد الذي يتميز باستقرار سياسي وقانوني، وأن أسواقه مفتوحة على عالم خارجي، وقلة اللوائح التنظيمية، وتوافر البنية التحتية وكذلك انخفاض تكلفة الإنتاج، هذه العوامل تمثل أهم المحددات الأساسية التي تجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، من هنا سوف نتناول أهم المحددات التي تشكل المناخ الإستثماري والتي يتوقف عليها انتقالات الاستثمارات الأجنبية.

المطلب الأول: المحددات الاقتصادية

إن أهم العوامل المحددة لإنشاء الاستثمار الأجنبي المباشر هي المحددات الاقتصادية ، التي تتجلى بشكل كبير بمجرد وضع خطة التوجه إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث تلعب الدور الأساسي في توجيه هذه الإستثمارات واستفادة الدول منها من غيرها ومن هذه المحددات ما يلي :

الفرع الأول: درجة الإنفتاح الإقتصادي على العالم الخارجي

إن مفهوم الإنفتاح الإقتصادي يتضمن حرية الاستثمار والتجارة والذي يعني فتح المجال لرأس المال الوطني والأجنبي بالعمل ضمن الحدود الوطنية دون قيود مما يفضي إلى جعل الإقتصاد الوطني (أسواق الصناعة ، الزراعة ، المال ..الخ) عرضة للمنافسة والاستثمار دون قوانين تقيدية (رخص أو إجازات أو ضوابط أو تعريفات كمركية أو شروط معينة ...الخ)¹

¹ منى يونس حسين، إتجاه الإنفتاح إلى إقتصاد السوق في العراق بين الإنفتاح والتحول، مجلة بغداد قسم العلوم الاقتصادية، العدد 26، 2011، ص.124.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

و هناك عدة مؤشرات توضح مدى إنفتاح بلد على العالم الخارجي منها:

أولاً-نسبة المستوردات من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً-حاصل جمع المستوردات مع الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .

ثالثاً-حاصل الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.¹

"ويرى باحثون آخرون إلى حركتي الصادرات والاستثمارات الأجنبية كحركتين مكملتين لبعضهما أكثر منهما بديلين، وذلك من خلال قيام البلدان بتصدير المصنعة والنصف مصنعة بواسطة شركاتها المتواجدة في الخارج وبعد أن تقوم هذه الشركات بمعالجة ما يلزم من تلك المنتجات قبل طرحها في السوق."²

فمن خلال (Resmini 2000) ، الذي درس الاستثمار الصناعي في أوروبا الوسطى والشرقية ، وجد أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تستفيد من الانفتاح المتزايد ، كما وجد (Singh and Jun 1995) أن التوجه نحو التصدير مهم للغاية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، وربط ذلك بالتكامل المتزايد للتجارة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر³. من هنا نستنتج أن الشركات المتعددة الجنسيات تميل باستثماراتها الأجنبية بالتوجه إلى الاقتصاديات المفتوحة، و تبتعد عن الاقتصاديات المغلقة .

الفرع الثاني:حجم الناتج المحلي الإجمالي و القوة التنافسية للإقتصاد القومي

1- حجم الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي هو القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية، بحيث أنه كلما كان بلد ما يتمتع بإجمالي ناتج محلي كبير من خلال إمتلاكه رأس ماله الطبيعي ، فيمكن للحكومات استخدام الناتج المحلي الإجمالي كسلاح استراتيجي في عالم تتنافس فيه الدول ضد بعضها البعض على النفوذ الاقتصادي والسياسي، ولا ترتفع مكانة الدولة في العالم فقط إذا كانت تتمتع

¹ محمد عبد العزيز عبد الله، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الإقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2005، عمان، ص.72.

² غرايبة هشام ، نضال عزام، محددات الطلب على الاستثمار الاجنبي المباشر في الإقتصاد الاردني، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الانسانية و الاجتماعية ، مجلد 13 و عدد 1، 1997 ، ص.40.

³ WALSH, Mr James P. et YU, Jiangan. Determinants of foreign direct investment: A sectoral and institutional approach. International Monetary Fund, WP/10/187 ,2010.p.5.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

بنمو الناتج المحلي الإجمالي ، بل إن الناتج المحلي الإجمالي المرتفع يمكن الدولة من تغيير شروط التبادل التجاري مع بقية العالم لصالحها.¹

فأثبتت الدراسات عن وجود علاقة إيجابية تربط بين الناتج المحلي الإجمالي والإستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى البلد المضيف، وهذا راجع إلى إرتباط الناتج المحلي إيجابيا مع حجم السوق المحلي وبالتالي توفير إقتصاديات الحجم، فنمو مستوى الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة مستوى دخل الفرد مما يجعله يتطلع إلى أنماط إستهلاكية جديدة، وبالتالي يصبح بحاجة إلى إستثمارات أولية لتغطية الطلبات المتزايدة في البلد المضيف.²

من هنا يمكن القول بأن حجم الناتج المحلي الإجمالي هو أحد المتغيرات المهمة و التي تؤثر في تحديد حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، و ذلك لأنه يرتبط مباشرة بحجم السوق للبلد المضيف و بالتالي يحقق مدى تحقيق المشروعات الكبيرة و المختلفة الواردة من الخارج.

2- القوة التنافسية للإقتصاد القومي:³

هذا المحدد يخص البلد الذي تتمركز فيه الشركة الأم المصدرة للإستثمار الأجنبي المباشر، بحيث تقوم هذه الدول بتوجيه فائض إستثماراتها نحو الخارج، أي البحث عن أسواق جديدة، ولكن قرارات الشركات المتعددة الجنسيات في التمتع في بلد معين من أجل الاستثمار، يعتمد على مجموعة من الاستراتيجيات، وحسب (NUCE, 1996) فإن تنوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة يكون حسب الاحتياجات المراد الوصول إليها بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات منها البحث عن الموارد، الكفاءة، السوق، أو عن الأصول الإستراتيجية.⁴

بحيث يمكن قياس قوة التنافسية للإقتصاد القومي من خلال المؤشرات التالية:⁵

■ **معدل نمو الصادرات:** حيث كلما ارتفع هذا المعدل كلما دل ذلك على زيادة القوة التنافسية للاقتصاد القومي.

¹ Sarwan Kumar, IMPACT OF FDI ON ECONOMIC GROWTH OF INDIA, DOCTOR OF PHILOSOPHY IN COMMERCE, DEPARTMENT OF COMMERCE, SUMMER HILL, SHIMLA – 171 005 ,2016,p.293-294

² محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الإستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سبق ذكره، ص.66.

³ عصام عمر مندور محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل المتغيرات الإقتصادية الدولية ،مرجع سبق ذكره ،ص 72.

⁴ OECD (2002), "Foreign Direct Investment for Development: Maximising Benefits, Minimising Costs", Paris:OECD, p.50.

⁵ مفتاح صليحة، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-دراسة قياسية. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2020، ص.35.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

▪ الرقم القياسي لأسعار الصادرات: فكلما اتجه هذا المعدل إلى الانخفاض كلما دل ذلك على قوة المركز التنافسي للاقتصاد القومي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أكدت العديد من الدراسات عن ايجابية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقوة التنافسية للاقتصاد من خلال الصادرات، فدراسة (Sharma et al(2013) على الصين والهند خلال الفترة 1976-2011، أظهرت عن وجود اثر ايجابي للقوة التنافسية للبلد على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة¹، فهدف المستثمرين الاساسي هو البحث عن الموارد الطبيعية، لذلك يتوجهوه إلى الدول الغنية بالثروات الطبيعية، إذا يعد هذا المحدد بمثابة عامل رئيسي تمثل في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فكلما تحسن المركز التنافسي للاقتصاد القومي، كان ذلك مدعاة للمزيد من من الإستثمارات الأجنبية و العكس صحيح².

الفرع الثالث : حجم السوق والتضخم

أولاً: حجم السوق

يعتبر حجم السوق أكثر العوامل التي يتم الاعتماد عليها من أجل تحديد مواقع الاستثمار الأجنبي المباشر، بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات، لهذا تسعى كل الدول إلى إعادة هيكلة نظامها الاقتصادي لتوسيع دائرة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويستعمل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (Gross Domestic Product) كمقياس لحجم السوق والقوة الشرائية فيه، وعادة ما تكون الاسواق الكبيرة أكثر استفادة من الفرص الاستثمارية، فكلما كان حجم السوق في البلد المضيف أكبر من حجم السوق في البلد المصدر للاستثمار زاد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة³، فحجم السوق يدل على القدرة الشرائية للأفراد⁴.

وحسب (Billington, 1999) فإنّ السوق الكبير يجذب الشركات التي شهدت نموا في أسواقها المحلية والتي تبحث عن التوسع نحو أسواق أخرى أين يمكنها مضاعفة النمو وتحقيق المزيد من الأرباح والمبيعات ، كما أنّ حجم السوق الواسع والمتوسط يجذب دائماً الشركات التي تتنافس على بناء الشركات ضمن إستراتيجية إتباع المنافسين ،حيث أنّ النمو الاقتصادي المرتفع

¹ Sharma, Renu, and Mandeep Kaur, "Causal links between Foreign Direct Investment and Trade: A Comparative Study of India and China". Eurasian Journal of Business and Economics, 6(11), 2013,p.75-91.

² Andreff, W. (1999), "Peut-On Empêcher La Surenchère Des Politiques D'attractivité A L'égard Des Multinationales?", dans A. Bouët, J. Le Cacheux (dir.), "Globalisation Et Politiques Economiques: Les Marges De Manoeuvre", Economica, Paris, p135.

³ JAUMOTTE, Florence. "Foreign Direct Investment and Regional Trade Agreements: The Market Size Effect Revised", International Monetary Fund Working Paper 04/206,2004, p2.

⁴ Schweickart, Nikolaus, and Lutz Kaufmann, "Lateinameika-Management: konzepte, Prozesse, Erfahrunggen", Wiesbaden: Gabler Verlag, Springer, , 2004, p73.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

بدوره يتضمن الحجم الكبير للطلب المحلي والقدرة الشرائية المتصاعدة للمستهلكين¹، إضافة إلى أنّ النمو السريع والدّخل الفردي المرتفع يعرض على الشركات المتعدّدة الجنسيات فرص لأخذ حصة من السوق فتقوم بتسخير ميزتها الخاصة بالملكية وتحقيق اقتصاديات الحجم، كما أنّ الحجم الكبير للسوق يقدّم فرص أكبر للصناعات والشركات الأجنبية للتتويح الاقتصادي².

ثانياً: التضخم

يعرف التضخم بأنه الزيادة في الطلب الفعلي عن العرض المتاح لكل من السلع والخدمات، هذا من شأنه أن يرفع الاسعار المحلية مقارنة مع الاسعار العالمية، مما يؤدي إلى زيادة أسعار عوامل الانتاج وتكاليفها، هذا الوضع يجعل من المستثمرين الاجانب ينفرون من البلد المضيف، بسبب ارتفاع تكاليف المنتجات المحلية الذي يصاحبه نقص في المنافسة المحلية للسلع المستوردة إلى الاسواق المحلية أو خارج أسواقها، كما ان التضخم يخلق حالة عد الاستقرار في السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد مما ينتج عنه بيئة استثمارية غير ملائمة³. كما أدت بعض الدراسات العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتضخم أنه يقلل من القيمة الحقيقية لأرباح الشركات، على سبيل المثال، (Coskun (2001) فحصت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى تركيا ووجدت أن معدل التضخم المنخفض يميل إلى جذب المستثمرين الأجانب وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تركيا⁴.

الفرع الرابع: الإستقرار الإقتصادي

فكلما كانت السياسات الاقتصادية للدولة مرنة واضحة تتميز بالكفاءة والفعالية، وتتمتع بالاستقرار وغير متضاربة في الأهداف، وتتواءم مع التغيرات والتحويلات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي وعلى مستوى التطورات العالمية كلما كانت جاذبة للاستثمارات الأجنبية والعكس صحيح، وقد أثبتت التجارب الدولية أن عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية الكلية، والذي يدل عليه العجز المستمر في الموازنة العامة للدولة وميزان مدفوعاتها وما يرتبط بهما من

¹ Chen, Chunlai, "Foreign Direct Investment In China: Location Determinants, Investor Differences and Economic Impacts", Cheltenham, UK: Edward Elgar Publishing, 2011, p97.

² معط الله سهام، أثر الحرية الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية - دراسة قياسية -، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2017، ص. 43-44.

³ مفيد ذنون يونس، دينا احمد عمر. محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في اقطار عربية مختلفة،

Buhuth Mustaqbaliya Scientific Periodical Journal ,vol. 4, no 4, 2006. p. 101.

⁴ BOATENG, Agyenim, HUA, Xiuping, NISAR, Shaista, et al. Examining the determinants of inward FDI: Evidence from Norway. Economic Modelling, 2015, vol. 47, p. 118-127.p.6.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

سياسات نقدية وضريبية مختلة، أو من تقييد مبالغ فيه للاستيراد والتصدير، وإتباع سياسات غير واقعية السعر الصرف وسعر الفائدة يهدد أي برنامج للإصلاح ويزيد من الفوارق في الدخل كما يؤثر سلبا على الثقة في الاقتصاد محليا وخارجيا، الأمر الذي من شأنه أن يكون عامل طرد للاستثمار الأجنبي، ويصدق الأمر نفسه على الأوضاع الاقتصادية الجزئية وخاصة ما يتعلق منها بسياسة الأسعار والأجور، ومدى كفاءة المؤسسات المسؤولة عن حركة الاقتصاد، أو المؤسسات المسؤولة عن وضع اللوائح التي تتحكم في الاقتصاد وعن الإشراف على تنفيذها¹.

الفرع الخامس: السياسات المختلفة لمعالجة الاستثمارات الأجنبية المباشرة:²

في سبيل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتنافس الدول المختلفة على منح التسهيلات المختلفة، وعلى العكس فإن التعقيدات والقيود المختلفة قد تكون سببا في هروبه من دولة إلى أخرى ومن هذه السياسات:

أولاً: الإعفاءات الضريبية

تهدف معظم الدول إلى زيادة حجم الاستثمارات بهدف دفع عجلة النمو، ومن هنا يأتي دور السياسة الجبائية بتقديم تحفيزات جبائية مختلفة بالعمل على جذب رؤوس الاموال سواءا الاجنبية أو المحلية، لذا وجب على الدولة اتخاذ إجراءات مناسبة للتحفيز المتعلق بجانب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، في حين أن الضرائب يمكن أن تكون محفزا أو معرقلا، لذلك يلعب معدل الضريبة دورا مهما في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، ومن بين الدراسات التي اظهرت ايجابية الضرائب نذكر كل من Hartman، Hines 1984 و Rice، Hines 1996 و Akcay5 1994 2001. و فيما يتعلق الامر باستقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة بهدف تكوين رأس المال فإن المستثمر الاجنبي يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المحددات المهمة، بالإضافة إلى العامل الجبائي الذي يمس عوائد الاستثمار الاجنبي المباشر، في حين أن أحسن طريقة مرتبطة بالاقتناع الجبائي من أرباح الشركات المتعددة الجنسيات هو التعاون الجبائي

¹ نزيه عبد المقصود محمد ميروك ، محددات و ضمانات جذب الاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر، 2014، ص.28-29.

² عصام عمر مندور محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 72.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الدولي فيما بين الاقتصاديات المتخلفة والمتطورة في إطار الاتفاقيات الجبائية الثنائية، بحيث يتم توحيد الامتيازات الجبائية الممنوحة للاستثمارات الاجنبية¹.

ثانيا: القيود على التحويلات و الأرباح و الفوائد.

ثالثا: الإمتيازات المختلفة لتشجيع الإستثمار الخاص.

الفرع السادس: البنية التحتية و البعد الجغرافي والثقافي

أولا: البنية التحتية

إن البنية التحتية هي أساس كل نشاط إقتصادي، وتعتبر كذلك معيار أساسيا لإختيار وتحديد موقع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشمل هذه البنية الأساسية العديد من العناصر منها الطرق، المطارات، الموانئ، خطوط السكة الحديدية، أنظمة الاتصال السلكية واللاسلكية، قاعدة تكنولوجية متينة تساعد على استيعاب التكنولوجيا التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر، فالبنية التحتية تعتبر عنصر مهم في استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، أما الوقت التي تكون فيه البنية التحتية ضعيفة فهي تعتبر معوقا، فمثلا في بعض الدول النامية التي تتمتع بخيراتها الطبيعية فضعف بنيتها التحتية يعتبر سببا عانقا في جذب الاستثمارات الاجنبية².

أما الدول المضيفة التي تمتلك إمكانيات معتبرة في بنيتها الاساسية التكنولوجية، فهي تعتبر حافزا هاما على استقطاب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بحيث أن المستثمر الاجنبي يضمن وجود مستوى معين من الكفاءة والمهارة لدى اليد العاملة في الدول المضيفة لتطبيق التكنولوجيا الحديثة المصاحبة لتلك الاستثمارات³.

إذاً كلما تم تحسين جودة وكفاءة خدمات البنية الأساسية المقدمة للشركات، وانخفاض تكلفتها، كلما ساهم ذلك بدرجة فعالة وكبيرة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المضيفة، ففي دراسة حول دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة أجريت سنة 2003 في الصين وجد أن

¹ داودي محمد، السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية عامة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012، ص.88-96.

² منصور الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2005-2006، جامعة الجزائر. ص.142.

³ صفيح صادق، الاستثمار الاجنبي المباشر والحكم الراشد دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص.48-49.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تسهيلات النقل والمطارات لها تأثير إيجابي ومعنوي كبيرين في اختيار موقع الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الصين¹.

ثانياً: البعد الجغرافي والثقافي

يتمثل المعيار المطلق في النماذج التي تشرح كميات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بين اقتصاديين في تضمين متغيرات الجاذبية ، أي مقاييس الأحجام الاقتصادية لبلدان معينة ، عادةً الناتج المحلي الإجمالي أو السكان، والمسافة الجغرافية المتبادلة بينهما، بحيث أظهرت العديد من الدراسات (Navaretti and Venables 2004) أن حجم السوق والمسافة الجغرافية فقط يمكن أن يفسرا جزءاً كبيراً من التباين في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة².

من هنا نجد المستثمر الأجنبي غالباً في قراراته المتعلقة باختيار الدولة المضيفة التي ستكون مقراً لاستثماراته، أو مركزاً للتصدير وممارسة الأنشطة الإنتاجية والتسويقية، أو لتوفير فرص جديدة في الدول المجاورة، حيث أن الموقع البيئي للدولة، أو قربها من الأسواق العالمية، سيسهل على المستثمر الأجنبي عملية التصدير إليها، والاستيراد منها بأقل التكاليف، وعليه فإن الموقع الجغرافي المتميز يجعل من الدولة المضيفة مركزاً لخدمة حركة التجارة الخارجية والاستثمار الدولي³.

إلى جانب المسافة الجغرافية، يلعب البعد الثقافي دوراً مهماً في العديد من الأوراق التي تتناول الاستثمار الأجنبي المباشر أيضاً. غالباً ما يتم تضمين اللغة الشائعة، والتاريخ الاستعماري المشترك، وأنواع أخرى من العوامل الثقافية في الدراسات السابقة والتي حددت التأثيرات التي قد تزيد أو تقلل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة، و تم التأكيد من الناحية التجريبية (Oh et al. (2011) على أن التحدث بلغة مشتركة يزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ؛ علاوة على ذلك ، تعتبر اللغة المشتركة أكثر أهمية في الاستثمار الأجنبي المباشر منها في التجارة كما أكد (Similarly, Gao (2003) في دراسة على أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين ترتبط ارتباطاً إيجابياً بنسب السكان المنحدرين من أصل صيني في بلد المنشأ ، مما يعني أن هناك عقبات غير رسمية خطيرة تحول دون دخول الاستثمار الأجنبي

¹ Alexandre Minda et Huu-Thanh-Tam Nguyen, les déterminants de l'investissement direct étranger d'exportation-plateforme, Revue économique, Vol 63, N 1, 2012, p 79.

² ŘEZÁČ, Michal. Determinants of foreign direct investment inflows to China: A Gravity Model Approach. 2014.p.6.

³ رائدة شحدة محمد الدودة، الاستثمار الأجنبي في الضفة الغربية وقطاع غزة: مجاله ومحدداته خلال الفترة 1995-2007، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في إدارة الأعمال بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي في جامعة الخليل، 2010 ، ص.52.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

المباشر إلى البلد، وبالمثل ، يقدم (2003) Gao في ورقته دليلاً على أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل في الصين مرتبطة بشكل إيجابي بحصة السكان من أصل صيني في بلد المصدر ، مما يعني أنه قد توجد حواجز غير رسمية كبيرة أمام الاستثمار الأجنبي في الصين¹.

الفرع السابع: سعر الصرف و العمالة

أولاً: سعر الصرف

سعر الصرف هو قيمة عملة دولة ما مقابل عملة دولة أخرى أو منطقة اقتصادية أخرى، فتغيره يؤثر مباشرة على التكلفة الحقيقية لعناصر الانتاج والعمالة والمواد والأجور، على سعر الفائدة الذي بدوره يؤدي إلى تباين التكاليف من دولة إلى أخرى وهذا ما مما يؤثر على القرار الإستثماري بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات².

فقد تم استخلاص من الدراسات و النماذج التي تم التطرق إليها في مجال عدم اليقين بشأن أسعار الصرف أن يؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، تبعاً لخصائص الشركة³.

كما بينت دراسة (2001) Benassy – Quere and La hreche – Revil بأن التغيير الذي يحصل على مستوى أسعار الصرف للبلد المضيف يؤدي إلى شح تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة، كما أن انخفاض قيمة العملة للبلد المضيف يساعد الشركات المتعددة الجنسيات من الاستثمار في هذا البلد، مما يؤدي إلى تحفيز المستثمرين الأجانب على شراء أصول البلد المضيف ووضع إنتاجهم في هذا البلد⁴.

كما أكد Kojima,kiyoshi أن التغيرات المفاجئة أو غير المتوقعة في أسعار الصرف بالزيادة أو بالنقصان تأثيراً على المستثمرين أنفسهم حيث يؤثر في قدرتهم على تقدير حجم ثروتهم مما ينعكس و يؤثر على القرار الإستثماري⁵.

¹ ŘEZÁČ, Michal, op.cit,P.6.

² JAMES CHEN, GORDON SCOTT, Exchange Rate Definition, investopedia, Forex Trading Strategy & Education, Updated Jan 31, 2020, <https://www.investopedia.com/terms/e/exchangerate.asp>, 04/08/2021, 09.00.

³ BLONIGEN, Bruce A. A review of the empirical literature on FDI determinants. Atlantic economic journal, 2005, vol. 33, no 4, p. 383-403.p.8.

⁴ RAMA, Ruth (ed.). Multinational agribusinesses. CRC Press, 2004.p.14.

⁵ Kojima,kiyoshi, direct foreigninvestment, billing and sons ltd guild ferd,London 1982.p213-219.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

ثانياً: العمالة

1- تكلفة العمالة

يتم تمثيل هذا المتغير بشكل أساسي بواسطة معدل الأجور ويشير إلى النسبة المئوية للتغير في تكلفة العمالة في بلد مضيف، ومن المسلم أن تكلفة العمالة الرخيصة تميل إلى تشجيع الشركات متعددة الجنسيات على الاستثمار في الأسواق الخارجية، وعلى النقيض من ذلك، فإن ارتفاع التكاليف المرتبطة بالعمل غالباً ما يكون لها تأثير عكسي، ومن خلال مجموعة من الدراسات التي تبين أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات الأجور تتسم بالارتباط في كل من البلدان المتقدمة والبلدان الأقل نمواً، ويوضح (Wijeweera and Mounter, 2008) باستخدام نموذج Vector Auto Regression أن معدل الأجور في سريلانكا هي أهم محدد يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي. كما تبين دراسة ل Shamsuddin's (1994) في 36 دولة من أقل البلدان نمواً أن الأجور المرتفعة تؤثر سلباً على الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد. من ناحية أخرى، تكشف الدراسة (Sahoo's, 2006) باستخدام نموذج بيانات اللوحة الديناميكية أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط ارتباطاً إيجابياً بمعدلات الأجور في إشارة إلى أسواق العمل الماهرة في جنوب آسيا، نظراً للعرض الكبير للقوى العاملة الماهرة التي تكون خبرتها ذات صلة بنجاح الشركات متعددة الجنسيات في المنطقة، لا تزال أسعار السوق للقوى العاملة الماهرة في هذه المنطقة تمثل نسبة صغيرة مقارنة بالاقتصاديات المتقدمة، علاوة على ذلك وجد (Vijayakumar et al., 2010) أن تكلفة العمالة مرتبطة سلباً بالاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي في دول مجموعة BRIC¹.
ومن المتفق عليه، أن الشركات المتعددة الجنسيات تبحث على اليد العاملة الرخيصة والماهرة في نفس الوقت لتحقيق فروق في تكاليف الإنتاج، وعليه فتوفرهما يعد عاملاً أساسياً في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر².

¹ SAHITI, Arben, AHMETI, Skender, et ISMAJLI, Hysen. A Review of Empirical Studies on the FDI Determinants. Baltic Journal of Real Estate Economics and Construction Management, 2018, vol. 6, no 1, p. 37-47.p.41.

² ميدون سيسانى. تحليل اثر المخاطر القطرية على جاذبية الاستثمارات الاجنبية المباشرة دراسة قياسية: حالة الجزائر بين 1990-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه نظام ل.م.د، تخصص علوم تجارية، استثمار و تمويل، جامعة ابن خلدون - تيارت-، الجزائر، 2014-2015، ص.123.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

2- جودة العمالة

تميل القوى العاملة ذات المهارات العالية أكثر للتكيف مع التغييرات الجديدة ، وبالتالي فهي أكثر إنتاجية مقارنة بالموظفين ذوي المهارات المنخفضة، يختلف موقف ومنظور الشركات متعددة الجنسيات تجاه توافر جودة العمالة في البلدان المضيفة اعتماداً على السعي لتحقيق أهدافها الاستراتيجية والصناعات المعنية، في حين أن الشركات الباحثة عن السوق قد لا تهتم بجودة العمالة، إلا أن الباحثين عن الكفاءة يستهدفون بلا شك الأسواق ذات القوى العاملة الماهرة الوفيرة بسبب طبيعة عملياتهم، بمعنى آخر لا يهتم المصنعون العاملون في صناعة الملابس جنباً إلى جنب مع الشركات متعددة الجنسيات الأخرى الذين يحاولون تحقيق وفورات الحجم بالجودة، على عكس الصناعات عالية التقنية¹.

المطلب الثاني: المحددات المؤسسية

هناك العديد من المؤثرات المؤسسية التي تؤثر على إتجاه الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي يجب أن تراعيها الدول المضيفة ومن أهم هذه المؤثرات أو المحددات ما يلي :

الفرع الأول : مؤشر الحرية الاقتصادية

على مدى التاريخ افتقر معظم الأفراد إلى الحرية الاقتصادية مما أدى إلى تفشي الفقر والحرمان، أما اليوم نعيش في أكثر الأوقات ازدهاراً في تاريخ البشرية والذي يتميز بتراجع الفقر والمرض والجهل في جميع أنحاء العالم، ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى تقدم الحرية الاقتصادية، بحيث تم قياس مبادئ الحرية الاقتصادية في مؤشر الحرية الاقتصادية ، وهو دليل سنوي تنشره مؤسسة Heritage Fondation، فالحرية الاقتصادية هي حق أساسي لكل إنسان بالتحكم في عمله وممتلكاته في مجتمع حر اقتصادياً يتمتع الأفراد بحرية العمل والإنتاج والاستهلاك والاستثمار بأي طريقة يحلو لهم، وكذلك تسمح الحكومات للعمالة ورأس المال والسلع بالتحرك بحرية والامتناع عن إكراه أو تقييد الحرية بما يتجاوز الحد الضروري لحماية الحرية نفسها والحفاظ عليها²، يغطي المؤشر 12 حرية من حقوق الملكية إلى الحرية المالية في 184 دولة والجدول التالي يمثل أهم المؤشرات الفرعية المكونة له:

¹ SAHITI, Arben, AHMETI, Skender, et ISMAJLI, Hysen, op.cit, p.42.

² موقع مؤشر الحرية الاقتصادية: <https://www.heritage.org/index/about/> 15/05/2020-- 08.45.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الجدول رقم 1-1: المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية

| المؤشر الفرعي | مكوناته |
|-------------------|---------------------|
| سيادة القانون | حقوق الملكية |
| | الفعالية التشريعية |
| | نزاهة الدولة |
| حجم الحكومة | العبء الضريبي |
| | انفاق الحكومة |
| | الصحة المالية |
| الكفاءة التنظيمية | حرية ممارسة الاعمال |
| | الاجور وأسعار العمل |
| | الحرية النقدية |
| الاسواق المفتوحة | حرية التجارة |
| | حرية الإستثمار |
| | الحرية المالية |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Heritage Fondation من الموقع: <http://www.heritage.org>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/08/14

الفرع الثاني: محددات مؤشر المخاطر القطرية

هي وقوع الاحداث السياسية الاقتصادية التي من شأنها تغيير افاق ربحية استثمار معين، ولذلك يعتبر هذا الخطر متأصل او ملازم للدولة بغض النظر عن مستوى كفاءة ادارة المؤسسة وأدائها في تلك الدولة، وهي تتكون من ثلاث عناصر أساسية والمتمثلة في مدى الاستقرار السياسي، ومستوى الاستقرار الاقتصادي، ومدى توفر الموارد الطبيعية والتعرض للكوارث، حيث ان المخاطر القطرية تزيد من درجة عدم اليقين للمؤسسات وخاصة المالية منها، وبالتالي تعتبر مدخلاً هاماً لدراسة وتقييم المخاطر ككل¹. اذ تلقت معظم البلدان النامية تدفقات النقد الاجنبي والاستثمار على صيغة التمويل طويل الاجل، ومعظمها بشروط ميسرة، وبعد اول صدمة اسعار النفط، اثبتت موارد المؤسسات الرسمية بأنها غير كافية لمواجهة الاختلالات الخارجية الكبيرة وقد بدأت البلدان النامية بتجربة التمويل الخارجي وكان للبنوك التجارية دوراً كبيراً لتلبية هذه الاحتياجات المتزايدة، بعد صدمة اسعار النفط الثانية من 1979-1980، شهدت معظم البلدان التي لديها ديون خارجية كبيرة مشاكل في تسديد الديون، منذ ذلك الحين اصبح عملية تحليل

¹ يقور احمد، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 201-2015، ص.38.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

المخاطر القطرية على نحو متزايد محط انظار ليس فقط البنوك والمؤسسات الدولية، ولكن ايضاً الحكومات والعامّة من الجمهور.¹

وتقوم مجموعة PRS بإصدار تقرير شهري يحتوي على هذه المؤشرات، من خلال دليل دولي للمخاطر القطرية ICRG، منذ عام 1980 من أجل قياس مخاطر البلد المضيف، وهو يتكون من ثلاث فروع رئيسية كالتالي²:

الجدول رقم 1-2: المؤشرات الفرعية للمخاطر القطرية

| المؤشر الفرعي | مكوناته |
|----------------------|---|
| طبيعة النظام السياسي | درجة استقرار الحكومة، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، خريطة الاستثمار، وجود نزاعات داخلية، وجود نزاعات خارجية، الفساد، دور المؤسسة العسكرية، دور الدين في السياسة، سيادة القانون والنظام، الاضطرابات العرقية، البيروقراطية. |
| المخاطر المالية | الدين الخارجي ، ميزان الحساب الجاري ، عدد الاشهر من الواردات التي تغطيها، استقرار أسعار الصرف. |
| المخاطر الاقتصادية | متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، عجز أو فائض الميزانية، وضع ميزان الحساب. |

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، ص 270.

كما يقصد بالتوجه السياسي الاتجاه الذي تتخذه الإدارة السياسية في التعامل مع السوق الخارجي، فالاستثمار الأجنبي يتجه دائماً نحو الاقتصاديات المفتوحة التي لا تضع قيوداً ولا عراقيل أمام حركته، والعكس صحيح فإن الاستثمار الأجنبي ينفر من الاقتصاديات المغلقة التي تضع القيود والعراقيل أمامه، ومن ثم فإن اتجاه إرادة الدولة السياسي سوف يكون له تأثيره الإيجابي أو السلبي على حركة انتقالات الاستثمارات الأجنبية³.

ومن المرجح أن يؤدي عدم الاستقرار السياسي في بلد ما إلى إعاقة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولذلك يمكن أن نتوقع أن يكون هناك ارتباط سلبي بين هذين المتغيرين، ومع

¹ حيدر يونس كاظم، المخاطر القطرية، القسم: الإدارة و الاقتصاد / الاقتصاد / مواضيع عامة في علم الاقتصاد / 2019، 6 / 7 / <https://almerja.com/reading.php?idm=118928>

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008، ص 153. [https:// www.dhaman.org](https://www.dhaman.org)

³ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 31.32.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

ذلك فإن الأدلة التجريبية الناتجة عن التحقيقات والدراسات الشاملة لعدة قطاعات لا يمكن الحكم إلا على أنها مختلطة على الرغم من أن معظم الدراسات تشير إلى أن عدم الاستقرار السياسي في بلد ما له تأثير سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر¹.

الفرع الثالث : محددات الحوكمة²

يتكون الحكم من التقاليد والمؤسسات التي تمارس السلطة في بلد ما، ويشمل ذلك العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها، قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة بشكل فعال واحترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينهم.

تقرير مؤشرات الحكم العالمية حول ستة أبعاد واسعة للحكومة لأكثر من 200 دولة ومنطقة وهي كالتالي:

- **الصوت والمساءلة:** يجسد الصوت والمساءلة التصورات حول مدى قدرة مواطني الدولة على المشاركة في اختيار حكومتهم، فضلاً عن حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، ووسائل الإعلام الحرة.
- **الاستقرار السياسي وغياب العنف:** يقيس الاستقرار السياسي وغياب العنف / الإرهاب تصورات احتمالية عدم الاستقرار السياسي و / أو العنف ذي الدوافع السياسية ، بما في ذلك الإرهاب.
- **فعالية الحكومة:** تجسد فعالية الحكومة التصورات المتعلقة بجودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، وجودة صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات.
- **الإطار التنظيمية:** الجودة التنظيمية تعكس قدرة الحكومة على وضع وتنفيذ سياسات وأنظمة سليمة تسمح بتعزيز تنمية القطاع الخاص
- **دولة القانون:** سيادة القانون تجسد التصورات حول مدى ثقة الوكلاء في قواعد المجتمع والالتزام بها ، ولا سيما جودة إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم ، فضلاً عن احتمال ارتكاب الجريمة والعنف.

¹ AGARWAL, Jamuna P. Determinants of foreign direct investment: A survey. Weltwirtschaftliches Archiv, 1980, vol. 116, no 4, p. 739-773.p.761.

² Worldwide Governance Indicators, <http://info.worldbank.org/governance/wgi/> , 08/08/2021, 12:45.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

● مكافحة الفساد: وهو مدى استغلال الدولة لتحقيق مكاسب شخصية، بما في ذلك أشكال الفساد الصغيرة والكبيرة، وكذلك ائستلاء النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على الدولة.

الفرع الرابع : محددات OLI

أكد (Dunning 1988) أن تلك المزايا الداخلية من المهم ربطها بكل من المزايا المتعلقة بالشركة والمزايا الخاصة بالموقع أو بالدولة الجاذبة للاستثمار، وذلك من خلال نموذج يسمى "OLI Paradigm" (Ownership, Locational, Internalization advantages) بالنظرية الانتقائية theory Eclectic استخدمت هذه النظرية بصورة واسعة من قبل الباحثين الاقتصاديين في كثير من الدراسات النظرية والتطبيقية التي تناولت الشركات المتعددة الجنسيات¹.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر:

تعددت الدراسات التي تم من خلالها تفسير وفهم الاستثمار الأجنبي المباشر فهماً كاملاً على الرغم من أن العديد من المدارس قد استخدمت لتفسير هذه الظاهرة ، إلا أنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن أي نظرية متقدمة أو عامة بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر، و من أهم النظريات التي فسرت الاستثمار الأجنبي المباشر ما يلي:

المطلب الأول: النظريات التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

سنستعرض في هذا الجزء من البحث أهم النظريات التقليدية التي فسرت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية

استندت المحاولات الأولى لشرح الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النظريات الكلاسيكية للتجارة الدولية مع فرضية الكمال في السوق، فإن الاختلاف في العوامل الممنوحة بين البلدان من حيث العمالة أو رأس المال هو المحرك الرئيسي الذي يدفع التجارة الدولية، سواء على مستوى التجارة

¹ محمد اسماعيل ، جمال قاسم حسن، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، صندوق النقد العربي، يونيو - 2017، ص.6-7.

<https://www.amf.org.ae/sites/default/files/Determinants%20of%20foreign%20direct%20investment1.pdf>

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

- أو الاستثمار¹، كما استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة و حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط².
- كما أن الكلاسيك يفترض أن الاستثمارات الأجنبية تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات، أما الاستثمارات من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وتستند وجهة الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات ومن بينها ما يلي³:
- تحويل الأرباح التي تحصل عليها الشركات المتعددة الجنسيات من الاستثمار الاجنبي إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدول المضيفة.
 - قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي تتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لدول المضيفة.
 - إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة التي لا تتلاءم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.
 - وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر على سيادة الدول المضيفة واستقلالها من خلال خلق التبعية الاقتصادية والتبعية السياسية⁴.

✓ نقد النظرية

إن هذه النظرية مبنية على فرضية المنافسة التامة وهي فرضية غير واقعية⁵.

الفرع الثاني: نظرية المحفظة الاستثمارية

تم تفسير للاستثمار الأجنبي المباشر في هذه النظرية بالاعتماد على عنصر واحد من عناصر الإنتاج والمتمثل في رأس المال النقدي، إذ أن الأولوية في انشغالات هذه النظرية هي البحث عن كيفية تحقيق أكبر مردودية ممكنة لرأس المال النقدي. أما على المستوى الدولي يكون تدفق رأس المال من الاقتصاديات التي بها فائض وذات معدل متدني للعائد إلى الاسواق التي تعاني من ندرة نسبية فيه، والتي يمكن الحصول على عائد مرتفع أكبر منه في البلد الام، وعليه

¹ BOUABDI, Oumama. Libéralisation financière et investissement direct à l'étranger: un mode de financement qui s' impose pour le développement économique des PED: cas du Maroc. Thèse de doctorat. Toulon 2014.p.25.

² مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، ط1، الأردن، 2007، ص55.

³ عبد السلام أبو قحف، "الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية"، مرجع سبق ذكره، ص.32.

⁴ مفتاح صليحة، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية، مرجع سبق ذكره، ص.62-63.

⁵ عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،

مصر، 2001، ص.32.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

ينتقل رأس مال من الدولة التي تتصف بإنتاجية رأس مال عالية إلى الدولة التي تتميز بإنتاجية رأس مال ضعيفة ، وتستمر حركة الانتقال على هذا النحو حتى تصل إلى الحد الذي تصبح الإنتاجية الحدية لرأس مال متساوية في الدولتين عندها تتوقف الحركة ريثما يظهر التفاوت الجديد في العوائد المحققة من هذا الانتقال الذي من شأنه أن يسمح لأرباب العمل بتجسيد الاستثمار في الخارج، مع ضرورة الأخذ على محمل الجد الأخطار المحتملة الوقوع، وفي حالة عدم ظهور التفاوت¹ ، "فعلى المستثمرين أن يوجهوا رؤوس أموالهم إلى قطاعات اقتصادية تمتاز بدرجة عالية من الأمان وبالتالي إذا كان عائد الاستثمار أدنى من المعدل المطلوب أو المنتظر فيجب الاستغناء عنه"².

✓ نقد النظرية

إن نظرية المحفظة الدولية للاستثمار تصلح لتفسير الاستثمار في الأوراق المالية (الاستثمار المالي) أكثر من الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لعدة أسباب منها أنها تفترض المنافسة الكاملة في الأسواق لأن مثل هذه الأسواق تتيح للشركات المحلية شراء التكنولوجيا والمهارات الأخرى للشركات غير المحلية، كما أن النظرية تفترض ضمناً أن هناك معدل واحد للعوائد بين الأنشطة المختلفة داخل الدول، وهي بالتالي لا تتوافق مع واقع تجارب بعض الدول في دخول الاستثمار الأجنبي المباشر وخروجه في وقت واحد، كما أن عامل الربحية (فرق سعر الفائدة) لا يعتبر العامل الوحيد في اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج فهناك عوامل أخرى تتعلق بالأسواق و مؤشرات اقتصادية هيكلية أخرى³.

الفرع الثالث: النظرية النيوكلاسيكية

تتميز النظرية النيوكلاسيكية بشرحها وتفسيرها للاستثمار الأجنبي معتمدة على قواعد وأساسيات المبادئ المالية، بحيث قامت النظرية بشرح الاستثمار الأجنبي على أنه رغبة الشركات في الحصول على أعلى عائد من استثمار رأسمالها، فهي تدرس وعليه فنظرية التحركات لدولية لرأس المال (النظرية النيوكلاسيكية) تفسر تدفق رؤوس الأموال بين الدول على

¹ قارة ابراهيم، أثر أنظمة سعر الصرف على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة نظرية ونموذجية قياسية باستخدام معطيات البائل، مرجع سبق ذكره، ص. 122-123.

² Bernard bonnin, l'entreprise multinationale et l'etat, edition etudes vivantes , 1984, p.86.

³ قارة ابراهيم، أثر أنظمة سعر الصرف على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة نظرية ونموذجية قياسية باستخدام معطيات البائل، مرجع سبق ذكره، ص. 123.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

أنه استجابة لاختلاف أسعار الفائدة من دولة إلى أخرى ، فرؤوس الأموال تتدفق إلى المناطق التي تحصل فيها على أعلى معدل فائدة ممكن¹.

بحيث يعتبر أولين أول من قدم شرحا للتحركات الدولية لرأس المال، فأوضح أن أهم عنصر محرك لتصدير واستيراد رأس المال هو اختلاف سعر الفائدة بين الدول، ويرجع ذلك الاختلاف إلى مدى وفرت رأس المال بتلك الدول، فمع افتراض وجود سوق المنافسة الكاملة (كمال الأسواق)، فإن رأس المال سوف ينتقل بحرية من سوق إلى آخر، وبالتالي يتدفق من الدول ذات معدل العائد المنخفض إلى الدول ذات معدل العائد المرتفع، وتستمر تلك التدفقات حتى تتعادل معدلات العائد بين الدول².

✓ نقد النظرية

النظرية النيوكلاسيكية هي نظرية بسيطة في تحليلها وغير قادرة للتوصل إلى توضيح وتفسير تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، واتضح أنه بعد عشرون عاما أصبحت هذه النظرية غير قادرة على شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن قيام تلك النظرية على افتراض المنافسة الكاملة وغياب تكلفة الانتقال وعدم كمال المعلومات هو بداهة، وافتراضات غير واقعية³. ويتضح ذلك من خلال⁴:

-إن النظرية مبنية على فرضية المنافسة الكاملة، وهو بداهة افتراض غير واقعي؛
-تهتم النظرية فقط بتفسير تحركات رأس المال تبعا لتغير أسعار الفائدة، ولا تفسر كيفية نشأة الإستثمارات الأجنبية؛

-إن توزيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة جغرافيا يشير إلى إستحواذ الدول المتقدمة والممثلة أساسا بالولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي، على 82% من إجمالي الإستثمارات العالمية الصادرة (الخارجة) و71% من إجمالي الإستثمارات الوافدة (الداخلة) ، في حين يعد نصيب الدول النامية من الإستثمارات الأجنبية جد محدود، حيث أن 49 دولة الأقل

¹ صفيح صادق، الاستثمار الاجنبي المباشر والحكم الراشد دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015، ص.13-14.

² Jean-louis mucchielli, Relations économiques internationales,4e édition, hachette livre,2005,p47

³ رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة القاهرة: مرجع سبق ذكره، ص47.

⁴ رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة القاهرة: دار الإسلام للطباعة والنشر، 2000، ص.44.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

نموا (PMA) لا تستقطب سوى 0.3% من الإستثمارات العالمية وعليه، فإن الدول المتقدمة مرسلة ومستقبلية للإستثمارات الأجنبية في آن واحد¹.

الفرع الرابع: نظرية عدم كمال السوق

تم توسيع النموذج من قبل Aliber سنة 1970 بحيث طور فكرة رأس المال، أي أنّ رأس المال ينتقل من بلد لآخر طبقا للعوائد التي يتحصل عليها من استثمار رأس المال، في وفرته و أخيرا انخفاض العملة، فالشركات القادمة من الدول ذات العملات المستقرة لها القدرة على الاقتراض من الدول المضيفة بمعدل فائدة منخفض مقارنة بالشركات المحلية للبلد المضيف بسبب خطرها الأقل (المتدني)، وبالتالي تتمكن الشركات الأجنبية من الحصول على عوائد أكثر ارتفاعا مما ستحصل عليه الشركات المحلية للبلد المضيف².

و تتميز هذه النظرية بغياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة، وانخفاض في السلع المعروضة، أي عدم قدرة الشركات المحلية الوطنية المنافسة أمام الشركات الاجنبية في الدول المستقبلية للاستثمار الاجنبي المباشر في مختلف المجالات سواء الاقتصادية أو الانتاجية أو فيما يخص الانشطة ذات الطابع الوظيفي لمنظمات الأعمال، أي أن إمتلاك الشركات المتعددة الجنسيات للعديد من المزايا مثل توافرها على الموارد المالية والتكنولوجيا والمعارف الإدارية... الخ، بالمقارنة بالشركات الوطنية جعلها تدفع هذه الشركات إلى توجيه استثماراتها نحو الخارج أي استثمارات اجنبية³.

ومن بين أهم الميزات التي تتوفر في الشركات المتعددة الجنسيات والتي تدفعها إلى الاستثمار الخارجي خاصة في الدول النامية، والتي من شأنها أن تنافس في الاسواق الخارجية نذكر ما يلي⁴:

1- "اختلافات جوهريّة في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي؛

2-توفر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما متوفر منها في الشركات والمشروعات المحلية؛

3-قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة في الإنتاج والاستفادة من وفورات الحجم التي تجعل إنتاجها اقل كلفة وسعرا بالمقارنة مع الشركات المحلية التي تتيح بكلفة وسعر أعلى؛

¹ Rapport sur l'Investissement dans le Monde, CNUCED, 2001, p.2.

² FAETH, Isabel, "The Foreign Direct Investment in Australia: Determinants and Consequences", Custom Book Centre, University of Melbourne, 2011. p38.

³ SANGIAM, Permporn. Japan's foreign direct investment in Thailand: trends, patterns and determinants, 1970-2003. Thèse de doctorat. Victoria University. 2006.p.62-63.

⁴ فليح حسن خلف ، التمويل الدولي ، عمان ، مؤسسة الوراق، 2004. ص.24.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

- 4- اختراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- 5- التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطور؛
- 6- الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها والتي تمنح للشركات الأجنبية بهدف جذبها للاستثمار في الدول النامية؛
- 7- الخصائص الإدارية المتمثلة بالخصائص التكنولوجية والتنظيمية والإدارية والتكاملية والتي تتيح لها قدرة أكبر على المنافسة ونتيجة للقوة التنافسية الأكبر والمستندة إلى قدرة الشركات الأجنبية في كافة المجالات السابقة، فإنها تعمل في أسواق الدول النامية بشكل يحقق لها التفوق في أسواق هذه الدول بسبب ضعف المنافسة في هذه الأسواق نتيجة نواقص السوق، أي وجود السوق غير التامة؛
- 8- تكلفة الاقتراض المتدنية في البلد المضيف مقارنة بالبلد الاصل بسبب استقرار العملة وقوتها جعل منها اكثر تنافسية في تدنية التكاليف، مما جعلها في وضعية جيدة لدخول السوق للبلد المضيف¹؛
- 9- قوة العملة تجعل من الدولة مصدرا للاستثمارات الاجنبية المباشرة².

✓ نقد النظرية

قدمت عدت انتقادات لهذه النظرية من بينها أن الشركات المتعددة الجنسيات على وعي بكل فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج وهذا غير واقعي لأن المعلومة من المستحيل أن يمتلكها كل الشركات المتعددة الجنسيات، ويمكن القول بأن مدى إمكانية أو واقعية نظرية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات مشروط بمدى مرونة وتعدد الشروط والإجراءات الجمركية والضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيضة النامية أو المتقدمة ومن ثم فإن قدرة الشركة على استغلال جوانب القوة فيها التي تميزها عن غيرها من الشركات الوطنية سوف تتأثر هي الأخرى نتيجة لنفس السبب³.

¹ WEI, Yingqi et LIU, Xiaming, "FDI in China: Determinants and Impact", UK: Edward Elgar Publishing, 2001, p39.

² DREYHAUPT, Stephan J, "Locational Tournaments in The Context of The European Union Competitive Environments: A New Institutional Economics: Approach to Foreign Direct Investment Policy Competition Between Governments in Europe", Germany: European Business School Qestrich-Winkel, 2001. p.35.

³ عبد السلام ابو القحف، "اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص. 398.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الخامس: نظرية الميزة الاحتكارية

جاءت هذه النظرية بعد انتقاد النموذج النيوكلاسيكي وذلك لقدرته المحدودة على تفسير تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وكان كل من (Hymer (1960 و Kindleberg 1969 قدموا كحجة بأن افتراض النيوكلاسيك بالمنافسة التامة لا يمكن أن يفسر الاستثمار الاجنبي المباشر¹.

وفي دراسة ل Hymer العمليات الدولية للشركات الوطنية دراسة الاستثمار الاجنبي المباشر، والتي انتهت في 1960 وظهرت في 1976 وهذا التأخي كان بسبب رفض تمويل ودعم منشوراته².

والذي كان أول من أشار إلى المنافسة غير تامة للسلع والعوامل وعدم كمال السوق هي منبع ومصدر الاستثمار الاجنبي المباشر، والذي من الضروري تبرير إدخال النشاط على الصعيد الدولي في المنافسة غير تامة³، بحيث أن الحكومات تتبع مجموعة من السياسات التي من شأنها تخلق عدم كمال السوق، مثل سياسة الضرائب والتجارة⁴...إلخ، وأضاف (Hymer (1960 أن الشركات تقوم بتخفيض السعر مما يؤدي إلى نقص الارياح الاحتكارية في حالة دخولها في منافسة في سوف خارجي⁵، في حين أقر (Kindleberger (1969 بأنه ما تخسره دولة ليس بالضرورة ما تزيحه دولة أخرى⁶، وان الشركة المستثمرة لابد من ان تكون قادرة على ربح عوائد مرتفعة في السوق أكثر من ربحيتها في الشركات المحلية، وأشار إلى المزايا الاحتكارية التالية: تنويع السلع، مهارات تسويقية خاصة، إمتلاك التكنولوجيا ومهارات إدارية كفاءة⁷، أما Caves 1971 فركز على أهمية تنويع المنتج كميزة إحتكارية، وكذلك من اجل حصول الشركات المتعددة الجنسيات على حجم انتاج مرتفع ونمو مرتفع وجب أن تكون هناك منافسة متعددة

¹ Faeth, I. The Foreign Direct Investment in Australia: Determinants and Consequences, op.cit, p38

² Arestis, Philip, and Malcolm C. Sawyer, "A Bibliographical Dictionary of Dissenting Economists" Second Edition, Cheltenham: Edward Elgar, 2000, p.311.

³ DOBRICA, Floarea Iosub, et al. L'hypothèse de l'efficience des marchés: apports à l'étude des investissements directs à l'étranger. Analele Stiintifice ale Universitatii" Alexandru Ioan Cuza" din Iasi-Stiinte Economice, 2006, vol. 52, p. 95-100, p.2.

⁴ CZINKOTA, Michael R., RONKAINEN, Ilkka A., "Fundamentals of International Business", Second Edition, New York: Wessex, 2009, p.148.

⁵ RUGMAN, Alan M, "The Oxford Hand Book of International Business", Second Edition, Oxford: Oxford University Press, 2008 , p.128.

⁶ MOOSA, Imad., "FDI: Theory, Evidence and Practice", PALGRAVE, 2002, p16.

⁷ FORSGREN, Mats "Theories of The Multinational Firm: A Multidimensional Creature in The Global Economy", Cheltenham: Edward Elgar Publishing , 2008, p16-17-19

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الاحتكار وهذا ما يجلب المزيد من الأرباح والتوسع¹، فحسب Hymer 1960 فإنّ الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد عملية يتم من خلالها تبادل الأصول دولياً فهو يتضمن أيضاً الإنتاج الدولي ولا يتضمن هذا الاستثمار فقط تحويل لرأس المال بل أيضاً تحويل حزمة تضم تكنولوجيا، كفاءات إدارية، مهارات توزيعية وتسويقية ورأس مال بشري، وبالتالي يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر تحويل أصول غير ملموسة كالمهارات التكنولوجية عبر الدول².

الفرع السادس: نظرية رد فعل احتكار القلة

في عام 1973 قدم Kindleberger (نظريته رد احتكار القلة)، الذي بين بأن تركيز الدخل يرتبط ارتباطاً إيجابياً بتركيز الصناعة باستثناء السوق مع استقرار هيكل مرتفع. بحيث تعتمد شركات احتكار القلة استراتيجية "متابعة القائد" للاستثمار في الخارج لمواجهة المزايا التنافسية للشركة الرائدة³. كظاهرة إيجابية لمسابقة احتكار القلة⁴، وجاءت هذه النتيجة التي خرج بها Kindleberger انطلاقة من تحليل سلوك 187 شركة صناعية أمريكية تستثمر في 23 بلداً أجنبياً للفترة 1948-1967⁵.

بحيث كانت أول خطواته في بداية دراسته وتحليله لهذه النظرية بالاعتماد على 1966 Vernon، والتي انطلق بأن الشركات تتبع بعضها البعض نحو الأسواق الأجنبية للاستفادة من المتحرك الأول أو الرئيسي، وهنا يأتي رد فعل الشركات التي تتبع الشركة الرائدة، من أجل تحقيق توازن القلة، أما في حالة دخول شركة واحدة خاصة القادة في الصناعة المتميزة باحتكار القلة إلى السوق، يليها استثمارات لها نفس الميزة في السوق وهي للشركات متتبعه أخرى في الصناعة كاستراتيجية دفاعية للحصول على حصة من السوق⁶.

بالإضافة إلى دراسة كل من Yu. & Ito. 1988 بدراسة صناعة واحدة ذات احتكار القلة وصناعة واحدة تنافسية، وأفادت نتائجها بأنه في الصناعة ذات احتكار القلة فإنّ الاستثمار

¹ Djarova, J, "Cross border investing; the case of Central and Eastern Europe", Kluwer, Boston, NY, Dordrecht, 2004, p.77.

² FAN, Emma Xiaoqin, "Technological Spillovers from Foreign Direct Investment-A Survey", Asian Development Bank ERD Working Paper No. 33, 2002, p3-4.

³ ZANG, Wenyu. Foreign direct investment: causes and consequences. The determinants of inward and outward FDI and their relationship with economic growth. Thèse de doctorat. University of Bradford. 2013. p.26-27.

⁴ GRAHAM, Edward M. et KRUGMAN, Paul, "Foreign Direct Investment in The United States" The Third Edition, Washington: Institute for International Economics, 1995, p.193.

⁵ Faeth, I. The Foreign Direct Investment in Australia: Determinants and Consequences, op.cit, p39.

⁶ Cherunilam, Francis, "International Economics", The Fifth Edition, New Delhi: Tata Mc Graw-Hill, New Delhi, 2008, p505.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الأجنبي المباشر هو مدفوع بواسطة سلوك المنافسين ومحدد بواسطة نشاطات المنافسين، أما في الصناعة التنافسية فإن الشركات تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر تبعاً لعوامل اقتصادية، والنتيجة المتوصل إليها تطابق ما لاحظته Knickerbocker في محيط احتكار القلة¹. أي أن الشركات تقوم بتعظيم عوائدها اعتماداً على مميزاتها عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر²، الذي يتضمن إضافة لرأس المال، التكنولوجيا الإدارية، فالشركات تبحث عن فرص في السوق الخارجي حيث قراراتها تتم وفقاً لإستراتيجيتها في تعظيم قدراتها الخاصة، وبمجرد تحقق تلك القدرات في الدولة الأم يكون ذلك حافزاً قوياً لتلك الشركات للاستثمار وتوسيع نشاطها في الأسواق الخارجية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر³.

✓ نقد النظرية

ومع ذلك هناك بعض الانتقادات حول هذه النظرية ولا يفسر السبب وراء استثمار الشركة الرائدة في الخارج في المقام الأول (Knickerbocker, 1973; agarouel, 1980). وعلاوة على ذلك، فإنه لا يفسر لماذا تقوم بعض الصناعات الأمريكية بالاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج وبعض الصناعات لا تقوم بذلك (Knickerbocker, 1973). وأخيراً لا يأخذ في الاعتبار الشركات التي لها استثمارات مشتتة (agarouel, 1980)⁴.

بالإضافة تم انتقاد هذه النظرية لعدم اعترافها بأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو واحد من بين عدّة طرق لخدمة الأسواق الأجنبية إضافة إلى اعتماد النظرية على سبب وحيد لتفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة⁵.

الفرع السابع: نظرية الحماية

ظهرت هذه النظرية نتيجة للخلل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق، فمن ناحية إن ضمان الإستغلال الأمثل لفرص التجارة والاستثمار الدولي بما يتلاءم وأهداف الشركات متعددة الجنسيات لا يتحقق لمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات

¹ معط الله سهام، أثر الحرية الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية - دراسة قياسية، مرجع سبق ذكره، ص.33.

² سعيد محمد السيد، الشركات المتعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مصر: الهيئة المصرية للكتاب، 1978، ص49.

³ رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة. القاهرة: دار الإسلام للطباعة والنشر، 2002، ص.49-50.

⁴ ZANG, Wenyu. Foreign direct investment: causes and consequences, op.cit, p.27.

⁵ GRAHAM, Edward M. et KRUGMAN, Paul, "Foreign Direct Investment in The United States" op.cit, p.193.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

والشركات الوطنية أو العاملة بالدول النامية المضيفة، ومن ناحية أخرى أن نجاح الشركات متعددة الجنسيات تحقيق اهدافها انما يتوقف على مدى ما تمارسه الدول النامية من رقابة أو ما تفرضه من شروط وقوانين تؤثر على حرية التجارة والاستثمار وممارسة الأنشطة المرتبطة بهما بصفة عامة¹.

ومن ثم ظهرت نظرية الحماية ويقصد بالحماية هنا الممارسات الوقائية من قبل الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الانتاج أو التسويق أو الإدارة عموما الى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر أو عقود التراخيص والانتاج.. الخ أو أي شكل آخر وذلك لأطول فترة ممكنة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لكي تستطيع هذه الشركات كسر حدة الرقابة والاجراءات الحكومية بالدول النامية المضيفة واجبارها على فتح قنوات للإستثمار المباشر للشركات متعددة الجنسيات داخل اراضيها².

وبصفة عامة تقوم نظرية الحماية على أساس أن الشركة متعددة الجنسيات تستطيع تعظيم عوائدها اذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة مثل البحوث والتطوير والابتكارات وأي عمليات انتاجية أو تسويقية أخرى جديدة . ولكي تحقق الشركة هذا الهدف ، فان هذا يستلزم قيامها بممارسة أو تنفيذ الأنشطة المشار اليها داخل الشركة أو بين المركز الرئيسي والفروع بالدول المضيفة بدلا من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة . وفي هذا الشأن يرى هود وينج ضرورة الاحتفاظ الشركة المتعددة الجنسيات بأحد الاصول (المعرفة ، الخبرة ، الاختراعات .. الخ) التي تحقق لها التميز المطلق بدلا من تصديره أو بيعه للشركات الأخرى في الدول المضيفة الأجنبية لكي تحقق الحماية المطلوبة لاستثماراتها. ومن ثم الأهداف التي ترغب في بلوغها من وراء تدويل انشطتها الانتاجية أو الاستثمارية أو التسويقية .. الخ³.

وبخصوص جدوى هذه النظرية في مساعدة الشركات متعددة الجنسيات لبلوغ أهدافها، يلاحظ أن ممارسات الحماية (على النمط أو النحو السابق ذكره من الممكن أن يتحقق بأساليب بديلة متاحة الآن قد تكون أكثر فعالية من تلك التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات. وعلى سبيل المثال يوجد الآن ضوابط لحماية براءات الاختراع بمختلف أنواعها على مستوى العالم، تضمنها موثيق متفق عليها ويقوم بتنفيذها منظمات دولية بعضها تابع لهيئة الأمم المتحدة أما الأخر فيمثل منظمات دولية مستقلة. ومن ثم يمكن القول بانه لا يوجد مبرر عملي لما تقوم به

¹ عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص. 60.

² عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص. 61.

³ عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص. 62.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

بعض الشركات متعددة الجنسيات أو ضرورة أن تكون عملية اتخاذ القرارات داخليا (أي داخل الشركة الأم أو بين الشركة الأم والفروع Intrafirm) ومن ثم فهي تعطي اهتماما أقل الى الاجراءات أو الضوابط والسياسات الحكومية الخاصة بالدول المضيفة الخاصة بالاستثمارات الأجنبية والممارسات الفعلية والمرتبقة للشركات الأجنبية. هذه الاجراءات والسياسات الحكومية قد تؤدي إلى تقليل جدوى ممارسات وإجراءات الحماية التي تطبقها الشركة متعددة الجنسيات وكذلك على مدى تحقيقها للأهداف التي تسعى لبلوغها¹.

✓ نقد النظرية

من بين الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية عدم وجود مبرر لممارسات الحماية المنفردة التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات، كون وجود موثيق متفق عليها وتقوم بتنفيذها منظمات دولية بعضها تابع لهيئة الأمم المتحدة، والمتعلقة بحماية براءات الاختراع بمختلف أنواعها، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه النظرية تركز على الميزة الاحتكارية العالمية وتهمل المزايا النسبية على المستوى المحلي أو الإقليمي من جهة، والأشكال الأخرى للتوطن الصناعي التي تملئها الظروف الاقتصادية والسياسية المتاحة للاستثمار الأجنبي من جهة أخرى².

المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من النظريات التي فسرت الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة الحديثة نذكر أهمها :

الفرع لاول: نظرية توزيع المخاطر وتنويع المحفظة

إن نظرية توزيع المخاطر جاءت لتبين فكرة توزيع المخاطر وتشرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر على يد "كوهين" 1975 ، فمضمون توزيع المخاطر هو إنشاء فروع إنتاجية جديدة بسلع جديدة والدخول بها إلى أسواق جديدة أو من الممكن تقليد منتجات شركات رائدة في الاسواق العالمية، كما أكد "كوهين" على أن أسلوبه يحتوي على قدرة شرح لأسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، فمن مضمون النظرية يتبين لنا بأن الشركات توزع المخاطر من خلال توجيه الاستثمارات إلى الخارج وذلك بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها. فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التنشيت أو التوزيع للأنشطة ومن ثم تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى فهي فكرة مشابهة للفكرة العامة

¹منور أوسرير ، د.عليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 2، ص. 113.

² كريستيان بالوا، الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ترجمة عادل عبد الوهاب، دار ابن خلدون، لبنان، 1994، ص. 122.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

القائلة "بعدم وضع البعض في ثلة واحدة"، فربما تقوم الشركة بعملية التوزيع لاستثماراتها من خلال الاستثمار في دول متعددة حيث أن اقتصادياتها غير متشابهة وغير مرتبطة ببعضها البعض أو مع اقتصاد الدولة الأم¹. أي يجب على الشركات تنويه المحفظة الاستثمارية لأن الاستثمار الاجنبي المباشر يعتمد على معدل العائد المتوقع والمخاطر معا، ووفقا لهذه النظرية يتم استخدام تنويع المحفظة للتقليل من هذه المخاطر².

✓ نقد النظرية

تجد هذه النظرية جانبا من التطبيق في حياتنا المعاصرة، إلا أن ما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية خلال سبتمبر 2001 كان بمثابة ضربة قاضية للعديد من الشركات الدولية الكبرى العاملة بالولايات المتحدة خاصة تلك التي تعمل لخدمة السوق الأمريكي فما حدث بالولايات المتحدة لم يؤثر فقط على سوق والاقتصاد الأمريكي وإنما على كافة الأسواق العالمية ومن ثم لن يغير من الأمر شيء لو قامت الشركة بتوزيع أنشطتها في دول أخرى غير الولايات المتحدة، كما أن النظرية لم تستطع تقديم تفسير مقنع للحكمة من قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلا من الاستثمار غير المباشر في عملية توزيع مخاطرها³.

الفرع الثاني: نظرية دورة حياة المنتج لـ Raymond Vernon

لقد تم تطويرها من قبل ريموند فيرنون عام 1966 لشرح توسع الشركات المتعددة الجنسيات الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية، وواعتمد فيرنون على نظرية الميزة التكنولوجية⁴، بحيث ارتكزت هذه الدراسة على أن كل منتج يمر بعدة مراحل منذ انتاجه و دخوله السوق حتى

¹ سنوسي بن عومر، فعالية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر تقييم تجربة الشراكة قطاع عام-خاص، رسالة تخرج لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014، ص.32.

² SUOD, Rehab Mohamed Ben. A Study of Motives and Determinants of Foreign Direct Investment in the Key Sectors of Libyan Economy. Thèse de doctorat. University of Gloucestershire. 2011.p.43-44.

³ رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر ، الطبعة الأولى ، مصر، المكتبة العصرية بالمنصورة، 2007 ص.48 .

⁴ NGUYEN, H. T. Attracting and benefiting from foreign direct investment under absorptive capacity constraints: a case for Vietnam. 2011.p.61.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

يتم سحبه نهائياً¹. فقد حدد فيرون Vernon عن وجود ثلاث مراحل في تطور حياة المنتج للشركة². و فيما يلي سوف نتطرق لتلك المراحل :

أولاً: مرحلة الظهور (الإنتاج) والبيع في السوق المحلي :

ويتم في هذه المرحلة اختراع المنتج الجديد وبيعه في الدولة المبتكرة لهذا المنتج (الدولة الأم) وتكون عادة دولة متقدمة ونتاج السلعة المعنية يظل محل اختبار حتى تتجمع لد الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين الأوائل، في هذه المرحلة تكون التكنولوجيا غير معروفة ومحمية هنا عملية الإنتاج تبقى منحصرة في عملية البحث والتطوير³، أي أن في هذه المرحلة الشركة تكتفي بالسوق المحلي ولا تتجه إلى توجيه استثماراتها نحو أسواق خارجية.

فإذا لاحظت الشركة أن الطلب على السلعة في تزايد فسوف تبدأ عملية انتاج بحجم كبير ويمكن أن يفوق قدرة استيعاب السوق المحلي⁴، أي الاتجاه نحو توسيع أسواقها وبالتالي فتح مجال الاستثمار الاجنبي المباشر في الاسواق التي بها نقص في المنتج المراد تسويقه، هنا تأتي بداية المرحلة الثانية من حياة المنتج⁵.

ثانياً: مرحلة النمو والتصدير

وهي مرحلة المنتج الجديد، حيث تقوم الشركة بإنتاجه في البلد الأصل وتصدره للخارج، وفي هذه المرحلة تكون التكنولوجيا غير معروفة ومحمية ، فعملية الإنتاج تبقى منغلقة للبحث والتطوير ، ويتمتع المصنعون بميزة احتكارية، فالمنتج الجديد يطور أولاً في أكثر الدول تقدماً كالولايات المتحدة الأمريكية من طرف أكبر الشركات القادرة على القيام بالبحث والتطوير R-D و تقدّم تلك السلع الجديدة في السوق الأم وبعد ذلك يتم تصديرها ، وفي هذه المرحلة فان الشركة ليست بحاجة إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، وبظهور هدف تحقيق اقتصاديات الحجم (الأحجام الكبيرة من الإنتاج) تأتي المرحلة التالية⁶.

¹ علي عباس ، إدارة الأعمال الدولية ، الأردن ، دار الحامد ، 2007، ص.165-168.

² DAMANPOUR, Faramarz, "The Evolution of Foreign Banking in Institution in The United States: Developments in International Finance", Library of Congress Cataloging in Publication Data, USA, 1990 , p72.

³ Aswathappa, K., "International Business", The Fourth Edition, India: Tata McGraw Hill Education , 2010 ,p.104.

⁴ قارة ابراهيم، أثر أنظمة سعر الصرف على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة نظرية ونموذجية قياسية باستخدام معطيات البانل، مرجع سبق ذكره، ص.121.

⁵ BORA, Bijit, "Foreign Direct Investment Research Issues", London: Routledge , 2002, p29.

⁶ معط الله سهام، أثر الحرية الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية - دراسة قياسية، مرجع سبق ذكره، ص.29-30.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

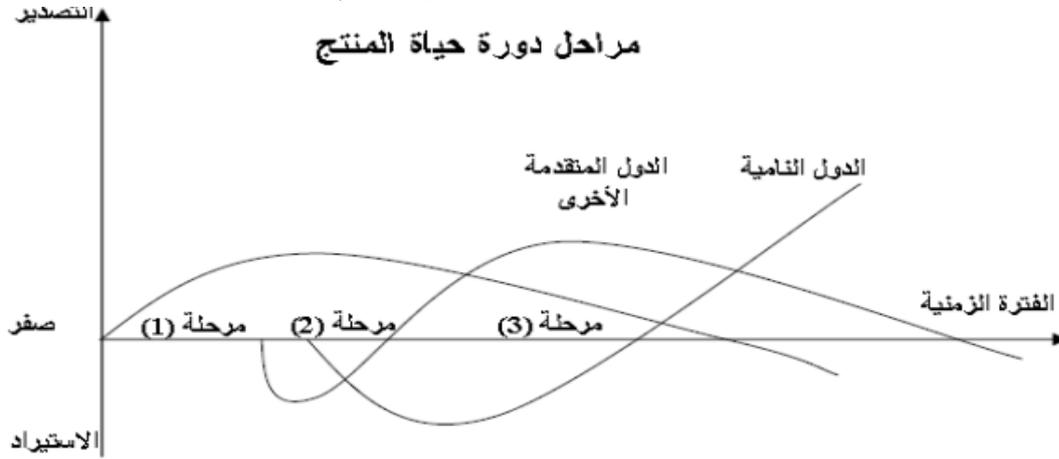
ثالثا: مرحلة نضوج السلعة:

تتميز هذه المرحلة بارتفاع حدة المنافسة وتصبح التكنولوجيا أكثر نمطية وتميل المنتجات لأن تكون كثيفة العمالة، كما تصبح اعتبارات التكلفة بمثابة العنصر الأساسي في تقرير مواقع الإنتاج مما يدعو الشركة المنتجة إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأقل تكلفة، بحيث تستخدم هذه الدول كقاعدة تصدير إلى الدولة الأم وإلى الدول الأخرى، حتى تتمكن الشركة المنتجة الأصلية من حماية أرباحها والمحافظة على نصيبها السوقي الكبير¹. هنا يبين Vernon أنّ الشركات المتعددة الجنسيات تبدأ بالبحث عن الاسواق التي لها نفس الصفات التي يتسم به السوق المحلي للبلد الاصل من حيث القدرة الشرائية والذوق ، و توجيه إنتاجها إليها².

رابعا: مرحلة الانحدار والتدهور:

يتم في هذه المرحلة إشباع الطلب المحلي، حيث تنخفض الأسعار ويصبح المنتج معياريا أو نمطيا standard ، وبالتالي خفض هامش الربح، وهذا يهدد السوق الأصل³، وعند ارتفاع عدد المنشآت المنتجة لهذه السلعة يزداد الميل لإنتاج السلعة إلى بلدان ذات تكلفة إنتاج أقل. ويتم تلبية الطلب على هذه السلعة في البلدان المتطورة من خلال استيرادها من البلدان التي تنتج فيها بتكاليف متدنية، وعندما يهدد السوق بظهور منتج جديد تنتهي المرحلة الثالثة بتراجع ثم ركود (وتمثل المرحلة الرابعة).

الشكل رقم 1-1: دورة حياة المنتج الدولي



الولايات المتحدة (مصدر/ صاحبة الاختراع)

المصدر: عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص206

¹ Raymond Vernon, The Manager in The International Economy, Seven Edition, Prentic Hall International, London, 1996, P-P: 31-33.

² IETTO-GILLIES, Grazia, "Transnational Corporations and International Production: Concepts Theorie and Effects", UK: Edward Elgar, 2005, p75.

³ Turner, J.A. and Young-Chan, K., "Globalisation and Korean Foreign Investment", Aldershot: Ashgate Press, 2004, p.20.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

استعملت هذه النظرية لتفسير بعض الاستثمارات الأجنبية الأمريكية في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، لأن أوروبا زادت، في تلك الفترة، من طلبها على المواد المصنعة المنتجة في أمريكا وهذا ما دفع الشركات الأمريكية إلى التصدير لأنها تتمتع بميزة التكنولوجيا على منافسيها الدوليين¹.

✓ نقد النظرية

1- صعوبة تطبيق مراحل دورة المنتج على جميع المنتجات وهذا نتيجة إما لصعوبة تقليد ابتكار المنتج من طرف الدول الأخرى- غير الدول صاحبة المنتج - أو إذا كان المنتج من المنتجات الفاخرة مثل سيارة الرولر رويس.

2-بالإضافة إلى ذلك فإن نظرية دور المنتج لم تفسر قيام شركات متعددة الجنسيات باختيار الاستثمار المباشر عند عقود التراخيص في الدول المضيفة، حيث اكتفت النظرية بتفسير السلوك الاحتكاري التي تقوم به شركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة، وهذا باستغلال الفروق التي تتمتع بها من حيث التكاليف، الإنتاج الأسعار أو استغلال الامتيازات الممنوحة، أو لتجنب القيود الجمركية التي تفرضها الدول المضيفة على الاستيراد.²

الفرع الثالث: النظرية الانتقائية لجون دنينج في الإنتاج الدولي Jaun.Dunning ج. دنينج

تم تقديم النظرية الانتقائية لأول مرة بواسطة دانيغ J.Dunning كنموذج انتقائي لشرح الاستثمار الأجنبي المباشر. بحيث جادل دانيغ بأن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن تفسيره بعامل واحد ونظرية واحدة³، بل بمجموعة من الظواهر الاقتصادية المختلفة فمن خلال مجموعة من المساهمات السابقة والتي من بينها النظرية التقليدية لوفرة العوامل للتجارة الدولية، نظرية المنظمة الصناعية أو التنظيم الصناعي، نظرية الموقع، نظريات الشركة، نظرية التدويل، من هنا تم اشتقاق اسم "النظرية الانتقائية" من إدراج عدد من هذه المناهج النظرية في النظرية الواحدة. تتضمن النظرية الانتقائية ثلاث عناصر تشرحها، هذه العناصر هي في حد ذاتها مميزات

¹ ابن عاشور رتيبة. جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1996-2013).مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر03: كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير. 2015.ص.32.

² عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1992 ص85.

³ SEGRE, Giovanna, et al. European economic and monetary union and foreign direct investment: A survey of the theoretical and empirical literature. Centrum voor Economische Studien, 2000.p.30.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تتصف بها الشركات المتعددة الجنسيات، وذلك باستغلالها لميزتها الخاصة بالملكية، وميزة الموقع وأخيرا ميزة التدويل¹.

أولا: ميزة الملكية

تعود أصول مزايا الملكية إلى مزايا الملكية المقدمة من طرف (Penrose1959). دنينغ J.Dunning قدم مزايا الملكية لشرح الاستثمار الأجنبي المباشر استنادًا إلى فرضية أن الإنتاجية العالية هي التي جعلت الشركات الأمريكية أكثر نجاحًا من الشركات البريطانية، و هذا على ثلاثة مستويات مختلفة: الشركات الخاصة (المستوى الجزئي) ومستوى الصناعة والمستوى الكلي. بحيث الشركات الخاصة تشير إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات لها قدرات مثل المهارة و العلامة التجارية، وحجم الشركة والتكنولوجيا جعلها تتفوق على الشركات المحلية، هذه المزايا هي أصل الاحتكار، حيث تمنح الشركات متعددة الجنسيات التفوق على الشركات المحلية من حيث أساليب الإنتاج الفعالة منخفضة التكلفة. كما أنه توفر المزايا على مستوى الصناعة فيما يتعلق بوفورات الحجم موازيا على الإنتاج في الخارج ، وهذه بسبب الموارد الداخلية التي قد لا تتمكن الشركات الأخرى من الوصول إليها، بالإضافة إلى الإنتاج الضخم ، تكون تكلفة الإنتاج منخفضة وتصبح الشركة قادرة على المنافسة². وبالمثل ، على المستوى الكلي، يمكن للمزايا الخاصة بالملكية أن تمكن الشركة من الوصول إلى الموارد الممنوحة والأسواق التي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال توسيع العمليات خارج حدود البلد الأم³.

تنقسم ميزة الملكية حسب Dunning إلى ثلاث عناصر مهمة: وهي ملكية الأصول (مثل الخبرات الادارية، العلامة التجارية، التكنولوجيا...إلخ) ، الاصول المؤسسية (وهي تشمل المؤسسات التي تقوم بتسيير الشركة)، وأخيرا ميزة تخفيض تكاليف⁴.

ثانيا: ميزة الموقع

يعيد النموذج الانتقائي تأكيد المزايا المكانية أو جاذبية البلدان باعتبارها المحددات الرئيسية للإنتاج الأجنبي من قبل الشركات متعددة الجنسيات، أي أنها تتعلق بالموقع الذي تتوجه إليه

¹ DUNNING, John H. The eclectic (OLI) paradigm of international production: past, present and future. International journal of the economics of business, 2001, vol. 8, no 2, p. 173-190.p.175.

² Segal-Horn, S. and Faulkner, D. (2010), "Understanding Global Strategy", UK: Cengage Learning EMEA, p27.

³ WAKYEREZA, Ronald. The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth, Employment and Poverty Reduction in Uganda. Thèse de doctorat. Victoria University, Melbourne Australia. 2017.p.118.

⁴ Dunning, John H., and Sarianna M. Lundan., "Multinational Enterprises and The Global Economy", Second Edition, Cheltenham, UK: Edward Elgar.2008.p.100.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الشركات المتعددة الجنسيات من أجل إرساء استثماراتها في البلد المضيف¹، وقد تشمل المزايا الخاصة بالموقع لبلد ما توافراً أرخص لعوامل الانتاج مثل الموارد الطبيعية والعمالة والمواد الخام سوق محلية كبيرة، وانخفاض تكلفة النقل والاتصالات، بنية تحتية مادية أفضل، البنية التحتية التجارية والقانونية والمالية، بيئة سياسات مواتية وشفافة وغير تمييزية تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، الحوافز المالية، ومعدلات الضرائب المنخفضة، والاستقرار السياسي، وتقليل التدخلات الحكومية والهيكل المؤسسي، وجود جهات تمويل لديها مجموعة مميزة وغير قابلة للتحديد من الموقع المرتبط بإنشاء أصول يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تشكل معها تحالفاً لاستكمال كفاءاتها الأساسية.

ونتيجة لذلك، فإن اتجاه الشركة إلى الانخراط في الإنتاج الأجنبي يتحدد من خلال الاستفادة من الموارد الطبيعية الثابتة أو إنشاء الأصول، جنباً إلى جنب مع الملكية الخاصة للبلد المضيف².

"ووفقاً للنظرية الانتقائية، فإن العوامل التي تؤثر على موقع الاستثمار يمكن تلخيصها في عوامل الجذب و عوامل الدفع. فعوامل الدفع هي العوامل التي تجعل من سوق الدولة الأم سوقاً أقل جاذبية، حيث أن القيود على التوسع وزيادة الضرائب ما هي إلا أمثلة على عوامل الدفع في الدولة الأم، حيث أنها تدفع الشركة للبحث عن سوق آخر غير الدولة الأم، أما عوامل الجذب فهي تلك العوامل التي تجعل من السوق الأجنبي سوقاً جاذباً للاستثمار الأجنبي المباشر، كما صنفها دنينج إلى عوامل ترجع إلى التقارب الثقافي كتشابه أساليب حياة الأفراد في بعض الدول و حجم السوق، تحركات المنافسين و التقارب الجغرافي بين الدولة الأم و الدولة المضيف، حيث أن العديد من الشركات الدولية تتجه إلى التوسع خارجياً نحو الأسواق الأقرب جغرافياً للدولة الأم و ذلك رغبة في تخفيض تكاليف النقل والشحن و الاتصال الخارجي."³

ثالثاً : ميزة التدويل

توفر مزايا التدويل إجابة على السؤال المتعلق بكيفية إجراء معاملات السوق بكفاءة دون أي تكاليف إضافية أخرى، وبناءً على ذلك، تكتسب الشركات الأجنبية مزايا ملكيتها من قدرتها على التحكم في انتشارها التنظيمي عبر الحدود، ولكي تتعامل الشركات بكفاءة وبتكلفة أقل، فإنها

¹ Segal-Horn, S. and Faulkner, D. (2010), op.cit; p27.

² BUCKLEY, P. Foreign direct investment and multinational enterprises. Springer, 1995.p.28.

³ رضا عبد السلام،، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، مرجع سبق ذكره، ص.56.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تستغل هذه المزايا في الغالب داخلياً¹، وهذا من أجل تجنب التكاليف المرتفعة، وحالة عدم التأكد التي تتسم بها الأسواق، بحيث أن الشركات المتعددة الجنسيات التي تتمتع بامتلاكها تكنولوجيا مرتفعة، وتعتمد على علم المعرفة فتعتبر هذه الميزة مهمة لها من خلال تجنب بعض التكاليف مثل البحث والتفاوض، وبالتالي تختار الشركة المتعددة الجنسيات الحفاظ على السوق الأجنبي من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير وتفضلها بشكل أكبر على أنواع أخرى بديلة بدون ملكية المراقبة للنشاط الأجنبي كإجابة عن عدم كمال الأسواق².

جدول رقم 1-3: الاختيار ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر، التصدير، منح الشهادة من طرف الشركة المتعددة الجنسيات

| العناصر | ميزة الملكية O | ميزة التدويل I | ميزة الموقع L |
|---------------------------|----------------|----------------|---------------|
| الاستثمار الأجنبي المباشر | نعم | نعم | نعم |
| التصدير | نعم | نعم | لا |
| منح الشهادة | نعم | لا | لا |

المصدر: Dunning, J. H., "International Production and Multinational Enterprises", London George Allen & Unwin, UK, 1981, p 111.

وانطلاقاً من الجدول فان الشركة التي لها فقط ميزة الملكية ستفضل منح الشهادة، أما الشركة التي تضع ميزة الملكية إضافة إلى ميزة الإدخال ستفضل تصدير السلع والخدمات إلى دول أخرى فقط الشركة التي توفر مزاياها معاً ستتمكن من القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، أي أنّ هذا الاستثمار يأخذ مكاناً عندما يكون للشركة مزايا الملكية والإدخال وإضافة إلى قيام البلد الأجنبي بعرض ميزة الموقع³. تم انتقاد هذه النظرية من حيث عدم شرحها لكيفية تأثير تكاليف الوكالة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر ومن ناحية أخرى تعتبر ميزة الإدخال (التدويل) كافية لتغطية ميزة الملكية أي ان ميزة الملكية تم اخذها بعين الاعتبار و حسابها مرتين⁴.

¹ ABUMANGOSHA, Salah M. Determinants of foreign direct investment in MENA region. Thèse de doctorat. Bournemouth University, bournemouth university, 2014, p.44.

² OXELHEIM, Lars, RANDØY, Trond, et STONEHILL, Arthur. On the treatment of finance-specific factors within the OLI paradigm. International Business Review, 2001, vol. 10, no 4, p. 381-398., p9.

³ LIZONDO, J. Saul, "The Foreign Direct Investment", ALIBER, Robert Z. et CLICK, Reid W. (Eds), "Reading in International Business: A Decision Approach", Cambridge: MIT Press, 1999, p93.

⁴ OXELHEIM, Lars, RANDØY, Trond, et STONEHILL, op.cit, p11.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الرابع : نظرية الموقع والموقع المعدلة

أولاً: نظرية الموقع

بين (1954) Losch من خلال هذه النظرية بأن الخيارات الموقعية تشير إلى محاولات لتحقيق التوازن الاقتصادي، والموقع الأقل تكلفة هو هدف الشركات التي تسعى إلى تقليل تكاليفها العالمية إلى أدنى حد، ومن المرجح أن تسفر نظرية الموقع عن خيارات مماثلة لخيارات الشركات الوطنية المستقلة في تحديد المواقع على أساس مصدر وتكلفة المواد الخام وموقع الأسواق، ولا تأخذ النظرية في الاعتبار السمات الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات وتأثيرها على الاستثمارات¹.

كما أشار KRUGMAN,1991 في أعماله أن النظرية تركز على التوطن الجغرافي للأنشطة الاقتصادية للشركات الأجنبية وهي تحاول الإجابة²، حيث أنه ينص على أن الشركات تفضل التمتع في الدول التي تتميز³:

- إحتمالية ارتفاع الطلب،
 - سهولة الدخول إلى سوق المستهلك،
 - تدني تكاليف الإنتاج وقلة درجة المنافسة فيها.
- بالإضافة إلى العوامل المتعلقة بالبلد المضيف نجد عوامل أخرى كالعوامل المتعلقة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالسوق ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي⁴:

- أ- **العوامل المرتبطة بالسوق**: مثل حجم السوق ومد اتساعها ونموها في الدول المضيفة
- ب- **العوامل التسويقية**: مثل شدة المنافسة في السوق، متى توفر منافذ التوزيع والإعلان
- ت- **العوامل المرتبطة بالتكاليف**: مثل القرب من المواد الخام، مد توفر اليد العاملة، انخفاض تكلفة العمالة، مد انخفاض تكاليف النقل.

¹ ALSHEHRI, Fuaad Abdullah D. Is Saudi Arabia's Business Environment Conducive to Attracting Foreign Direct Investment in Non-Oil Sectors? Challenges and Implications. . Thèse de doctorat. Victoria University. 2019.p.22.

² KRUGMAN P, «Increasing Return and Economic Geography, Journal of Political Economy Vol. 99, N° 3. 1991,p.483.

³ العارف خديجة، محددات جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة النامية:دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل من 1996-201، أطروحة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2، الجزائر، 2018.ص.53.

⁴ قارة ابراهيم، أثر أنظمة سعر الصرف على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة نظرية ونموذجية قياسية باستخدام معطيات البانل، مرجع سبق ذكره، ص.125.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

ث -ضوابط التجارة الخارجية: مثل التعريفات الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخر المفروضة على التصدير والاستيراد.

ج -العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار: مثل الاستقرار السياسي، البيئة المؤسسية، استقرار سعر الصرف القيود المفروضة على ملكية الأجانب للمشاريع الاستثمارية، نظام الضرائب.

ح -عوامل أخرى: الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، مد توفر الموارد الطبيعية، القيود المفروضة على تحويل الأرباح للخارج.

✓ نقد النظرية

ووجهت لهذه النظرية انتقادات من حيث تركيزها الشديد على الموقع وافترضها بأنّ العوامل الأخرى معطاة الأمر الذي يجعلها تركّز على جانب واحد فقط من جوانب الاستثمار الأجنبي المباشر لهذا تمّ تجاهلها كجزء من أساسيات نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى أن جاء Dunning وأدمجها في نظريته، فنظرية الموقع مهمة ولكنّها غير كافية لوحدها لتفسير كل الاستثمارات الأجنبية المباشرة¹.

ثانيا: نظرية الموقع المعدلة

تتشابه هذه النظرية مع نظرية الموقع السالف عرضها في الكثير من الجوانب ، غير أنها تضيف بعض المحددات أو العوامل الأخرى التي قد تؤثر على الإستثمارات الأجنبية كما سيتضح فيما بعد، ويرجع الفضل في تقديم هذه النظرية الى روبوك وسيموندس ، حيث اقترحا أن الأعمال والإستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بهما تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل ، المجموعة الأولى تشمل المتغيرات الشريطية أما المجموعة الثانية فهي عوامل دافعة، وأخيرا تتمثل المجموعة الثالثة في بعض المتغيرات الحاكمة أو الضابطة -Controllable Variables ويمكن تلخيص هذه العوامل من واقع اسهامات روبوك وسيموندس في الجدول الاتي² :

¹ Jones, Jonathan, and Colin Wren, "Foreign Direct Investment and The Regional Economy", Aldershot Hampshire, England: Ashgate, 2006, P.34.

² عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص.68.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الجدول رقم 1-4: العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للإستثمارات الأجنبية

| أمثلة | العوامل الشرطية |
|---|---|
| نوع السلعة ، استخدامات السلعة ، درجة حداثة / جودة السلعة ، متطلبات الانتاج للسلعة (الفنية والمالية والبشرية) خصائص العملية الانتاجية .. الخ . | أ- خصائص المنتج / السلعة Product – Specific |
| طلب السوق المحلي ، نمط توزيع الدخل مدى توافر الموارد البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري Tech-Cultural خصائص البيئة الاقتصادية .. الخ | ب - الخصائص المميزة للدولة المضيفة country specific |
| نظم النقل والاتصالات بين الدول المضيفة والدول الأخرى، الاتفاقات الاقتصادية، والسياسية التي تؤثر على حركة أو انتقال رؤوس الأموال، والمعلومات، والبضائع، والافراد، التجارة الدولية .. الخ | ج - العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول والدول الأخرى |
| مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية أو التكنولوجية حجم الشركة . المقدر النسبية للشركة على المنافسة او مواجهة التهديدات والأخطار التجارية .. الخ | العوامل الدافعة : أ- الخصائص المميزة للشركة Firm- Specific ب - المركز التنافسي |
| القوانين واللوائح الادارية، ونظم الادارة والتعين وسياسات الاستثمار، والحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية ... الخ . | العوامل الحاكمة : أ- الخصائص المميزة للدولة المضيفة |
| القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، المنافسة، ارتفاع تكاليف الانتاج . | ب - الخصائص المميزة للدولة الأم . |
| الاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم ، والمبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة .. | ج - العوامل الدولية |

المصدر: عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة دار الشباب الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2001، ص.69.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

✓ نقد النظرية:

وإذا نظرنا إلى جوهر النظرية السابقة يمكن استخلاص الآتي :

- 1- من بين الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية أن معظم المحددات التي تناولتها النظرية قد تضمنتها جل النظريات السابقة¹.
- 2- أن هذه النظرية قدمت العديد من العوامل التي قد تعوق أو تدفع الشركات متعددة الجنسيات إلى القيام بالمشروعات الاستثمارية أو ممارسة أنشطة إنتاجية وتسويقية في الدول المضيفة².
- 3- تتميز هذه النظرية عن غيرها من النظريات السابقة بإشارتها إلى العوامل الدافعة للاستثمارات الأجنبية التي ترجع إلى الدولة الأم مثل الضمانات والحوافز التي تقدمها الحكومة / الحكومات الأم لتشجيع شركاتها الوطنية المحلية لإقامة مشروعات استثمارية أو ممارسة أنشطة إنتاجية وتسويقية خارج حدودها، أو العوامل البيئية الأخرى مثل زيادة حدة المنافسة في الأسواق المحلية بالدولة الأم أو زيادة نفوذ اتحادات العمال والنقابات وارتفاع تكاليف العمالة .. الخ³.

الفرع الخامس : نظرية التدويل

تم تطوير نظرية الاستيعاب من قبل باكلي وكاسون Buckley and Casson في عام 1976⁴، استنادا إلى الدراسة الرائدة لرونالد كوز Ronald Coase (1937)، الذي طور نظرية تكلفة المعاملات للشركة، بحيث نظرية تكليف الصفقات من Ronald Coase (1937) هي واحدة من المحاولات النظرية الأولى لتعريف الشركة إلى السوق، كما توضح نظرية التدويل أن السوق الخارجية المتاحة لا يمكن أن توفر ظروفًا فعالة يمكن فيها للشركة أن تستفيد من استغلال تكنولوجيتها أو مواردها الإنتاجية، ومن ثم تميل الشركة إلى إنتاج سوق داخلية من خلال الاستثمار في بلدان متعددة وبالتالي تطور السوق المطلوبة لتحقيق أهدافها (Shenkar, 2007)، وقد ذكر Buckley and Casson (1976) أنه في بعض الأسواق

¹ بيوض محمد العيد ، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، رسالة ماجستير تخصص الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف 2015/2014، ص. 30.

² عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص.71.

³ هند سعدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة (198-2014)، مرجع سبق ذكره، ص.33.

⁴ Barclay, Lou Anne A, "Foreign Direct Investment in Emerging Economics Corporate Strategy and Investment Behaviour in The Caribbean", London and New York: Routledge, 2000,p.24.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

مثل أسواق المعرفة هناك حافز قوي بشكل خاص ليستوعب المؤلفون المعرفة من الصالح العام داخل الشركة حيث يمكن استخدامها دون أي تكلفة إضافية في العديد من أقسام الشركات، وبالإضافة إلى ذلك ليس من الصعب نقلها من بلد إلى آخر (Assuncao, Forte, Teixeira, 2011¹).

كما أوضحت هذه النظرية أهمية الدراسة لبيئة العمل وأهمية جمع المعلومات الدقيقة حول السوق الداخلي للبلد المضيف و اجراء مقارنة بين تكاليف المشروع وعوائده قبل وضع اية خطوة نحو الخارج، ويرى كل من ' Buckley and Casson ' أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة أفضل من العقود التجارية و التصدير بشرط تطبيق مرونة كبيرة في الأسعار والتموقع ، ومن المعلوم ان الحصول على المعلومات من المحيط يكون بطريقة سهلة بالنسبة للشركات الاجنبية مما يسهل عملية اتخاذ القرارات المناسبة، ويرى كل من Buckley & casson أن الشركات المتعددة الجنسيات تخلق وتنظم السوق في البلدان المضيفة بنفسها ومن خلال فروعها عبر الحدود².

بالإضافة إلى هذا قام كل من Buckley و Casson بزيادة حصة الشركات في الاسواق الخارجية³، وبينوا بأن مراحل البحوث يجب أن تكون غير مركزية، فوجب أن تكون أولى المراحل للبحث على مستوى المؤسسات البحثية الخاصة من اجل القرب من المعلومات الجديدة، أما المراحل النهائية التي تشمل الانتاج والسلع فلا بد من وضعها أمام المسوقين من اجل معرفة اكثر بالمنتج حتى يسهل عليهم تسويقه⁴، وكذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأسس على عدم كمال الأسواق وعلى الشركات التي تريد أن تفتح فروع تسويقية في أسواق خارجية يجب أن تكون تملك مميزات خاصة لمجابهة الشركات المحلية من حيث التكاليف الصفقات العالية والمحيط غير مؤكد⁵.

¹ SATTAROV, Khayroollo. Determinants of Foreign Direct Investment in Transition Economies: a case study of Kazakhstan and Uzbekistan. 2012.p.6-7.

² ميدون سيساني. تحليل اثر المخاطر القطرية على جاذبية الاستثمارات الاجنبية المباشرة دراسة قياسية: حالة الجزائر بين 1990-2012، مرجع سبق ذكره، ص.110.

³ Ramamurti, R. and Hashai N, "The Future of Foreign Direct Investment and The Multinational Enterprise: Research in Global Strategic Management", Volume 15, UK: Emerald Group Publishing Limited, 2011, p34.

⁴ Verbeke, Alain, and Alan Rugman, "Analysis of Multinational Strategic Management: The Selected Scientific Papers of Alan M. Rugman and Alain Verbeke", Cheltenham, UK & Brookfield, US: Edward Elgar, 2005, p93.

⁵ Carré, Denis, and Nadine Levratto, "Les Performances des Territoires: Les Politiques Locales, Remèdes au Declin Industriel", Paris : Le Manuscrit, 2001, p163.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

في حين انه أيد كل من Zander و Kogut 1993 دراسات كل من Casson و Buckley بحيث بينا بأن نقل المعرفة والتكنولوجيا صعب ومكلف وان أحسن وأسهل طريقة هي عن بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات¹.

✓ نقد النظرية

وجه Parry 1975 انتقاده لهذه النظرية مبينا بأن هذه النظرية لا يمكن أن تكون صالحة لكل الشركات المتعددة الجنسيات، وأنه لا يأخذ في الحسبان المشاريع المشتركة، ولكن 1985 Rugman أشار إلى أن تفسيرات Parry ليست على حق وأن الاختيار ما بين التصدير والاستثمار الأجنبي المباشر ومنح الشهادة هو محدد من طرف أساسيات التدويل الموضوعة حسب تكاليف وأرباح النشاطات وأن المشاريع المتنوعة تعتمد على التدويل². كما فشلت هذه النظرية في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه في المجال البحري، إختيار التوقيع الجيد من الدول والأماكن، كما تم الإشارة الى أن نشاطات البحث والتطوير غالبا ما تكون مركزية عبر الحدود، أي أنها مركزية أكثر في الشركة الأم مما هي عليه في فرعها³، فنظرية التدويل تعتبر جد مهمة بالنسبة ل Dunning حيث استعملها في نظريته الانتقائية ولكن أشار إلى أنها تفسر فقط جزء من الاستثمار الأجنبي المباشر⁴.

الفرع الرابع: نظرية الميزة النسبية للمدرسة اليابانية

من أهم رواد هذه النظرية Kojima و T.Surumi ، فقد حاولا من خلالها تفسير تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال الاعتماد على تجارب الشركات اليابانية والتي تتميز بخصائص تسييرية وتنظيمية وتكنولوجية تختلف عن مثيلتها في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. حيث يبين تحليل T.Surumi أن طريقة التسيير والأشخاص تختلف بين الشركات الأمريكية واليابانية خاصة في وضع القرارات الاستراتيجية⁵.

¹ Pitelis, Christos, and Roger Sugden, "The Nature of The Transnational Firm", The Second Edition, London, UK:Routledge,2000, p2.

² Rugman A.M. (1996), "The Theory of Multinational Enterprises: The Selected Scientific Papers of Alan M.Rugman" Volume1, UK, USA: Edward Elgar,1996, p30.

³ Rugman A.M. and Verbeke, A., op.cit, p93.

⁴ DENISIA, Vintila, "Foreign Direct Investment Theories: An Overview of the Main FDI Theories", European Journal of Interdisciplinary Studies, Issue 3,2010, p.56.

⁵ Peyrand.Josette, " Gestion Financière Internationale", 3ème éd, Paris, France,1995, p.189.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

ويقول كوجيما إنه إذا كانت النظريات المختلفة بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر تنطبق على حالة الشركات الأمريكية والأوروبية، فإنها لا تعكس حالة اليابان¹.

فيما كانت وجهة نظر **Kojima** من خلال تحليله أن الاستثمارات المباشرة البيانية تشجع على خلق قاعدة تجارية في الدول المضيفة، كما تعتبر وسيلة لنقل رأس المال والتكنولوجيا والمهارات من الدول المستوردة، في حين أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة²، ويقسم **Kojima** الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعتين: الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر المناهض للتجارة وتمثل المجموعة الأولى الاستثمارات اليابانية، التي تتجلى عندما لا يتمتع بلد المنشأ بالمزايا النسبية التي يمتلكها البلد المضيف. ويؤدي وجود هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نمو قوي في العرض التصديري والطلب القوي على الواردات. وهو مفيد لكل من بلد المنشأ والبلد المضيف. وتستثمر الشركات اليابانية في البلدان التي تتمتع بمزايا نسبية غير موجودة في البلد وتستغلها بتوجه لإعادة التصدير، وبالتالي حسب نظرة **Kojima** يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر من اليابان في تعزيز التجارة الدولية³.

وعلى العكس من ذلك، فإن المجموعة الثانية من الاستثمار الأجنبي المباشر تحل محل الصادرات، ويستشهد **Kojima** بمثال الاستثمار الأجنبي المباشر من الولايات المتحدة الذي يستثمر في القطاعات التي يتمتع فيها بمزايا نسبية. وهدفها هو تعزيز مكانتها في احتكار القلة في الأسواق الأجنبية وتحقيق أقصى قدر من الربح. وهذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر لا يفيد الولايات المتحدة من ناحية لأنه يحل محل صادراتها، ومن ناحية أخرى يؤدي إلى حالة احتكار في البلدان المضيفة من خلال التنافس مع الإنتاج المحلي⁴.

في حين أن Ozawa 1979 كان من المؤيدين لأفكار Kojima وقام بتوسيع النظرية، بحيث يرى بأن الشركات اليابانية الصناعية التي أصبحت تواجه خطر فقدان ميزتها التنافسية

¹ BOUABDI, Oumama. Libéralisation financière et investissement direct à l'étranger: un mode de financement qui s' impose pour le développement économique des PED: cas du Maroc, Thèse de doctorat. Toulon. 2014.p.47.

² Annie ZavenTortian, (2007), "International Investment Agreements and their Impact on Foreign Direct Investment: Evidence From Four Emerging Central European Countries", UFR de Sciences Economics, University Sorbonne, France , p.166.

³ BOUABDI, Oumama. Libéralisation financière et investissement direct à l'étranger: un mode de financement qui s' impose pour le développement économique des PED: cas du Maroc .op.cit, p.47.

⁴ BOUABDI, Oumama. Libéralisation financière et investissement direct à l'étranger: un mode de financement qui s' impose pour le développement économique des PED: cas du Maroc .op.cit, p.48.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

بسبب إرتفاع الاجور وجهت استثمارات نحو الدول النامية في شرق آسيا التي كانت هذه الاخيرة تتميز بانخفاض الاجور فيها¹، أي أصبحت تبحث عن المواقع التي تعوض فيها فقدان الميزة التنافسية المقارنة²، فحسب Ozawa و Kojima 1985 يمكن للشركة وضع نشاطاتها الأقل تقدما في الدول النامية بينما تطور نشاطاتها في بلدها الأصل³.

✓ نقد النظرية

من بين أبرز الانتقادات التي وجهت للنظرية النسبية نذكر ما يلي:

- نظرية بسيطة في اطارها ومرجعيتها حيث تؤكد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرفع بشكل منتظم من القدرة التنافسية؛
- اهمال الآثار السلبية التي قد تسوقها الاستثمارات الأجنبية المباشرة خصوصا ما يتعلق بالجانب البيئي؛
- اهمال الدوال الحقيقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تكون مرتبطة في غالب الأحيان بالمصلحة الخاصة⁴.

- بالإضافة إلى أن الحدود الزمنية التي جاءت فيها هذه النظرية 1970 كانت لتفسر وتشرح الاستثمارات الاجنبية المباشرة اليابانية ووضعيتها في تلك المرحلة وهي ليست نموذجا ناضجا لشرح كل نشاطات الاستثمارات الأجنبية المباشرة⁵.

الفرع الخامس: نظرية نشأة الشركات متعددة الجنسيات (نظرية التجارة الجديدة)

نظرية التجارة الجديدة هي بديل لنظريات التجارة الكلاسيكية لشرح التدفقات التجارية الحقيقية، في البداية، كان النموذج يأخذ في الاعتبار العائدات ، وعيوب السوق والاختلافات في المنتجات، بحيث Helpman ; Markusen قاما بتوسيع النموذج ليشمل الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسيات، لأن المستثمرون الأجانب يقررون موقعهم بناء على المقارنة بين ميزة تركيز الإنتاج من أجل تحقيق وفورات الحجم وانخفاض التكاليف التجارية

¹ Narula, R. "Trade and Investment in a Globalising World", Netherlands: Elsevier,2001, p.73.

² Svetličič, Marjan, and Rojec, Matija, "Facilitating Transition By Internationalization: Direct Investment", Aldershot: Ashgate, 2003,p.5.

³ Moreira, Antonio Carrizo, "The evolution of internationalisation: Towards a new theory? ", Global Economics and Management Review, 14(1),2009, pp: 41-59.

⁴قارة ابراهيم، أثر أنظمة سعر الصرف على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة نظرية ونموذجية قياسية باستخدام معطيات البانل، مرجع سبق ذكره، ص.127.

⁵ Segre, Giovanna, "European Economic and Monetary Union and Foreign Direct Investment: A Survey of The Theoretical and Impirical Literature", The Center For Economic Studies, katholieke Universite Leuven,2000, p1.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الناجمة عن إنتاج السلع في مختلف البلدان، على مقربة من السوق المحلية، وكانت هذه الفكرة مسؤولة عن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نوعين: الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي والاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي، وأنجبت نموذجين يشرحان محددات الاستثمار الأجنبي المباشر¹.

* نظرية نشأة الشركات متعددة الجنسيات كمتغير خارجي (الاستثمار الاجنبي المباشر الرأسي)

تعتبر الدراسات الخاصة بكل من Markusen و Helpman 1984² من أوائل الأعمال التي حاولت دمج نظرية الشركات متعددة الجنسيات مع نظرية التجارة، حيث قام الباحثان باستخدام الشركات متعددة الجنسيات في النظريات الخاصة بنماذج التوازن العام في التجارة الخارجية. تتمثل أهمية استخدام نماذج التوازن العام في أنها تساعد على توضيح العلاقة بين نظرية التجارة الخارجية والشركات متعددة الجنسيات، من خلال استخدام محددات الاستثمار الأجنبي المباشر³، بحيث قدم كل من Markusen و Helpman أعمالاً حول نشأت الشركات كمتغير خارجي في عمليات الاستثمار الاجنبي المباشر، بحيث طرح Helpman تحليله القائم على إطار التوازن العام، والذي افترض مجموعة من العوامل كوجود منتجات متميزة، اقتصاديات حجم كبيرة، منافسة احتكارية و في الاخير وجود ميزة احتكارية للشركة الاجنبية، بحيث هدف الشركات هو تعظيم ارباحها من خلال البحث عن مواطن تكون فيها عوامل الانتاج متوفرة و بتكاليف منخفضة من اجل تدنية التكاليف، ويذكر Helpman أن حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر ترجع إلى الاختلافات في أسعار العوامل، في هذا النموذج، يتم تحقيق كل مرحلة من مراحل عملية الإنتاج في مناطق جغرافية مختلفة ولذلك، فإن المستثمرين الأجانب تجذبهم أساساً البلدان ذات تكاليف اليد العاملة المنخفضة⁴، وعموماً ذات التكاليف المنخفضة للعوامل، أو في البلدان الوفيرة بالموارد، وهذا ما أكده Helpman بأنه في هذه الحالة تتحول الشركة من الحالة العادية إلى شركة متعددة الجنسيات نتيجة للفوارق في عوائد عناصر الإنتاج⁵.

¹ Diane Gabrielle Tremblay, «Concertation et performance économique : vers de nouveaux modèles ? » Presse de l'université du Québec, 1993, P.281

² Markusen J. R., (1995). The boundaries of Multinational Enterprises and the Theory on International Trade. Journal of Economic Perspectives, 9(2), pp.169-189.

³ محمد اسماعيل ، جمال قاسم حسن، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص.7.

⁴ POPOVICI, Oana Cristina et CĂLIN, Adrian Cantemir. FDI theories. A location-based approach. Romanian Economic Journal, vol. 17, no 53 ,2014, p.13.p.14.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الانتاج¹. وبالتالي توجه مشاريعها نحو الاستثمار الاجنبي المباشر الذي يَحُول لها السيطرة على نشاطها، وتستغل الأصول التي تمتلكها من خبرة، براءة إختراع، إمتلاك المهارة... إلخ ، ويتحدّد مستوى نشاط هذه الشركات في قطاع ما بمدى أهمية الأصول غير الملموسة (كالبحت والتطوير، الإشهار، التسويق، قنوات التوزيع، الإدارة... إلخ) المتعلقة بالإنتاج².

أما 1995 Markusen كان أول من طور نظرية التجارة الدولية لتشمل مفهوم التجارة القائمة على التنظيم الصناعي، آخذة بعين الاعتبار عناصر العائدات والمنافسة غير كاملة، والتوزيع في الانتاج، كل هذه العوامل تدفع بالشركات بالاتجاه نحو البحث عن اسواق خارجية وتوجيه استثماراتها نحو بلدان اخرى³.

بحيث بنى Markusen نموذجة بالاعتماد على نوع الاصول وميزة الموقع، ثم يفصل بين اقتصاديات الحجم عندما تقوم الشركة بالتوطن أو عندما تكون على المستوى العالمي، فالشركة الوطنية تستطيع أن تختار إنشاء وحدات انتاج في بلدين مختلفين وتصبح شركة متعددة الجنسيات مدمجة أفقيا⁴.

وفي هذا السياق، يقترح (2003) Protzenko مفهوم دورة حياة الاستثمار الأجنبي المباشر، مع الحفاظ على أن النسبة المئوية للاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي في الحجم الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر آخذة في الانخفاض بمرور الوقت، في حين أن النسبة المئوية للاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي آخذة في الازدياد. وفي ظل هذه الظروف، يرى صاحب الدراسة أن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية تلقت، في الفترة الانتقالية الأولى، الاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي، بسبب قوتها العاملة الرخيصة والمتعلمة وقربها من الأسواق الرئيسية في أوروبا الغربية. ومع توسع السوق يحل الاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي محل الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي في هذه البلدان⁵.

✓ نقد النظرية

¹ Mostapha Maghriti, «Determinants des investissements extérieurs au maroc : these empirique sur le secteur industriel », thèse de doctorat, Faculté des sciences économique et juridiques, Rabat-Agdal, 2007, p.39.

² بن عاشور رتيبة. جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1996-2013). مرجع سبق ذكره، ص.50.

³ MARKUSEN, James R. The boundaries of multinational enterprises and the theory of international trade. Journal of Economic perspectives, , vol. 9, no 2, p. 169-189.1995.

⁴ بن عاشور رتيبة. جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1996-2013). مرجع سبق ذكره، ص.50.

⁵ POPOVICI, Oana Cristina et CĂLIN, Adrian Cantemir. FDI theories op.cit p.14.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

افتترضت عدم وجود حواجز للتبادل رغم أن التعريف الجمركية قد تؤثر على الشركات وعلى إمكانية إنشاء وحدات جديدة إضافي¹.

* **نظرية نشأة الشركات متعددة الجنسيات كمتغير داخلي** (الاستثمار الأجنبي المباشر أفقي) وقد طورت شركة Markusen هذا النموذج، مشيرة إلى أن الدافع الرئيسي للمستثمرين هو الأسواق ذات إمكانات النمو من أجل بيع المنتجات، تحدد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل بعد البلدان المضيفة وإمكانات نموها، وهذه الأنواع من الاستثمار الأجنبي المباشر هي بدائل للصادرات. ولذلك، تشجع تكاليف النقل والتكاليف التجارية للاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي².

يشرح كل من **markusen و Horstmann** 1992 هذه النظرية من خلال إبراز الميزة النسبية للبلد كنتيجة للانفتاح على العالم الخارجي، كما يشرح النموذج من وجهة نظر قرار الشركة التي تريد ان تتحول إلى شركة متعددة الجنسيات والذي وصفاه بأنه داخلي وأن الاستثمار الأجنبي المباشر له وجهة نظر مزدوجة في البلدان المتقدمة³، نظرا للتشابه في المزايا النسبية، مثل أسعار عوامل الإنتاج، حجم السوق، التطور الفني والتكنولوجي... إلخ، وتتلخص هذه المحددات في :

- مستوى النشاط الخاص (الاحتكاري أو التنافسي) للشركة مثل الأبحاث والتطوير؛
- اقتصاديات الحجم الكبير؛
- تكلفة النقل والتعريف بين الدول .

ويكون قرار الشركة للاستثمار في الخارج محددا وفقا للبعد الاستراتيجي أين تؤخذ بعين الاعتبار تركيبة التكاليف، خطط المنافسين والسياسة التجارية للبلد، ومن هذه الزاوية يكون اختيار الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل إذا كانت العوائد المنتظرة أكبر من النفقات الثابتة⁴.

في حين أن **Markusen, James R., و Anthony J. Venables** 1998 طوروا هذه النظرية فانطلقا من أن الشركات المتعددة الجنسيات تهيمن على العديد من الصناعات التي تشكل مادة نظرية التجارة الجديدة وأدب سياسات التجارة الاستراتيجية مثل السيارات والمواد

¹ بن عاشور رتيبة. جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1996-2013). مرجع سبق ذكره، ص.51.

² POPOVICI, Oana Cristina et CĂLIN, Adrian Cantemir. FDI theories. op.cit.p.13.

³ Mostapha Maghriti, «Determinants des investissements extérieurs au maroc : these empirique sur le secteur industriel. op.cit, p.40.

⁴ بن عاشور رتيبة. جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1996-2013). مرجع سبق ذكره، ص.51.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الكيميائية والمستحضرات الصيدلانية والإلكترونيات، وتختار الشركات محليا عدد وأماكن مرافق الإنتاج، وتتخذ قرارات الاستثمار الأفقي والرأسي في الأسواق الخارجية، وعلى المستوى الكلي، تشير الأدلة إلى أن الاستثمار المباشر نما بوتيرة أسرع من التجارة الدولية فيما بين البلدان المتقدمة النمو، و بنسبة كبيرة من الاستثمار المباشر هي استثمار ثنائي بين الاقتصاديات المتقدمة المماثلة ومع ذلك، فإن العديد من الحقائق المنبثقة التي نسعى إلى فهمها تنطوي على عدم التماثل بين البلدان، ولا سيما لماذا الاستثمار المباشر أكثر أهمية بين البلدان المماثلة في الحجم الوفرة والتكنولوجيات¹.

كما يخلص كل من Markusen and Maskus (2002) إلى أن النموذج الأفقي قادر على تفسير محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، على عكس النموذج الرأسي، الذي لا تدعمه التقييمات الاقتصادية القياسية. ويشير Markusen et al. (1996) إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي من المرجح أن يظهر لأن البلدان متشابهة من حيث الحجم والعوامل، ويمكن تفسير النمط العالمي للاستثمار الأجنبي بتطبيق نموذج أفقي: فتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان المتقدمة النمو والبلدان المرتفعة الدخل تتحقق أيضا في البلدان المتقدمة النمو².

✓ نقد النظرية

تبين هذه النظرية أن إمكانية ظهور الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية مستبعدة نظرا لتركيزها على الاستثمار الأفقي الذي يفسر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان المتقدمة، فهي لا تفسر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتزايدة نحو البلدان النامية³.

الفرع السادس : نظرية مسار تنمية الاستثمار

يقترح مسار تنمية الاستثمار وجود علاقة منهجية بين مستوى تطور الاقتصاد ونوع الاستثمار الذي يولده ويتلقاه ، وللتحول الهيكلية الضمني في التنمية الاقتصادية تأثير كبير على المزاج

¹ Wilhelms, Saskia KS, and Morgan Stanley Dean Witter. Foreign direct investment and its determinants in emerging economies. Washington DC: United States Agency for International Development, Bureau for Africa, Office of Sustainable Development, 1998.p.184-185.

² POPOVICI, Oana Cristina et CĂLIN, Adrian Cantemir. FDI theories, op.cit, p.13.

³ بن عاشور رتيبة. جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1996-2013). مرجع سبق ذكره، ص.51.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

التنافسية للمؤسسات المحلية وبالتالي على تلك المؤسسات القدرة على تعدد الجنسيات ، وكذلك على مزايا التوطين المقدمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر¹.

إذ أنها تهدف إلى شرح العلاقة بين الوضع الاستثماري للدولة وحجم تميزتها. تفترض هذه النظرية أن ظروف الاستثمار للشركات المحلية والأجنبية تتغير نتيجة لتطور البلد، بحيث تؤثر هذه التغييرات ضمناً على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي والخارجي في البلد (Buckley and Castro, 1998)، ووفقاً لـ (Dunning and Narula (2010) تستند نظرية مسار تطوير الاستثمار إلى افتراضين رئيسيين : أولاً ، هناك علاقة منظمة بين الهيكل الاقتصادي ونوع أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف. ثانياً ، هناك علاقة تفاعلية بين مزايا الملكية للشركات المحلية والشركات متعددة الجنسيات التي تتمتع بمزايا مواقع البلدان (Mohapatra and Gopalaswamy, 2016)².

كما أكدت هذه النظرية ، يمكن تصنيف العلاقة التفاعلية بين الدول إلى خمس مراحل من التطور: المرحلة الأولى معنية بالدول النامية بشكل أساسي، وفي هذه المرحلة يكون مستوى الاستثمار الداخلي والخارجي محدوداً حيث يفضل المستثمرون الوصول إلى هذه البلدان من خلال التجارة، ومعظم الشركات الأجنبية التي تتوسع في هذه البلدان هي شركات تبحث عن الموارد، لا سيما في حالة عدم وجود ميزة موقعية كافية، وبالتالي يجب أن تحاول الحكومة في هذه المرحلة تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي، وتحسين البنية التحتية الأساسية، والتركيز على رفع مستوى رأس المال البشري وإزالة بعض قيود السوق. ونتيجة لذلك، وبسبب التحسينات في المزايا المكانية لهذه البلدان، ازداد نمط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة (Narula and Guimon, 2010) ، في المرحلة الثانية، التي تؤدي إلى إصلاحات اقتصادية حكومية "أساسية" ، يتم إنشاء بعض المزايا المكانية، ونتيجة لذلك بدأ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو لا سيما في قطاعات التصنيع كثيفة العمالة ، وفي قطاعات استهلاك السلع وكذلك في النقل والبناء. فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر الخارج، في هذه المرحلة، لا يزال محدوداً بسبب نقص مزايا الملكية للشركات المحلية. ومع ذلك، بشكل عام ، يزداد استقبال الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه البلدان (Dunning, 1993) ، وتتلحق المرحلة الثالثة بالدول الصناعية الحديثة،

¹ DURAN, Juan J. et UBEDA, Fernando. The investment development path of newly developed countries. International Journal of the Economics of Business, 2005, vol. 12, no 1, p. 123-137.p.124.

² MUSABEH, AHMED. "MAIN THEORIES OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT."2018.p.9.

https://www.researchgate.net/publication/342529872_MAIN_THEORIES_OF_FOREIGN_DIRECT_INVESTMENT

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

حيث تتمتع الشركات المحلية في هذه الدول بمزايا ملكية جيدة وقوة تنافسية أقوى داخل السوق المحلية. في هذه المرحلة، يكون حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر أعلى من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتستهدف الشركات الأجنبية هذه البلدان على أنها استثمار أجنبي مباشر يبحث عن السوق¹.

في المرحلة الرابعة، وبسبب تعزيز مزايا الملكية للشركات المحلية، زادت القدرة التنافسية، مما أدى إلى نمو الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج بشكل أسرع من الداخل. في هذه المرحلة، تركز سياسات الحكومة على خفض تكاليف المعاملات، وتحسين كفاءة السوق وزيادة الدعم للصناعات الناشئة. وفي المرحلة الأخيرة، والتي تتعلق بالدول المتقدمة الرائدة، لاحظوا أن معظم الدول المتقدمة لديها مستويات عالية من الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي والخارجي، لقد كان نتيجة وجود هيكل اقتصادي قوي فيما يتعلق بالتكنولوجيا ومهارات العمل والبنية التحتية² (Narula and Dunning, 2000).

الفرع الثامن : نظرية التكيف المؤسسي saskia Wilhems و 1998 Wintter

عرّف (Busse and Groizard (2008) الجودة المؤسسية على أنها إطار عمل تنظيمي أنشأه الإنسان ينظم العلاقة بين الناس، ويحدد هيكل الدوافع في التفاعلات البشرية سواء كانت في المجالات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية وتم تحديدها على أنها المحددات الرئيسية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول أفريقيا خاصة. ومع ذلك، فإن هدف المستثمرين يفسر الآليات التي تحقق فوائد كبيرة من الفوائد المتوقعة لبلد المنشأ، ولكن هذا الهدف قد يكون مقيدا بظروف تنسم بضعف البيئة المؤسسية، حيث يوجد مؤشر مرتفع للفساد وعدم الاستقرار السياسي وضعف سيادة القانون Buchanna, 2012; Wei, 2000; Nurgent & Gatanaga,1998; Busse & Hefeker, 2007; Akpo & Hassan, 2015³.

يركز مصطلح التكيف المؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر، الذي طوره Wilhems and Witter (1998)، على قدرة البلد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر واستيعابه والاحتفاظ به، أي أن قدرة هذا البلد على التكيف، أو التوافق مع التوقعات الداخلية والخارجية لمستثمريه، هي التي تمنح البلدان الافضلية في استقبال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة، وهي

¹ MUSABEH, AHMED. "MAIN THEORIES OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT ." op.cit.p.9.

² MUSABEH, AHMED. "MAIN THEORIES OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT." op.cit.p.9.

³ George, Emmanuel Oladapo, Felix Aberu, and Soliu Bidemi Adegboyega. "Institutional quality, Investors objectives and FDI inflow in African regions." Acta Universitatis Danubius. (Economica 17.3 (2021).p.194.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

أيضا تشرح التوزيع غير المتكافئ لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان¹، كما أظهرت نظرية التكيف المؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر ان جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر وامتصاصه والاحتفاظ به على أساس محددات الموقع².

بالإضافة إلى هذا فهي نظرية تشمل على مجموعة من نظريات الاستثمار الاجنبي المباشر، التي تشير إلى تواجد الدولة المضيفة في مرونة و في يقظة وقدرة على تجاوز المخاطر وسرعة في استغلال الفرص، كل هذا من اجل الصمود أمام المنافسين³، كما تدرج هذه النظرية في تحليلها للاستثمار الأجنبي المباشر متغيرات اقتصادية جزئية microéconomique المتعلقة بالمستثمر، وأخرى كلية macroéconomique متعلقة بمميزات الاقتصاد المستقبلي للاستثمار الأجنبي ومتغيرات تهتم بالمؤسسات التي تربط المستثمر والبلد المضيف mesoéconomique كالوكالات الحكومية التي تسيّر السياسات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، ويبيّن Wilhems و Witter نموذجهما بربط أربعة مفاهيم، حيث يمثل النموذج الاقتصادي كالتالي:

$$IDE = \alpha_0 + \alpha_1 G + \alpha_2 M + \alpha_3 E + \alpha_4 S$$

حيث يمثل:

- IDE: الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير داخلي.
- المتغيرات الخارجية:
- G: مبدأ تكيف الحكومات مع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- M: مبدأ تكيف السوق مع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- E: مبدأ تكيف التعليم مع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- S: مبدأ تكيف الواقع الاقتصادي والثقافي مع الاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ Makoni, Patricia Lindelwa. "An extensive exploration of theories of foreign direct investment." RISK GOVERNANCE & CONTROL: Financial markets and institutions 5.2 (2015): 77-83.p.80-81.

² Lee, Han-Sol, and Pengfei Liu. "The determinants of South Korean outward FDI in Russia: a partial least square (PLS) analysis." SHS Web of Conferences. Vol. 80. EDP Sciences, 2020.p.2.

³ Saskia K.S. Wilhelms, Morgan Stanley Dean Witter, Foreign Direct Investment and its Determinants in Emerging Economies, African Economic Policy Paper Discussion Paper Number 9 July 1998, Funded by United States Agency for International Development Bureau for Africa Office of Sustainable Development Washington, D.C. 20523-4600. P 2.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

وأيضاً تقدّر هذه المتغيرات مدى قابلية وقدرة البلد على جذب واستيعاب والمحافظة على الاستثمار الأجنبي المباشر¹.

كما تشير النظرية أنه ليس من الضروري حجم الدولة سواء كانت كبيرة من حيث المساحة أو يتوفر على مزايا نسبية كثيرة كي يستقبل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد استطاعت دول بحجم صغير ان تستقطب أكبر من دول كبيرة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والاهم من ذلك هو تكيف البلد مع الظروف المحيطة بها².

ترتكز نظرية التكيف المؤسسي على سؤال جوهري "لماذا الاستثمار الأجنبي المباشر موزع توزيعاً غير متساوي بين دول العالم" ولعل أهم اجابة لهذا السؤال هو سعي كل دولة جاهدة إلى ايجاد سبيل ومكانة في سوق العالمية تجعلها جذابة للمستثمر الأجنبي.

وبالتالي جاءت هذه النظرية لتفسير أسباب التباين في توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعدم تناسبها مع حجم الموارد المتاحة لدى الدول³.

ترتكز نظرية (Wilhelms and Witter (1998) الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر للتكيف المؤسسي على أربع ركائز أساسية: المنظومة الحكومية ومنظومة السوق ومنظومة التعليمية ومنظومة الاجتماعية والثقافية⁴، كما هو مبين في الشكل التالي:

¹ بن عاشور رتيبة. جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1996-2013). مرجع سبق ذكره، ص.52.

² Abdellatif NOUREDDINE «La Localisation de L'Attractivité Territoriale des Investissement Direct Etrangers: Essai de Modélisation Econométrique, Thèse de Doctorat, Université IBN ZOHR-Agadir Maroc, 2010, p 119. (http://toubkal.imist.ma/bitstream/handle/123456789/7951/THESE_NOUREDDINE.pdf?sequence=1)

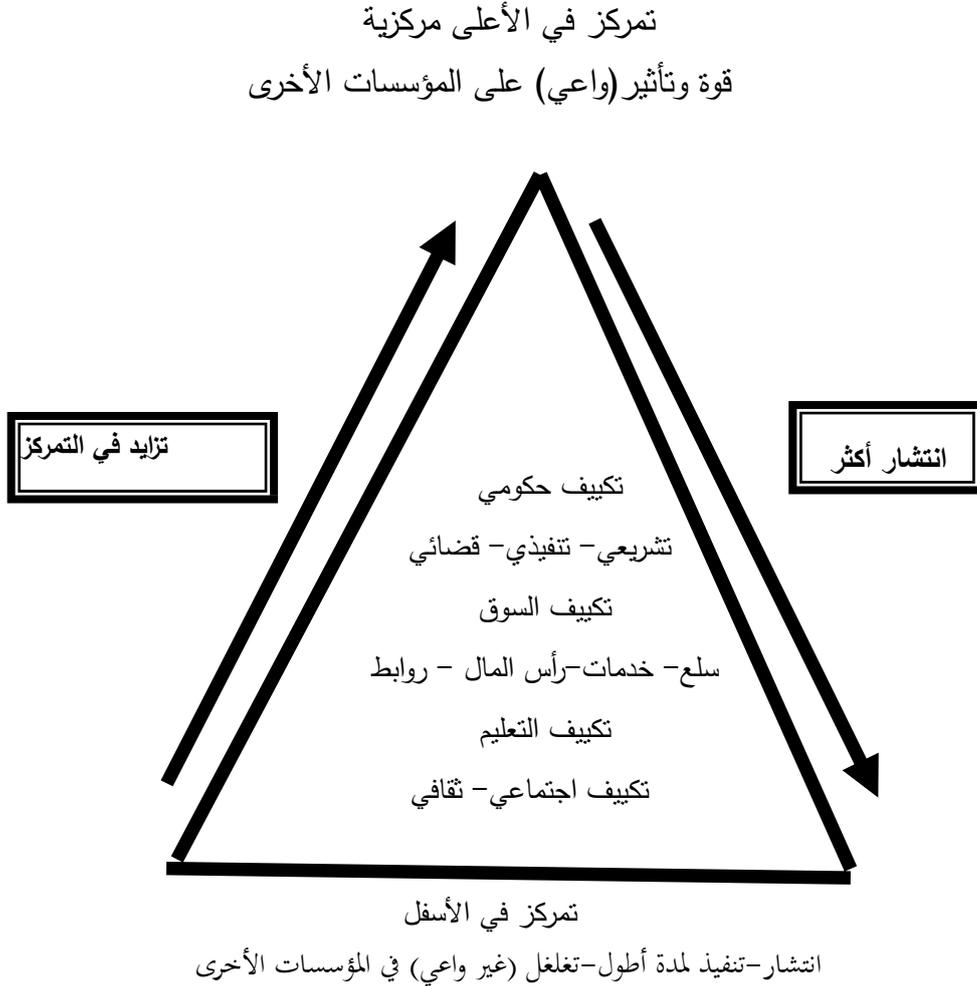
³ سليمان دحو ، محمد بن مسعود. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية وفق نظرية المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر. مجلة رؤى اقتصادية، رقم 12، المجلد 7، ص.81-101، 2017، ص.84.

⁴ Makoni, Patricia Lindelwa. "An extensive exploration of theories of foreign direct investment." RISK GOVERNANCE & CONTROL, op.cit.p. 81.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الشكل رقم 1-2: هرم التكيف المؤسسي مع الاستثمار الأجنبي المباشر

Pyramid of FDI Fitness institutions



المصدر : Saskia K.S. Wilhelms, Morgan Stanley Dean Witter, Foreign Direct

Investment and its Determinants in Emerging Economies, African Economic Policy Paper Discussion Paper Number 9 July 1998, Funded by United States Agency for International Development Bureau for Africa Office of Sustainable Development Washington, D.C. 20523-4600. P 3.

يتم تمثيل اللياقة المؤسسية بالهرم ، حيث يتم تشكيل قاعدة الهرم من قبل النظام الاجتماعي والثقافي لأن جميع المؤسسات الأخرى مشتقة من هذه المؤسسة الأكثر انتشارًا وتتخللها¹: النظام الاجتماعي والثقافي: الثقافة الاجتماعية هي أقدم المؤسسات وهي الأكثر انتشارًا وتعقيدًا وشمولًا ، وبالتالي فهي الأكثر صعوبة واستهلاكًا للوقت، بحيث إن الدرجة التي يتقبل بها مواطنو بلد ما أنماط الأعمال الاجتماعية والثقافية المختلفة هي دالة على مستوى التحصيل العلمي للمواطنين ، والتعرض للثقافات الأجنبية والاندماج في الاقتصاد العالمي درجة عالية من

¹ Saskia K.S. Wilhelms, Morgan Stanley Dean Witter, Foreign Direct Investment and its Determinants in Emerging Economies, African Economic op.cit.. P.4.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

القبول يعزز قدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من ناحية أخرى ، غالبًا ما يتخذ المستثمرون الأجانب قرارات التخصيص بناءً على القرب الثقافي المتصور (يمكن اعتبار أوروبا الشرقية موقعًا مناسبًا للاستثمار الأجنبي المباشر إذا كان أسلاف المستثمرين ينحدرون من تلك المنطقة ، في حين قد يُنظر إلى آسيا على أنها غير مقبولة بسبب غياب الروابط الثقافية ، أو العكس)¹؛

منظومة التعليم: التركيبة الثانية للهرم وهو الوسيلة للوصول إلى إحداث أي تغيير في الجانب الاجتماعي أو الثقافي لأنه يبني الرأسمال البشري ويخلق محيطًا جذابًا للاستثمار الأجنبي المباشر، بقدرته على معالجة المعلومات وتعزيز البحث والتطوير في ظل التكنولوجيا، ويعد أرضًا خصبة لاستقبال الاستثمار الأجنبي المباشر²؛

منظومة السوق: تمثل الأسواق المؤسسة الثالثة في هرم التكيف المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر، وتعتبر عن المؤشرات الاقتصادية والمالية لمواءمة الاستثمار الأجنبي ، كما أن التعليم هو مؤشر لرأس المال البشري فإن الأسواق تعكس رأس المال المادي والمالي مثل الآلات والإئتمان، وبخصوص مواءمة الأسواق تفترض النظرية أن الدول التي تتوفر على الأسواق التنافسية ومفتوحة ومحمية بقواعد تنظيمية تتمكن من جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من تلك التي تتوفر على أسواق موجهة، وبالتالي فإن طبيعة الأسواق تؤدي دورًا محوريًا في قرار الاستثمار، لأنها تؤثر على جوهر مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المتعلقة بالمعاملات المالية والاقتصادية³؛

المنظومة الحكومية: الحكومة تدير المستويات الأخرى للتكيف المؤسسي المحيط الثقافي الاجتماعي، التربية، والأسواق لهذا فان المستثمرين يهتمون في أول الأمر بالحكومة كونها المصدر الرئيسي للأعمال والسياسات التي تحدد الاستثمارات الأجنبية المباشرة⁴. بحيث أن الحكومة تحتاج إلى اتخاذ تدابير وقائية لتنظيم وإدارة ملاءمة السوق. يضيف Popovici and Calin (2014) أن ملاءمة الحكومة تعتبر تشمل الانفتاح الاقتصادي ، ودرجة منخفضة من

¹ Saskia K.S. Wilhelms, Morgan Stanley Dean Witter, Foreign Direct Investment and its Determinants in Emerging Economies, African Economic op.cit. P.4.

² بن عاشور رتيبة. جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1996-2013). مرجع سبق ذكره، ص. 52.

³ سليمان دحو ، محمد بن مسعود. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية وفق نظرية المواءمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سبق ذكره، ص. 85.

⁴ رشيد يوسف. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني-حالة الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 5، العدد 5، 2005، 162-172، ص. 164.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

التدخل في التجارة وأسعار الصرف ، وانخفاض الفساد ، وزيادة الشفافية. أما إذا كانت السياسات معادية وغير مواتية للمستثمرين ، فإن الشركات متعددة الجنسيات ستبتعد عن مثل هذه البلدان حيث يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى زيادة عبء المخاطرة على استثماراتها Wilhelms & Witter, 1998¹.

تعتبر هذه الانواع الاربعة في نظر Wilhelms طاقات كامنة مترابطة يجب تفعيلها معا من أجل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، إلا أن الركائز المؤسسية الأربعة في الواقع مترابطة وتتفاعل في انسجام في أشكال مختلفة ، فعلى سبيل المثال ، تؤثر السياسات الحكومية على الأسواق والتعليم والأنشطة الاجتماعية والثقافية؛ تأثير قوى السوق على الحكومة والتعليم والثقافة الاجتماعية ، التعليم يؤثر على رأس المال البشري ، مما يؤثر على الحكومة والسوق الاجتماعية والمعايير والممارسات الثقافية ، وأخيرا فإن النظام الاجتماعي والثقافي هو أصل الحكومة والسوق والتعليم².

إضافة إلى ما سبق فإن مدى صعوبة التغيير الذي يمكن أن تقوم به إحدى المؤسسات والوقت اللازم لذلك التغيير يتوقف على مدى تأثيرها بالآليات الأخرى ، كما أن الحكومة القائمة منذ فترة طويلة من المرجح أن تشهد تغييرات أسرع من الجذور واللامركزية في النظم الاجتماعية والثقافية التي تتخلل جميع جوانب المجتمع في حين أن التغيير الاجتماعي الثقافي هو تطوري وغير مخطط له ومتعدد الأسباب ولا يمكن أن يُنسب إلى مجموعة فردية من صانعي القرار³.

إن مصطلح التكيف المؤسسي أو مصطلح رأس المال المؤسسي، يعبران عن نفس المعنى ويبحثان عن قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية ، ولكن الكثير يفضلون المصطلح الأول لأن الحديث عن رأس المال المؤسسي يدل على حالة ستاتيكية فيما يخص الموارد المتاحة بينما يوحي المصطلح الأول أن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عملية ديناميكية تتغير وفقا للظروف المحيطة بها، إن الشكل التالي يلخص المحاور التي تمثلها الأنواع الأربعة من الرساميل⁴ :

¹ Makoni, Patricia Lindelwa. "An extensive exploration of theories of foreign direct investment." RISK GOVERNANCE & CONTROL, op.cit.p. 81.

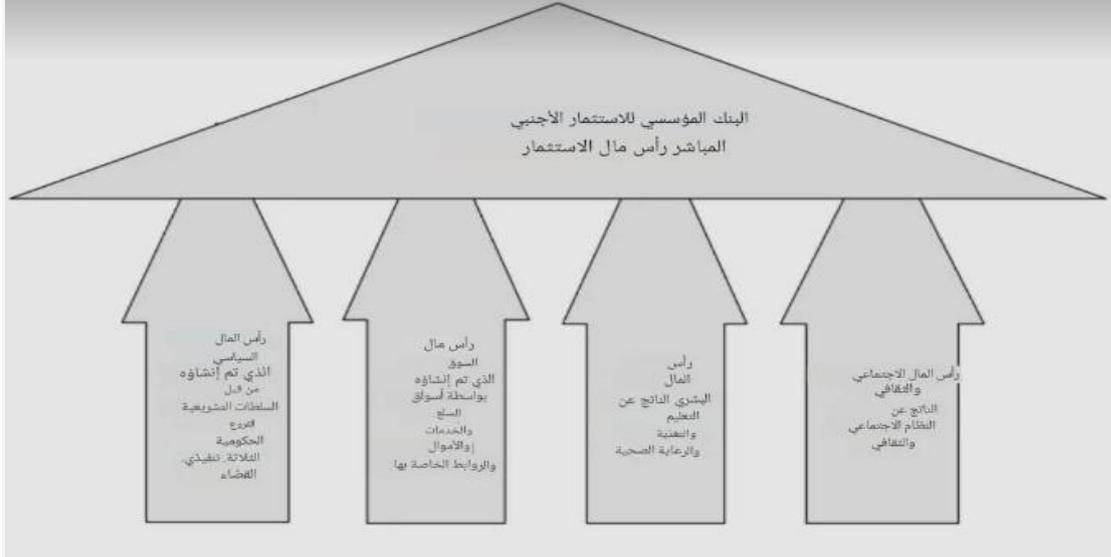
² Makoni, Patricia Lindelwa. "An extensive exploration of theories of foreign direct investment." RISK GOVERNANCE & CONTROL, op.cit.p. 81.

³ Saskia K.S. Wilhelms, Morgan Stanley Dean Witter, Foreign Direct Investment and its Determinants in Emerging Economies, African Economic op.cit. P.5.

⁴ بن عاشور رتيبة. جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1996-2013). مرجع سبق ذكره، ص.55.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الشكل رقم 1-3: بنك رأس المال الجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: Saskia K.S. Wilhelms, Morgan Stanley Dean Witter, Foreign Direct

Investment and its Determinants in Emerging Economies, African Economic Policy Paper Discussion Paper Number 9 July 1998, Funded by United States Agency for International Development Bureau for Africa Office of Sustainable Development Washington, D.C. 20523-4600. P. 5.

كل من رأس المال المؤسسي والتكيف المؤسسي هي طرق لقياس قدرة البلد على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما لأن رأس المال المؤسسي يعني مجموعة ثابتة من الأوقاف ، في حين أن التكيف المؤسسية تشير إلى أن اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر هو عملية ديناميكية ومن أجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، يجب على البلدان أن تسعى بنشاط إلى حماية الصناعات والموارد الطبيعية المحلية بدلاً من أن تكون سلبية .

وتميل بعض النظم الاجتماعية - الثقافية إلى التمسك بتقاليدها ، بينما تميل نظم أخرى إلى أن تكون مفتوحة للأجانب وتأثيراتها ، وتميل إلى مواصلة اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، وعلى عكس الموارد الطبيعية ، فإن البشر في جميع أنحاء العالم متساوون من حيث الفكر والقدرة على بناء المؤسسات ، كما أن نظام التعليم يمكن أن تولد يد عاملة كفاءة وماهرة و على دراية من السهل الحصول على عمل ، وبالتالي إنتاج المواهب اللازمة للحفاظ على وتعزيز الازدهار وكثيرا ما تجتذب الأسواق المفتوحة المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر ، مما يؤدي بدوره إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل بصورة دائمة .أما النظام الحكومي الذي يقبل الاستثمار الأجنبي المباشر سوف تستمر في جذب المزيد من الاستثمار

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الأجنبي المباشر ، مما يؤدي إلى الازدهار الذي بدوره يجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر¹.

¹ Saskia K.S. Wilhelms, Morgan Stanley Dean Witter, Foreign Direct Investment and its Determinants in Emerging Economies, African Economic op.cit. P.6.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

خلاصة

يتجلى لنا من دراستنا لهذا الفصل الأول أن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر تنامت بشكل كبير باعتباره مصدرا هاما من مصادر التمويل الدولي خاصة بالنسبة للبلدان النامية و يعتبر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، و تعطي صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري ، في ظل الحركية الاقتصادية التي ساهمت في عولمة الاستثمار والتجارة، وهذا الذي جعل الكثير من الاقتصاديين وصناع القرار يهتمون بتفسير هذه الظاهرة في مختلف دراساتهم و ابحاثهم و كتاباتهم ، موضحين مزاياه و عيوبه ومحاولين تحديد ووضع إطار وتصور خاص بالاستثمار الأجنبي المباشر، توازيا مع التحولات العالمية في كل النواحي، وزيادة الطلب خاصة من الدول النامية لتمويل اقتصادياتها في ظل الإصلاحات التي قامت بها وتخفيف عبء المديونية التي تعاني منها، ومحاولة تصحيح الاختلالات الكلية، وهو الأمر الذي جعلها تقدم حوافز و امتيازات لمحاولة جذب المزيد من تلك التدفقات وإعادة النظر في مناخها الاستثماري الذي له دور كبير في جذب هذه الاستثمارات.

الفصل الثاني

الإستثمار الأجنبي المباشر

في الجزائر

تمهيد

إن التوزيع غير العادل لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى قيام البلدان النامية بتنفيذ سياسات جذب طموحية من الإعفاءات الضريبية، وإدماج مسؤوليتهم الاجتماعية والبيئية في أنشطتهم، بحيث كان الاستثمار الأجنبي المباشر موضع جدل حاد حول قدرته على إفادة البلدان المضيفة، شرعت الجزائر شأنها شأن البلدان النامية الأخرى في سلسلة من الإصلاحات لتكون جزءاً من منطق جديد يكرس قوانين السوق وتحرير الاقتصاد الذي يؤثر على جميع قطاعات النشاط، والهدف من هذا الفصل هو إجراء تقييم تجريبي لمحددات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في النموذج الجزائري، وتنفيذ سياسة الترويج وتقييمها، كما سنتطرق إلى أهم الدراسات التطبيقية والبحوث العلمية التي تناولت أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر.

المبحث الاول : تطور الاستثمار الاجنبي المباشر

إن تطورت تحركات الاستثمارات الاجنبية المباشرة متوقف على الازمات التي عرفها العالم سواء كانت أزمات إقتصادية أو سياسية، أو حروب، كما أن ظهور هذا الوباء في الاونة الاخيرة قلب اقتصاديات العالم بأسره رأسا على عقب فعطلت معظم الطاقات الانتاجية ، وقيدت تدفق السلع و الخدمات و حركة رؤوس الأموال ، مكلفة اقتصاديات العالم خسائر فادحة مما أدى الى انحسار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى البلدان بسبب غلق معظم الدول لحدودها مع الغير خوفا من تفشي أكثر للوباء، و لعل أن المنطقة الأوروبية هي الأكثر تضررا و اغلاقا من جراء تفشي السريع للوباء.

المطلب الأول: تطورات الاستثمار الاجنبي المباشر عالميا

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أهم المحطات التي أدت إلى ظهور تدفقات الاستثمارات وانتقال رؤوس الاموال عبر البلدان.

الفرع الأول: المراحل التاريخية لظهور الاستثمار الاجنبي المباشر

كان الظهور الفعلي للاستثمار الاجنبي المباشر في فترة ظهور الثورة الصناعية في أوائل القرن التاسع عشر، فلقد ساعد التطور في شتى المجالات الذي تميزت به تلك الفترة من زيادة حجم ونوعية المنتجات في البحث عن اماكن جديدة من اجل توسيع إستثماراتها، وقد قامت تلك الشركات بإنشاء فروع لها في المستعمرات التي كانت تابعة لها.

من هنا يمكن تقسيم مراحل تطور الاستثمار الاجنبي المباشر إلى أربعة مراحل :

المرحلة الأولى: مرحلة العصر الذهبي ما قبل 1914

تمثل هذه المرحلة الصورة التقليدية للاستثمار الأجنبي، أو ما يسمى بالنمط الاستعماري للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتكون على شكل رأس مال مصدر من بلد أجنبي متقدم إلى دولة متخلفة، ويكون في مشروعات تتعلق باستغلال ثرواتها وخاماتها الأساسية، حيث تقوم الدولة الأجنبية بإعادة تصنيع تلك الخامات الأساسية وتصديرها بأثمان باهظة، لتقوم بشرائها فيما بعد الدولة المضيفة، وارتبط في تلك الحقبة مفهوم رأس المال الأجنبي بالسيطرة الاستعمارية، واستمرت هذه المرحلة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ومن الأمثلة الشهيرة شركة الهند الشرقية التي أسسها الاستعمار البريطاني في مستعمراته الهندية. فكانت الفترة التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الاولى تميزت بظروف سياسية واقتصادية مستقرة، مما ساهمت في ارتفاع تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وهذا راجع إلى انخفاض المخاطر، ثبات أسعار الصرف، وعموما هذه الفترة تميزت بسيطرت سوق لندن المالية كمصدر لرأس المال للبلدان الأخرى، فقد خلقت الثورة الصناعية في أوروبا طلبا قويا على الأغذية والمواد الخام أمكن إشباعه بالاستثمار في أنحاء أخرى من العالم. ورغم الصعوبات التي واجهها الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن السجل في عام 1914 كان مربحا للمستثمرين في بريطانيا وقارة أوروبا، وكانت الاستثمارات الأكثر ربحية

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

في مجال السكك الحديدية في الولايات المتحدة الأمريكية، ورغم أنها كانت مجزية على نحو غير نموذجي، فقد ساعدت على دعم المناخ العام، ليكون في صالح الاستثمار الأجنبي، كما كان هناك تأثير آخر يعمل في نفس الاتجاه هو أن القروض كانت تستخدم لشراء صادرات بريطانية¹.

المرحلة الثانية: مرحلة ما بين الحربين العالميتين (1914-1945)²

تم تسجيل تراجع في تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وهذا بسبب التخوف من نشوء حرب أخرى بعدما انتهت في عام 1918، كما تم اللجوء إلى حماية المنتجات المحلية من منافسة السلع الاجنبية، وتم اتخاذ إجراءات الرقابة على النقد وهذا فضلا عن نشوب أزمة الكساد الكبير

(1929-1933) وتكون منظومة الاقتصاد الاشتراكي لذلك لم يعد النظام الرأسمالي النظام الوحيد في العالم. في هذه المرحلة ظهرت الولايات المتحدة الامريكية كقوة إقتصادية عالمية، وهيمنت على الاستثمارات الدولية باعتبارها المستثمر الوحيد والمصدر لرؤوس الاموال. وكانت صناعة السيارات وقطاع البترول من بين القطاعات التي هيمنة عليها الولايات المتحدة.

كما كانت الاستثمارات الخارجية في هذه الفترة تتوزع كما يلي:

- في عام 1914: الولايات المتحدة 6.3% ، بريطانيا 50.3%، ألمانيا 17.3% ،فرنسا 22.2% باقي العالم 3.9%.

- في عام 1945: الولايات المتحدة 59.1% ،بريطانيا 24.5%،ألمانيا 1.1%، فرنسا 4.7%، باقي العالم 10.6%.

يتضح من خلال هذا التوزيع تراجع مراكز القوى النسبية للبلدان الرأسمالية المتقدمة كبريطانيا، ألمانيا، فرنسا مقارنة بالولايات المتحدة باعتبارها البلد الوحيد الذي خرج من الحرب بأقل قدر من الخسائر.

المرحلة الثالثة: 1945-1982

وهي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الثمانينات بحيث شهد الاستثمار الاجنبي المباشر تدفقا واسعا خاصة في مرحلة الخمسينات وما صاحبه من ازدهار التجارة الخارجية، هذا ما جعل الدول التي تحتاج إلى الامداد بمواد الخام والبترول من الدول النامية، فضلا عن تدفق الاستثمار الأجنبي

¹ هند سعدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة (198-2014)، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية تخصص: علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2016/2017، ص.13.

² حنان شناقن، تأثير الاستثمارات الاجنبية المباشرة في قطاع الادوية على الاقتصاد الجزائري دراسة حالة شركة الكندي لصناعة الادوية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في قسم علوم التسيير فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2009، ص.14.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

المباشر نحو الصناعات التحويلية، ونشير إلى أن قابلية التحويل بين العملات الوطنية في ظل اتفاقية "بريتن وودز"، كان إجراءً عملياً لتسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وظلت القيود على تحركات رؤوس الأموال العالمية قوية عملياً في بعض الدول الصناعية حتى الثمانينات، إضافة إلى الحواجز المفروضة من قبل الدول النامية حديثة العهد بالاستقلال على الاستثمار الأجنبي الذي اعتبرته انتقاصاً من سيادتها السياسية والاقتصادية، ومن ثم اتجهت إلى وضع القيود على هذه الاستثمارات، وفضلت عليها القروض البنكية لأنها تعتبرها أقل تكلفة من الاستثمار المباشر، حيث يزول عبئها الخارجي في حين تستمر خدمة الاستثمار المباشر فيما يتعلق بتحمل أعبائها وتحويل أرباحها¹.

المرحلة الرابعة: ما بعد 1982

ميزت هذه المرحلة بإنتشار واسع لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في معظم دول العالم، وكانت البداية عند إعلان دولة المكسيك بامتناعها عن سداد الديون مما خلقت أزمة في السيولة لدى البنوك، هذا أدى إلى امتناع البنوك التجارية من تقديم قروض، وانطبق الأمر كذلك على المنح والمساعدات الرسمية وأصبحت القروض الخارجية تخضع بشقيها الخاص والرسمي إلى شهادة صندوق النقد الدولي لضمان حق السداد، وفي خضم أزمة المديونية العالمية وتعدد إجراءات الحصول على القروض والمنح الأجنبية اتجهت غالبية الدول النامية إلى تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمار الخاص سواء كان محلياً أو أجنبياً ومما أدى إلى القيام بإصلاحات اقتصادية، إذ أصبحت هذه الدول تتنافس فيما بينها لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بعد أن كانت ترى فيه تهديداً لاستقلالها الاقتصادي والسياسي ونوع من الإمبريالية².

أما في فترة التسعينات فكانت أكثر إنتشاراً للاستثمار الاجنبي المباشر، وهذا بسبب تحرك عناصر الانتاج عبر حدود الدول، بحيث قامت الشركات المتعددة الجنسيات بتحقيق تكامل الانتاج الدولي وخلق الاسواق التي تجتاز الحدود الدولية. واستمر تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية مع تزايد برامج الخصخصة واعتماد سياسات تشجيع الاستثمار وتحرير سياسات التجارة الخارجية. كما أن المعاهدات الثنائية الأطراف الموقعة والمتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته ارتفعت بشكل كبير، وتم وضع اتفاقيات متعددة الأطراف بهذا الشأن، هذا وتقوم الدول الصناعية بالتفاوض حيال وضع اتفاقية

¹ منور أوسرير، عليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا جامعة الجزائر، العدد الثاني، ماي، 2005، ص.103.104.

² مفتاح صليحة، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه طور ثالث في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2019-2020، ص.13.12.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

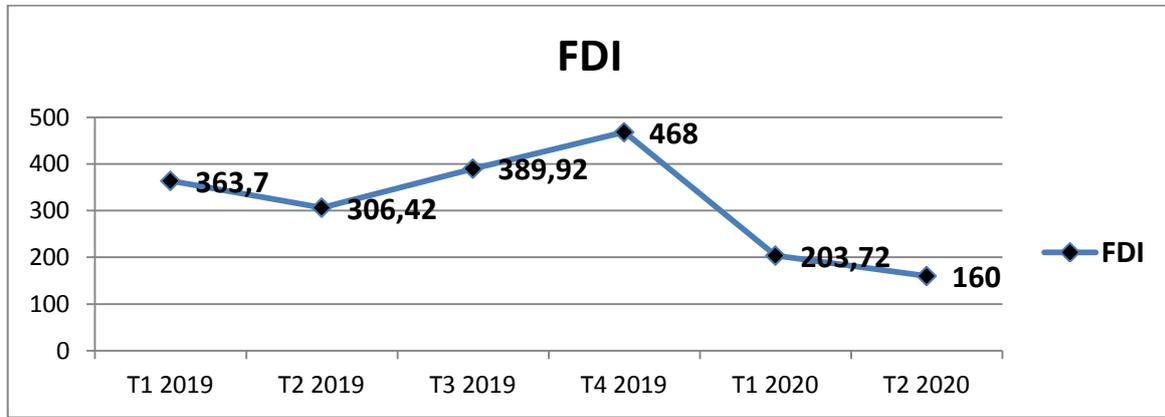
لتنظيم تدفق الاستثمار إليها كما أن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تزيد من تأييدها لفكرة التوصل إلى اتفاقيات عالمية بشأن الاستثمار¹.

الفرع الثاني: تطورات الاستثمار الاجنبي المباشر وجائحة كورونا

إن ظهور هذا الوباء قلب اقتصاديات العالم رأسه على عقب فعطلت معظم الطاقات الانتاجية ، وقيدت تدفق السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال، مكلفة اقتصاديات العالم خسائر فادحة مما أدى الى انحسار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى البلدان بسبب غلق معظم الدول لحدودها مع الغير خوفا من تفشي أكثر للوباء، و لعل أن المنطقة الأوروبية هي الأكثر تضررا واغلاقا من جراء تفشي السريع للوباء².

1- التوجهات الحديثة للاستثمار الاجنبي المباشر عالميا

الشكل رقم 2-1: تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة العالمية بالمليون دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات أونكتاد

من خلال الشكل البياني أعلاه يتضح لنا أن تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة إنخفضت بشكل ملحوظ في الفصول الاولى من سنة 2020 ، لتصل إلى 160 مليون دولار أمريكي في الفصل الثاني من سنة 2020 وهذا حسب التقديرات الاولى لإحصاء منظمة أونكتاد، مقابل 468 مليون دولار في الفصل الاخير من سنة 2019.

❖ تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال سنة 2020 للمجموعات الاقتصادية

انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة تصل إلى 40% في عام 2020 مقابل عام 2019 (1.54 ترليون دولار أمريكي) وهذا وفقا لمنظمة الأونكتاد في تقديراتها. وحسب نفس

¹ عيسى محمد الغزالي، الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف و قضايا- ، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية"، العدد 6، 2004، ص.4.

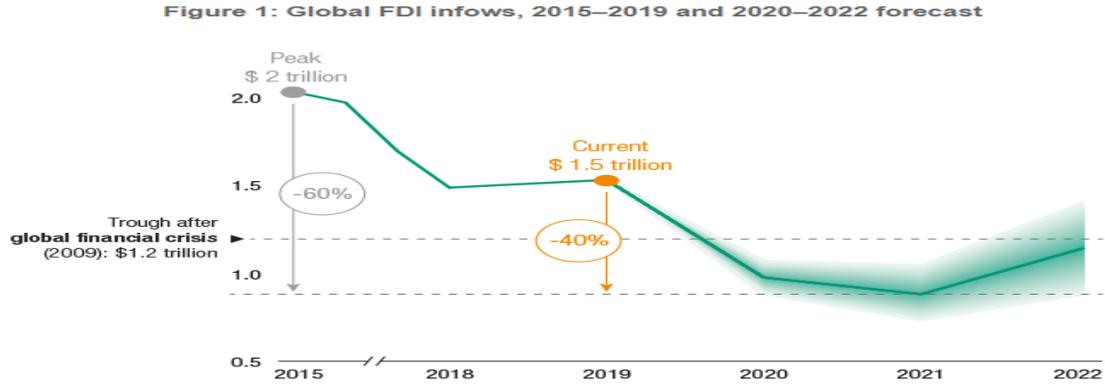
² تقرير الاستثمار العالمي للاستثمار 2020، الانتاج الدولي بعد الجائحة، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية https://unctad.org/system/files/official-document/wir2020_overview_ar.pdf

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

المنظمة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر سيسجل أقل انخفاض و لأول مرة منذ عام 2005 ليصل إلى أقل من 1 ترليون دولار أمريكي، وأيضا من المتوقع أن ينخفض بنسبة 5% إلى 10 % أخرى في 2021، على أن يبدأ بالتعافي في حلول عام 2022.

الشكل 2-2: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 2015-2019 و التوقعات المحتملة في

2020-2021



المصدر: تقرير أونكتاد للاستثمار العالمي 2020، ص.2.

كما أشار التقرير إلى أن حوالي 5000 شركة متعددة الجنسيات في جميع أنحاء العالم سارعت إلى إطلاق إنذار حول انخفاض الربح المتوقع إلى حوالي 40%، مما أدى إلى تراجع بعض الصناعات والتي تعرضت إلى خسائر كبيرة، هذا الانخفاض في الأرباح المعاد استثمارها سيؤثر في مجموع الاستثمارات والتي تمثل في المتوسط 50% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليصل الانخفاض إلى 45% بحيث تكون أكثر عرضة لهذه الأزمة على عكس الوضع وهذا بسبب عدم قدرتها على وضع تدابير الدعم الاقتصادي التي وضعتها الاقتصاديات المتقدمة التي تميزت بنظام إنتاجي يلعب دور مهم في الانتعاش الاقتصادي و التنمية.

2- مميزات المرحلة:

➤ في هذه المرحلة توقف الانتاج و تعطلت سلاسل التوريد في الاقتصاديات الأكثر تضررا من الوباء، و التي تتميز اقتصادياتها بارتباط وثيق باقتصاديات العالم، مثل دولة الصين وكوريا واليابان، واقتصاديات شرق اسيا، وهي من بين الدول التي أجبرت على اتخاذ تدابير شديدة للحد من انتشار الفيروس شأنها شأن منطقة الاتحاد الأوروبي وافريقيا الذي تم من خلاله غلق كلي للحدود والمناطق الاقتصادية والإنتاجية.

➤ توقف المؤقت للاستثمارات السائدة أو في طور الانجاز بسبب انخفاض الانفاق لرأس المال الذي انصب الاهتمام الى محاربة هذا الفيروس وتقديم مساعدات للشعب مما كلف الدول أموال طائلة .

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

- انخفاض كبير في الأرباح وتوقع صدمة قوية بسبب التأثيرات المتتالية لفيروس كورونا على اقتصاديات العالم.
- ان الصناعات الأكثر تضررا هي صناعات السيارات 44% ، شركات الطيران 42% ، صناعات الطاقة و المواد الأساسية 13% .

وبشكل عام أدى هذا الوباء الى خفض الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية بصورة كبيرة وأثر بصفة مباشرة على الشركات المتعددة الجنسيات على الدول المضيفة .

3- نتائج تأثير الجائحة على الاستثمار الأجنبي المباشر¹

لقد كان لانتشار الوباء صدمة كبيرة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و هذا بسبب التفاعل المتزامن لصددمات الطلب والعرض للمواد الأساسية، إلى جانب الردود الحكومية اتجاه هذا الوباء حول العالم في إحداث سلسلة من الآثار السلبية على الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بسبب الإغلاق التام للورشات و المصانع ومواقع البناء من أجل احتواء انتشار الوباء، وهذا ما أدى إلى تأخير تنفيذ المشاريع الاستثمارية ، وتوقف الإنتاج و تعطيل سلاسل التوريد في الاقتصاديات الأكثر تضررا من الوباء، والتي ترتبط هذه الاقتصاديات بشكل قوي مع باقي دول العالم ، بحيث في الوقت الراهن فان سلاسل التوريد تركز خاصة في الصين وكوريا و اليابان واقتصاديات جنوب شرق آسيا. وفي نفس الإطار سيتم توقف الاستثمارات الجديدة أو التوسع في الاستثمارات القائمة بسبب انخفاض الإنفاق في رأس المال، والذي سيصاحبه تأخير في إعلانات المشاريع الجديدة مما يؤدي إلى تعليق العديد من عمليات الإنتاج و الشراء المؤقت.

الشكل 2-3 : كيفية تأثير كوفيد 19 على FDI

كيف سيؤثر كوفيد 19 على التوزيع الجغرافي للاستثمار الاجنبي؟

انتشار كوفيد 19 والآثار الاقتصادية العالمية



المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2020، ص34.

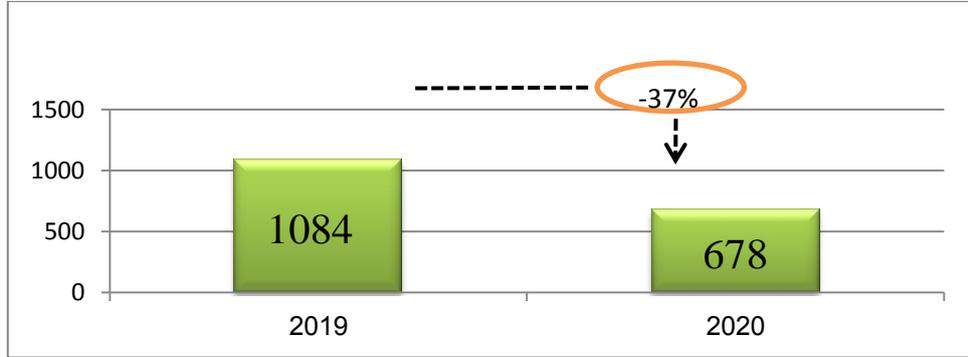
¹ تقرير الاستثمار العالمي للاستثمار 2020، الانتاج الدولي بعد الجائحة، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية
https://unctad.org/system/files/official-document/wir2020_overview_ar.pdf

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

3-1- تأثير الجائحة على تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول النامية

3-1-1 دول آسيا

الشكل رقم 2-4: عدد المشاريع المعلن عنها في الربع الأول من عام 2020



المصدر: تقرير أونكتاد للاستثمار العالمي 2020.

حسب تقرير أونكتاد فإن الاستثمار الأجنبي المباشر انخفض في الاقتصاديات النامية، بسبب الانكماش الاقتصادي الناجم عن الوباء بنسبة قد تصل إلى 45% في عام 2020. فقد انخفضت عدد الاستثمارات الجديدة المعلنة في الربع الأول من عام 2020 بنسبة 37%، وهذا بسبب الإغلاق وتوقف المصانع عن العمل وفي تصريح لمدير الاستثمار والمشاريع في أونكتاد "جيمس زان" بأن تراجع أرباح الشركات وتراجع الطلب العالمي والإقليمي والتباطؤ الاقتصادي، دفع الشركات متعددة الجنسيات إلى تأجيل خطط الاستثمار. كما أكد على دور الصين والاقتصاديات الآسيوية كمركز إنتاج عالمية و ما صاحب الوباء من انخفاض في الإيرادات المعاد استثمارها في فروع الشركات الأجنبية الموجودة في المنطقة مما يؤثر على الاستثمار.

إضافة لما سبق فان نقص السيولة التي تواجهها الشركات في المنطقة والركود الاقتصادي العالمي سيؤثران بشكل أكبر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و بالتالي على النمو الاقتصادي في آسيا.

3-1-2 دول إفريقيا

حسب تقرير أونكتاد فان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عرفت انخفاضا شديدا في عام 2020، وذلك بسبب الصدمة المزدوجة لوباء الفيروس و انخفاض أسعار المواد الأولية، ولاسيما البترول ومن المتوقع أن يصل الانكماش لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 40% في القارة وفقا لتقرير الاستثمار العالمي لعام 2020. ومن هذا المنظور تسعى معظم الدول الإفريقية إلى التنويع الاقتصادي وعدم الاكتفاء بالصناعات الإستخراجية للمواد الأولية، والاتجاه نحو الإنتاج و التصنيع بحيث وصلت نسبة الانخفاض في شمال إفريقيا إلى 11%.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

3-1-3 أمريكا اللاتينية

حسب تقرير أونكتاد فإن أمريكا اللاتينية و منطقة البحر الكاريبي شهدت أكبر انخفاض في استقطاب الاستثمارات الأجنبية بنسبة تتراوح بين 40% و 55% في عام 2020 ، ويرتكز جزء كبير من هذه الاستثمارات في منطقة الصناعات الإستخراجية والتي تشكل الجزء الأكبر من إجمالي الاستثمارات في الأرجنتين، البرازيل، الشيلي، كولومبيا والبيرو، هذا بسبب انهيار أسعار البترول وضعف الطلب تسبب الوباء الذي أثر على معظم الأسعار المواد أدى إلى نقص في الأرباح المعاد استثمارها من تم انخفاض في تدفقات الاستثمارات الأجنبية. كما صرح مدير أونكتاد "أن هذا الوباء يضاعف الاضطرابات السياسية والاجتماعية، ونقاط الضعف الهيكلية مما يدفع اقتصاديات المنطقة إلى ركود اقتصادي يزيد عن تفاقم التحديات التي تواجه جذب الاستثمارات الأجنبية". وفي هذا الإطار أوضح أن أثر صدمة الوباء سيكون له تأثير في مختلف القطاعات منها السياحة و النقل و التي كانت من بين أشد البلدان تضررا.

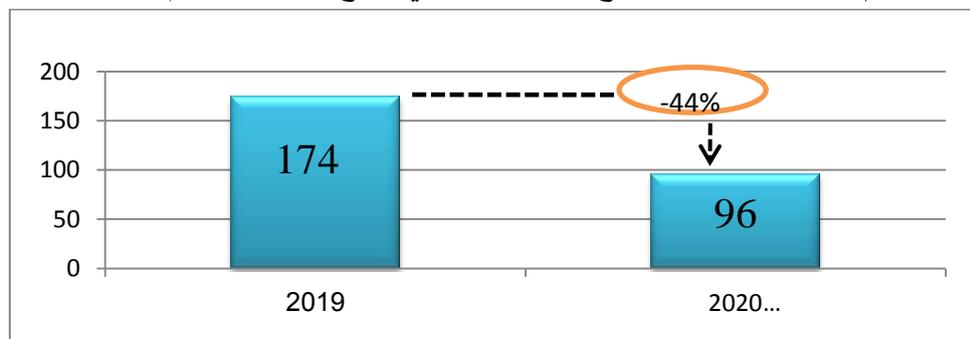
بالإضافة لما سبق تشير المؤشرات الأولية حسب تقرير أونكتاد عام 2020 إلى انخفاض بنسبة 36% في عدد المشاريع الجديدة التي تم الإعلان عنها في الربع الأول من هذا العام و منذ بداية شهر فبراير قامت الشركات في المنطقة بتعديل أرباحها المتوقع للسنة المالية 2020 نزولا إلى 50% .

3-2- تأثير الجائحة على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاديات المتحولة

إنخفضت تدفقات الاستثمارات في الاقتصاديات المتحولة إلى 38% حسب ما جاء به تقرير أونكتاد لعام 2020 وذلك بسبب تفشي الوباء، في حين تتميز هذه المجموعة الاقتصادية للدول المتحولة بصادرات نفطية و الذي كان له أثر سلبي على تدفقات الاستثمارات بسبب انخفاض أسعار البترول والذي أدخلها في مرحلة كساد و ركود اقتصادي.

وكانت إعلانات مشاريع غرينفيلد Greenfield وهو مؤشر رئيسي على الاستثمارات الجديدة قد انخفض في 2019، وتراجع أكثر في عام 2020 خاصة في الربع الأول من عام 2020، بحيث انخفض عدد إعلانات المشاريع التأسيسية في المنطقة بنسبة 44% .

الشكل رقم 2-5 : عدد المشاريع المعلن عنها في الربع الأول من عام 2020



المصدر: تقرير أونكتاد للاستثمار العالمي 2020.

3-3- تأثير الجائحة على تدفقات الاستثمارات الاجنبية في الدول المتقدمة

تسبب تفشي الوباء في انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاديات المتقدمة بنسبة تتراوح بين 25% و 40%. كما انخفضت عدد و قيمة المشاريع الجديدة المعلن عنها في الربع الأول من عام 2020 إلى 25% و هذا دلالة على أن الشركات المتعددة الجنسيات انخفض رأسمالها المعاد استثماره بشكل كبير، ومن المتوقع أن تتخفف تدفقات الاستثمارات الأجنبية في أوروبا أكثر من غيرها بنسبة تتراوح ما بين 30% إلى 45% بسبب الأثر الكبير لتفشي الوباء، والإغلاق الذي تم في هذه الدول على جميع المجالات الاقتصادية، وكذلك من المتوقع أن تتخفف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أمريكا الشمالية بنسبة تصل على 35% .

المطلب الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى أهم مميزات المناخ الاستثماري في الجزائر، وكذلك تقييم معظم الهيئات الدولية التي تصنف بيئة أداء الاعمال في البلد المضيف.

الفرع الأول:محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بحكم موقع الجزائر الاستراتيجي، فإنها تدخل ضمن قائمة الدول المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر نظريا حيث أنها تتميز برقعة جغرافية ليست بالهينة، فهي تقع شمال المتوسط و أوروبا تتوسط بلدان المغرب العربي بالإضافة الى تنوع الأقاليم المناخية، القاري، الصحراوي، البحر المتوسط، ان التنوع الذي تزخر به الجزائر جغرافيا أثر ايجابا على توفير موارد طبيعية متعددة، ففي الصحراء، البترول و الغاز والفحم وفي الشمال، الحديد والنحاس تنوع المحاصيل الزراعية لذلك يجب على الدولة استقطاب استثمار الى أقصى الحدود للاستفادة من هذه المميزات¹.

أولاً:المناخ الاقتصادي:

يمكن اجمال أهم العوامل المؤثرة في المناخ الاقتصادي ضمن الآتي :

- مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل البلد؛
- مقدار البنية التحتية و مدى صلاحيتها؛
- درجة المنافسة المتاحة داخل الدول و القدرة على مواجهة المنافسة الخارجية؛
- مرونة السياسة المالية و النقدية، و ما تحتويه من تحفيزات؛
- درجة وضوح استقرار قوانين الاستثمار و مقدار القيود المفروضة على رأس المال المستثمر؛
- مدى كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات للمستثمر ومعدلات فائدة على التسهيلات الائتمانية و مدى كفاءة السوق المالي داخل الدولة؛

1أوصاف سعدي، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز و العوائق ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 8 ، 2008 ص 14-15-16.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

مدى استقرار السياسات السعرية ومعدلات التضخم؛
-درجة الحماية المتبعة داخل الدولة، من حيث ضمان حقوق المستثمرين في تحويل رأس المال والأرباح؛
-دور الجمعيات والنقابات العمالية؛
-درجة الوعي الصحي ومقدار تأمينات الاجتماعية المتبعة؛
عرفت المؤشرات الاقتصادية تحسنا بعد فترة من التراجع حيث بدأت خدمة الدين الى الصادرات تتخفف منذ 1994 بحيث أصبحت 30% و عرف الدين العام تناقضا حيث وصل الى 5161 مليار دولار في 2006 فيما تحسن ميزان المدفوعات الخارجية بسبب ارتفاع أسعار البترول بما يقارب 20% وتباطأت واردات السلع اذ لم ترتفع إلا بنسبة 4.1% .

ثانيا: المناخ السياسي و الأمني

هناك مجموعة من العوامل تؤثر على ملائمة المناخ الاستثماري حيث عدم توافر الاستقرار السياسي والأمني يؤدي الى خفض معدلات الادخار وبالتالي خفض معدلات الاستثمار وبذلك يفقد المستثمر الثقة في استقرار الجهاز الحاكم، الأمر الذي يدفعه الى توطين أصوله الاستثمارية في المناطق الأكثر استقرارا و أمنا.

و يتأثر المناخ السياسي والأمني بمجموعة من العوامل نوجزها فيما يلي:

-النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطي أو دكتاتوري؛
-موقف الأحزاب السياسية اتجاه الاستثمار؛
-درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح بالاستثمار؛
-تمكنت الجزائر من ضبط الوضع الأمني بها بعد أن عرفت منزلق أمني خطير في التسعينات تميز هذا المنزلق بعدم الاستقرار السياسي لكن عادة الأمور الى نصابها بفرض السيطرة على أمن الأشخاص والممتلكات.

الفرع الثاني : الجزائر والمؤشرات العالمية لتقييم مناخ الاستثمار

أولا: الجزائر و مؤشر التنافسية

حسب مؤشر التنافسية العالمية لسنة 2019 كانت عدد الدول المشاركة والبالغ عددها 141 دولة، بحيث احتلت الجزائر المرتبة 89 عالميا فقد عرفت تحسنا في مرتبتها مقارنة مع عام 2018 التي كانت تحتل المرتبة 92 والجدول أدناه يوضح بالتفصيل موقع كل من الجزائر بالنسبة لمؤشر التنافسية .

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

الجدول رقم 2-1: مؤشر التنافسية العالمي للجزائر 2018-2019

| الجزائر | | البلد | السنة |
|---------|--------|-------|-------|
| المؤشر | الرتبة | | |
| 53.8 | 92 | | 2018 |
| 56.3 | 89 | | 2019 |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على The globale competitive index 2019, 2018

الجدول رقم 2-2: العوامل الفرعية لحساب مؤشر التنافسية في الجزائر 2018-2019

| المؤشر | المؤسسات | البنية التحتية | اعتماد تكنولوجيا المعلومات | استقرار الاقتصاد الكلي | الصحة | المهارات | سوق الانتاج | سوق العمل | النظام المالي | حجم السوق | ديناميكية الاعمال | قدرة الابتكار |
|--------|----------|----------------|----------------------------|------------------------|-------|----------|-------------|-----------|---------------|-----------|-------------------|---------------|
| 2018 | 120 | 88 | 83 | 111 | 66 | 88 | 128 | 134 | 122 | 38 | 113 | 106 |
| 2019 | 111 | 82 | 76 | 102 | 56 | 85 | 125 | 131 | 111 | 38 | 93 | 86 |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على The globale competitive index 2019, 2018

من خلال الجدولين اعلاه يتضح لنا بان مؤشر التنافسية في الجزائر عرف تحسنا طفيفا في الأداء التنافسي في الترتيب وذلك من خلال دراسة ومقارنة العوامل الفرعية لحساب مؤشر التنافسية بالنسبة لاقتصاد الجزائري نجد بأنه في مرحلة انتقالية مابين الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية والاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكار، وفتح السوق .

وكخلاصة لتحليل مؤشر التنافسية في الجزائر وعلى الرغم من النتائج المحقق في مجال التنافسية، إلا انه يتطلب على الجزائر العمل على تبني إصلاحات قوية ونوعية للوصول إلى أداء تنافسي مرتفع وبالتحديد في البنية التحتية، كفاءة سوق العمل، تطورا لأسواق المالية، الجاهزية التكنولوجية ،و الابتكار وكلها عناصر مكونة لبيئة الأعمال بحيث يكون لهذا الأداء التنافسي انعكاس جيد على جعل المنطقة جذابة للاستثمارات الأجنبية وتميزها ببيئة أعمال ملائمة¹.

ثانيا: الجزائر و مؤشر الحرية الاقتصادية

تحتل الجزائر المرتبة الرابعة عشره ضمن البلدان ال 14 التي تم تقييمها الكامل في منطقه الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، ودرجتها الاجمالية اقل بكثير من المتوسطات الاقليمية والعالمية.

من خلال الجدول 3، بلغت درجة الحرية الاقتصادية في الجزائر 46.2 ، مما يجعل اقتصادها هو الرقم 171 في مؤشر 2019 بحيث عرفت تحسنا طفيفا في ترتيبها العالمي ، وقد زادت نقاطه الاجمالية ب1.5 نقطة ، مقارنة بسنة 2018 التي كانت تحتل 172 في رتبها و 44,7 نقطة، وهذا ما

¹ حسين حريم، ادارة المنظمات منظور كلي. عمان، الأردن، دار حامد للنشر والتوزيع، 2010.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

يبينه الجدول 04 للعوامل المكونة لمؤشر الحرية الاقتصادية، وذلك بإدخال تحسينات طفيفة علي حقوق الملكية، والحرية النقدية، وحرية الاستثمار، والحرية التجارية، التي عوضت عن انخفاض حاد في حرية الاعمال¹.

الجدول رقم 2-3: مؤشر الحرية الاقتصادية

| السنة | الجزائر | |
|-------|---------|--------|
| | الرتبة | المؤشر |
| 2018 | 172 | 44.7 |
| 2019 | 171 | 46.2 |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية

INDEX OF ECONOMIC FREEDOM 2018-2019

الجدول رقم 2-4: العوامل المكونة لمؤشر الحرية الاقتصادية

| | سيادة القانون | | | بيئة الاعمال | | | الحكومة | | | انفتاح السوق | | |
|------|---------------|---------------|-------------------|---------------|-----------------|-------------------|--------------|------------|----------------|-----------------|--------------------|----------------|
| | حقوق الملكية | نزاهة الحكومة | الفعالية القضائية | العبء الضريبي | الانفاق الحكومي | الاقتصاد غير رسمي | حرية الاعمال | حرية العمل | الحرية النقدية | الحرية التجارية | الحرية الاستثمارية | الحرية المالية |
| 2018 | 27.8 | 29 | 35.2 | 74 | 45.9 | 19.2 | 68.1 | 48.7 | 69.9 | 63.5 | 25 | 30 |
| 2019 | 31.6 | 28.9 | 36.2 | 76.4 | 48.7 | 18.7 | 61.6 | 49.9 | 74.9 | 67.4 | 30 | 30 |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية

INDEX OF ECONOMIC FREEDOM 2018-2019

أما هذا الترتيب المتدني من لمؤشر الحرية الاقتصادية فيمكن قراءته من الواقع الاقتصادي من خلال العوامل المكونة للمؤشر كالتالي:

- **المجموعة الاولى:** التي صنفها الخبراء بسيادة القانون وتحتوي على حقوق الملكية ونزاهة الحكومة والفعالية القضائية، ففي الجزائر معظم الملكية الحقيقية تحوز عليها الحكومة، في أيدي اطرار حكومية أو للحكومة نفسها، مما يجعل المعاملات العقارية صعبة، أما النظام القضائي في البلاد فهو ضعيف وبطيء التنفيذ ويخضع للضغوطات السياسية ورجال الاعمال الكبار المنطويين تحت حماية أيادي حكومية، اضافة غلى أن القطاع العام والخاص فينتشر فيه الفساد وأن معظم المعاملات الاقتصادية تحدث في القطاع غير الرسمي المبني على التزوير والرشوة وغيرها من المعاملات غير القانونية.

- **المجموعة الثانية:** وتضم هذه المجموعة كل من العبء الضريبي، الانفاق الحكومي، والحرية المالية التي توفرها الحكومة وهذا في وعاء واحد سمي بحجم الحكومة، فقد قدر المعدل الاعلى للضريبة

¹ نظمي، البيئة الاستثمارية الملائمة لقطاع الاعمال في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية العراقية، المجلد 19، رقم 74، 2013.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

الدخل ب 35% ، أما معدل الضريبة على الشركات هو 23% ، وبلغ العبء المالي الكلي 24.5% من اجمالي الدخل المحلي ، أما فيما يخص الانفاق الحكومي فبلغ 41.4% من الانتاج وهذا ما يلخص تدخل الدولة في المجال المالي والاقتصاد وكذلك ضعف وعاء التحصيل الضريبي الذي يعد من أهم مصادر الدخل لدى الدولة.

• **المجموعة الثالثة:** وهي كفاءة النظام ويضم حرية ممارسة الاعمال ، حرية العمل و الحرية النقدية بحيث أن كل الجهود التي اتخذتها الجزائر من أجل تحسين البيئة الاستثمارية إلا أنها لا تزال بالقدر الكافي لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر بسبب العقبات البيروقراطية، وأيضا استمرار جمود سوق العمل يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة.

• **المجموعة الرابعة:** وهي مجموعة السوق المفتوحة ويعبر عنها بالحرية التجارية ، حرية الاستثمار و الحرية المالية بحيث لم تعرف الجزائر انفتاح تجاري بسبب الحواجز والعوائق الجمركية الكبيرة ، وعدم فتح الاستثمارات الاجنبية والمحلية للخواص بسبب سيطرة الحكومة رجالها التابعين تحت لوائها على المشروعات الكبرى، أما القطاع المالي فتسيطر عليه البنوك التابعة للحكومة أي انها مقيدة من طرف الدولة¹.

من خلال ما سبق نجد أن الجزائر تميز اقتصادها بحرية اقتصادية ضعيفة ، مع وجود نقائص في المؤشرات الفرعية لكل من المتغيرات التالية :الاستثمار الخاص والأجنبي - القطاع المصرفي والتمويل - حقوق الملكية - الاقتصاد غير الرسمي-الأجور والأسعار، وكل هذه المتغيرات من العناصر المكونة لبيئة الأعمال مما يجعلها في تأخر واضح في مجال استقطاب حجم أكبر من الاستثمارات الأجنبية وبالتالي عليها إدخال إصلاحات عاجلة لتدارك النقائص الملاحظة وجعل مكانها يتميز بجاذبية للاستثمارات الأجنبية.

ثالثا: مؤشر بيئة أداء الاعمال²

ولأجل إعطاء نظرة حول مؤشر ممارسة الأعمال سوف نتطرق لأهم المؤشرات الفرعية المركبة لهذا المؤشر بالنسبة لسنة 2020 للجزائر والمغرب من أجل وضع مقارنة في مختلف المؤشرات الفرعية ، وذلك بدراسة 190 اقتصاد حول العالم.

¹ <https://www.heritage.org/index/ranking>, 21/12/2020, 20.31.

² group, w. b. (2019_2020). doing business 2020. Library of Congress Control Number: 2019951789.p.18.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

الجدول رقم 2-5: مؤشر سهولة الاعمال 2020

| العالمي | بدء النشاط | استخراج تراخيص البناء | الحصول على الكهرباء | تسجيل الملكية | الحصول على الائتمان | حماية المستثمر | دفع الضرائب | التجارة عبر الحدود | انفاذ العقود | تسوية حالات الاعسار | |
|---------|------------|-----------------------|---------------------|---------------|---------------------|----------------|-------------|--------------------|--------------|---------------------|---------|
| 157 | 152 | 121 | 102 | 165 | 181 | 179 | 158 | 172 | 113 | 81 | الجزائر |
| 53 | 43 | 16 | 34 | 81 | 119 | 37 | 24 | 58 | 60 | 73 | المغرب |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقرير مؤشر بيئة الاعمال العالمي. **doing business 2020**. من خلال الجدول رقم 5 يلاحظ بأن الجزائر متدنية الترتيب سواء في الترتيب العالمي أو في مختلف المؤشرات الفرعية المكونة لبيئة الأعمال، مقارنة مع المغرب التي تتميز بمراتب مشرفة في الترتيب في مختلف المؤشرات الفرعية خاصة في استخراج التراخيص وبدء النشاط، وانفتاح السوق ، دفع الضرائب، تسجيل الملكية و الحصول على الكهرباء وهذا ما يفسر ارتفاع تدفق الاستثمارات الوافدة الى المغرب من قبل الاجانب.

وهذا ما سنستعرض له بشيء من التوضيح من خلال تحليل مختلف المؤشرات الفرعية التي تميزت بها كل من الجزائر والمغرب لسنة 2020 ووضع مقارنة بينهما:

➤ موقع الجزائر من مؤشرات بيئة الاعمال:

❖ مؤشر تأسيس المشروع:

الجدول رقم 2-6: مؤشر بدء النشاط في الجزائر والمغرب لسنة 2019/2020

| الرتبة | عدد الاجراءات | الوقت بالأيام | التكلفة -متوسط دخل الفرد | |
|--------|---------------|---------------|--------------------------|---------|
| 152 | 12 | 18 | 11.3 | الجزائر |
| 43 | 4 | 9 | 3.6 | المغرب |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقرير مؤشر بيئة الاعمال العالمي. **doing business 2020**. من الجدول رقم 6 نلاحظ بأن الجزائر تحتل مراتب متدنية في مؤشر تأسيس المشروع (152) مقارنة مع المغرب في المرتبة (43) ففي الجزائر لا بد من المرور عبر (12) إجراء بتكلف تصل الى نسبة (11.3%) من متوسط دخل الفرد مستغرقة في ذلك (18) يوما، وعلى العموم تبقي الجزائر من الدول المتأخرة من حيث الإجراءات والوقت المستغرق في تأسيس كيان قانوني جديد لممارسة الأعمال¹.

¹ group, w. b. (2019_2020). doing business 2020. Library of Congress Control Number: 2019951789.p.19.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

❖ مؤشر استخراج تراخيص البناء:

الجدول رقم 2-7: مؤشر استخراج تراخيص البناء في الجزائر والمغرب لسنة 2019/2020

| الرتبة | عدد الاجراءات | الوقت بالأيام | التكلفة -متوسط دخل الفرد | |
|---------|---------------|---------------|--------------------------|--|
| الجزائر | 19 | 131 | 6.5 | |
| المغرب | 12 | 58 | 3.3 | |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقرير مؤشر بيئة الاعمال العالمي. **doing business 2020**. من الجدول رقم 7 نلاحظ بأن الجزائر تحتل المرتبة 121 مقارنة مع المغرب في المرتبة 16، وهذا ما بينه الجدول فاستخراج تراخيص البناء من أجل تأسيس الكيان يتطلب وقت كبير (131) و اجراءات كثيرة (19) مقارنة بالمغرب التي تستغرق وقت قليلي في اصدار التراخيص (58)¹.

❖ مؤشر الحصول على الكهرباء وتسجيل الملكية، الحصول على الائتمان وحماية المستثمر:

الجدول رقم 2-8: مؤشر الحصول على الكهرباء وتسجيل الملكية، الحصول على الائتمان وحماية

المستثمر في الجزائر والمغرب لسنة 2020

| الرتبة | الحصول على الكهرباء | | | تسجيل الملكية | | | | الحصول على الائتمان | | حماية المستثمرين | |
|---------|---------------------|---------------|---------------|---------------|--------|---------------|---------------|---------------------|--------|-------------------------------|--------------|
| | الرتبة | عدد الاجراءات | الوقت بالأيام | التكلفة | الرتبة | عدد الاجراءات | الوقت بالايام | التكلفة | الرتبة | مؤشر عمق المعلومات الائتمانية | مؤشر الحماية |
| الجزائر | 102 | 5 | 84 | 967 | 165 | 10 | 55 | 7.1 | 181 | 0 | 179 |
| المغرب | 34 | 4 | 31 | 1308.8 | 81 | 6 | 20 | 6.4 | 119 | 7 | 37 |

- كلما قل عدد الاجراءات والمدة الزمنية وكلفة نقل الملكية دل ذلك على بيئة أكثر ملائمة للاستثمار.
- تتراوح درجة المؤشر حماية المستثمر من الدرجة 0 التي تعني غياب كلي لحماية حقوق المستثمر إلى الدرجة 10 التي تعني حماية مطلقة للمستثمر.
- تنحصر قيمة المؤشر ما بين 0-8 أي كلما اقتربت الرتبة من 8 كلما كان تدفق المعلومات الائتمانية متوفر.

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقرير مؤشر بيئة الاعمال العالمي. **doing business 2020**. من الجدول رقم 8 أعلاه نلاحظ بأن الجزائر في مراتب متدنية مقارنة مع المغرب في المؤشرات الثلاث الفرعية، وخاصة في وقت وعدد اجراءات في كل من مؤشر الحصول على الكهرباء ، وتسجيل الملكية، أما مؤشر الحصول على الائتمان فمدى توفر المعلومات الائتمانية ، فالجزائر لا توفر أي

¹ group, w. b. (2019_2020). doing business 2020. Library of Congress Control Number: 2019951789.p.19.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

معلومة عن هذا مقارنة بالمغرب المتميزة بالشفافية ، وفي مجال حماية المستثمر الجزائري لا توفر الحماية الكافية مقارنة بالمغرب وهذا ما جعل نفور الاستثمارات الاجنبية من الجزائر¹.

❖ مؤشر دفع الضرائب و التجارة عبر الحدود

الجدول رقم 2-9: مؤشر بدء النشاط في الجزائر والمغرب لسنة 2019/2020

| الاسترداد الامتثال لقوانين الحدود | التصدير الامتثال لقوانين الحدود | التجارة عبر الحدود | | | دفع الضرائب | | | |
|---|---------------------------------------|---------------------------|-------------------------------|--------|------------------------|------------------|--------|---------|
| | | الوقت اللازم للاسترداد | الوقت اللازم للتصدير سا | الرتبة | عدد المرات سنويا | عدد المدفوعات | الرتبة | |
| 210 | 80 | 96 | 149 | 172 | 265 | 27 | 158 | الجزائر |
| 57 | 12 | 26 | 26 | 58 | 155 | 6 | 24 | المغرب |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقرير مؤشر بيئة الاعمال العالمي. **doing business 2020** من خلال مؤشر دفع الضرائب بأن عدد المدفوعات سنويا والتي تقدر ب (265) أكبر بكثير من عدد المدفوعات في المغرب (155) وهذا دلالة على عدم وجود تحفيز في النظام الجزائري الذي يجذب الاستثمار مقارنة مع المغرب، أما فيما يخص التجارة عبر الحدود فبينت النتائج من خلال دراسة الفروع المكونة لهذا المؤشر بأن الجزائر لا تعرف تحرر التجارة وما زالت العراقيل البيروقراطية والادارية والحواجز الجمركية هاجسا يقف في وجه المستثمر ويبعده عن الاستثمار في الجزائر.

❖ مؤشر انفاذ العقود و تسوية حالات الاعسار

الجدول رقم 2-10: مؤشر انفاذ العقود و تسوية حالات الاعسار في الجزائر والمغرب لسنة

2019/2020

| التكلفة كنسبة من الممتلكات | الوقت اللازم للاسترداد | تسوية حالات الاعسار | | | انفاذ العقود | | | |
|-------------------------------|---------------------------|-------------------------|--------|------------------------|--------------|--------|---------|--|
| | | الوقت عدد السنوات | الرتبة | عدد المرات سنويا | الوقت | الرتبة | | |
| 7 | 1.3 | 149 | 81 | 21.8 | 630 | 113 | الجزائر | |
| 18 | 3.5 | 26 | 73 | 26.5 | 510 | 60 | المغرب | |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقرير مؤشر بيئة الاعمال العالمي. **doing business 2020** من الجدول رقم 10 نلاحظ بأن الجزائر تحتل مراتب مشرفة فيما يخص مؤشر انفاذ العقود ولكن تبقى في مراتب بعيدة عن المستوى المطلوب، أما تصفية المشروع فالجزائر تعتبر غير مكلفة مقارنة مع

¹ group, w. b. (2019_2020). doing business 2020. Library of Congress Control Number: 2019951789.p.19.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

المغرب، غير أن المشكل في الجزائر يكمن في ضعف المعلومات الخاصة باسترداد رأس المال وهو ما يطيل المدة بالنسبة للمستثمرين¹.

رابعا: موقع الجزائر من مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

الجدول رقم 2-11: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار الجزائر والمغرب لسنة 2019/2020

| المغرب | | | الجزائر | | | الترتيب | القيمة | الترتيب | القيمة | الترتيب |
|---------------------|------|------|---------------------|----|------|---------|--------|---------|--------|---------|
| الاداء في المجموعات | | | الاداء في المجموعات | | | | | | | |
| 3 | 2 | 1 | 3 | 2 | 1 | | | | | |
| 10.1 | 31.1 | 49.7 | 27.8 | 66 | 6 | 35.9 | 41.6 | 24.1 | 82 | 2013 |
| 17.4 | 44.8 | 56.7 | 38.4 | 68 | 15 | 50.3 | 46.6 | 32.2 | 85 | 2014 |
| 23.6 | 46 | 56.4 | 41.8 | 64 | 18.6 | 37.7 | 45.8 | 33.9 | 87 | 2015 |
| 25.2 | 44.3 | 55.7 | 41.8 | 62 | 19.4 | 38.3 | 45.1 | 34.2 | 87 | 2016 |
| 25 | 47 | 58 | 43 | 62 | 18 | 42 | 47 | 35 | 87 | 2017 |
| 26 | 44 | 57 | 42 | 69 | 18 | 38 | 46 | 34 | 86 | 2018 |
| 24 | 39 | 60 | 40 | 69 | 18 | 36 | 47 | 33 | 84 | 2019 |

1-مجموعة المتطلبات الرئيسية.

2-مجموع العوامل الكامنة

3-مجموع العوامل الخارجية الايجابية

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنوات 2013-2019 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

تميز المؤشر بالنسبة للجزائر باحتلالها مراتب متأخرة وتراجعا في ترتيبها، لكنها تبقى بعيدة عن المستوى المطلوب لجاذبية الاستثمارات الأجنبية، خاصة إذا ما قارناها ببعض الدول العربية كالمغرب وهو أكبر منافس للجزائر في استقطاب الاستثمارات الأجنبية .

بحيث تميزت الأداء في مجموعات الثلاثة للجزائر بالاختلاف في الأداء بحيث مجموعة المتطلبات الأساسية التي تضم أربعة مؤشرات هي مؤشر الاقتصاد الكلي ومؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية ومؤشر بيئة المؤسسة وأخيرا مؤشر بيئة أداء الأعمال وحسب تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية لسنة 2019 فقد تميزت دول المغرب العربي بتحسن على صعيد الأداء في مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي تلتها بفارق ضئيل دول الخليج العربي.

أما عن أدائها في مجموعة العوامل الخارجية فتميزت بالأداء الضعيف جدا، وهو ما يفسر عدم اندماجها في الاقتصاد العالمي خاصة عدم امتلاكها لمقومات التقدم التكنولوجي، فحسب تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية لسنة 2018 يظهر تميز أداء مجموعتي دول المشرق والمغرب العربيين في

¹ group, w. b. (2019_2020). doing business 2020. Library of Congress Control Number: 2019951789.p.19.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

مؤشر اقتصاد التكتل، وضعف أداء مجموعات الجغرافية العربية في مؤشر عوامل التميز والتقدم تكنولوجي مقارنة بالمتوسط العالمي¹.

خامسا: مؤشر مدركات الفساد²

وهو يقيس بصفة عامة "إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة"، ويتكون من أفعال ارتكبت لتمكين المسؤولين من الاستفادة على حساب الصالح العام، كما يقيس من جهة أخرى مدى شفافية الصفقات ومختلف الإجراءات ويكشف مختلف الممارسات داخل الحكومات والشركات والمجتمع ككل Transparency International, 2020 وتصنف الدول وفق معايير موحدة في سلم مقياسي من 0 لأسوأ حالة إلى 10 كأفضل الدول ولقد استبدل هذا المدرج سنة 2012 من 0 إلى 100.

الجدول 2-12: تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر / 140 دولة (2003-2018)

| السنة | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|---------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| النقطة | 2,6 | 2,07 | 2,8 | 3,1 | 3 | 3,2 | 2,8 | 2,9 |
| التصنيف | 88 | 97 | 97 | 84 | 99 | 92 | 111 | 105 |
| السنة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
| النقطة | 2,9 | 34 | 36 | 36 | 36 | 34 | 33 | 35 |
| التصنيف | 112 | 105 | 94 | 100 | 88 | 108 | 112 | 105 |

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات (Transparency International, 2020)

اتخذت الجزائر العديد من إجراءات مكافحة الفساد والتوجه نحو تفعيل دور الشفافية من خلال إنشاء هيئات مكافحة الفساد وإصدار القانون 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته لتنفيذ استراتيجية وطنية في هذا الشأن، إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومحاربتة بالرغم من استقلاليتها المالية والإدارية حسب نص المادة 18 إلا أن إسناد صلاحيات التعيين إلى رئيس الجمهورية يجعل منها أقل استقلالية لتأثير الجهاز التنفيذي على قراراتها، إضافة إلى الدور المقتصر على التحري والكشف عن الفساد دون اتخاذ قرارات الردع والاكتفاء بتقديم الملاحظات ورفع تقارير لرئيس الجمهورية، بالإضافة إلى تلك؛ هناك هيئات أخرى مستقلة تلعب دورا في الكشف عن الفساد مثل مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية، ولكن تبقى عاجزة أمام القضاء عليه في ضل انتشار مدركات الفساد الأخرى كالرشوة والمحسوبية، واستغلال الوظيفة لأغراض شخصية، هذا ما يبرر إدراج الجزائر في خانة الفساد وعدم الشفافية خلال الفترة 2001 إلى 2018 (أنظر الجدول أعلاه) حيث لم يتعدى المؤشر النقطة 3.2 كأفضل حالة حققتها

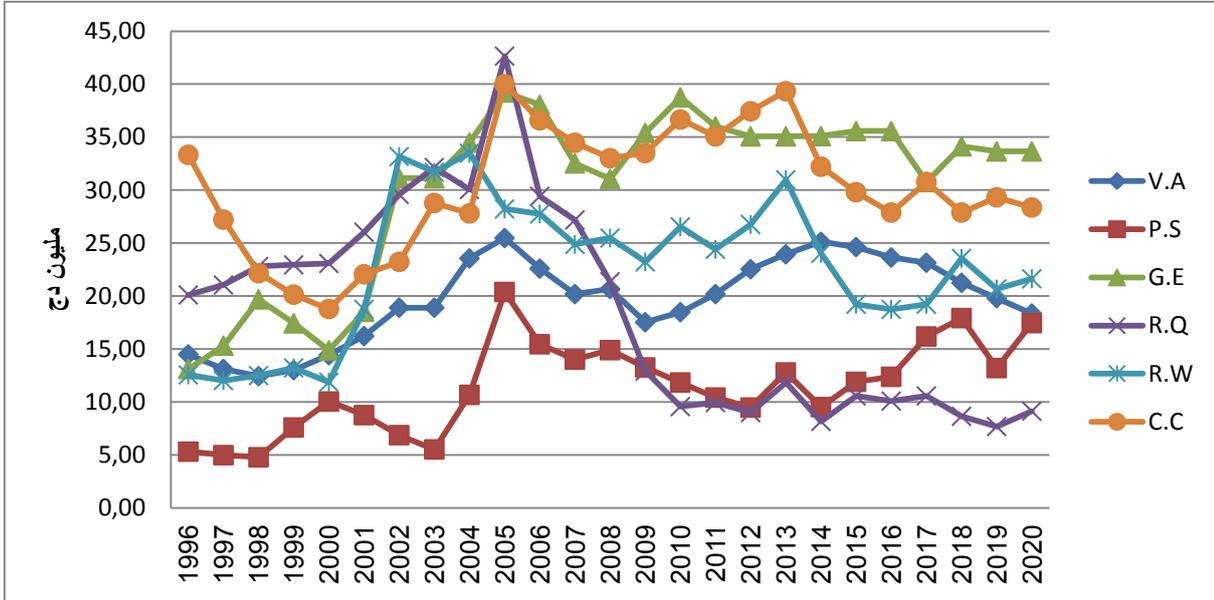
¹ group, w. b. (2019_2020). doing business 2020. Library of Congress Control Number: 2019951789.p.19.

² قلوب عبد الحكيم ، بن ابراهيم الغالي. مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الأدبيات النظرية والأداء العملي-دراسة تقييمية لمؤشرات دولية خلال الفترة (2001 إلى 2018)-. مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد رقم 11، العدد 03، ص.33-52، 2021، ص.47-48.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

في سنة 2008 في الفترة التي تسبق 2011 ثم تسجيل تحسن طفيف إلى غاية 2018 بنقطة 36 مع انحراف ± 2 نقطة، وذلك راجع إلى هيمنة الجهاز التنفيذي على أجهزة محاربة الفساد. سادسا: موقع الجزائر من مؤشر الحوكمة

الشكل رقم 2-6: تطور المؤشرات الست للحوكمة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات موقع

<http://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports>

يعكس الشكل الأداء السلبي للجزائر في مجال الحوكمة وذلك على مستوى كل المؤشرات وعلى مدى الفترة 1996 و 2020 ، ففي كل المؤشرات صنفت الجزائر في مراتب متدنية في هذا المؤشر على مستوى السنوات في الشكل، وهذا ما يبين بأن الجزائر لم تحقق الأداء المطلوب على مستوى المؤشرات¹.

المطلب الثالث: الصعوبات و العوائق التي يواجهها الاستثمار الاجنبي في الجزائر

بالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية والمكرسة لترقية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، إلا أن المتمعن في الاحصائيات العالمية يلمس ذلك الفرق بين التدفقات الواردة من الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الجزائر والتدفقات الواردة إلى باقي الدول العربية، فحجم الاستثمارات لم يتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات، فقد كانت هذه الاستثمارات بعيدة كل البعد عن ما كان متوقعا من الحوافز والتسهيلات الممنوحة للمستثمرين الأجانب، مما يدل على وجود العديد من العقبات والعراقيل التي تواجه المستثمر الأجنبي داخل الجزائر².

¹ <http://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports/12.01.2021/07.50>

² أميرة بحري. الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (بين حوافز ومقومات جذبه ومعوقات طرده)، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، العدد 01، 2020، ص.154-137، ص.149.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

الفرع الاول: العوائق الإدارية و القانونية والسياسية

أولاً: العوائق الإدارية

وينتج هذا الأمر أساساً من البيروقراطية والروتين الإداري وكذا انعدام أنظمة معلوماتية تلائم القيام بالعمل الاستثماري مما يؤدي في النهاية الى انعدام وجود تنسيق بين الهيئات المشرفة على الاستثمار ويمكن اجمال هذه العوائق فيما يلي¹:

-عدم وضوح بعض النصوص القانونية الأمر الذي يسمح للمعنيين بتطبيقها بطريقة انتقائية ومتباينة من منطقة الى أخرى؛

-تداخل صلاحيات بين الهيئات وعدم القدرة على تحديد المسؤوليات بدقة؛

-بطئ الإجراءات الإدارية؛

-تعتبر الجزائر من بين الدول ذات النظام الإداري المعقد من حيث انتشار البيروقراطية؛

-انتشار مظاهر الفساد من رشوة ومحسوبية؛

-انعدام البيانات والمعلومات الدقيقة؛

-عدم توافر الشفافية في المصالح الجمركية؛

-عدم وجود تنسيق بين الهيئة المشرفة على الاستثمار وباقي الهيئات الأخرى التي لها دور في عملية الاستثمار، وبالتالي المستثمر يجد نفسه مشتتاً بين أكثر من مركز من مراكز اتخاذ القرار.²

ثانياً: عوائق قانونية وسياسية³ : وتتمثل في:

-كثرة القوانين، وعدم استقرارها، حيث تمتاز الجزائر بكثرة إصدارها لقوانين وتعديلات جديدة، وهذا يعتبر عامل طرد للمستثمر الأجنبي حيث يزرع فيهم الشك والخوف؛

-عدم مسايرة قوانين الاستثمار في الجزائر لتطورات الأوضاع والمتغيرات والمستجدات.

-غياب قانون واضح للأملك المنقولة والعقار؛

-عدم وضوح سياسات الإعفاء من الضرائب، حيث أن العديد من إدارات الضرائب لا تفهم

بشكل جيد هذه الإعفاءات وبالتالي لا يتم تطبيقها بالشكل السليم والمجدي غياب الاستقرار السياسي لمدة

طويلة في الجزائر لعب دوراً كبيراً في عزوف المستثمرين الأجانب على الاستثمار في الجزائر خاصة في القطاعات خارج المحروقات.

¹ خير قدور، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الإصلاح و الواقع، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي جامعة الجزائر، 2002، ص.139 .

² الشريف بقة، زرمان فيصل، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2002-2017-رهانات وتحديات، مجلة العلوم الانسانية، جامعة تبسة، العدد 16، ص 241-259، 2018، ص.257.

³ موزاوي عائشة، القوانين والأجهزة المنظمة للاستثمار في الجزائر - اشارة لقانون 16-09 يتعلق بترقية الاستثمار-مجلة افاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد 02، ص 128-152، 2017، ص.145.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

الفرع الثاني: عوائق اقتصادية

تعتبر العوائق الاقتصادية من أهم العوامل الطاردة للاستثمارات الأجنبية وتتمثل فيما يلي :

1- مشكلة القطاع الموازي : حيث توجد في الجزائر 566 سوق موازية ينشط فيها 100 ألف متدخل ويسطر لوحدة على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية، وهي نسبة مرتفعة تدل على عدم قدرة الدولة في التحكم في هذه الظاهرة، وبالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية تعتبر من أكبر عوائق جذب الاستثمارات الأجنبية¹.

2- مشكلة العقار الصناعي : من أهم العراقيل التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو مشكل العقار، فالعقار عامل مساعد جدا على استقرار المستثمرين حيث أن الإشكال يكمن أساسا في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار استغلال العقار (الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار على مستوى الشباك الوحيد)، فقد يطور الأمر أحيانا من ثلاث الى خمس سنوات². كما أن مشكلة العقار الصناعي يعد من أهم العراقيل ومن أهم المشاكل التي تعترضه ما يلي³:

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي؛

- تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة أو في مناطق وهمية لعدم إنشائها بعد، نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها؛

- الوضعية السيئة لبعض المناطق الصناعية من حيث (الكهرباء، الغاز، قنوات الصرف الصحي)؛

- أمن المنطقة الصناعية؛

- تعدد وتعقد الاجراءات الادارية والقضائية⁴.

3- مشكلة القطاع المصرفي : شكل القطاع المصرفي في الجزائر أيضا إحدى الإشكاليات التي يثيرها المستثمرون بسبب⁵:

¹ دكاني عبد الكريم، معوقات الاستثمار السياحي الأجنبي في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد05، ص 183-202، 2018، ص.196.

² بو عبيد ميلود، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 01، الجزائر، 2017، ص.64.

³ بلخباط جمال، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي -دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 01، الجزائر، 2015، ص.138.

⁴ زياد عربية علي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في الدول النامية، مجلة الأمن و القانون، دبي، العدد الأول، 2002، ص.4.

⁵ دالع مصطفى، جدلية الاستثمارات العربية في الجزائر، دار الوعي، الجزائر، 2009، ص.29.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

-صعوبة الحصول على التمويل؛
-طول فترة تحويل الأموال من وإلى الجزائر؛
-غياب سوق مالية رغم وجود بورصة الجزائر لكن حركيتها محدودة؛
-عدم قدرة البنوك على تمويل المشاريع بالعملية الصعبة، نظرا لندرتها وقلة الإيداعات والتوظيفات البنكية.

وبالنظر الى حجم النشاط فإن البنوك العمومية لا تزال هي المهيمنة على السوق بالرغم من هذه التشكيلة في المؤسسات المصرفية والمالية وما تقدمه من قروض لفائدة الاقتصاد إلا أن صورة النظام البنكي لدى المستثمرين لازالت قائمة خاصة بعد تصفية بنكين خاصين في 2003 ثم ان امكانية الحصول على تمويل مصرفي سواء كان في صورة قروض استغلال او قروض استثمار، تعد مسألة غاية في الصعوبة والتعقيد هذا وتتصب أنشطة البنوك باتجاه مؤسسات كبرى حيث 29% من القروض تمنح للخاص و 71% تمنح للعام.¹

4- **نقص تأهيل اليد العاملة الجزائرية في بعض القطاعات:** يظهر هذا المشكل خاصة في القطاعات التي تتطلب تكنولوجيا عالية، هذا ما دفع العديد من الشركات إلى جلب الإطارات الأجنبية وبالتالي زيادة في تكاليف الشركات إضافة إلى عدة أعباء كتذاكر السفر، وتكاليف الإقامة.²

5- **عدم توفر المعلومة الاقتصادية من مصادر رسمية جزائرية:** ويمكن الحديث في هذا المجال عند النقص الفادح في مجال الإعلام الاقتصادي، والذي يتركز على محورين أساسيين هما: المستثمر، والمعلومة الاقتصادية حيث أن التعاون مع وسائل الإعلام المتخصصة يمكن من نشر المعرفة والتوعية الاستثمارية إلى كافة المستثمرين المحتملين مما يساعد على توجيههم وعقلنة قراراتهم الاستثمارية، ويكون ذلك بطبيعة الحال بعد تجميع المعلومات الاقتصادية والمالية وتحليلها من طرف مختصين وإعطاء آرائهم وتوجهاتهم في كل مجال.³

¹ قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و آفاقها في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه دولة ، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي جامعة الجزائر، 2005 - 2004 ، ص. 204 .

² دالع مصطفى، جدلية الاستثمارات العربية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص.29.

³ حساني رقية، مؤسسات رأس المال المخاطر كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة.2009.ص.48.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

الفرع الثالث: مشكلة الفساد و الاشكال الأخرى من السلوك النفسي والقضاء

أولا: مشكلة الفساد و الاشكال الأخرى من السلوك النفسي¹

يعد الفساد ظاهرة عالمية و متداخلة الجوانب حيث غدت من أسباب انتشار الجريمة وتشويه سمعة أي بلد فضلا على كونها أداة لتقليص حجم وفعالية الاستثمار وبالتالي ابطال معدل التنمية وتتجلى ابرز مظاهر الفساد في:

-استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة بواسطة الاحتيال؛

-الاعتداء على المال العام، كسب قروض من البنوك العمومية؛

-الاستلاء على الممتلكات العامة عن طريق تزوير الأوراق الرسمية؛

-تسريب معلومات وبيانات رسمية لقاء الحصول على رشاي.

ثانيا: مشكلة النظام القضائي²

رغم المجهودات الكبيرة التي تبذل لترقية النظام القضائي وتأهيله الى متطلبات اقتصاد السوق إلا أن هناك العديد من الثغرات التي تسيئ اليه:

-غياب المحاكم المتخصصة في القضايا ذات الطابع التجاري والاقتصادي؛

-عدم قدرة المحاكم على حماية حقوق الملكية الفكرية نظرا لقصور في التشريعات وندرة التخصص.

المبحث الثاني: تطور قانون الاستثمار في الجزائر والتوزيع القطاعي للاستثمارات الاجنبية المباشرة

إن من بين أهم الاجراءات التي تحول دون تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة في بلد ما هي القوانين والتشريعات التي تنظم القطاع الاستثماري، والتي توفر الحماية للمستثمر الاجنبي من أجل القيام بالمشاريع في أريحية في البلد المضيف، سواءا في حالة نشاط المشروع أو في حالة وجود نزاع.

المطلب الاول : تطور قانون الاستثمار في الجزائر

تم صدور العديد من القوانين قبل سنة 1990 والتي مكرسة لتنظيم النشاط الاستثماري داخل الجزائر بشقيه الوطني و الأجنبي، و سنتناول نظرة المشرع الجزائري إلى الاستثمارات الأجنبية التي على أساسها نستنتج مدى رغبة السلطات العمومية الجزائرية في جلب هذه الاستثمارات و بالتالي العمل على تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لها.

¹ بلقاسمي هاجر-توهامي بايةأثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر 2000-2014-جامعة البويرة- مذكرة ماستر-دفعة 2014/2015، ص.46.

² خير قدور، مرجع سبق ذكره ص. 140.

الفرع الأول: فترة الستينات

تميزت هذه الفترة بصدور قانونين والمتمثلين في القانون رقم 63-277 والقانون رقم 66-284:

أولاً: قانون الإستثمار رقم 63-277 الصادر بتاريخ 27 جويلية 1963

شهد مجال الاستثمار في الجزائر أول قانون به سنة 1963 بموجب القانون رقم 63-277 المؤرخ 26/07/1963 و المتضمن قانون الاستثمار¹، والذي أكد على إمكانية إنشاء شركات وطنية أو مختلطة بمشاركة الرأسمال الأجنبي قصد إعطاء نوع من الثقة الشركات متعددة الجنسيات العاملة في تلك الفترة في الجزائر، كما جاء بمجموعة من الضمانات فمنها ضمانات عامة يستفيد منها كل المستثمرين الأجانب وبعضها خاصة تستفيد منها المؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية، بالإضافة إلى تخفيضات جبائية وحرية تنقل وإقامة المستثمرين الأجانب².

كما تميز هذا القانون بتوجهه إلى رؤوس الأموال الإنتاجية الأجنبية، حيث صرحت المادة 23 من هذا القانون بوضوح أن الاستثمار الأجنبي المعتمد يجب أن يدخل في إطار أهداف الدولة أي يجمع الشروط الضرورية لتحقيق اقتصاد اشتراكي خاصة في قطاعات النشاطات التي تشكل أهمية رئيسية للاقتصاد الوطني، وقد منح هذا القانون بعض الضمانات للمستثمرين الأجانب تمثلت في³:

-حرية الاستثمار للأشخاص المعنويين والطبيعيين الأجانب "المادة3"؛

-حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيري المؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية؛

-المساواة أمام القانون، لاسيما المساواة الجبائية"المادة5"؛

رغم هذه الضمانات الممنوحة فقد قامت الجزائر في فترة 1964 - 1963 بعدة تأميمات كما بينت نيته في عدم تطبيق قانون 1963 حيث لم تبادر بدراسة الملفات المودعة لديها.

ثانياً: قانون الاستثمارات رقم 66-284 الصادر في 15 سبتمبر 1966

بسبب عدم واقعية وفعالية قانون الاستثمار لسنة 1963، نتيجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لتلك الفترة، صدر القانون رقم 66-284 المؤرخ في 15/09/1966 والذي أعطى حق الاستثمار للمستثمرين المحليين أو الأجانب سواء كانوا طبيعيين أو معنويين مع الاستفادة من امتياز في المجال

¹ الجريدة الرسمية العدد 53 الصادرة بتاريخ 02/08/1963 .

² بلقاسم أحمد، نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، و التجارية، وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2014، ص.151-152.

³ عليوش قريوع كمال، قانون الإستثمارات الخاص في الجزائر، ديوان المطبوعات، 1999، الجزائر، ص 11.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

الجباي والحصول على القروض، ولكن وفق المخططات والتوجهات السياسية للدولة الشيء الذي قيد من فعالية هذا القانون في مجال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر¹.

في حين ان هذا القانون جاء لتغطية فشل قانون رقم 63-277 لتجديد دور رؤوس الأموال في إطار التنمية الاقتصادية مكانة وأشكال والضمانات الخاصة به، بحيث تبنت الجزائر هذا القانون و الذي يختلف عن سابقه من حيث المبادئ التي جاء بها هذا الأخير والمتمثلة في²:

- **المبدأ الأول:** إن الاستثمارات الخاصة لا تتجزأ بحرية في الجزائر ذلك بالتمييز بين القطاعات الحيوية الاقتصادية المقررة من طرف الدولة والقطاعات الأخرى، وتكون للدول الأولوية في الاستثمارات في القطاعات الحيوية(المادة2).

وبهذا أصبحت الدولة وهيئاتها تحتكر الاستثمار في هذه القطاعات، أما لرأس المال الوطني الأجنبي يمكن له أن يستثمر في قطاعات أخرى وهذا بعد حصوله على اعتماد مسبق من قبل السلطات الإدارية. ويمكن للدولة أن تكون لها مبادرة الاستثمار إما عن طريق الشركات المختلطة وإما عن طريق إجراء مناقصات لإحداث مؤسسات معينة (المادة5).

- **المبدأ الثاني:** يتعلق بمنح الضمانات والإمميزات، تخص إمتيازات الإستثمار الأجنبي ويكون النظام الجاري للإمميزات والضمانات نتيجة الاعتماد أو الترخيص.

أما في الميدان فقد تم تطبيقه على الإستثمارات الأجنبية والمتعلقة خاصة بالشركات المختلطة وذلك من سنة 1966 إلى 1982 حين قنن المشرع الجزائري الذي سارت عليه الشركات الجزائرية .

الفرع الثاني: فترة الثمانيات³

أولاً: قانون 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982

تميز الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة بانحصار مهام القطاع الخاص في التجارة والخدمات دون الدخول إلى مجال المحروقات التي كان احتكار الدول له، وبما أن قطاع المحروقات يحتاج إلى تمويل كبير أبدت الدولة حاجاتها للقطاع الخاص و الأجنبي الذي يملك هذه الإمكانيات لاستغلال قطاع المحروقات، من هنا تبنت الجزائر قانون 82-13 الذي أهتم هذا القانون بالجوانب الشكلية أكثر من الجوانب التحفيزية، أي أهتم بطريقة عمل الشركات ذات الاقتصاد المختلط، ولقد حدد القانون نسبة المشاركة الوطنية ب 51% و نسبة المشاركة الأجنبية بنسبة 49% كحد أقصى من رأس مال الشركة

¹ بلقاسم أحمد، نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص.151.

² بلعبيدي عايدة عبير، بوخورس عبد الحميد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر، ملخص بحث مقترح للملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة المحور الثاني: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة- أفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من البطالة، جامعة المسيلة، ص.8.

³ عليوش قريوع كمال، مرجع سبق ذكره، ص.7.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

ونظرا لحاجة الاقتصاد الجزائري للاستثمارات المحلية الخاصة والأجنبية تم إصدار قانون 86-13 ليعدل و يكمل القانون السابق¹.

ثانيا: قانون 86 - 13 المؤرخ في 19 أوت 1986

جاء هذا القانون لتعديل قانون 82 - 13 وهذا لعدم قدرة هذا القانون على جلب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، خاصة في قطاع المحروقات لذلك تضمن قانون 86- 13 طرق جديدة لتسيير الشركات المختلطة و بطريقة محفزة و مرنة نسبيا، فمثلا الدولة لم تعد مسيرة لهذه الشركات بل تكون مسيرة من طرف مجلس الإدارة، والذي يكون مسؤولا أمام مجلس المساهمين وهذا على أساس بروتوكول اتفاق، ولقد أبقى القانون على نسبة المؤسسة العمومية نسبة 51% من رأس المال على الأقل، في حين تمثل دور المستثمر الأجنبي في نقل التكنولوجيا ورؤوس الأموال وتوفير مناصب شغل وتكوين اليد العاملة ومقابل هذا سوف يستفيد المستثمر الأجنبي من الامتيازات التالية:

حق المشاركة في التسيير وعملية اتخاذ القرار الخاصة في استخدام أو تحويل الأرباح و في دفع أو تخفيض رأس المال المساهم به، وضمان تحويل بعض الأجزاء من رواتب العمال الأجانب وضمان التأميم، ورغم الامتيازات المقدمة للمستثمر الأجنبي في قانون 86 - 13 فإن الاستثمار الأجنبي يبقى خاضع للشراكة المختلطة بنسبة 49% وإجباريا مع المؤسسة العمومية دون المؤسسة الخاصة المحلية، وإضافة إلى ذلك الصعوبات البيروقراطية التي تواجه المستثمر الأجنبي في تحويل أرباحه².

ثالثا: قانون 88 - 25 المؤرخ في 12 جويلية 1988

جاء هذا القانون نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى استقلالية المؤسسات العمومية، وهذا من أجل تحرير المؤسسات في السوق المحلية والدولية وتحميلهم المسؤولية، وهذا بإتباع سياسة اقتصاد السوق المماثلة في المنافسة والبقاء وتحقيق المردودية المالية، فأصبحت المؤسسات العمومية تتمتع بنوع من الاستقلالية وأصبحت غير خاضعة للوصاية الوزارية، كما أصبحت غير خاضعة للقانون العام بل خاضعة للقانون التجاري أي يكون تأسيسها في شكل شركة أموال (شركة أسهم أو شركة ذات المسؤولية المحدودة) وتتولى صناديق المساهمة تسييرها مقابل الرأس مال التأسيسي المدفوع³.

¹ زغيب شهرزاد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع و أفاق، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، العدد 08، بسكرة، 2005، ص.70.

² زغيب شهرزاد، مرجع سابق، ص.76.

³ بشراير عمران، نمذجة قياسية لتأثير الاستثمار على التنمية في الجزائر، مذكرة ماجيستر، المعهد الوطني للتخطيط و الإحصاء، 2004/2005، الجزائر ص.67.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

الفرع الثالث: الفترة التي امتدت من التسعينات إلى اليوم

أدى تدهور الاقتصاد الجزائري بسبب انخفاض الأسعار وارتفاع الدين الخارجي إلى إعادة النظر في قانون الاستثمار منذ 1990 وهذا بالقيام جملة من التعديلات من أجل النهوض باقتصادها، هذه التعديلات شملت إصدار قوانين جديدة للاستثمار من بينها:

أولاً: قانون النقد و القرض لسنة 1990

كان قانون النقد والقرض رقم 10 - 90 في مادته 183 والمؤرخ في 14 أبريل 1990 ينص على إمكانية غير المقيمين بالاستثمار في الجزائر في مختلف الفروع غير المخصصة للدولة، وهذه الاستثمارات تخضع للقوانين التي صادق عليها المجلس أخذا بعين الاعتبار ما يلي:

-توازن سوق الصرف؛

-تطوير الشغل؛

-تطوير القوة العاملة المحلية؛

-جلب التكنولوجيا؛

كما يحدد المرسوم التشريعي النظام الذي يطلق على الاستثمارات الوطنية الخاصة وعلى الاستثمارات الأجنبية والتي تنجز ضمن الأنشطة الخاصة بإنشاء السلع والخدمات إلى غير المخصصة صراحة بموجب نص تشريعي كما يجب أن تكون هذه الاستثمارات وقبل إنجازها مشروع تصريح لدى وكالة الترقية وتدعيم الاستثمارات¹؛

كما أنه تضمن مجموعة من الإجراءات تهدف إلى تعزيز مكانة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ومنها:
-المساواة والحرية في الاستثمار بين المقيمين وغير المقيمين فيما يتعلق بتجسيد المشاريع الاستثمارية بصفة عامة؛

-التخلي عن شروط الشراكة بنسب محددة وإقرار إمكانية تحويل الأرباح وإعادة تحويل رأس المال؛

-قبول الجزائر بمبدأ التحكيم الدولي عند المنازعات والخلافات التي تحدث مع الطرف الأجنبي؛

-المساواة بين القطاع العام والخاص والمستثمر الأجنبي والمحلي².

¹ بلعوج بولعيد، المنظمة العالمية للتجارة و الاستثمارات، ملتقى ورقة الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 22-23، أبريل، جامعة ورقلة، 2003، ص.75.

² روشو عبد القادر، مدى جاذبية المناخ الاستثماري في الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة (دراسة تقييمية للفترة 2000-2019)، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 04، ديسمبر 2019، ص.62.

ثانيا: قانون الاستثمار لسنة 1993¹

تضمن قانون النقد و القرض بعض المبادئ المتعلقة بمعالجة ملف الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أنه ظل بدون نص واضح إلى غاية 02 أكتوبر 1993 تاريخ صدور أول قانون يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر، و هذا من أجل إنجاز الإصلاحات الاقتصادية، حيث كان يهدف أساسا إلى توسيع مشاركة رأس المال الخاص المحلي و الأجنبي، لإنجاز برامج الاستثمار التي تحقق الأولويات التي حددتها الدولة و الخاصة بتوفير فرص العمل و ترقية الصادرات خارج المحروقات، و إشباع الحاجيات الأساسية للسوق الوطنية، مما يمكن من تقليص درجة التبعية للأسواق الخارجية، و يقوم هذا القانون على المبادئ التالية:- مبدأ المساواة في معاملة المستثمرين الأجانب والمحليين من حيث الحقوق والواجبات فيما يتصل بالاستثمار؛

-تبسيط و تسهيل إجراءات عملية الاستثمار بتخفيف تعقيدات إجراءات الموافقة الموجودة من قبل؛
-تقديم امتيازات ضريبية و ركية مع ضمان عدم تطبيق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم، إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة؛
-أجاز القانون للمستثمرين الأجانب عرض أي نزاع يطرأ بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية على المحاكم المختصة، إلا إذا أبرمت الجزائر اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف تتعلق بالصلح والتحكيم أو اتفاق خاص ينص على شرط التحكيم أو يسمح للأطراف بالاتفاق على إجراء الصلح باللجوء إلى تحكيم خاص؛

-إنشاء وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمارات APSI في شكل شبك وحيد يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار، حيث تشرف هذه الهيئة على دعم وتوجيه المستثمرين و متابعتهم و القيام بالدراسات وبحث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية والمالية، وتنظيم الندوات والملتقيات وإصدار المطبوعات للتعريف بفرص الاستثمار.

ثالثا: قانون الاستثمار الجديد أمر رقم 03 - 01 في 20 أوت 2001

صدر هذا الأمر قصد مسايرة المستجدات على المستوى الاقتصادي، بحيث أعاد النظر في كثير من أحكام المرسوم الصادر سنة 1993 السابق الذكر، حيث أكد على توسيع نطاق الاستثمارات لتشمل اقتناء أصول في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج القائمة، والمساهمة في رأس مال المؤسسة يكون في شكل نقدي أو عيني إضافة إلى توسيع المجال ليشمل المساهمة في الأنشطة الاستثمارية في إطار خصصة جزئية أو كلية، كما أكد هذا الأمر أيضاً على ضرورة استقرار التشريع

¹ أسماء سي علي، تقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 2002-2017 دراسة تحليلية-مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15 /العدد 21 السنة :، 9102ص 171 - 190، ص.178.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

الخاص بالعملية الاستثمارية ككل¹، بحيث أدخلت بعض التعديلات على هذا القانون و الجديد في هذا التشريع ما يلي:

- المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب؛
- إلغاء التمييز بين الاستثمار العام والخاص؛
- إنشاء شبك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمارات تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار وإصدار تراخيص، وقد فتحت فروعاً لها في الداخل، وهي شخصية معنوية لها استقلالها المالي وتقوم بما يلي:
- تقدم كل الخدمات الإدارية والمعلومات المتعلقة بالاستثمار سواء للمقيمين أو غير المقيمين، وتبلغهم بقرار القبول أو رفض منح المزايا أو الحوافز المطلوبة في مدة أقصاها 30 يوماً اعتباراً من تاريخ إيداع الطلب².

رابعا: قانون النقد والقرض الجديد لسنة 2003:

تم إنشاء هذا القانون نظراً للظروف الاقتصادية والمالية الجديدة التي عرفتتها الجزائر ، والتي تميزت بما يلي³ :

- النمو السريع لعدد المتعاملين الاقتصاديين المحليين والأجانب؛
 - تنوع المجال البنكي والمالي، وذلك من خلال ظهور عدة بنوك ومؤسسات مالية؛
 - الارتفاع السريع للمديونية الخارجية، وضرورة تسييرها.
- وتجدر الإشارة إلى أن أحكام الأمر(03-11) الصادر في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، قد أدخلت تغييرات والتي تهدف إلى مايلي :
- تساوي الاستثمارات المحلية والأجنبية والاستفادة من نفس الامتيازات الممنوحة للمستثمر المقيم؛
 - لا يحدد طبيعة الاستثمارات سواء كانت نقدية أو عينية؛
 - الحرية التامة في إنجاز المشاريع مع تقديم الحماية وكافة الضمانات المتعلقة بالإلغاء أو المصادرة الإدارية في إطار القوانين المعمول ا، وكذا تقديم التعويضات عند الاقتضاء؛

¹ روشو عبد القادر، مدى جاذبية المناخ الاستثماري في الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة (دراسة تقييمية للفترة 2000-2019)، مرجع سابق، ص.62-63.

² بلعوج بولعيد؛ معوقات الاستثمار في الجزائر؛ مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 44 ، ص.76 .

³ حورية حمني، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها -حالة الجزائر-مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية-جامعة منتوري - قسنطينة-السنة الجامعية: 2005 - 2006.ص18.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

- إنشاء وكالة وطنية مهمتها مرافقة وتسهيل مختلف عمليات الاستثمارات المحلية والأجنبية؛
- حوافز ضريبية وجمركية قبل وبعد بداية النشاط الاستثماري، تصل إلى الإعفاء لمدة 10 سنوات؛
- تطبيق نسب مخفضة خاصة في إطار المزايا الممنوحة من قبل هيئات تنظيم ومراقبة إنجاز المشاريع؛
إضافة مزايا خاصة بالاستثمارات التي تكتسي طابعا مهما للاقتصاد الوطني لاسيما تلك التي تحافظ على البيئة وكذا تخفيضات في الأعباء الاجتماعية وتحفيزات في مجال التمويل بنسب فوائد منخفضة ومساهمة الدولة في الأجور تحت إطار العقد المدعم لتوظيف الشباب¹.

خامسا: قانون 01_06 المتعلق اترقية الاستثمار

بموجب هذا القانون يستفيد المستثمرون الأجانب زيادة على التحفيزات الجبائية و شبه الجبائية والجمركية من مزايا بعنوان مرحلتي الإنجاز والاستغلال، كما أن هذه المزايا لا تلغي التحفيزات الجبائية والمالية الخاصة المنشأة بموجب التشريع المعمول به لفائدة النشاطات السياحية والصناعية والفلاحية، وفي حال وجود عادة مزايا من نفس الطبيعة فإنها لا تطبق معا وإنما يستفيد المستثمر من التحفيز الأفضل².

كما يوفر الأمر 06-08 عدة ضمانات لحماية أي استثمار تتمثل أساسا في عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها وإمكانية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والعائدات الناتجة عنها المعاملة المماثلة لكل المستثمرين، بالإضافة إلى وجود تغطية لهذه الاستثمارات من خلال المعاهدات والاتفاقيات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف لتشجيع وحماية الاستثمارات، مع إمكانية الطعن الإداري والقانوني وفي اللجوء إلى التحكم الدولي في حالة نزاع بين الدولة الجزائرية والمستثمرين الأجانب، حيث يعتبر هذا القانون السائد والمتعامل به في الوقت الحالي³.

نجد أنه في هذا الصدد صدرت عدة تعديلات في إطار الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 ، كل تعديل ينص على مجموعة من المبادئ نذكر بعض التعديلات⁴:

¹ قلوب عبد الحكيم ، بن ابراهيم الغالي، مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الأدبيات النظرية والأداء العملي-دراسة تقييمية لمؤشرات دولية خلال الفترة (2001 إلى 2018)، مجلة الإستراتيجية والتنمية،المجلة 11، العدد 03 ص.33-52، 2021، ص.67-68..

² الجريدة الرسمية، العدد 19،المادة 02من القانون رقم 09_09المؤرخ في 20شوال 0117الموافق لا 01أوت 2009المتعلق بتقوية الاستثمار، ص.20-21.

³ كرامة مروة، ريس حدة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية - دراسة تحليلية- ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2012، ص.70.

⁴ خيالي خيرة، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الاشارة إلى الجزائر دراسة تحليلية للفترة(2000-2012) ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016، ص.89-90.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006؛
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006؛
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 06-357 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006؛
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 07-08 المؤرخ في 11 يناير 2007 الجريدة الرسمية، العدد 4 ، 14 يناير 2007؛
- ✓ قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 يونيو 2008 (الجريدة الرسمية، العدد 57 ، 15 أكتوبر 2008)؛
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 08-329 المؤرخ في 22 أكتوبر 2008 (الجريدة الرسمية، العدد 61 ، 02 نوفمبر 2008)؛
- ✓ الأمر 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 (المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية، العدد 44).

وكنتيجة لهذه الإصلاحات عرف مناخ الاستثمار في الجزائر تحسنا طفيفا، فبعدما أصبح الخطر على المشروع الاستثماري الأجنبي في الجزائر ضئيلا وتحسن الوضع في الآونة الأخيرة عهدت العديد من الشركات الدخول إلى السوق الجزائرية بالرغم من بعض النقائص التي ما زالت تشوب مناخ الاستثمار في الجزائر¹.

سادسا: قانون رقم 19 لعام 2007 ، قانون رقم 114 لعام 2008 ، قانون رقم 133 لعام 2010

لقد أضيفت مادة 46 مكرر إلى القانون رقم 8 لعام 1997 بالقانون رقم 19 لعام 2007 الذي يسمح بإقامة مناطق استثمارية في مختلف المجالات بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الهيئة العامة للاستثمار، وهي عبارة عن مناطق استثمارية جديدة على غرار المناطق الحرة ولكن دون تمتعها بأية إعفاءات ضريبية، ولقد صدر القرار الوزاري رقم 1675 لعام 2007 بتحديد آليات وضوابط إنشاء هذه المناطق، في حين أن قانون رقم 114 لعام 2008 تضمن هذا تعديلين لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار، أولهما إضافة فقرة أخيرة إلى المادة 29 من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار، تحظر إقامة مشروعات بنظام المناطق الحرة في مجال صناعات الأسمدة و الحديد والصلب وتصنيع البترول وتصنيع وتسييل ونقل الغاز الطبيعي، والتعديل الثاني ينص على انتهاء جميع تراخيص هذه المشروعات بنظام المناطق الحرة. مما يعني إلغاء الإعفاءات الضريبية لهذه المشروعات، أما قانون رقم 133 لعام 2010 جاء هذا بشأن الترخيص لمشروعات تكرير البترول بالعمل في نظام المناطق الحرة، متضمنا تعديلا في القانون رقم 114 لعام 2008 يقضي باستبعاد نشاط تكرير البترول من الأنشطة المحظور إقامتها داخل نظام المناطق الحرة، حيث يجيز القانون المشروعات تكرير البترول العمل بنظام المناطق الحرة وفقا

¹ محمد سارة، الاستثمار الأجنبي في الجزائر - دراسة حالة أوراسكوم-، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في قانون الأعمال، جامعة قسنطينة، 2010/2009، ص.63.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

الأحكام المنظمة لذلك في قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لعام 1997، وفي هذه الحالة تخضع تلك المشروعات للضريبة على الدخل المقررة بالقانون رقم 91 لعام 2005 ، ولا تخضع للرسم السنوي المنصوص عليه في المادة 35 من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار على أن يكون المقابل السنوي للخدمات بواقع 0,005 % من التكاليف الاستثمارية للمشروع وبحد أقصى مائة ألف دولار¹.

سابعاً: قانون الاستثمار لسنة 2016

تضمن قانون الاستثمار الجديد لسنة 2016 مجموعة من الأحكام²، قصد تحسين مناخ الاستثمار بالجزائر وذلك من خلال رفع العراقيل التي كانت تعترض سابقا الاستثمار المحلي والأجنبي، وسبققتها عدة إجراءات أهمها استرجاع العقار الصناعي غير المستغل، تشجيع استهلاك المنتج الوطني، وأهم الإجراءات التي جاء بها القانون الجديد كما يلي³:

-في مجال تسهيلات إنشاء المؤسسات: فقد كانت تعاني الجزائر من بطء عملية إنشاء المؤسسة (13مرحلة مقارنة بدول الجوار مصر، تونس والمغرب 8مراحل)، في هذا الصدد تم إنشاء مركزين بالإجراءات ودعم إنشاء المؤسسات؛

-إلغاء العراقيل التي تحول دون عملية تحويل الأرباح إلى الخارج؛

-تسوية المنازعات عن طريق اللجوء إلى الوساطة والتحكيم الخاص؛

-تسهيل الحصول على العقار الصناعي خصوصا غير المستغل منه (باشرت الدولة منذ سنتين في استرجاع 60% من العقار الصناعي غير المستغل)؛

-تنمية القطاع الخاص ومنح له كافة التسهيلات مثله مثل الاستثمارات الأجنبية قصد منافسة المنتجات المستوردة وتشجيع الاستهلاك المحلي(حملة باشرتها الحكومة منذ سنتين).

¹ فرحي، كريمة. أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر 2016، ص.272-273.

² للمزيد من التفاصيل راجع: القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03/08/2016 يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد46، 2016.

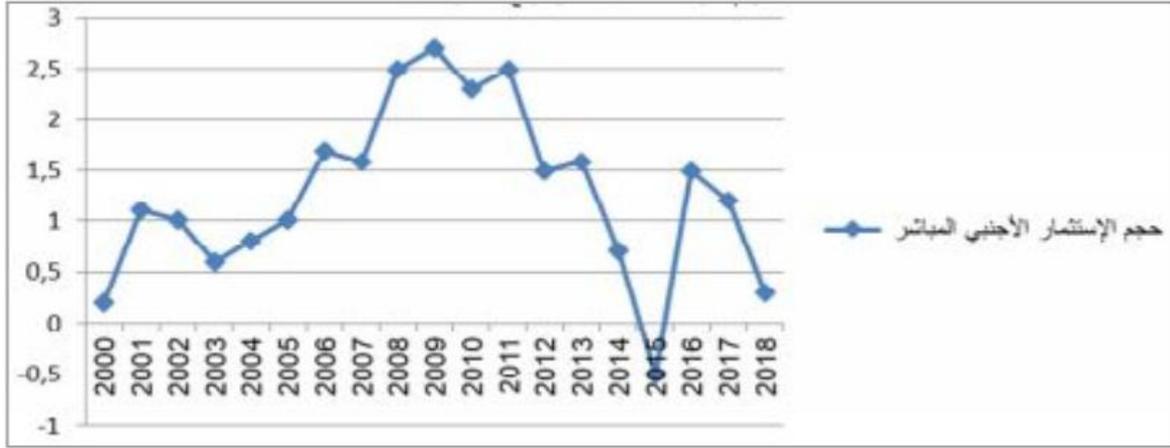
³ حيتالة معمر، قانون الاستثمار الجديد لسنة 2016: خطوة أخرى نحو تحسين مناخ الاستثمار"، مجلة القانون العقاري والبيئة، العدد الثامن، يناير 2017، ص.5-6.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الثاني:التوزيع الجغرافي و القطاعي للاستثمارات الاجنبية و الهيئات المكلفة بترقية الاستثمار في هذا الجزء من البحث سوف نقوم بتبيان أهم التوزيع سواءا من حيث القطاعات التي تم الاستثمار فيها من قبل الاجانب، وكذلك توزيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة جغرافيا.

الفرع الاول: تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر 2000-2018

الشكل رقم2-07 : تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة (2000-2018)



المصدر المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية،

<https://data.worldbank.org>

من خلال الشكل البياني، عرفت الجزائر تقلبات في الاستثمار الأجنبي المباشر، خلال الفترة من 1990 إلى 2016، بحيث كان الاستثمار الأجنبي المباشر مسموحا به فقط في قطاع المحروقات قبل عام 1999 ، بحث تم تسجيل خلال التسعينات مستويات منخفضة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر بسبب حالة عدم اليقين السياسي التي مرت بها الجزائر في تلك الفترة والتي تميزت بالعنف وعدم الاستقرار، وحالت دون وصول المستثمرين الأجانب إلى جميع القطاعات الاقتصادية¹ ، في حين أنه مع دخول الالفية تحسنت الأوضاع في الجزائر وتخطت حالة عدم الاستقرار التي تميز به البلد وسجلت خلال سنة 2001 تدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر²، خصوصا عند إصدار قانون الاستثمار الجديد والذي شمل على مجموعة من الحوافز والامتيازات والضمانات التي من شأنها أن تحفز المستثمر الاجنبي ، وساعد برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي الذي بدأ في أبريل 2001 في اجتذاب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تعزيز الهياكل الأساسية³.

¹ OECD,(2006), "MENA-OECD Investment Programme: Investment Climate and Regulation of International Investment in MENA Countries", OECD Publishing,France .

² CHINE, Lazhar, DJEDDI, Tarek, et HAIDOUCHI, Achour. Foreign direct investment as an instrument to promote entrepreneurship in Algeria: structural analysis using MICMAC method. Journal of Business and Management Sciences, 2017, vol. 5, no 4, p. 120-4.

³ UNIT, Economist Intelligence, et al. World investment prospects to 2011: Foreign direct investment and the challenge of political risk. 2007.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

كما أجرت الجزائر جملة من الإصلاحات التي من شأنها سهلت عملية إنشاء الأعمال التجارية وتحسين الإطار الذي تعمل ضمنه الأعمال التجارية، بما في ذلك: مراجعة القانون التجاري وتبسيط إجراءات تسجيل الشركات بالإضافة إلى الإعفاء الضريبي للشركات، وتم إنشاء وكالة وطنية للاستثمار تهدف إلى تسهيل تأسيس الشركات. وتشمل التدابير الأخرى تطوير المناطق الصناعية لتسهيل الترحيب بالمستثمرين، وتعديل التشريعات المتعلقة بالحصول على الأراضي¹، أما الزيادة في تدفقات الاستثمار الاجنبي التي تميزت بها الجزائر بشكل كبير سنة 2009 إلى التحول السريع إلى تحرير الاقتصاد، لاسيما الخصخصة والإصلاحات والتدابير الجديدة التي إتخذتها الجزائر لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف تنمية البلاد، ويمكن تفسير ذلك من خلال الاستثمار المتنامي في الصناعات الاستخراجية، لاسيما موارد التعدين والطاقة، وعموما ترجع الزيادة الهائلة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة عوامل رئيسية وهي: النمو الاقتصادي القوي والمستقر، الطلب العالمي على النفط والإصلاحات من أجل تحسين بيئة الاستثمار². أما الانخفاض المسجل بعد هذه الفترة فيرجع إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية التي أثرت بطريقة غير مباشرة على الاقتصاد الوطني، وكذا إلى آثار بعض التشريعات والقوانين التي مست الاستثمار الأجنبي المباشر مثل قاعدة 49/51 وأيضا إلى انخفاض أسعار المحروقات بداية منتصف سنة 2014 التي أثرت بشكل مباشر على الاستثمار في قطاع المحروقات الذي يعتبر أهم قطاع مستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث وعلى الرغم من أن الاقتصاد الجزائري قد تميز ببعض الاستقرار السياسي والاقتصادي، إلا أنه لا يزال يفتقر إلى إمكاناته الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث لا يزال المستثمرون الأجانب مترددين في اتخاذ قرار نقل أصولهم إلى السوق الجزائرية³.

الفرع الثاني: البلدان المستثمرة في الجزائر

تتميز الجزائر بأن الدول المستثمرة فيها من أكبر الدول المتقدمة في العالم، الأمر الذي يضمن للجزائر المحافظة على تواجد استثماراتهم لديها دون خطر الانسحاب أو التراجع بفعل ضعف اقتصاد هذه الدول المستثمرة أو دخولها في اضطرابات و إختلالات اقتصادية، إضافة إلى أنها تحقق الاستفادة الأكبر

¹ ROADMAP, DECENTRALIZATION. AFRICAN DEVELOPMENT BANK GROUP. 2011.

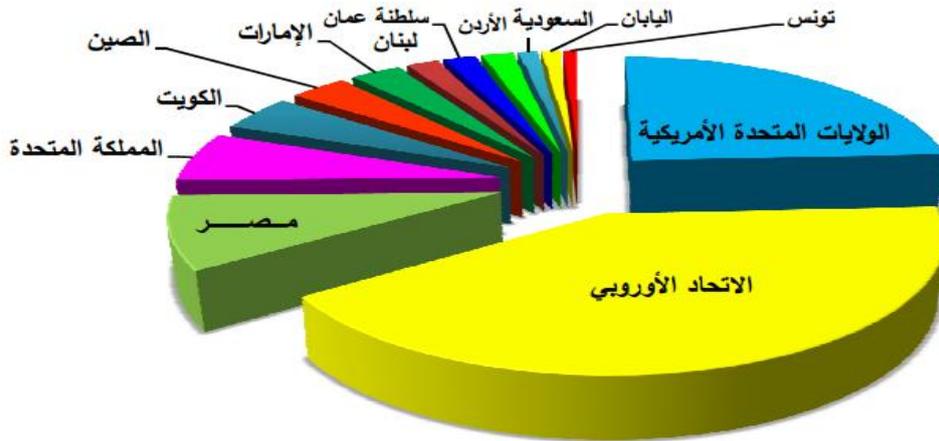
² REGGAD, S. Foreign Direct Investment: The Growth Engine to Algeria. Korea Review of International Studies, 2008, vol. 11, no 1, p. 79-98.

³ MOHAMMED, Kamel Si, BENHABIB, Abderrezzak, LAZRAG, Mohammed, et al. The effect of foreign direct investment on Algerian economy. International Journal of Economy, Commerce and Management, United Kingdom, vol. 3, 2015.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

كون هذه الدول لا تستثمر إلا بمشاريع ضخمة. والشكل الموالي يوضح لنا التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر في الفترة (2001-2010) حسب أهم الدول المستثمرة فيها¹.

الشكل رقم 2-08: أهم الدول المستثمرة في الجزائر 2001-2010



المصدر: لبيبة جوامع. أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية-دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية-2000_2012. مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص.368.

بتحليل الشكل نجد أن دول الإتحاد الأوروبي تعتبر من أهم مصادر الاستثمار فيها بما قيمته 5.981 مليار دولار بإجمالي مشاريع يقدر بـ484 مشروع خلال عشر سنوات ، وهي من أكثر الدول التي أبرمت معها الجزائر اتفاقيات لحماية وتشجيع الاستثمار. وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية بحجم استثمارات يقدر بـ 3.487 مليار دولار رغم أنها تخص 12 مشروع قائم فقط، والجدير بالذكر أن استثمارات هذه الأخيرة منفردة تمثل ضعف ما تستثمره كل من فرنسا وإسبانيا مع اعتبار أنهما أهم دول الإتحاد الأوروبي المستثمرة في الجزائر منذ عشر سنوات، وبالتالي فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر من الدول ذات الاستثمارات الضخمة في الجزائر رغم قلة عدد المشاريع المقامة، وتأتي الدول العربية مجتمعة كالثالث مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بـ208 مشروع خلال نفس الفترة وباستثمارات بحجم 3.753 مليار دولار تحوز على القسم الأكبر فيها مصر بقيمة

¹ لبيبة جوامع. أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية-دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية-2000_2012. مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص.368.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

1.308 مليار دولار وتليها الكويت بقيمة 644 مليون دولار ومن ثم الإمارات بقيمة 422 مليون دولار كأكبر ثلاث دول عربية مستثمرة في الجزائر، وعلى عكس باقي الدول المتقدمة نجد أن اليابان لا تمثل مصدرا مهما للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، فهي طوال فترة عشر سنوات لم تتعدى قيمة الـ 151 مليون دولار على أساس تراكمي للفترة. وتتغلب عليها في ذلك الصين التي تمتلك استثمارات في الجزائر تقدر بـ 488 مليون دولار والجدير بالذكر أن هذه الاستثمارات الصينية لم تكن تذكر في السنوات من 2001 إلى 2004 وانطلاقا من سنة 2005 عرفت تزايدة مستمرة، حيث بلغت في سنة 2010 فقط ما قيمته 125 مليون دولار. في حين أن الاستثمارات اليابانية عرفت نسقا ضعيفا حتى أنها شهدت انسحابا لاستثماراتها سنة 2003 ولم يتعدى تدفقها السنوي حاجز الـ 20 مليون دولار إلا في سنة 2002 إلا أنها ما لبثت أن سحبت استثماراتها في السنة الموالية¹.

ومن الدول البارزة في الاستثمار في الجزائر نجد المملكة المتحدة (بريطانيا) التي تحوز على استثمارات في الجزائر تقدر بـ 893 مليون دولار خلال فترة عشر سنوات وما يميز هذه التدفقات هو استقرارها على المدى الطويل على نحو لا نشهده بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة من الدول الأخرى، إضافة إلى ذلك فإنها عرفت زيادة لا بأس بها انطلاقا من سنة 2007 حيث انتقلت من 64 مليون دولار سنة 2006 إلى 165 مليون دولار في السنة الموالية لها. إلا أنها بدأت في إبتاع نسق متراجع منذ ذلك الحين شأنها شأن إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر في الفترة الأخيرة².

الفرع الثالث: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

تتميزت الجزائر ببنية قاعدية هامة خاصة من حيث المساحة والتنوع في الثروات الطبيعية سواء كانت من حيث المناخ أو الثروات أو من حيث التربة، كما تتميز بقدرات إنتاجية كبيرة وهذا راجع إلى التنوع في المجالات المختلفة التي تتمتع بها الجزائر في مجال الاستثمار،

كما عرف الاستثمار الاجنبي المباشر تطورات هامة خاصة عند صدور قانون رقم 21 - 91 الصادر في ديسمبر 1991 المتعلق بالمحروقات، والذي تميز بانفتاح القطاع على الاستثمار الأجنبي، هذه العملية الجديدة أعطت دفعة حقيقية للشراكة الأجنبية والمحلية، بحيث تم التوقيع على أزيد من 60

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار الفصلية، عدد خاص، الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العامة، العدد الفصلي الثاني، أبريل- يونيو 2014، الكويت، 2014، ص.14.

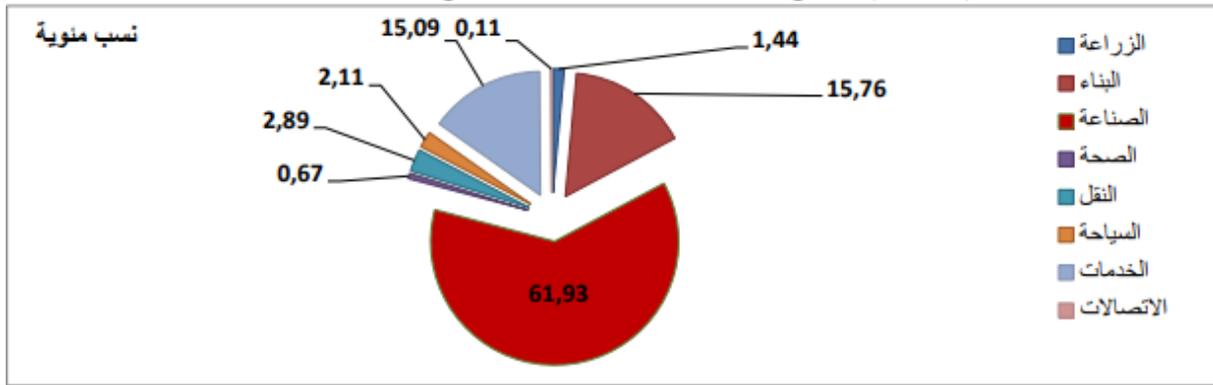
² لبيبة جوامع. أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية-دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية-2000_2012. مرجع سبق ذكره، ص.369.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

عقد استكشاف منذ 1992 بين الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك وشركات أجنبية تعمل في نشاطات الاستكشاف والاستغلال على أساس تقاسم الانتاج.

كما تظهر إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أن عدد مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر بلغ 901 مشروعا خلال الفترة 2002-2017 موزعة بشكل غير متوازن على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث ما يزال الاستثمار في القطاعات غير نفطية محدودا، وهو ما يؤكد الشكل التالي¹:

الشكل رقم 2-09 : التوزيع القطاعي للاستثمارات الاجنبية خلال الفترة (2002-2017)



المصدر: أسماء سي علي، تقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2002_2017) _دراسة تحليلية_،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 15، العدد 02، 171-190، 2019، ص.186.

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن حصة الصناعة من الاستثمار الاجنبي المباشر والتي قدرت ب 61.93% كان لها أكبر حصة من الاستثمارات الاجنبية، وهذا بسبب العدد الكبير من المشاريع المستحدثة في هذه الفترة (2002-2017) والتي قدرت ب 558 مشروعا، ما يمثل أكثر من 20% من قيمة المشاريع الاجمالية الاجنبية و هو في الواقع انعكاس طبيعي لتوجهات الحكومة نحو الجانب الإنتاجي، كما أن هذا القطاع يتميز بمرادودية عالية بالنسبة للشركات الأجنبية خاصة في مجال الصناعة البترولية، إضافة إلى كثافة رأس المال المخصص لمشاريع التعدين خلال الفترة 2001_2007 والمقدر ب 3150 مليون دولار، و المنسوجات ب 928 مليون دولار و السيارات ب 747 مليون دولار، فيما بلغت قيمة المشاريع الاستثمارية في قطاع (الفحم، النفط و الغاز الطبيعي) 300 مليون دولار إلى جانب الصناعات الكيماوية و الصيدلانية و التي سجلت استثمارات أجنبية بقيمة 244 مليون دولار خلال الفتة نفسها².

¹ أسماء سي علي، تقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2002_2017) _دراسة تحليلية_،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 15، العدد 02، 171-190، 2019، ص.186.

² نشرة ضمان الاستثمار للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار و انتمان الصادرات، الكويت، العدد2، سنة، 2002، ص.01.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

الجدول رقم 2-13 : تقسيم المشاريع الاستثمارية المسرحة أجنبية حسب قطاع النشاط خلال الفترة

2017_2002

| الفرع | عدد المشاريع | % | القيمة المليون دج | % | منصب شغل | % |
|-----------|--------------|-------|-------------------|-------|----------|-------|
| الزراعة | 13 | 1.44 | 5768 | 0.23 | 641 | 0.48 |
| البناء | 142 | 15.76 | 82593 | 3.28 | 23928 | 17.91 |
| الصناعة | 558 | 61.93 | 2050277 | 81.37 | 81413 | 60.95 |
| الصحة | 6 | 0.67 | 13572 | 0.54 | 2196 | 1.64 |
| النقل | 26 | 2.89 | 18966 | 0.75 | 2407 | 1.80 |
| السياحة | 19 | 2.11 | 128234 | 5.09 | 7656 | 5.73 |
| الخدمات | 136 | 15.09 | 130980 | 5.20 | 13842 | 10.36 |
| الاتصالات | 1 | 0.11 | 89441 | 3.055 | 1500 | 1.12 |
| المجموع | 901 | 100 | 2519831 | 100 | 133583 | 100 |

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

من جهته بلغ عدد المشاريع الاستثمارية في قطاع البناء و الأشغال العمومية 142 مشروعاً، أي ما يعادل 15.76% من إجمالي عدد المشاريع و 3.28% من الحجم المالي الإجمالي بالنظر لأهمية القطاع في تطوير البنية التحتية كمشروع الطريق السيار شرق غرب، تأهيل شبكة الطرقات، بناء السدود، البرامج السكنية... وغيرها). و في قطاع الخدمات بلغ عدد المشاريع 136 مشروعاً ما يعادل 15.09% من حيث عدد المشاريع و 5.20% من حيث الحجم المالي الإجمالي، في حين بقيت قطاعات حساسة كالنقل، الزراعة، السياحة، الصحة و الاتصالات أقل جذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة رغم أهميتها، مما يتناقض مع مساعي الجزائر لتحسين نوعية الحياة و تحقيق الأمان الغذائي، حيث لم يستقطب قطاع النقل سوى 26 مشروعاً بما نسبته 2.89% من حيث عدد المشاريع و ما يعادل 0.75% فقط من القيمة الإجمالية للاستثمارات المقررة¹، أما قطاع الفلاحة فسجل 13 مشروعاً بما نسبته 1.44% من حيث عدد المشاريع و 0.23% من حيث القيمة الإجمالية للاستثمارات لكونه من القطاعات التي لا تحقق الربح إلا في المدى الطويل، و هو ما يتجنبه المستثمرون الأجانب. قطاع السياحة أحصى 19 مشروعاً بما نسبته 2.11% فقط من حيث عدد المشاريع و ما يعادل 5.09% من القيمة الإجمالية

¹ محمد إبراهيم مادي، فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، 2000_2010، أطروحة دكتوراه، جامعة شلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، 2012/2013 ص .

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

للاستثمارات، و ذلك رغم المقومات السياحية الموجودة). قطاع الاتصالات سجل مشروعا واحدا بقيمة 89441 مليون دج ما يعادل 3.55% من القيمة الإجمالية للاستثمارات و 0.11% من حيث عدد المشاريع المسجلة. و بصفة عامة فإن الاستثمارات الموجهة للقطاعات خارج المحروقات محتشمة و دون المستوى المطلوب بالنظر للفرص الموجودة فيه ويرجع السبب في ذلك إلى :

-تردد المستثمرين الخواص الجزائريين في اقتحام مجال الاستثمار و المخاطرة في المشروعات، و هم بمثابة المؤشر بالنسبة للأجانب.

-التقييم المبالغ فيه للمخاطر في الجزائر من قبل بعض المؤسسات الأجنبية مثل كوفاس التي قيمت الاقتصاد الجزائري، و هذا التقييم المسجل يؤثر على عدم جاذبية الاقتصاد الجزائري، إذ رغم التحسن المسجل لكن رؤية المستثمر الأجنبي للمخاطرة في الجزائر لا تزال سلبية.

-تأثير سنوات عدم الاستقرار الأمني التي تركت آثارها، حيث رسمت تصورا سلبيا لدى الأجانب عن الوضع في الجزائر.

-عدم اهتمام السلطات الجزائرية بالتسويق للفرص الاستثمارية خارج قطاع المحروقات. هذا و يحصي المستثمرون الأجانب الكثير من العراقيل الإدارية و الإجراءات البيروقراطية و المشاكل المتعلقة بالحصول على العقار الصناعي و القروض المصرفية، إلى جانب عدم الاستقرار السياسي و القانوني ، فضلا عن غياب رؤية واضحة لكيفية تطوير بعض القطاعات عن طريق تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر فيها¹.

الفرع الرابع : الهيئات المكلفة بترقية وتطوير الاستثمار

أولاً: الشباك الوحيد

لأجل تبسيط الإجراءات المتعلقة بالاستثمار تم إحداث ما يسمى بالشباك الوحيد الذي هو عبارة عن تجميع مختلف المصالح الإدارية المرتبطة بمجال الاستثمار قصد تخفيف وتبسيط إجراءات وشكليات تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع، بالإضافة إلى توفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الاستثمارات موضوع التصريح، وهو موجود على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وكذا هيكلها اللامركزية²، فمن خلال هذا الجهاز تقوم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بإبلاغ المستثمرين بمختلف

¹ أسماء سي علي، تقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2002_2017) _دراسة تحليلية_، مرجع سبق ذكره، ص.187.

² بلقاسم أحمد، نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2013، ص.164.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

القرارات لاسيما التي تتعلق بالمزايا في أجل لا يتعدى 30 يوم، كما تقوم بتسلم كل الوثائق المطلوبة لإنجاز المشاريع¹.

ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI²

تعتبر الوكالة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بشخصية معنوية واستقلال مالي، لها امتدادات في كل الولايات، تحت إشراف رئيس الحكومة، نظمت في شكل شبك وحيد يضم مجموعة من الإدارات والأجهزة المعنية بالاستثمار. مثل بنك الجزائر، إدارة الضرائب، مديرية أملاك الدولة. وتتولى الوكالة المهام التالية:

- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم؛
- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبائيك اللامركزية؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمار لتطوير الاستثمار؛
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء.

ثالثا: صندوق دعم الاستثمار

تم إنشاء الصندوق الخاص بدعم الاستثمارات في الجزائر ضمن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2001، يهدف إلى تمويل المساهمات الملقاة على عاتق الدولة فيما يتعلق بتكلفة المزايا الموافق عليها لصالح المستثمرين، وبالاخص تمويل أشغال البنية التحتية الضرورية (مثل تهيئة المناطق الصناعية وتزويدها بخدمات الكهرباء والماء وتعبيد الطرقات...) لتجسيد نشاطات المستثمرين³. من الطرح أعلاه حول الإطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر نلاحظ وجود تداخل في مهام بعض الهيئات المختصة بمتابعة الاستثمار، كما يوجد نزاع بين صلاحيات كل من المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فيما يخص منح الامتيازات للمستثمرين، إضافة إلى عدم تحديد بوضوح الجهة الوصية على أعمال الوكالة لتطوير الاستثمار، كل هذه الفجوات تخلق نوعا من العوائق الإدارية وتزيد من حالة عدم التيقن لاتخاذ قرار استثماري بالنسبة للمستثمرين الأجانب أو المحليين في فهم نظام المزايا وطريقة منحها ما يستدعي وجود مركز وحيد يعمل بكل شفافية و ووضوح⁴.

¹ منشورات الوكالة الوطنية للاستثمار، متاح على الموقع التالي : www.andi.dz، تاريخ الإطلاع، 2020/05/24.

² منصف شرفي، عبد الملك توبي، محددات المناخ الاستثماري وتأثيرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 15 ديسمبر 2018، ص.75.

³ ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2006/2007، ص.126.

⁴ مفتاح صليحة، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية، مرجع سبق ذكره، ص.140.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

رابعاً: المجلس الوطني للاستثمار CNI :

تم إنشاء المجلس لدى الوزارة المكلفة بترقية الاستثمار وهو تحت سلطة رئيس الحكومة الذي يتولى رئاسته، وهو يهتم بالقرارات الاستراتيجية المتعلقة بالاستثمار وذلك عبر:

- اقتراح استراتيجيات تطوير الاستثمار وأولوياتها؛
 - تحديد الشروط اللازمة للحصول على المزايا؛
 - اقتراح التدابير الضرورية لترتيب وتنفيذ دعم الاستثمار وتشجيعه؛
 - الحث على إنشاء وتطوير مؤسسات وأدوات ملائمة لتمويل الاستثمار؛
 - تحديد المبالغ التقديرية لمخ صصات المي ازنبة الممنوحة لصندوق دعم الاستثمار.
- ويتألف هذا المجلس من أعضاء دائمين هم كالتالي:

- وزير الداخلية والجماعات المحلية؛

- وزير المالية؛

- وزير التجارة؛

- وزير الصناعة وترقية الاستثمار؛

- وزير الطاقة والمناجم؛

- وزير السياحة؛

- وزير التهيئة العمرانية.

ويجتمع المجلس على الأقل مرة في الثلاثي أو بطلب من رئيسه أو أحد أعضائه ويكون حضور رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار كملاحظين¹.

خامساً: الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري

هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية مهامها والاستقلال المالي، موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالاستثمار، وتتمثل فيما يلي²:

- تولى مهمة التسيير والترقية، والوساطة والضبط العقاري على كل مكونات حافظة العقار الاقتصادي العمومي؛

- تولى مهمة الوساطة العقارية؛

- تولى مهمة الملاحظة فيما يخص العقار الاقتصادي العمومي، وتقديم المعلومات للهيئة المختصة؛

¹ بن عاشور رتيبة، جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1996-2013)، مرجع سبق ذكره، ص.261.

² المرسوم التنفيذي رقم 22-336 المؤرخ في 3 ربيع الثاني عام 1428 الموافق 06 أبريل سنة 2007 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ويحدد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 27، الصادر بتاريخ 2007/04/03.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

حول العرض والطلب العقاري وتوجهات السوق العقارية وآفاقه؛
-نشر المعلومات حول الأصول العقارية والوفرة العقارية ذات الطابع الاقتصادي وتتولى مهمة ترقيتها لدى المستثمرين، وتضع لهذا الغرض بنك معلومات يجمع العرض الوطني حول الأصول والأوعية العقارية ذات الطابع الاقتصادي مهما كانت طبيعتها القانونية؛
-إعداد جدول أسعار العقار الاقتصادي، والقيم بتعيينه وتحديثه كل ستة أشهر، ويمكن أن يشكل هذا الجدول مرجعا للأسعار الاقتصادية عند عمليات الامتياز أو التنازل؛
-القيام بكل العمليات المنقول، أو العقارية، أو المالية، أو التجارية المتصلة بنشاطها¹.
سادسا: الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الاستثمار تضطلع بالمهام التالية:

-تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير وتجسيد برامج الخصخصة؛
-اقتراح إستراتيجية ترقية وتطوير الاستثمار.²
سابعا: وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات³:

تتكفل الوزارة بعلاقتها مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بما يلي:
- المشاركة في إعداد إستراتيجية من أجل تطوير الاستثمار، ومتابعة تنفيذه؛
-المشاركة في توفير الإطار الملائم الذي يطور ويسهل عملية الاستثمار؛
-تنسيق النشاطات المتعلقة ببعض برامج الخصخصة؛
-متابعة تنفيذ قرارات المجلس الوطني للاستثمار.

الفرع الخامس: دور الهيئات الحكومية في الجذب و الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر

تستطيع الوكالات الاستثمارية أداء دور متميز في خلق التقارب و التنسيق بين المستثمرين الأجانب والحكومة ، كما تشكل قناة اتصال فعالة للمستثمرين حول أنشطة الحكومة التي تؤثر في المناخ الاستثماري⁴.

¹ صفيح صادق، الاستثمار الاجنبي المباشر والحكم الراشد دراسة حالة الجزائرمرجع سبق ذكره، ص.191.

² أبو جمعة، بلال، سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز النمو الاقتصادي بالجزائر: في بداية الألفية الثالثة 1999-2010، المجلة العلمية للبحوث والدراسات، المجلد 25، العدد 03 ، مصر، 2011، ص.229-259.

³ منصف شرفي ،عبد الملك توبي ،محددات المناخ الاستثماري وتأثيرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر، مرجع سبق ذكره،ص.76.

⁴ ميدون سيساني. تحليل اثر المخاطر القطرية على جاذبية الاستثمارات الاجنبية المباشرة دراسة قياسية: حالة الجزائر بين 1990-2012، مرجع سبق ذكره، ص.173-175.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

أولاً: الوزارة المنتدبة المكلفة بالمساهمات و ترقية الاستثمار

تعمل هذه الوزارة المنتدبة على ترقية الاستثمار من خلال اقتراح استراتيجيات و سياسات لتطوير الاستثمار كما ترافق و تتسق عملها مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

ثانياً: مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

حيث تهتم هذه الوكالة بترقية و مساعدة المستثمرين في إنجاز مشاريعهم الاستثمارية و تقديم التوضيحات و قرارات المزايا في اطار منظومة تشجيع الاستثمار. و يستفيد من خدماتها كل شخص طبيعي أو معنوي، مقيم أو غير مقيم بعد تقديم طلب الحصول على المزايا على مستوى الشباك الوحيد المخول اقليمياً ، و يرغب في إنشاء شركة خاضعة للقانون الجزائري، وقع اختياره على الاستثمار في نشاط اقتصادي لإنتاج السلع و الخدمات غير المستثناة . و من بين أهم مساهمات هذه الوكالة في خلق بيئة جذابة للاستثمارات الأجنبية نذكر :

الجدول رقم 2-14 : دور وكالة ANDI في تحسين جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

| |
|--|
| مهام وكالة تطوير الاستثمار ANDI في تحسين بيئة الاعمال في الجزائر |
| -تسهيل الاتصالات بين حاملي المشاريع الاستثمارية الوطنيين و الأجانب -ضمان تطابق المشاريع مع السياسات التنموية للبلاد. -تحديد مشاركة المستثمرين المحليين. -إيجاد شركاء من بين المستثمرين الأجانب. -تنظيم لقاءات ثنائية بين المستثمرين بطلب منهم. -جمع المعلومات الاقتصادية حول المؤسسات الوطنية و الأجنبية. -تحرص الوكالة على التنفيذ المتفق عليه مع مختلف المؤسسات المعنية (الجمارك، الضرائب...الخ) لقرارات التشجيع على الاستثمار. -تعمل الوكالة على تبادل الخبرات و التجارب في مجال تطوير الاستثمار ومتابعة المستجدات الدولية. -تساهم في تنفيذ سياسات و استراتيجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية. |

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ANDI

ثالثاً: مساهمة المجلس الوطني:

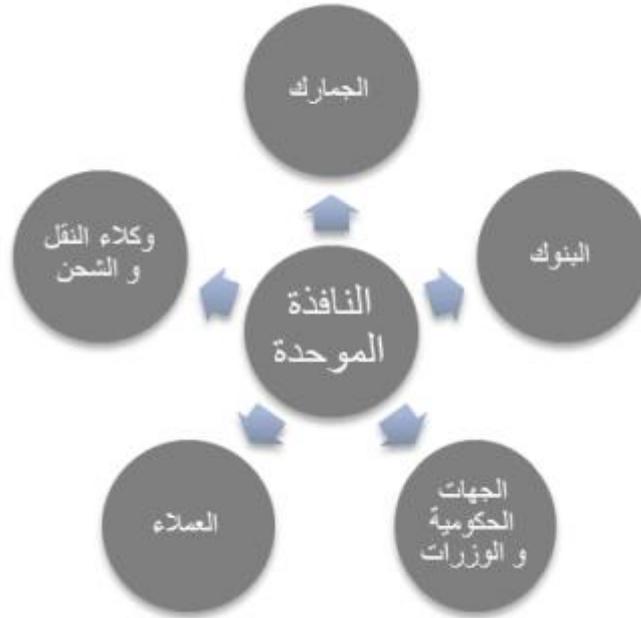
من دور هذا المجلس احتواء كافة المخاطر القطرية و التعامل معها بكل حكمة لتحقيق نقلة نوعية و تقديم الاقتراحات و الحلول.

رابعاً: مساهمة الشبابيك الوحيدة اللامركزية

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

تعمل هذه الشبائيك اللا مركزية على تأمين سهولة العمليات الاستثمارية ، وهي المؤهلة قانونا لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الاستثمارات، يتمحور دور الشباك الوحيد اللامركزي في تبسيط الإجراءات القانونية لتأسيس المؤسسات وتنفيذ المشاريع الاستثمارية انطلاقا من تسجيل التصاريح بالاستثمار و إصدار القرارات المتعلقة بالامتيازات المتنوعة.

الشكل رقم 2-10: نظام النافذة الواحدة Single Window



المصدر: <http://www.andi.dz/index.php/ar/guichet-unique>

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

من أهم الخصائص التي يركز عليها البحث العلمي اعتماده على الجهود السابقة في ما يصطلح عليه بالاعتماد على التراكمية في العلم، اذ لا يمكن تصور البحث العلمي منفصل على جهود الآخرين، كما أنه من شروط الإجابة على الإشكاليات البحثية ضرورة توضيح العلاقة الوظيفية بين إشكالية البحث الحالي و التراث العلمي السابق، و ارتباطا بما تمليه منهجية (IMRAD) المستعان بها في هذه المذكرة فقد خصص المبحث الثالث لاستعراض مجموعة من الدراسات التي تناولت جوانب مختلفة متعلقة بموضوع المذكرة.

المطلب الاول: الدراسات الاجنبية

1- دراسة كل من الباحثان محمد السيد راضى و محمد أصيل شكر والتي بحثت في الدور الذي يمكن أن تلعبه مؤشرات الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، واستخدمت في ذلك نموذج الجاذبية وتم تحليل بيانات مؤشرات الحوكمة الست بالإضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم والسكان والمسافة بين القاهرة ومراكز الدول التي تستثمر في مصر، وتم استخدام GLM لتقدير نموذج الجاذبية باستخدام بيانات مجمعة 24 دولة الأكثر تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر في الفترة الزمنية 2002-2014 وكانت النتائج تشير إلى انه وجود تأثير معنوي إحصائياً للناتج المحلي الإجمالي والمسافة وأربع مؤشرات للحكومة من الست مؤشرات بينما المؤشرين الآخرين ونمو السكان ومعدل التضخم تأثيرها غير معنوي على جذب الاستثمار الأجنبي إلى مصر خلال فترة الدراسة¹.

2- بالنسبة لدراسة Mishra and Daly 2007 ركزت الدراسة على تحديد تأثير جودة المؤسسات (الحوكمة) في دول مجلس التعاون الاقتصادي OECD ودول آسيا المستضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من 1991 إلى 2001 مستخدمة في ذلك الدليل الدولي للمخاطر القطرية. حيث توصلت الدراسة إلى أن جودة المؤسسات في البلدان المضيفة يكون له تأثير إيجابي ومعنوي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدول، ومن العوامل التي لها تأثير مباشر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة احترام حقوق الإنسان، قوة وعدالة النظام القضائي واستقرار الحكومة².

¹ راضى محمد، محمد شكر، دور الحوكمة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر باستخدام نموذج الجاذبية، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 21، العدد 02، 2020، ص.111.

² MISHRA, Anil et DALY, Kevin. Effect of quality of institutions on outward foreign direct investment. The Journal of International Trade & Economic Development, 2007, vol. 16, no 2, p. 231-244.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

3- وعن دراسة Alfarooqu et al 2009 فتقدم دليل دولي على تأثير أو ترابط الحوكمة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة من 1995 إلى 2007 على عينة من 173 دولة، أظهرت النتائج المستخلصة من المربعات الصغرى العادية والمربعات الصغرى ذات المرحلتين وجود علاقة ارتباط قوية بين الحوكمة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لبيانات متوسط مؤشر الحوكمة التابع لمؤسسة الحوكمة العالمية التابعة للبنك الدولي، وتم أيضاً اختبار تأثير تبني معايير المحاسبة الدولية IFRS والمعايير القانونية لدول العينة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والحوكمة أيضاً، وتوصلت إلى نتيجة مفادها أن تطبيق هذه المعايير يعزز الحوكمة وبالتالي يكون له أثر إيجابي على حركة رأس المال وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم، واستمرت علاقة الترابط القوية بين متغيرات الدراسة حتى في حالة التحكم في بعض العوامل أو المتغيرات الاقتصادية مثل الزمن والدخل والمناطق. وهذه النتائج لها أثر على التطبيق الفردي للحكومات والمؤسسات الدولية المانحة لاتخاذ إجراءات صارمة لتحسين حوكمة الدول.¹

4- ودراسة Samimi and Ariani 2010 التي استخدمت بيانات سنوية خاصة بستة عشرة دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA للفترة الزمنية من 2002 إلى 2007 لتحديد أثر الحوكمة الجيدة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدول. ولقد اعتمدت على ثلاث مؤشرات كدليل للحوكمة على المستوى القومي وهي (الاستقرار السياسي، مراقبة أو التحكم في الفساد، وسيادة القانون) وهي المؤشرات المنشورة في معهد الموارد العالمية world resources institute، وتوصلت الدراسة إلى أن الدول التي تتمتع بالاستقرار السياسي والتحكم في الفساد يتدفق إليها الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أكبر، لذلك يكون للحوكمة تأثير إيجابي على تدفق الاستثمار الأجنبي لدول المنطقة. وبالتالي تقترح الدراسة تبني سياسات من شأنها تحسين مؤشر الحوكمة في دول المنطقة.²

5- وعن دراسة kim 2010 فتبحث في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وحوكمة الشركات أو الشفافية من خلال التدفقات الداخلة للدولة من الاستثمار الأجنبي المباشر، والأداء الداخلي لهذا الاستثمار، وحوكمة الشركات ومؤشرات الشفافية، واستخدمت الدراسة مقدرات newey-west في تحليل الانحدار لعينة من 28 دولة للفترة الزمنية من 1990 إلى 2002 باستخدام بيانات مجمعة. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين حوكمة الشركات أو مؤشر

¹ FAROOQUE, Omar, YARRAM, Subba Reddy, et KHANDAKER, Sarod. International evidence on governance and foreign direct investment interactions. In : Singapore Economic Review Conference Papers (Paper ID: 306). Singapore Economic Review Conference (SERC), 2009.

² SAMIMI, Ahmad Jafari et ARIANI, Faezeh. Governance and FDI in MENA region. Australian Journal of Basic and Applied Sciences, 2010, vol. 4, no 10, p. 4880-4882.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

الشفافية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، وتوجد علاقة طردية قوية بين الإجراءات المتخذة لمراقبة المديرين (مستوى الحقوق المضادة للمديرين) أو عمليات الرقابة في الدول المضيفة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدول. تتوافق النتائج العملية مع عمليات تحرير سوق الأوراق المالية وحوكمة الشركات كتفسير لأسباب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.¹

6- أما دراسة Saidi et al 2013 فتناولت بحث تأثير مؤشرات الحوكمة ومتغيرات الاقتصاد الكلي على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في 20 دولة متقدمة ونامية خلال الفترة من 1998 إلى 2011 باستخدام التأثيرات الثابتة للانحدار المجمع، وتشير النتائج بشكل عام إلى وجود تأثير إيجابي لمتغيرين فقط من مؤشرات الحوكمة هما الاستقرار السياسي والجودة التنظيمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول العينة بشكل عام، حيث أن المستثمرين الأجانب يكون اهتمامهم منصب على الاستقرار السياسي وجودة القوانين في اختيارهم للاستثمار في الخارج. كما تبحث الدراسة أيضاً تأثير متغيري ارت الاقتصاد الكلي على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر بوجه عام وفي دول العينة بوجه خاص، ومن أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر حجم السوق، الانفتاح التجاري، عجز الميزان التجاري وجودة البنية الأساسية.²

7- أما دراسة Bannaga et al 2013 فتبحث في أثر الحوكمة الجيدة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في 18 دولة عربية خلال الفترة من 2000 إلى 2009 واستخدمت الدراسة نموذج الجاذبية لتحليل البيانات مجمعة لهذه الدول. اكتشفت الدراسة أن العوامل المؤثرة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية تتمثل في حجم الناتج المحلي الإجمالي، عدد السكان، المسافة بين الدولة ومركز الشركة متعددة الجنسيات، التحرر التجاري، مؤشرات الحوكمة الستة. وكانت نتائج التقدير وجود علاقة طردية أو إيجابية ومعنوية بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم الناتج المحلي الإجمالي، ودرجة التحرر التجاري، وجميع مؤشرات الحوكمة ما عدا مؤشر سيادة القانون والتحكم في الفساد. بينما المسافة بين الدول المستضيفة ومركز الشركة متعددة الجنسيات فكانت عكسية ومعنوية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، وكان تأثير حجم السكان غير معنوي على تدفق الاستثمار إلى الدول العربية.³

¹ KIM, Haksoon. Political stability and foreign direct investment. International Journal of Economics and Finance, 2010, vol. 2, no 3, p. 59-71.

² SAIDI, Yosra, OCHI, Anis, et GHADRI, Houria. Governance and FDI attractiveness: Some evidence from developing and developed countries. Global Journal of Management and Business Research, 2013.

³ BANNAGA, Alamedin, GANGI, Yagoub, ABDRAZAK, Rafid, et al. The effects of good governance on foreign direct investment inflows in Arab countries. Applied Financial Economics, 2013, vol. 23, no 15, p. 1239-1247.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

8- أما دراسة (A. wernik et al (2014) قامت الدراسة بتحليل العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي والمتمثلة في الغاز الطبيعي أو البترول، الموارد الطبيعية، والجودة المؤسسية (الحوكمة وهي متمثلة في ست مؤشرات) واستخدمت بيانات سلسلة زمنية من 1996 إلى 2006 لمجموعة 53 دولة من دول افريقيا حيث اعتمدت على بيانات البنك الدولي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية إحصائياً بين معامل الجودة المؤسسية (الحوكمة) وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول التي لا تكون غنية بالموارد الطبيعية أو البترول، وبالنسبة للدول الغنية بهذه الموارد لا يوجد تأثير إيجابي، وفي الواقع يوجد ارتباط عكسي ضعيف بين جودة المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الغنية بالموارد الطبيعية، وذلك باستخدام نماذج الانحدار المتعدد.¹

9- دراسة Hossain and Rahman 2017 استخدمت الدراسة بيانات مجمعة لمجموعة من الدول النامية عددها 80 دولة خلال الفترة الزمنية من 1998 إلى 2014 لتقدير واكتشاف العلاقة بين الحوكمة وتأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول. اعتمدت الدراسة على طرق عديدة في تقدير العلاقة بين الحوكمة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن الأساليب التي استخدمت مثل OLS, FGLS, GLS، ووفقاً لطريقة المربعات الصغرى OLS وجد تحسن في الانحراف المعياري لمتغيرات الحوكمة كما يلي، المساءلة، 29.4% الاستقرار السياسي، 29.2% فاعلية الحكومة، 28.6% جودة الحكومة أو جودة القوانين، 20.5% إنفاذ القوانين، 23.1% والتصدي أو التحكم في الفساد 23.6% وهي تأثير كل متغير على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول العينة.²

10- أما دراسة shahid et al 2017 فتبحث في أسباب الاقتصاد الكلي التي يمكن أن تؤدي إلى انخفاض التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى باكستان بشكل تجريبي. وتهدف إلى تحديد العوامل الأكثر فاعلية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هل الحوكمة و راس المال البشري بالإضافة إلى العوامل الأخرى، واستخدمت الدراسة نموذج ARDL للتكامل المشترك بالاعتماد على بيانات سلسلة زمنية من 1984 إلى 2012 عن الاقتصاد الباكستاني، وحوكمة وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ومعنوية إحصائياً بين رأس المال البشري والشركات على الاستثمار الأجنبي المباشر في كلاً من الأجلين القصير والطويل في باكستان، وتعتبر

¹ WERNICK, David A., HAAR, Jerry, et SHARMA, Latika. The impact of governing institutions on foreign direct investment flows: Evidence from African nations. International Journal of Business Administration, 2014, vol. 5, no 2, p. 1.

² HOSSAIN, Md Shakib et RAHMAN, Md Ziaur. Does governance facilitate foreign direct investment in developing countries?. International Journal of Economics and Financial Issues, 2017, vol. 7, no 1. 164-177.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

الدراسة الأولى من نوعها التي استخدمت 12 مؤشر لقياس الحوكمة في تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مؤشر مركب قدمه دليل المخاطر القطرية الدولي ICRG¹.

11- وعن دراسة Nizam & hassan 2018 فتبحث في تأثير الحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثمانية دول في جنوب شرق آسيا خلال الفترة من 2002 إلى 2015. وكانت مؤشرات الحوكمة المستخدمة في الدراسة كمتغيرات مستقلة هي التحكم في الفساد، CC، (فاعلية الحكومة، GE، (الاستقرار السياسي وغياب العنف، PV، (الجودة التنظيمية، RQ، (سيادة القانون)، RL، (التصويت والمساءلة VA)) وتم الحصول عليها من بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية WGI، والمتغير التابع هو الاستثمار الأجنبي المباشر FDI وتم الحصول عليه من قاعدة بيانات البنك الدولي. وتم استخدام برنامج SPSS في التحليل الإحصائي. أظهرت النتائج أن التصويت والمساءلة، الفاعلية الحكومية كانا لهما تأثير إيجابي ومعنوي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول العينة، بينما باقي متغيرات مؤشرات الحوكمة كان تأثيرها سلبى على الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدول.²

12- وبالنسبة لدراسة Njangang & Nawo 2018 فتبحث في العلاقة بين جودة الحوكمة والنمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر. استخدمت الدراسة سلسلة زمنية للفترة الزمنية من 1998 إلى 2015 وعينة مقدارها 51 دولة أفريقية باستخدام أسلوب GMM. توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي غير مشروط للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول إفريقيا، وكذلك وجود تأثير إيجابي ومعنوي لجودة الحوكمة على النمو الاقتصادي وتستمر النتائج قوية عندما يتم استخدام مؤشرات جودة الحوكمة المركبة. أما بالنسبة لتأثير جودة الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر فإنه إيجابي ومعنوي، والنتيجة الأساسية لهذه الدراسة هي أنه ينبغي على الدول الإفريقية تحسين جودة الحوكمة بها للاستفادة بشكل أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق نتائج نمو أفضل.³

13- وعن دراسة Asongu & M.odhiambo 2019 تبحت الدراسة في كيفية تأثير الحوكمة المرتبطة بحجم الدخل على التنمية البشرية الشاملة في إفريقيا جنوب الصحراء. استخدمت بيانات مجمعة ل 43 دولة إفريقية للفترة الزمنية من 2000 إلى 2012 باستخدام أسلوب GMM

¹ SHAHID Rubab ,RATHORE Kashif, ALI Kashif, *et al.* Factors affecting service sector's contribution to GDP in Pakistan. *Pakistan Vision*, 2019, vol. 20, no 2.

² Nizam, I. & Hassan, z. The impact of good governance of foreign direct investment inflows: a study on the south Asia region. *International Journal of Accounting & Business Management*, Vol. 6 (No.1), (2018).

³ NJANGANG, Henri et NAWO, Larissa. Relevance of governance quality on the effect of foreign direct investment on economic growth: new evidence from African countries. 2018.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

في تحليل بيانات مجمعة، وتم استخدام ستة مفاهيم للحوكمة تم تجميعها في ثلاث مجموعات هي الحوكمة السياسية (الاستقرار السياسي، التصويت والمساءلة، ومقاومة العنف)، الحوكمة الاقتصادية (جودة القوانين، وفاعلية الحكومة)، الحوكمة المؤسسية (مقاومة الفساد، سيادة القانون)، والنتيجة الرئيسية التي توصلت لها الدراسة هي أن الحوكمة في الدول ذات الدخل المتوسط يكون لها أثر إيجابي ومعنوي على التنمية البشرية الشاملة من خلال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من الدول ذات الدخل المنخفض.¹

14- أما دراسة biro et al 2019 فتبحث في تأثير جودة الحوكمة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول أمريكا اللاتينية. باستخدام نموذج الجاذبية وتحليل بيانات مجمعة للفترة من 2001 إلى 2012 بالاعتماد على قاعدة بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية WGI وقاعدة بيانات UNCTAD، وتوصلت إلى أن مؤشرات الحوكمة عامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول أمريكا اللاتينية باستخدام طريقة PPML بدلاً من أسلوب OLS في التقدير الإحصائي لأن OLS أظهرت نتائج متحيزة.²

15- بينت دراسة F a t i ma B O U A L A M من خلال هذه الرسالة التي تم من فيها إجراء تقييم تجريبي لمحددات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في النموذج الجزائري ، وتنفيذ سياسة الترويج وتقييمها بحيث تم التحقق من صحة جودة المؤسسات كمحدد رئيسي في إدارة سياسة الجاذبية في الجزائر، و كشف بناء مصفوفة الجاذبية عن وضع الجزائر في دائرة "البلدان المحتملة" ، والتي يمكن أن تظهر يوماً ما في "القائمة المختصرة" شريطة تحسين بعض عناصر جاذبيتها.³

16- حيث قام الباحث Mendoza 1991 باقتراح نموذج يحتوي على عناصر أساسية للمخاطر القطرية منها مخاطر التخلف عن السداد، الطلب على اليد العاملة ، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP، وكانت نتائج نماذج المحاكاة باستخدام بيانات جديد تمتد بين عام 1980 و 2009 وبتطبيق نموذج "بييز" . توصلت الدراسة إلى أن المستثمرين الدوليين على استعداد دائم لتقديم القروض ولكن بمعدلات فائدة محددة مع اضافة مكافاة لتحمل المخاطر تسمى مكافاة الخطر، و من جهة أخرى اوضحت الدراسة وجود احتمال كبير ان تنتج الحكومات إلى التدخل لفرض قيود على المقترضين

¹ ASONGU, Simplicite A. et ODHIAMBO, Nicholas M. Governance and social media in African countries: An empirical investigation. Telecommunications Policy, 2019, vol. 43, no 5, p. 411-425.

² BIRO, Flora Panna, ERDEY, László, GALL, Jozsef, et al. The effect of governance on foreign direct investment in Latin America—issues of model selection. Global Economy Journal, 2019, vol. 19, no 01, p. 1950006.

³ BOUALAM, Fatima. L'investissement direct à l'étranger: le cas de l'Algérie. Thèse de doctorat. Faculté d'Economie , Montpellier 1. 2010.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

المحليين و منعهم من تسديد التزاماتهم نحو المقرضين في الخارج مما يجعل هذه القروض محفوفة بالمخاطر¹.

17- دراسة ميدانية من قبل الباحث Etienne Musonera 2008 لمحددات الاستثمار في 47 دولة من دول إفريقيا جنوب الصحراء في مقال علمي بعنوان Country Risk Factors ، وذلك خلال الفترة 1990-2002 واشملت الدراسة جميع العوامل السياسية والمالية والاقتصادية، ولقد توصلت الدراسة إلى أن قيمة معامل التحديد R-square يفسر حوالي 90 % لحوالي 12 دولة فقط أما الباقي وهو 35 دولة فنتائج التحليل الاحصائي تشير إلى أن عوامل الخطر القطري المالية، السياسية والاقتصادية فهي ضعيفة و في الأخير يستنتج الباحث ان السبب الأساسي يعود إلى نقص المعلومات و التتقيط الغير صحيح أو العادل لوكالات التتقيط و التي لا تقدم و أحيانا لا تملك أدلة كافية عن تدفقات الاستثمار الأجنبي في هذه الدول².

18- تبحث دراسة (Fiess, MacDonald (2010) و Ali أثر الحرية الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في 69 دولة للفترة الممتدة ما بين 1981-2005 باستخدام بيانات البائل و طريقة المربعات الصغرى، نموذجي التأثيرات الثابتة و العشوائية، و لقد بينت هذه الدراسة بان حقوق الملكية تعتبر من أهم الجوانب المؤسسية ضمن مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر و خاصة بالنسبة للاستثمارات في مجال التصنيع و الخدمات³.

19- هدف الباحثان (Nyonna, Kim (2012) و Pearson من خلال هذه الدراسة في تحديد اثر الحرية الاقتصادية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كل الولايات المتحدة الأمريكية للفترة الممتدة ما بين 1984-2007 باستخدام بيانات البائل، طريقة المربعات الصغرى، و نموذجي التأثيرات الثابتة و العشوائية، و لقد ظهرت الحرية الاقتصادية بعلاقة طردية و معنوية مع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الولايات المتحدة دلالة على أن هذا الاستثمار يتوجه بشكل كبير نحو الولايات ذات الضرائب المنخفضة والحماية القوية لحقوق الملكية، والسياسات التنظيمية المعقولة⁴.

20- دراسة (Herrera -Echeverri Haar, Estever-Breton (2014) بحيث تختبر هذه الدراسة أثر الحرية الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ل 87 دولة مضيضة للفترة

¹ MENDOZA, Enrique G. Real business cycles in a small open economy. The American Economic Review, 1991, p. 797-818.

² MUSONERA, Etienne. Country risk factors: An empirical study of FDI determinants in SSA. Journal of International Management Studies, 2008.

³ ALI, Fathi A., FIESS, Norbert, et MACDONALD, Ronald. Do institutions matter for foreign direct investment?. Open economies review, 2010, vol. 21, no 2, p. 201-219.

⁴ PEARSON, Dennis, NYONNA, Dong, et KIM, Kil-Joong. The relationship between economic freedom, state growth and foreign direct investment in US states. International Journal of Economics and Finance, 2012, vol. 4, no 10, p. 140-146.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

الممتدة ما بين 2004-2009 باستخدام بيانات البائل و طريقة المربعات الصغرى المعممة، و توصل الباحثون إلى أن كلا من حرية الأعمال و الحرية الجبائية يلعب دورا مهما في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر و على علاقة طردية و معنوية معه ، بينما تظهر الحرية التجارية بعلاقة عكسية مع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان ذات الدخل المرتفع و هذا يدل على أن انعدام الحواجز التي تعيق حركة السلع والخدمات و كذا غياب الأنظمة و اللوائح المعرقله الحركة التجارة لها أثر سلبي على نشاط الشركات الأجنبية الجديدة في تلك الدول، ولكن، على العكس تمارس الحرية التجارية تأثيرا ايجابيا على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول ذات الدخل المنخفض¹.

21- دراسة (2008) Andrews-Speed و Kenisarín تختبر هذه الدراسة أثر الحرية الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في 140 دولة مضيضة في العالم للفترة الممتدة ما بين 1998-2004 باستخدام بيانات البائل و طريقة المربعات الصغرى، و تم التوصل إلى وجود علاقة طردية و معنوية ما بين الحرية الاقتصادية و الاستثمار الأجنبي المباشر، و يشير الاستنتاج العام إلى أن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب تحسين مستوى الحرية الاقتصادية بالبلد المضيف لاسيما من حيث السياسة التجارية، الجباية التدخل الحكومي، السياسة النقدية وتدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، الخدمات المصرفية والتمويل، الأجور والأسعار، حقوق الملكية والقضاء على السوق السوداء².

22- دراسة (2009) Caleiro و Caetano تختبر هذه الدراسة أثر الحرية الاقتصادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى 162 دولة حول العالم من بينها الدول العربية للفترة الممتدة ما بين 1999-2001 و 2004 باستعمال بيانات البائل و منهج المنطق الضبابي، وقد بينت النتائج أن هناك ارتباطا ايجابيا ما بين الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد، ولا سيما في مجموعة الدول التي تتمتع بدرجة عالية من الحرية الاقتصادية، وبعبارة أخرى، ينبغي على صانعي السياسات في هذه الدول المضيضة التأكد من أن السياسات شفافة بما يكفي بالنسبة للمستثمرين الأجانب³.

23- دراسة (2010) Baharumshah, Law و Azman-Saini لقد استخدم الباحثون بيانات اليائل و طريقة العزوم المعممة لدراسة أثر الحرية الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في 85 بلدك الفترة 1975-2004 ، و تم التوصل إلى أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على مستوى الحرية الاقتصادية في البلدان المضيضة حيث ظهر هذا المؤشر بمعامل موجب و معنوي،

¹ HERRERA-ECHEVERRI, Hernán, HAAR, Jerry, et ESTÉVEZ-BRETÓN, Juan Benavides. Foreign direct investment, institutional quality, economic freedom and entrepreneurship in emerging markets. Journal of Business Research, 2014, vol. 67, no 9, p. 1921-1932.

² KENISARIN, Murat M. et ANDREWS-SPEED, Philip. Foreign direct investment in countries of the former Soviet Union: Relationship to governance, economic freedom and corruption perception. Communist and Post-Communist Studies, 2008, vol. 41, no 3, p. 301-316.

³ CAETANO, José et CALEIRO, António. Economic Freedom and Foreign Direct Investment: How Different are the MENA Countries from the EU. iBusiness. 2009.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

وهذا يعني أن الدول التي تعزز حرية الأنشطة الاقتصادية تحقق مكاسب كبيرة من وجود الشركات المتعددة الجنسيات، كما تعمل الحماية القوية لحقوق الملكية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات النوعية الجيدة¹.

24- دراسة (Chen, Wang, Kafouros (2015) و Yi لقد قام الباحثان بدراسة الحرية الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في عينة من الشركات المتعددة الجنسيات في الصين للفترة الممتدة ما بين 2005-2007 باستخدام بيانات البانل طريقة المربعات الصغرى، و نموذجي التأثيرات الثابتة و العشوائية، و تشير النتائج إلى أن ميل الشركات نحو المواقع التي تتمتع بالحماية القوية لحقوق الملكية بشكل خاص و المستوى المرتفع من الحرية الاقتصادية².

25- دراسة (Andrew J. Abbott, , Glauco De Vita 2012 وهي دراسة بعنوان ، Evidence on the impact of exchange rate regimes on foreign direct investment flows حيث تناولت هذه الدراسة تأثير أنظمة سعر الصرف الدولية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، حيث شملت الدراية عينة من 27 دولة (دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية

OECD) و استخدم الباحثان معطيات البانل Panel data للفترة الممتدة من 1980-2003 و باستخدام ثلاث ترتيبات لنظم سعر الصرف الدولية ، حيث أكدت النتائج التأثير الايجابي لنظام لاتحادات النقدية Currency union على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشر³.

26- دراسة (Hosein Sharifi-Renani , Maryam Mirfatah 12 بعنوان The impact of Exchange rate volatility on foreign direct - investment سنة 2012، حيث شملت هذه الدراسة الفترة الممتدة من 1980-2006 تم استخدام تقنية التكامل المتزامن لجوهانسين ، حيث أكدت الدراسة وجود أثر ايجابي لكل من الناتج الداخلي الخام ، الانفتاح التجاري ، و سعر الصرف على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لكن ، تقلبات أسعار الصرف كان لها أثرا سلبيا على تدفقات

¹ AZMAN-SAINI, W. N. W., BAHARUMSHAH, Ahmad Zubaidi, et LAW, Siong Hook. Foreign direct investment, economic freedom and economic growth: International evidence. Economic Modelling, 2010, vol. 27, no 5, p. 1079-1089.

² YI, Jingtao, CHEN, Yan, WANG, Chengqi, et al. Spillover effects of foreign direct investment: how do region-specific institutions matter?. Management International Review, 2015, vol. 55, no 4, p. 539-561.

³ ABBOTT, A. et DE VITA, Glauco. Evidence on the Impact of Exchange Rate Regimes on Foreign Direct Investment Flows. 2008.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

الاستثمار الأجنبي و هذا ما يدعم فكرة أن ثبات سعر الصرف يعزز من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر¹.

-27 دراسة Signe Nelgen ،Carsten Hefeker ،Mathias Busse (2010) في دراسة بعنوان Foreign direct investment and Exchange rate regimes لعينة من الدول المتقدمة و النامية ، حيث تناولت هذه الدراسة تأثير أنظمة سعر الصرف على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث أكدت نتائج هذه الدراسة التأثير القوي و المعنوي لنظام سعر الصرف الثابت على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في حالة الدول المتقدمة ، أما بالنسبة للدول النامية فالتأثير لم يكن معنوي احصائياً².

-28 دراسة Joshua AB 2006 حيث أوضح من خلال هذه الدراسة مدى أهمية أدوات السياسة المالية في زيادة نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول الإفريقية و التي كانت محل الدراسة، و أظهرت الدراسة أن هناك بعض الدول التي نجحت فيها أدوات السياسة المالية على غرار التحفيزات الجبائية و الإنفاق العمومي في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و هناك بعض الدول التي لم تنجح فيها ولم يكن لها الأثر الواضح في ذلك. وقد اعتمدت الدراسة تحليلاً وصفيًا و قياسيًا من خلال استعمال المربعات الصغرى الاعتيادية و متجهات الانحدار المتعدد³.

-29 دراسة Choong et al 2004 هدفت الدراسة إلى بحث نمو القطاع المالي المحلي من خلال تنقل التكنولوجيا المتقدمة إلى بلدان مختارة، و توصلت الدراسة إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تخلق تقدماً تكنولوجياً إيجابياً على المدى الطويل فقط في حالة تحقيق تقدم في الاستثمارات المحلية، ومن نماذج المدى القصير للبلدان المدروسة أن سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره على النمو الاقتصادي يؤدي إلى إمكانية نمو القطاع المالي العام في مختلف البلدان الأخرى، رغم الاختلافات في السياسات المالية و النمو الصناعي إضافة إلى الأبعاد المحلية الأخرى⁴.

¹ SHARIFI-RENANI, Hosein et MIRFATAH, Maryam. The impact of exchange rate volatility on foreign direct investment in Iran. Procedia Economics and Finance, 2012, vol. 1, p. 365-373.

² BUSSE, Matthias, HEFEKER, Carsten, et NELGEN, Signe. Foreign direct investment and exchange rate regimes. Available at SSRN 1593002, 2010.

³ BELLO, Joshua A. Fiscal policy and the growth of foreign direct investment in Sub-Saharan Africa (selected countries: Ghana, Kenya, Nigeria, and South Africa). Auburn University, 2005.

⁴ CHOONG, Chee-Keong, YUSOP, Zulkornain, et SOO, Siew-Choo. Foreign direct investment, economic growth, and financial sector development: a comparative analysis. ASEAN Economic Bulletin, 2004, vol. 21, no 3, p. 278-289.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

30- دراسة Yanrui 2000 حيث أخذت الدراسة في اعتبارها أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد محددات النمو الاقتصادي و مصدر التكنولوجيا و الإدارة الحديثة و البحث و التطوير، وقد استخدمت الدراسة دالة Cobb Douglas لفحص العلاقة بين المتغيرات التالية (العمل، الاستثمار المحلي، الاستثمار الأجنبي) حيث بينت أن التطور الذي تحقق في الصين كان نتيجة التكنولوجيا الحديثة وكفاءة استخدام رأس المال و معدلات الإنتاج و البنية التحتية المتطورة¹.

31- دراسة Boukdia, Laila (2001) اهتمت الدراسة بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر و أثرها على النمو الاقتصادي في دول جنوب و شرق البحر الأبيض المتوسط، واستخدمت نموذج الانحدارات المدمجة، وجمعت المتغيرات التالية، معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار في البنية التحتية، درجة الانفتاح الاقتصادي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، القروض الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي و مجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. و توصلت الدراسة إلى ضعف تأثير متغيرات الدراسة على جذب².

32- دراسة كل من Jean Lacroix , Pierre-Guillaume Méon, Khalid Sekkat من خلال تحليل الاختلافات في 115 بلدا ناميا في الفترة من 1970 إلى 2014، وجدنا أن التحولات الديمقراطية لا تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في المتوسط، في حين أن التحولات الديمقراطية الموحدة أي التحولات التي لا تنعكس لمدة خمس سنوات على الأقل تزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة ، مع ظهور الجزء الأكبر من التحسن بعد 10 سنوات من الانتقال، علاوة على ذلك عند التحكم في المخاطر السياسية ، يظهر تأثير التحولات الديمقراطية الموحدة فور حدوثها ، مما يشير إلى أن المخاطر السياسية الأعلى في السنوات الأولى من النظام الجديد تعوض تأثيرها الجوهري الإيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر³.

33- Maliwa and Nyambe (2015) أجرى دراسة لبحث تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في زامبيا. الاستثمار الأجنبي المباشر لا يسبب النمو الاقتصادي في

¹ MALLAMPALLY, Padma et SAUVANT, Karl P. Guest Article: Foreign Direct Investment in Developing Countries. Finance & Development, 1999, vol. 36, no 001.

² BOUKLIA, Rafik et ZATLA, Nagat. The FDI Determinants and its Effect on the Economic Growth in South and East Mediterranean. In : Round Table Conference, Marcella, France. 2001.

³ LACROIX, Jean, MÉON, Pierre-Guillaume, et SEKKAT, Khalid. Democratic transitions can attract foreign direct investment: Effect, trajectories, and the role of political risk. Journal of Comparative Economics, 2021, vol. 49, no 2, p. 340-357.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

زامبيا. كما أوصت الدراسة بضرورة أن تنفذ الحكومة الزامبية سياسات تخلق بيئة اقتصادية وسياسية مستقرة لغرس الثقة في المستثمرين الأجانب¹.

34- **Agrawal (2015)** درس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في اقتصادات البريكس. هناك علاقة إيجابية بين النمو والاستثمارات الأجنبية بطريقة ثنائية الاتجاه. وأخيراً ، أشارت إلى أن النمو الاقتصادي من المرجح أن يجتذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. لذلك ، يجب أيضاً بذل الجهود لتشجيع المصادر المحتملة الأخرى للتنمية الاقتصادية ، والتي بدورها من شأنها محاكاة الاستثمارات الأجنبية وتعزيزها².

35- **Babu and Sekhar (2015)** أجرى دراسة حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع تجهيز الأغذية الهندي. تظهر نتيجة التحليل أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط ارتباطاً إيجابياً بالنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي ولكنه يرتبط عكساً بالتضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر هو عامل مهم يؤثر على مستوى نمو تجهيز الأغذية في الهند. يمنح نمو الاستثمار الأجنبي المباشر فرصاً لصناعة تجهيز الأغذية الهندية من أجل التدرج التكنولوجي ، واكتساب الوصول إلى المهارات والممارسات الإدارية العالمية ، والاستغلال الأمثل للموارد البشرية والطبيعية ، والتنافس دولياً بكفاءة أعلى³.

36- **Amin et al. (2014)** تقدير العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية ، هناك اتجاهين السببية بين النمو الاقتصادي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر - فرضية النمو القائم على التصدير هو مدعوم من جانب واحد السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل .ويمكن للبلدان أن تزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحفيز النمو الاقتصادي، وتتراوح العلاقة السببية القصيرة الأجل بين الصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي .ومن ناحية أخرى ، فإن

¹ Maliwa, Eugene and Nyambe Jacob M. Investigating the Impact of FDI on Economic Growth in Zambia: 1980-2012. European Journal of Business, Economics and Accountancy, Vol. 3, No. 3, 2015, pp. 41-50.

² Agrawal, Gaurav. Foreign Direct Investment and Economic Growth in BRICS Economies: A Panel Data Analysis. Journal of Economics, Business and Management, Vol. 3, Issue 4, 2015, pp. 421-424.

³ Babu, G Suresh and Sekhar M Raja. Impact of Foreign Direct Investment (FDI) In Indian Food Processing Sector. Journal of Business and Management, Vol. 17, Issue 1, 2015, pp. 06-12.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

الناتج المحلي الإجمالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا تؤدي إلى الصادرات في الأجل القصير أو الطويل¹.

37- Malhotra, Bhavya (2014) وجدت أن مجيء العولمة ، إلى البلدان النامية ، ولا سيما تلك الموجودة في آسيا ، قد شهد تدفقات هائلة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة خلال العقدين الماضيين. تم تصنيف الهند باستمرار بين أفضل ثلاث وجهات استثمارية عالمية من قبل جميع الهيئات الدولية ، بما في ذلك تقرير البنك الدولي والأمم المتحدة، بالنسبة للاقتصاد الهندي الذي يتمتع بإمكانات هائلة ، كان للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي. إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يكمل رأس المال المحلي ، فضلاً عن تكنولوجيا ومهارات الشركات القائمة، كما أنه يساعد في إنشاء شركات جديدة. كل هذه تساهم في النمو الاقتصادي للاقتصاد الهندي².

38- Brouthers, Lance Eliot, Werner Steve and Wilkinson Timothy J (1996) وتبين البحث أن الدافع الرئيسي للاستثمار في الشركات في البلدان الصناعية المتقدمة أو البلدان النامية (عين أو العاصمة) غالباً ما تكون مختلفة. وتميل الشركات عموماً إلى استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر في الوصول إلى الأسواق واختراقها في البلدان الأفريقية ، مما يزيد من مستوى الواردات في البلدان المضيفة، الشركات تميل إلى استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية من أجل الحصول على مزايا الموارد المتاحة في أسواق التصدير ، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة زيادة الصادرات³.

39- Borensztein *et al.* (1998) دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الفروق التكنولوجية ورأس المال البشري، وأشاروا إلى أن القوة الاستيعابية للقدرات التكنولوجية لبلد ما قد تكون قادرة على تفسير الاختلافات في النمو الذي يتحقق من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر عبر البلدان، إن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر القادم في بلد لديه ثروة أكبر من رأس المال البشري من شأنه أن يؤدي إلى معدلات نمو أكبر من تلك التي لا تتمتع فيها قوتها العاملة بالكفاءة الكافية لتحقيق أهداف

¹ Amin, Haghnejad, Mohsen Mehrara, Meybodi Fereshteh Jandaghi and Jalal Dehnav. Dynamic Causal Relationships among GDP, Exports, and Foreign Direct Investment (FDI) in the Developing Countries. International Letters of Social and Humanistic Sciences, Issue 14, 2014, pp. 1-19.

² Malhotra, Bhavya. Foreign Direct Investment: Impact on Indian Economy. Global Journal of Business Management and Information Technology, Vol. 4, Issue 1,2014, pp. 17-23.

³ Brouthers, Lance Eliot, Werner Steve and Wilkinson Timothy J. The Aggregative Impact of Firms Strategies on the Trade Balances of Host Countries. Journal of International Business Studies, Vol. 27, Issue 2,1996, pp. 359-373.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

محددة سلفاً، وتشير أيضاً إلى أن البلدان قد تتطلب حدًا أدنى من رأس المال البشري لزيادة الإنتاجية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر¹.

40- **Kalotay and Gabor (2000)** وتبين البحوث أن هناك علاقة وثيقة بين الخصخصة والاستثمار الأجنبي المباشر، ومع ذلك فإن هذه العلاقة غير المتكافئة، ورغم أن الخصخصة تهيمن بلا شك على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس هو الشكل المهيمن للخصخصة. ويبدو أن الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم إسهاما إيجابيا في تحسين الكفاءة وإدارة الشركات في إطار الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وتتسم هذه النتائج بأهمية خاصة بالنظر إلى التوقعات بأن تظل الخصخصة جزءاً هاماً من تدفقات الاستثمار المحتملة إلى عدة بلدان (وإن لم تكن جميعها) في أوروبا الوسطى والشرقية. وجود قوي من الشركات ذات التمويل الاجنبي يجعل من الممكن إعادة الهيكلة السريعة، وفي الوقت نفسه، فإن الحكومة المضيفة اتباع سياسة اقتصادية مستقرة وفعالة وقادرة على المنافسة دولياً².

41- **Globerman and Shapiro (2002)** قياس دور البنية التحتية للحكومة التي تحددها بينتها السياسية والمؤسسية والقانونية بشأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية، واستنتاج أن البنية التحتية السليمة للحكومة لا تجذب رأس المال الأجنبي فحسب، بل تخلق أيضاً بيئة تنمو فيها الأعمال التجارية المحلية المتعددة الجنسيات وتبدأ الاستثمار في الخارج، بيد أن هناك أيضاً أدلة تجريبية تشير إلى أنه لا توجد صلة بين النمو المرتبط بالاستثمار الأجنبي المباشر والقدرة على امتصاص رأس المال البشري في بلد ما³.

42- درس **Click (2005)** مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر للولايات المتحدة خلال الفترة 1982-1998 في 59 دولة مضيفة، بنى الجزء الأول من التحليل نموذجاً تجريبياً لشرح السلاسل الزمنية وأنماط عائد رأس المال عبر البلاد، تم استخدام العائد على الأصول (ROA) كمقياس للعائد على رأس المال، بحيث خلصت الدراسة إلى أربعة نتائج رئيسية، أولاً لا يقتصر العائد على الأصول في غالبية البلدان على تتبع العالم بأسره. ثانياً، يتم تفسير الاختلافات بين الدول من خلال المخاطر المالية. ثالثاً، تعتبر مخاطر البلد غير المبررة مخاطر نوعية، ورابعاً، يمكن تعويض البلدان المعرضة للمخاطر

¹ Borensztein, E., Gregorio De J and Lee J-W, How Does Foreign Direct Investment Affect Economic Growth? Journal of International Economics, Vol- 45, Issue-1, 1998, pp.115-135.

² Kalotay, Kalman and Gabor Hunya. Privatization and FDI in Central and Eastern Europe. Transnational Corporations, Vol. 9, Issue 1, 2000, pp. 39-66.

³ Globerman, Steven and Shapiro Daniel. Global foreign direct investment flows: the role of governance infrastructure. World Development, Vol. 30, Issue 11, 2002, pp.1899-1919.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

التي لا يمكن تفسيرها عن طريق زيادة حقها في الإقامة ، مما يعزز مصداقيتها كقياس للمخاطر السياسية¹.

43- سلط الضوء **Banga (2006)** على تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية في التنويع من الصادرات، بحيث قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تنويع الصادرات في البلد المضيف إذا كان له تأثير إيجابي على كثافة تصدير الصناعات التي لها حصة منخفضة في الصادرات العالمية ، كما يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر تنويع الصادرات من خلال الآثار غير المباشرة التي يمثلها وجود الاستثمار الأجنبي المباشر والتي ترفع من وتيرة التصدير بالنسبة للشركات المحلية ، إذ أن النتائج التجريبية للاقتصاد الهندي تظهر في فترة ما بعد التحرير أن الاستثمار الأجنبي المباشر من الولايات المتحدة أدى إلى تنويع صادرات الهند بشكل مباشر وغير مباشر، ومع ذلك ، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر الياباني له تأثير كبير على صادرات الهند².

44- أصبحت التنمية المستدامة حسب كل من الباحثان Weiling Jiang ,Igor Martek الآن مسعى عالميا يشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تعتبر الطاقة المحرك الرئيسي للاقتصاد وبالتالي لتحقيق مستقبل مستدام، غير أن النقص المزمن في إمكانية الحصول على إمدادات الطاقة النظيفة الموثوقة يشكل عائقا أمام التنمية، وينطبق هذا بصفة خاصة على البلدان النامية، والاستثمار الأجنبي المباشر أمر محوري في تلبية الطلب، وفي حين أظهرت الدراسات أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الطاقة يتأثر تأثيرا كبيرا بالمخاطر السياسية، فإن آثار عوامل الخطر السياسية المحددة عبر بيئات مختلفة من البلدان لا تزال دون أن تدحض. وتسعى هذه الدراسة إلى معالجة هذه الفجوة من خلال تحديد آثار عوامل الخطر السياسية المحددة على الاستثمار الأجنبي في الطاقة، ومن خلال دراسة كيفية تخفيف هذه الآثار بعد ذلك من خلال المزيد من المحددات، ويستخدم تحليل بيانات الأفرقة لاستكشاف عوامل الخطر السياسية الهامة التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي في الطاقة في 74 بلدا ناميا، باستخدام بيانات الفترة من عام 2008 إلى عام 2017، ويكشف التحليل أن مخاطر الملامح الاستثمارية والقانون والنظام والتوترات الدينية والفساد تؤدي إلى مخاطر سياسية كبيرة تؤثر على الاستثمار الأجنبي في مجال الطاقة، بيد أن هذه النتائج تتراوح بين البلدان وعوامل أخرى مثل الناتج المحلي الإجمالي والحرية الاقتصادية والطلب على الطاقة داخل البلدان المضيفة، وتكشف تقنيات التجميع عن وجود سبع مجموعات قطرية تشترك في عوامل معتدلة مشتركة، وهي عوامل هامة للاستثمار

¹ Click Reid W, Financial and Political Risks in US Foreign Direct Investment. Journal of International Business Studies, Vol. 36, Issue 5,2005, pp 559-575.

² Banga, Rashmi. Export Diversifying Impact of Japanese and US Foreign Direct Investment in the Indian Economy. Journal of International Business Studies, Vol.37, Issue 4,2006, pp.558-568.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

الأجنبي في مجال الطاقة. وتكشف هذه البصيرة أن الدروس المستفادة من إحدى الدول داخل المجموعة ستقدم دروساً ذات صلة بشأن الاستثمار في الطاقة إلى بلدان أخرى داخل نفس المجموعة، وعلاوة على ذلك، واستناداً إلى الاختلاف في التأثير في مختلف المجموعات القطرية، يقترح أيضاً اقتراحات عملية من الحكومة والمستثمرين الأجانب¹.

45- قام الباحثان Philip Völlers , NuriY avan, Martin Franz بدراسة أثر التغييرات المؤسسية الديناميكية على الاستثمار الاجنبي المباشر ، من خلال تحليل مدى تأثير العوامل المؤسسية الرسمية وغير الرسمية على قرارات واستراتيجيات الاستثمار للمديرين، فمنذ الاحتجاجات التي اندلعت في عام 2013 ضد الحكومة التركية الاستبدادية المتزايدة، كان هناك تصور متزايد لزيادة عدم اليقين بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وبشكل هذا الغموض مخاطر استثمارية للشركات الأجنبية استناداً إلى سلسلة من التطورات السياسية والصراعات الإقليمية مثل الاحتجاجات الأهلية، ومحاولة الانقلاب العسكري، والحرب في العراق وسوريا، فمن المنظور المؤسسي تقوم بتحليل كيفية تأثير تصور المخاطر استناداً إلى الديناميكيات المؤسسية الرسمية على استراتيجيات الشركات الألمانية العاملة في تركيا، وكان الهدف منها معرفة كيف ينظر مديرو هذه الشركات إلى هذه المخاطر المؤسسية ويتعاملون معها، وتستند الورقة إلى دراسة استقصائية هاتفية كمية (العدد = 147)، و 30 مقابلة نوعية مع المديرين والخبراء في تركيا، نجد أن الشركات الألمانية الراسخة التي لها علاقات استثمارية طويلة الأجل في تركيا، تعتمد على المؤسسات الرسمية وغير الرسمية على حد سواء للاستجابة للمخاطر الناجمة عن الصدمات على المستوى المؤسسي الرسمي².

46- تبحث هذه الدراسة كل من HaiyunLiu et al. في العلاقة بين التعميق المالي والاستثمار الأجنبي المباشر في سياق مجموعة غير متجانسة من البلدان المعروفة باسم One Belt One Road، باستخدام مؤشر التعميق المالي الجديد نسبياً الذي اقترحه صندوق النقد الدولي، مع استخدام نموذج بانل، توصلت الدراسة إلى أن التعميق المالي له أثر كبير وإيجابي على جذب الاستثمارات الأجنبية، ومع ذلك وجدت الدراسة باستخدام بانل لمجموعة الدول محل الدراسة أن البلدان ذات التعمق المالي تحت عتبة 0.1803 أقل جاذبية للمستثمرين الأجانب، إذ أن النتيجة تشير إلى أنه من أجل تعظيم فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر سيتعين على الاقتصاديات في المنطقة تعميق قطاعها المالي فوق هذا الحد، ومن المثير للاهتمام أن النظام المالي للأسواق الناشئة والدول منخفضة الدخل في

¹ JIANG, Weiling et MARTEK, Igor. Political risk analysis of foreign direct investment into the energy sector of developing countries. Journal of Cleaner Production, 2021, vol. 302.

² VÖLLERS, Philip, YAVAN, Nuri, et FRANZ, Martin. The reaction of foreign firms to institutional changes: The case of German direct investment in Turkey. Applied Geography, 2021, vol. 134.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

العينة يؤثر بشكل كبير وإيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر ، لكن هذه العلاقة تختفي بين الأسواق المتقدمة. بشكل عام¹ .

47- بحث كل من FRANCOIS et al. في دراسة حول تأثير المخاطر السياسية و الحكومات الدكتاتورية في التأثير على جذب المستثمرين الاجانب ، فإن هذه الورقة تبحث في الفرضية القائلة بأن المستثمرين الأجانب يدققون في المعلومات العامة عن الديكتاتوريين لتقييم هذا الخطر، بحيث تم التحقق مما إذا كان المستثمرون الأجانب يستخدمون خمس خصائص ديكتاتورية ذات صلة: العمر ، والخبرة السياسية ، ومستوى التعليم ، والتعليم في الاقتصاد ، والخبرة السابقة في الأعمال التجارية، بحيث أجريت الدراسة على عينة من 100 دولة ديكتاتورية من عام 1973 إلى عام 2008، نجد أن الحكام المستبدين المتعلمين أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، إذ أن الأدلة قوية على أن التحصيل التعليمي الأكبر للقائد يرتبط بزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، كما نجد أن القادة ذوي الخبرة في مجال التعليم العالي والأعمال التجارية في الاقتصاد مرتبطون بزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ،وعلى النقيض من ذلك فإن عمر القادة وخبرتهم السياسية لا علاقة لهما بالاستثمار الأجنبي المباشر².

48- كما كانت دراسة عمر ياسين خضيرات و عماد الشدوح (2016) "أثر مؤشرات الحاكمة الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر" تهدف إلى إختبار المؤشرات الحاكمة الرشيدة في الدول العربية المختارة في هذه الدراسة، وذلك على مستوى كل مؤشر من المؤشرات المدروسة في الدول العربية ودراسة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر فيها في الفترة من (1996-2012) باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS وبتطبيق برنامج الانحدار الخطي، بحيث كانت النتائج كالتالي و العلاقة بين مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الحاكمة الرشيدة علاقة فردية موجبة، أن الدول التي ترتيبها في الاستثمار الأجنبي المباشر مرتفع هي ترتيبها في مؤشر الحاكمة الرشيدة مرتفع، باستثناء الجمهورية العراقية التي تعاني من ظروف اقتصادية وسياسية صعبة، نتيجة الاحتلال الأمريكي والذي خلق المحاصصة الطائفية التي أثرت كثيرا على مؤشرات الحاكمة الرشيدة فيها؛ و يبين معامل الارتباط أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والحكومة الرشيدة علاقة موجبة ودالة إحصائيا مع مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر أي أن ارتفاع مؤشرات الحاكمة الرشيدة يزيد من نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المدروسة، وهذه النتائج تؤكد على وجود علاقة ارتباط قوية بين مؤشرات الحاكمة الرشيدة ومؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر؛ و هناك ارتباط أو دلالة إحصائية بين مؤشر

¹ LIU, Haiyun, ISLAM, Mollah Aminul, KHAN, Muhammad Asif, et al. Does financial deepening attract foreign direct investment? Fresh evidence from panel threshold analysis. Research in International Business and Finance, 2020, vol. 53.

² FRANCOIS, Abel, PANEL, Sophie, et WEILL, Laurent. Educated dictators attract more foreign direct investment. Journal of Comparative Economics, 2020, vol. 48, no 1, p. 37-55.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر الحاكمة التالية (حق التعبير والمسألة، الاستقرار السياسي، السيطرة على الفساد)، فيما لا توجد علاقة ذات دلالة مع مؤشرات فاعلية الحكومة وعبء التنظيم والضبط¹.

المطلب الثاني: الدراسات الخاصة بالجزائر

1- دراسة ميدون سيساني وهي عبارة عن أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تحت عنوان تحليل أثر المخاطر القطرية على جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، سنة 2015 وكانت النتيجة التي خرجت بها أن الجزائر كانت تتأرجح بين خانة المخاطر المعتدلة و المتوسطة في أغلب سنوات الدراسة ، مما أعطى إشارة قوية للمستثمرين بضرورة تفادي الاستثمار في الجزائر إلا في مناطق و مجالات محددة و ذات عوائد كبيرة لتغطية تكاليف المخاطر المحتملة².

2- أطروحة دكتوراه للباحثة بن عاشور رتيبة تحت عنوان جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1996-2013، وقد خلصت الدراسة أن المتغيرات المؤسساتية أو متغيرات الحكم الراشد تفسر أكثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و هذا يحقق فرضية هذه الدراسة بان جودة المؤسسات مهمة في اختيار المستثمر الأجنبي المباشر لمكان توطنه، و لكن النتائج تشير الى أهمية البعض منها كدرجة الاستقرار السياسي و غياب العنف و فعالية الحكومة من خلال وفائها بالتزاماتها نحو سياساتها المنتهجة ، أما عن سيادة القانون و مدى ابداء الرأي و المساءلة فلا يهتم بهما المستثمر الأجنبي لأنه يبحث عن ضمانات لحماية اصوله ولتحويل أرباحه فهو يستطيع أن يلجأ للمحاكم الدولية (بموجب الاتفاقيات التي ابرمتها الجزائر مع بلدان كثيرة) لضمان حقوقه القانونية في حالة عدم وجود نظام قانوني فعال، كما أن ليس هناك علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد، ولا بين معدل التسجيل في التعليم الثانوي، مع رغم أن جل الدراسات القياسية تثبت العكس وهذا قد يفسر بهيمنة القطاع الاولي على هذا النوع من الاستثمارات وقد اثبتت بعض الدراسات القياسية للصندوق الدولي ان الاستثمار الأجنبي المتخصص في الصناعات الاستخراجية لا يتأثر بالمتغيرات الاقتصادية الكلية. وتفسر عدم تأثير التعليم كمحدد للاستثمار الأجنبي المباشر في

¹ عمر ياسين خليات وعماد الشدوح، أثر مؤشرات الحاكمة الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، ولة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 21، العدد 3، جامعة آل البيت، اردن، 2015:ص.ص 27-319.

² ميدون سيساني، تحليل أثر المخاطر القطرية على جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه نظام ل.م.د، تخصص: علوم تجارية : استثمار و تمويل، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسبير، جامعة ابن خلدون - تيارت-، 2015.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

الجزائر بأن هذا الأخير متمركز في قطاع المحروقات وبدرجة اقل في قطاع البناء ولا يحتاج الى مهارات جزائرية بل يعتمد على استيراد العمالة الكفوّة ويستغل التكلفة المنخفضة للعمالة غير الماهرة.¹

3- دراسة بلقاسم أمحمد (2013): هدفت الدراسة إلى محاولة معرفة مدى تأثير نوعية المؤسسات على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر مع مقارنتها مع مجموعة من دول منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط خلال الفترة 2006 - 2011 ، اعتمدت الدراسة القياسية للباحث على جملة من المتغيرات المستقلة المفسرة للتوعية المؤسسية للتفسير من الناحية الإحصائية و الاقتصادية متبعا طريقة المربعات الصغرى OLS و باستخدام برنامجي SPSS, EVIEWS ، و بناء نموذج انحدار متعدد يربط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد مجموعة معينة من المتغيرات المؤسسية وهي التنافسية العالمية، المخاطر القطرية ، الحرية الاقتصادية، الشفافية، وكانت النتائج المتحصل عليها أنه فرغم التدابير الكثيرة التي تبنتها السلطات العمومية لتعزيز بيئة ومناخ الأعمال في السنوات الأخيرة، فلا زال حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيف ، بحيث أظهرت النتائج التطبيقية ومن خلال استخدام نموذج انحدار متعدد، وتقدير معالمته بطريقة المربعات الصغرى و بالتركيز على المحددات المؤسسية أن نوعية المؤسسات تلعب دورا أساسيا في جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وتعد محدد رئيسي لاتخاذ القرار لدى المستثمرين الأجانب، وقد بينت نتائج التحليل القياسية أن زيادة مؤشر التنافسية X ومؤشر الشفافية X4 بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 88.48 مليون دولار وذلك بنسبة خطر 5% .²

4- كما جاءت دراسة حساني بن عودة (2011) بعنوان أثر العوامل المؤسسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، وقد هدفت إلى إبراز العلاقة بين جاذبية نوعية المؤسسات و مؤشرات الحوكمة الوطنية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، و تبيان أثر ضعف هذه العوامل على ملائمة مناخ الأعمال وهي عبارة عن دراسة حالة للجزائر منذ الاستقلال إلى 2010-2011 و ذلك باعتماد المنهج الوصفي التحليلي، من خلال دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب، وقد تبين من خلال الدراسة المقارنة التي أجريتها بين الجزائر وتونس والمغرب على مستوى التدفقات الاستثمارية وطبيعتها ومستوى ملائمة التشريعات والقوانين الترويجية للاستثمار الأجنبي ومؤشرات جودة المؤسسات، أنه رغم جاذبية المؤشرات الطبيعية والبشرية والاقتصادية مقارنة بالمغرب وتونس، إلا أن فجوة

¹ بن عاشور رتيبة ،جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 2013، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2015.

² بلقاسم أمحمد، نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، السنة الجامعية 2012-2013.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

وعجز في نوعية العوامل المؤسسية أدى إلى ضعف في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة بشكل كبير¹.

5- هدفت دراسة مفتاح صليحة 2020 من خلال أطروحة دكتوراه بعنوان نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية- إلى تحديد أثر نوعية المؤسسات على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال فترتي 1996-2018 و 2018-1984 لهذا الغرض تم تقسيم البحث إلى ثلاث أجزاء جزئيين نظريين وجزء تطبيقي، حيث عرض الجزء الأول المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر، وتم التطرق في الجزء الثاني إلى نوعية المؤسسات كمحدد للاستثمار الاجنبي المباشر، أما الجزء الثالث فخصص لدراسة تحليلية وقياسية لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ومحدداته المؤسسية ، وقد أظهرت نتائج الدراسة القياسية بعد استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL ونموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM وجود ضعف في مؤشرات النوعية المؤسسية السياسية الممثلة بمؤشرات الحوكمة الستة لKaufmann ومؤشرات المخاطر السياسية، ما أثر سلبا على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر في المدى الطويل، في حين كان للمؤشرات الحرية الاقتصادية الصادرة عن مؤسسة Heritage Foundation والتي تقيس النوعية المؤسسية الاقتصادية تأثير ايجابي ومهم على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر على المدى القصير وال المدى الطويل².

6- أطروحة دكتوراه مقدمة من طرف داودي محمد في جامعة تلمسان بعنوان أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، والتي كانت تحلل العلاقة التي تجمع ما بين أدوات السياسة المالية و استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، والتي تم التركيز فيها على مدى فعالية هذه الأدوات كمحددات مستقطبة و جذابة في الجزائر، بحيث أن دور الإعفاءات الجبائية والسياسة الجبائية بصفة عامة في الاستقطاب لم ترقى فعلا إلى الدور الذي كان منتظرا منها في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر رغم كل التحفيزات الجبائية والإصلاحات الضريبية التي اعتمدها الجزائر خاصة بعد إصدار قانون الاستثمار 93/12 وما تبعه من قوانين أخرى. أما في ما يخص دور الإنفاق العمومي في زيادة فعالية البنية التحتية الجزائرية كعامل مستقطب للاستثمار الاجنبي المباشر، فقد أبرزت النتائج أن أثرها

¹ حساني بن عودة، أثر العوامل المؤسسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2011.

² مفتاح صليحة، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث (ل.م.د) في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليايس - سيدي بلعباس، 2020/2019.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

كان ضعيفا و محدودا. و أخيرا حجم سوق الجزائر ، لم يتحقق هدفه من استقطاب تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة بالرغم من أن السوق الجزائرية هو سوق استهلاكي¹ .

7- دراسة قارة إبراهيم تحت عنوان أثر أنظمة سعر الصرف على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة نظرية ونمذجة قياسية باستخدام معطيات البانل، بحيث هدفت هذه الأطروحة الى دراسة و تحليل العلاقة بين أنظمة سعر الصرف و تدفقات الاستثمارالأجنبية بالنسبة لدول BRICS، 8 دول من مجموعة MENA و 13دولة من دول منطقة اليورو خلال الفترة 1990 -2015 وذلك باستخدام نماذج البانل الساكنة و الديناميكية و مقدرات المربعات الصغرى الديناميكية Dols ، المربعات الصغرى المصححة كليا FMOLS و مقدرات وسط المجموعة المدمجة PMG لتقدير العلاقات في الأجل الطويل و نماذج تصحيح الأخطاء للبانل، بالإضافة الى اختبارات العلاقات السببية لـ Dumitrescu. Hurlin أكدت لنا النتائج تفوق نظام الاتحاد النقدي في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بأنظمة سعر الصرف الأخرى².

8- من خلال دراسة على شكل أطروحة دكتوراه من طرف جوامع ليبية بعنوان أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية من خلال دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والسعودية، كانت النتائج المتحصل عليها بعد المقارنة ما بينها إلى أن سياسات الاستثمار المعتمدة في الجزائر لا تكفي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر فهناك ما يغطي فعاليتها وهو ضعف باقي مكونات المناخ الاستثماري في الجزائر خاصة البنية التحتية والمؤسسية والتي من الضروري أن تكون متطورة وتعمل بالتكامل مع باقي مكونات المناخ الاستثماري، كما أن حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر غير كافية مقارنة بالإمكانات المتاحة فيها، ما يدل على أن الجهود المبذولة من طرف الجزائر لتهيئة مناخها الاستثماري غير كافية، خصوصا إذا ما قارناها بتلك المبذولة في مصر والسعودية والتي تتفوق عليها بشكل كبير. وما ينقص سياسات الاستثمار في الجزائر هو التوجيه لتخدم

¹ داودي محمد، السياسة المالية وأثرها في استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم لاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2012.

² قارة إبراهيم، أثر أنظمة سعر الصرف على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة نظرية ونمذجة قياسية باستخدام معطيات البانل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص :اقتصاد قياسي بنكي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2019.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

الاقتصاد الوطني، فكون غالبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إليها مركزة في قطاع المحروقات لا يخدم التنمية الاقتصادية المحلية¹.

9- كما كانت النتائج المتحصل عليها من طرف الباحثة صفيح صادق في أطروحة دكتوراه بعنوان تأثير الحكم الراشد على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر، حيث تم التوصل إلى أن كل من الاستقرار السياسي ودور القانون يلعبان دورا إيجابيا، بينما يؤثر كل من نوعية التنظيمات ومستوى الديمقراطية سلبا على التدفقات الاستثمارية الواردة إلى الجزائر².

10- هدفت دراسة با محمد نفيسة إلى تحليل جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقارنة OLI، والتي تم من خلالها قد تم معالجة الموضوع باستخدام المنهج الوصفي لوصف الاستثمار الأجنبي المباشر، و المنهج التحليلي بهدف تحليل قدرة الجزائر على جذب الاستثمار الأجنبي وفقا لمحددات المقارنة، و قد وقع المزج بين المنهجين لتحديد موقع المقارنة ضمن النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، و تحليل واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر و توزيعه القطاعي و الجغرافي. و قد توصلت الدراسة إلى أن مناخ الاستثمار في الجزائر يتوافق إلى حد ما مع محددات مقارنة OLI خاصة مزايا الملكية و الموقع، نتيجة توفره على إمكانيات هائلة و نظم تشريعية محفزة على الاستثمار، و على الرغم من ذلك تبقى حجم الاستثمارات المتدفقة محدودة و لا تعكس الإمكانيات و الحوافز و الضمانات المقدمة³.

11- دراسة مبطوش العجلة، مداني بن شهرة بعنوان تقديرات نموذج الجاذبية المطبقة على التدفقات البينة للاستثمار الاجنبي المباشر لدولة الجزائر خلال الفترة 1998-2011، فكانت النتائج أن زيادة كل من الناتج المحلي للفرد أو نمو عدد السكان في الدولة المستثمرة يؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمار الداخل

¹ جوامع ليبية، أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والسعودية 2000-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.

² صفيح صادق، الاستثمار الاجنبي المباشر والحكم الراشد حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2015.

³ باحمد نفيسة، تحليل جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقارنة OLI، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، 2015.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

إلى الجزائر، كما بينت الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين حجم التدفقات الواردة الى الجزائر وكل من المسافة واللغة والاستعمار المشترك¹.

12- دراسة بعنوان أثر الحرية الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية - دراسة قياسية- للباحثة معط الله سهام خلال الفترة الممتدة ما بين 1996-2013، ل 13 دولة عربية (الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، سلطنة عمان، السعودية، سوريا، تونس، الإمارات العربية المتحدة واليمن)، باستخدام بيانات البانل و طريقتي المربعات الصغرى العادية و العزوم المعممة وكانت النتائج أن الحرية الاقتصادية لها تأثير إيجابي و معنوي على التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، و بالتالي فإن الدول العربية المضيفة التي تتمتع بمستويات مرتفعة من الحرية الاقتصادية لديها قدرة اكبر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، أما الحرية التجارية، حرية الاستثمار و الحرية المالية لها اثر إيجابي و معنوي على التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلبالدول العربية، و بالتالي يمكن الاستنتاج بان انفتاح الأسواق يعتبر عاملا بارزا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية².

13- دراسة عبد القادر ناصور بعنوان إشكالية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، بحيث تهدف هذه الأطروحة إلى محاولة تحليل إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال محاولة تحديد العوامل أو المحددات المؤثرة على جذب تدفقاته، إذ تشمل معطيات الدراسة التطبيقية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى متغيرات مؤسسية (المخاطر السياسية للبلد) وكذا على تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافد، وذلك باستخدام منهج اختبار الحدود (ARDL) وبعد إجراء اختبار التكامل المشترك، تبين أن البعض المتغيرات الاقتصادية الكلية أثر على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر غير أن تأثيرها يبقى محدود و غير معتبر، في حين كان لبعض المتغيرات المؤسسية (نوعية البيروقراطية، مستوى الفساد و ملف الاستثمار) أثر معنوي معتبر على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر و ذلك ما يؤكد الفرضية الأساسية التي ارتكزت عليها هذه الأطروحة³.

¹ دراسة مبطوش العجلة، مداني بن شهرة، تقديرات نموذج الجاذبية المطبقة على التدفقات البينة للاستثمار الاجنبي المباشر، دراسة تطبيقية على الجزائر،مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، العدد 06،ص9-33، جانفي 2014.

² معط الله سهام، أثر الحرية الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية - دراسة قياسية -، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2017.

³ عبد القادر ناصور، إشكالية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2014.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

14- حاولت دراسة سي عفيف البشير إبراز العلاقة بين بعض المتغيرات التي تساعد في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق نموذج الجاذبية، وذلك باختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع ومتغيرات مستقلة تفسيرية (كالناتج المحلي الخام، عدد السكان، التضخم ، ومتغيرات وهمية تمثلت في اللغة المشتركة ، الاستعمار المشترك ، المسافة والجوار) خلال فترة (2002-2014) ، وكانت النتائج المتحصل عليها تبين أن كل من الناتج المحلي الإجمالي للبلد المضيف ومعدل التضخم والمسافة ومعدل الفائدة و الضريبة على أرباح الشركات وعدد سكان البلد المضيف الجزائر وحجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة لدول العينة واحتياطي الصرف ومعدل النمو هي متغيرات تفسيرية مقبولة من الناحية الاقتصادية إلا أن سعر الصرف وحجم الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة الاحصائية هما متغيرين تفسيريين مرفوضين من الناحية الاقتصادية و ذلك لعدم توافق إشارة هذين المعاملين و منطق النظرية الاقتصادية.¹

15- جاءت دراسة حكيمة حللمي ، ليلي حللمي من أجل تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر وفق مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشراته الفرعية، من خلال دراسة وصفية لتصنيفها خلال الفترة (1995-2018) للكشف عن أهم نقاط القوة والضعف، ثم القيام بدراسة إحصائية بتطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية ACP على مجموعة من الدول مقارنة بالجزائر بناء على مؤشر سنة 2018، بهدف معرفة المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية الأكثر تأثيرا في جاذبية المناخ الاستثماري. وقد توصلت الدراسة إلى عدم تمتع الجزائر بحرية اقتصادية، فقد صنفت ضمن مجموعة الدول ذات الحرية المعدومة، وهو ما يجعل مناخها غير ملائم للاستثمار، كما أوضحت الدراسة الإحصائية تأثير جل المؤشرات على المناخ الاستثماري للجزائر مقارنة بدول أخرى.²

16- سعت دراسة بن دبيش نعيمة وبوطلاعة محمد المعنونة بدور الحوكمة والبيئة المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر دراسة قياسية للفترة (1996-2015)، إلى قياس مدى تأثير الحوكمة والمناخ المؤسسي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تمثل المتغير التابع في الاستثمار الأجنبي المباشر أما المتغيرات المستقلة فتمثلت في بعض مؤشرات الحوكمة والبيئة المؤسسية وهي الحرية الاقتصادية، حقوق الملكية، الاستقرار السياسي، نوعية الأطر التنظيمية، ومكافحة الفساد. والنتائج أظهرت أن معظم هذه المؤشرات هي ذات دلالة إحصائية حيث أن هناك علاقة ارتباط إيجابية

¹ سي عفيف البشير، عوامل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر دراسة حسب نموذج الجاذبية، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، 2016.

² حكيمة حللمي، ليلي حللمي، دراسة تحليلية إحصائية لمؤشر الحرية الاقتصادية ودوره في تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر سنة 2018 باستخدام طريقة ACP، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 7، العدد 2، ديسمبر 2019، ص 244-263.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

يبين كل من مؤشر الحرية الاقتصادية، حقوق الملكية، الاستقرار السياسي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، في حين أن هناك علاقة ارتباط سلبية بين مؤشر نوعية الأطر التنظيمية وتدفقات هذا الاستثمار، أما بالنسبة لمؤشر مكافحة الفساد فقد أظهرت النتائج عدم وجود أي علاقة بينه وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر¹.

17- تهدف دراسة نصاح سليمان، خثير محمد، إلى قياس أثر الحوكمة على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (1996-2016)، باستخدام منهجية اختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)، بحيث تشير النتائج المتحصل عليها من هذه الدراسة إلى الأثر السلبي لمؤشر الصوت و المساءلة (VA) على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل، والأثر الإيجابي لكل من مؤشر الاستقرار السياسي (PS) مؤشر مكافحة الفساد (CC) و مؤشر سيادة القانون (RL) على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل، كما أن معامل التحديد يبلغ (85%) وهذا ما يعني أن مؤشرات الحوكمة تشرح إلى حد كبير حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر².

18- أظهرت دراسة العريايوي منال مدى فعالية السياسات المالية والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، والتي تجلت النتائج في عدم وجود أثر معنوي للحماية العادية على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، في حين يوجد أثر سلبي للحماية البترولية على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، كما أن حجم الانفاق العام له أثر إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، و أن وجود رصيد الموازنة العامة لها أثر ايجابي على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، و أخيرا وجود أثر سلبي لمعدل التضخم على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وبالتالي فإن السياسة المالية في الجزائر فعالة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أما السياسة النقدية في الجزائر فعالة في غير جذابة الاستثمار الأجنبي المباشر³.

¹ بن ديبش نعيمة، بوطلاعة محمد، المعنونة بدور الحوكمة والبيئة المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر دراسة قياسية للفترة (1996-2015)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 04، رقم 01، جوان 2017.

² نصاح سليمان، خثير محمد، قياس أثر الحوكمة على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (1996-2016)، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 9، العدد 2، 2021.

³ العريايوي منال، فعالية السياسات المالية والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في علوم التسيير تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، 2021.

الفصل الثاني : الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

19- دراسة العارف خديجة بعنوان محددات جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة النامية والجزائر من ضمنهم وذلك خلال دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل في الفترة ما بين 1996-2014 والتي خلصت إلى أنه هناك علاقة طردية بين الانفتاح الاقتصادي في الدول المضيفة النامية وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن هناك علاقة سلبية بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ومؤشر الحرية الاقتصادية، وأيضا تشير النتائج إلى وجود أثر سلبي لمتغير البنية التحتية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر¹.

20- تهدف دراسة سي جيلالي هاشمي، مختاري فيصل إلى تبيان أثر الجودة المؤسسية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، خلال الفترة 1996-2017، وذلك باستخدام مؤشرات الحرية الاقتصادية الصادر من Heritage Foundation's التي تعكس الجودة المؤسسية الاقتصادية، ومؤشرات الحوكمة للبنك الدولي التي تمثل الجودة المؤسسية السياسية، توصلنا إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين مؤشرات الجودة المؤسسية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أظهرت النتائج إلى أن مؤشر الحرية الاقتصادية وحرية التجارة بالإضافة إلى الجودة التنظيمية والاستقرار السياسي تأثير ايجابي ومهم على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في لجزائر على المدى الطويل، كما تبين أن لمؤشر الفساد تأثير سلبي على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر².

¹ العارف خديجة، محددات جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة النامية: دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل من 1996-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 02، 2018.

² سي جيلالي هاشمي، مختاري فيصل، أثر الجودة المؤسسية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، مجلة الريادة لإقتصاديات الاعمال، المجلد 06، العدد 03، جانفي 2020، ص ص. 58-77.

خلاصة

بين الجانب النظري من تحليلنا لمناخ الاستثمار إلى وجود مجموعة من الإصلاحات المؤسساتية والاقتصادية، إلى جانب سن مجموعة من القوانين والمراسيم التي تتضمن الإعفاءات والتخفيضات الضريبية لتحفيز المستثمرين الأجانب، بداية من الأمر 01/03 المتعلق بتطوير الاستثمار، إلى غاية قانون الاستثمار لسنة 2016، إضافة إلى إنشاء مجموعة من الوكالات والمؤسسات التي تنظم الاستثمار الاجنبي وهذا من أجل جذب أكبر لتدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة، في حين أنه ما تم استهدافه لم يحقق من طرف الحكومة الجزائرية، وهذا ما تجلّى في المؤشرات المؤسساتية السلبية الصادرة عن الهيئات الدولية للبيئة الاستثمارية في الجزائر، إذ أن غياب الاقتصاد المؤسساتي في جل القطاعات ولد الكثير من الفساد والمشاكل منها محاربة الفقر، التوظيف، التنمية المحلية.

الفصل الثالث

دراسة قياسية لجاذبية الجزائر

للإستثمارات الأجنبية المباشرة

2020-1996

تمهيد

تطرقت العديد من الأدبيات النظرية لأهم العوامل والمحددات التي تساعد الدول المضيفة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تناولت بعض الدراسات القياسية تلك العلاقة نظرا للاهتمام العالمي المتصاعد بإزالة جميع العقبات التي قد تعترض المستثمرين الأجانب في الدول المضيفة، و تم التوصل إلى نتائج مختلفة، حيث سيتناول هذا الفصل دراسة لأهم المحددات الجاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية وبالأخص في الجزائر، وهذا من خلال الدراسات السابقة على هذه الفئة من الدول، وهذا ما يتطلب استخدام أكثر الطرق القياسية شيوعا و استخداما في دراسة هذا النوع من العلاقات .

المبحث الاول: الاطار النظري للنماذج القياسية المستعملة

إن نموذج الجاذبية من بين أهم النماذج التي يتم من خلالها قياس جاذبية بين البلدان، فقد أستعمل هذا النموذج في التجارة الخارجية خاصة، أما في الاونة الاخيرة فقد أستعمل في قياس مدى تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة بين دولتين، كما أننا إستخدمنا السلاسل الزمنية للبيانات المقطعية لما تحمله هذه التقنية من أفضلية كبيرة في تحليل السلاسل الزمنية، سوف نحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى الاطار النظري لنموذج الجاذبية ولبينات البائل الساكنة و الديناميكية.

المطلب الاول : ماهية نموذج الجاذبية

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى نموذج الجاذبية بشكل عام، من ظهوره إلى أهم النماذج التي مر بها.

الفرع الاول: مفهوم نموذج الجاذبية

أولاً: ظهور الجاذبية¹

العولمة هي قبل كل شيء عملية ديناميكية ومتعددة الأبعاد بحيث أصبحت الموارد التي كانت وطنية في السابق متنقلة دولياً ، كما أصبحت الاقتصادات الوطنية مترابطة بشكل متزايد، بحيث تتعلق العولمة بخمسة عناصر على الأقل من الاقتصاد الدولي:

- ✓ عولمة أسواق السلع والخدمات؛
 - ✓ عولمة المنافسة وظهور منافسين أجنب جدد ؛
 - ✓ عولمة التكنولوجيا ، مع سرعة انتشار الابتكارات وتقارب المعايير؛
 - ✓ عولمة الشركات والصناعات ذات الاستثمار الأجنبي المباشر الكبير ، والانتقال ، واتفاقيات التعاون والتحالفات الدولية ؛
 - ✓ وقد أدت عولمة الأسواق المالية إلى نمو قوي في الاستثمار في الأوراق المالية ، فضلا عن التدفقات الكبيرة والفورية لرؤوس الأموال القصيرة الأجل.
- أخيراً ، تم إنشاء هذا الوضع الجديد من خلال ثلاثة تغييرات مهمة ، والتي من خلال تفاعلاتها وكثافتها أدت إلى ظهور ظاهرة العولمة تحرير الدولة لحركات رأس المال:
- ✓ تحرير تدفقات رأس المال من قبل الدولة؛

¹ BOUALAM, Fatima. L'investissement direct à l'étranger, le cas de l'Algérie, Thèse de doctorat, Montpellier 1,2010,p.223-224.

- ✓ رفع القيود والخصخصة وفتح أسواق جديدة للتجارة والاستثمار؛
- ✓ دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الارتباط بالاقتصاد الجديد.

ثانياً: تعريف الجاذبية

✓ الجاذبية فكرة موجودة في خطابات صانعي القرار السياسي، وتشكل اهتماماً كبيراً للدراسات النظرية، وفقاً لمouriaux "هذا المفهوم هو موضوع العديد من التعريفات العامة والضمنية للجاذبية ، ولكن لا يوجد تعريف محدد يشترك فيه الجميع" ، وهكذا فإن مفهوم الجاذبية يتميز بعدم الدقة في تعريفه¹.

✓ بالنسبة إلى Hatem "إنه مصطلح حديث نسبياً للاستخدام ، وله معنى غامض إلى حد ما ، وبالتالي يؤدي إلى تنوع كبير في التفسيرات"².

✓ أما Coeuré et Rabaud من جهتهما يعرّفان الجاذبية على أنها "قدرة بلد ما على جذب الشركات والاحتفاظ بها"³.

✓ في الواقع كما أشار حاتم لا يمكن اختزال الجاذبية في تعريف واحد وطريقة تحليلية ، بل يجب أن تكون موضوعاً لعدة مناهج متميزة ومتكاملة ، لذلك فهي مفهوم يمكننا مقارنتها من عدة جوانب: دراسة المحددات ، نظرياً أو تجريبياً ، أو قياس قدرة الجذب المحتملة للاقتصادات المختلفة. من الممكن أيضاً مقارنة النتائج التي حصلت عليها بعض البلدان من حيث المؤسسة الأجنبية. لذلك يجب النظر إلى الجاذبية في بعدها العالمي ، أي أن تؤخذ في الاعتبار في جوانبها الاقتصادية والديمقراطية والاجتماعية والثقافية والبيئية⁴.

¹ MOURIAUX, François, et al. Le concept d'attractivité en Union monétaire. Bulletin de la Banque de France, 2004, vol. 123, p. 29-44.

² HATEM, Fabrice. Attractivité du Territoire: Théorie et Pratique, aller-retour. Ecole de management de Normandie, Revue de l'OFCE, n° 94, 2005, pp.269-283 .

³ CŒURÉ, Benoît, RABAUD, Isabelle, et MADIÈS, Thierry. Attractivité de la France: analyse, perception et mesure; suivi d'un commentaire de Thierry Madiès. Economie et statistique, 2003, vol. 363, no 1, p. 97-127.

⁴ FAROUK, Mr TCHAM, les investissements directs étranger dans le secteur des hydrocarbure et son rôle dans le développement économique cas de l'Algérie , Thèse de doctorat. Université d'Oran, 2016,p.51.

ثالثا: تاريخ نموذج الجاذبية

استخدمت نماذج الجاذبية في العديد من الأبحاث والدراسات التي غطت جميع المجالات الاقتصادية، بدأت ملامح نموذج الجاذبية التقليدي وملاحظة أدلة على استعماله مع النظرية الاقتصادية بحيث اعتمد نموذج الجاذبية التقليدي على تشبيهه بقانون نيوتن للجاذبية، بحيث تتجذب كتلة من السلع أو العمالة أو عوامل الإنتاج الأخرى التي يتم توفيرها في الأصل، إلى كتلة من الطلب على السلع أو العمالة في الوجهة، ولكن يتم تقليل التدفق المحتمل بالمسافة بينهما، وتطبيق القياس بدقة¹، فقد ركز الباحثون عند تطبيقها على السياسات التجارية الخارجية خاصة أن هذه النماذج تتيح تقييم الآثار لمختلف السياسات المتعلقة بالتجارة الخارجية والتدابير الجديدة التي ترغب الدول في اتخاذها فيما وراء الحدود، لقد أصبحت نماذج الجاذبية نقطة الاهتمام والانطلاق لكثير من الأبحاث العلمية التي تركز على السياسات التجارية، كما تزامن الاهتمام بهذه النماذج خاصة مع توفر البيانات المتعلقة بالتجارة الخارجية للعديد من الدول والمستخدم في قياس نماذج الجاذبية².

واستخدمت نماذج الجاذبية لأول مرة من طرف "جان تينبرجن" (1962) Jan Tinbergen في مجال التبادلات التجارية الثنائية، وهو يحاكي قانون "نيوتن" Newton الفيزيائي للجاذبية³.

بحيث أنه أولى ملامح تكوين نموذج إقتصادي قياسي كان من قبل الاقتصادي Jan Tinbergen الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد، وأعطى توضيحات عن نماذج احتمالية اقتصادية سابقة التي تبين إجمالي التدفقات البينية الثنائية بين الدول، في حين أن بعض النظريات الكلاسيكية (الريكاردو الخاصة بالميزة النسبية والحديثة (Heckscher-Ohlin) تجاهلت تدفقات التجارة الكلية، واستخدمت التغيرات التابعة المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي للشريكين التجاريين على حد سواء، المسافة، ومتغيرات وهمية التي تحكم الجوار، الحدود المشتركة، أو أعضاء هيئات دولية مثل الكومنولث البريطاني، أو اتفاقيات التجارة

¹ ANDERSON, James E. The gravity model. Annu. Rev. Econ., 2011, vol. 3, no 1, p. 133-160, p.2-3.

² محمد اسماعيل، جمال قاسم محمود، قياس محددات التجارة الخارجية للدول العربية باستخدام نموذج الجاذبية، صندوق النقد العربي، دراسات اقتصادية، العدد 2018، 50، ص.18.

³ كاكي عبد الكريم، علاقة التكامل الاقتصادي بالاستثمارات الأجنبية المباشرة: تطبيق نموذج الجاذبية على الاتفاقيات الأورو-متوسطية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير 2018، ص 246.

الحرّة¹، بينما يذهب بعض المفكرين الاقتصاديين أن استخدام المتغيرات الوهمية يؤدي إلى سوء صياغة النموذج، بالإضافة إلى التشكيك أصلا في مدى ملائمة النموذج الخطي للجاذبية، وذلك لاحتمال انحياز تقديرات المرونة الحقيقية من خلال تقدير معالم النموذج الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى². وكان "أندرسن" سنة 1979 أول من شكل نموذج التوازن العام لمعادلة الجاذبية الخاصة بالتجارة³، حيث يفترض نموذجه التمييز بين المنتجات واقتصاد التبادل، كما غير من مصطلح السعر في أدبيات معادلة الجاذبية، واشتق "برجستون" معادلة الجاذبية من نموذج المنافسة الاحتكارية، وخلص إلى أن الأرقام القياسية تتأثر بتدفقات التجارة، كما أكد "هلبمانو كروقمان" في نفس السياق على تمايز المنتجات مع تحسين العوائد⁴.

الفرع الثاني: نماذج معادلة الجاذبية

أعتبر نموذج الجاذبية من بين أهم النماذج القياسية في دراسة تأثيرات التجارة البينية، بحيث أن معادلة الجاذبية هي من أهم التقنيات التجريبية المطبقة في تحليل التجارة البينية وعوامل التدفق، وقد تم تطبيقها في التحليلات التجريبية لتدفقات رأس المال طويلة الأجل عبر الحدود وكذا النشاطات متعددة الجنسيات عبر الحدود، في الواقع فإنها غالبا ما توفر جذب جيد، في حين أن حجم سوق الدولة يتناسب طرديا مع مبيعات الشركات الأجنبية وعكسيا مع المسافة⁵، وهناك عدة نماذج لنموذج الجاذبية منها:

أولا : نموذج الجاذبية البسيط

عرف نموذج الجاذبية بالبساطة في مجال الاقتصاد، فقد تحول هذا النموذج الى احد أهم النماذج المستخدمة في تفسير التجارة الدولية نظرا لنجاحه التجريبي في تقسيم تدفقات الاستثمار والتدفقات التجارية

¹ Craig A. Depken and Robert J. Sonora, "Asymmetric Effects of Economic Freedom on International Trade Flows", (Texas : Department of Economics, University of Texas at Arlington, Arlington, International Journal of Business and Economics, 2005, Vol 4, No 2,141-155), p143.

² وليد عبد مولاه، "نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة"، الكويت : مجلة جسر التنمية، العدد السابع و التسعون، نوفمبر 2010 السنة التاسعة، ص.04.

³ Miaojie Yu, "Trade, Democracy, and the Gravity Equation", (china : china center for economic Research (CCER), Peking university, March 2007), p05.

⁴ Marton balint, "modèle de gravité appliqué à l'Australie", (université de Montréal : rapport de recherche présenté en vue de l'obtention du grade de maitrise en sciences économiques, Avril 2004), p08.

⁵ Jörn Kleinert , Farid Toubal, "Gravity for FDI" , (This paper is based on a presentation at the "7th Göttingen Workshop on International Economic Relations" at the Georg-August-University of Göttingen in collaboration with the Center of Globalization and uropeanization of the Economy (CeGE), April 07-09, 2005), p01.

والتدفقات الاقتصادية في الاقتصاد العالمي، حيث يصف ليمر "Leamer" و"لينفسون" "evinson" نموذج الجاذبية بأنه من أوضح وأدق ما توصل إليه علم الاقتصاد في تفسير التجارة البينية، فهو يرتكز على أهمية تحليلية كبيرة كأداة الربط الوظيفي بين مؤشرات التدفقات السلعية بين الأقطار وتقديرات عوامل التطور الداخلي للبلدان، بحيث إرتكز في السنوات الاخيرة على تطوير وتحسين معالم نموذج الجاذبية في المجال الاقتصادي اعتمادا على منهجيات الاقتصاد القياسي الحديثة وتوسيع نطاقه، لتشمل مجموعة من المتغيرات التي تؤثر على تدفقات التجارة، وأخيرا لربط نموذج الجاذبية بالأسس النظرية للتجارة الدولية¹.

بحيث استخدم نموذج الجاذبية في علم الاقتصاد الحديث منذ (Isard 1954) ، (Ullman 1954)، و (Tinbergen 1962) والذي مكن من التنبؤ بأنماط التفاعل المكاني ، مثل التجارة الدولية أو الهجرة أو تدفقات التنقل، وتوضيحها بقياس لقانون الجذب العام لنيوتن، بحيث يفترض أن قوة الجاذبية بين جسمين تتناسب طرديًا مع ناتج كتل الأجسام، و يتناسب عكسيا مع المسافة الجغرافية بينهما، كما أصبح هذا النموذج شائعًا في الاقتصاد الدولي عند تحليل نمط التدفقات التجارية بين البلدان في أبسط أشكاله (Eichengreen & Irwin, 1998; Overman et al., 2003)، يمكن التعبير عن نموذج الجاذبية الذي طوّر من قبل والتر ازارد (*) Walter Isard نموذج الجاذبية في عام 1954 وقد استخدم في ذلك المعادلة الآتية:

¹ Marton balint .modèle de granité appliqué à L'Australie. Rapport de Senté à la faculté Des étude supérieure en vue des l'obtention du grade métrisées sciences1 économiques , université de montréal , canada , avril 2011,p.11.

(*) ولد الاقتصادي الأميركي ازارد في عام 1919 في فيلادلفيا وتخرج بدرجة شرف من جامعة سمنل وهو في العشرين من عمره، ومن ثم تتلمذ في جامعة هارفارد على يد الفن هانسون، وغادرها عام 1941 بدون أن يحصل على درجة الماجستير في الاقتصاد، وانتقل إلى جامعة شيكاغو لتكون له مراسلات عديدة مع اوسكار لانجة، وعاد عام 1945 ليصبح أستاذًا في جامعة هارفارد، وفي هارفارد تعرف على ليوننتيف وساعده في تبني فكرته حول نموذج المدخلات-المخرجات، وانظم عام 1948 إلى جمعية الاقتصاديين الاميركان، وفي عام 1962 أنشأ جمعية الاقتصاديين لأميركا اللاتينية وشرق آسيا، وفي عام 1985 أنتخب عضو قسم العلوم الاقتصادية في الجمعية الوطنية الأميركية للعلوم، له عشرة كتب ومجموعة كبيرة من البحوث وأوراق العمل.

$$F_{ij} = G * \frac{M_i * M_j}{D_{ij}^2}$$

حيث أن:

i: الدولة الأولى

j: الدولة الثانية

D_{ij} : البعد المكاني (المسافة) بين الدولتين

M_i : الكمية الاقتصادية للدولة الأولى

M_j : الكمية الاقتصادية للدولة الثانية

F_{ij} : تدفق التجارة الخارجية بين الدولتين

G: الثابت

وقد استخدم ازارد التحليل القياسي بإضافة اللوغاريتمات لتحويل الدالة إلى دالة خطية مع ملاحظة أن الثابت (G) يصبح جزء من (a) وكالاتي:

$Log(F_{ij}) = a + \beta Log(GDP_{CONTRY1}) + \beta Log(GDP_{CONTRY2}) + \beta Log(Distance) + \lambda$
وقد تم استخدام النموذج من قل ازارد في العلاقات التجارية الدولية لتقدير أثر المعاهدات والاتفاقات والتحالفات على التجارة بين البلدان، إضافة إلى استخدامه في اختبار فعالية الاتفاقات التجارية الدولية على التجارة الدولية².

¹ Hassan Al-Atrash and Tarik Youssef , Intra-Arab Trade : is it too little , IMF Working Paper , 2000 , P. 5

² PREHN, Sören, BRÜMMER, Bernhard, et GLAUBEN, Thomas. Gravity model estimation: fixed effects vs. random intercept Poisson pseudo-maximum likelihood. Applied Economics Letters, 2016, vol. 23, no 11, p. 761-764, p.762.

ثانيا: نموذج ليونتيف لتحليل المدخلات - المخرجات Input-Output Analysis

في عام 1954 استخدم واسلي ليونتيف (*) Wassily Leontief تحليله المعروف باسم (تحليل المدخلات - المخرجات) لدراسة الجاذبية في التدفق التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأخرى، الذي حصل بسببه على جائزة نوبل في الاقتصاد، وقد وجد ما عُرف فيما بعد بتناقض ليونتيف (*) Leontief's Paradox الذي وجد فيه أن الولايات المتحدة لجأت إلى التجارة الخارجية في السلع التي تعتمد على وفرة العمل بالرغم من أنها (أي الولايات المتحدة) تتميز بوفرة رأس المال¹.

وجداول تحليل المدخلات - المخرجات هو جدول عمل يوضح أن المدخلات في مصنع معين تنتج مخرجات للاستهلاك أو مدخلات لمصنع آخر، ويمكن من خلال الجدول المذكور تقدير التغير في الطلب على المدخلات الناتج عن التغير الحاصل في إنتاج السلع النهائية².

وبالرغم من الانتقادات التي وُجّهت لنموذج ليونتيف بسبب افتراضه ثبات نسبة المدخلات، إلا أن العديد من الاقتصاديين اعتبروا أن ذلك حقيقة، لأنه عندما يكون بلد ما ينتج أكثر من سلعة واحدة، فإن الوفرة النسبية لرأس المال على حساب العمل لا تدل ضمناً بأن كثافة رأس المال لتلك الصادرات يجب أن تفوق الاستيرادات، وهذا أيضاً يفسر الميل الحاصل في تجارة الولايات المتحدة الأمريكية³.

إن تفسير ليونتيف للتناقض الذي ظهر في نتائج بحثه يقوم على أساس افتراضه أن إنتاجية العامل الأميركي (بسبب الكفاءة التنظيمية) قد جعلتها تزيد بمقدار ثلاثة أضعاف إنتاجية العامل غير الأميركي،

(*) اقتصادي روسي ولد في عام 1905 في ألمانيا والده كان أستاذا في الاقتصاد، دخل جامعة لينينغراد في الخامسة عشرة من عمره، حصل على درجة الماجستير في الاقتصاد عام 1924 وكان عمره تسع عشرة سنة، سُحِح له بمغادرة الاتحاد السوفيتي السابق عام 1925 للشك بأنه مصاب بورم خبيث في حنجرتة، واتضح فيما بعد خطأ التحليلات المرضية، وتابع دراسته في جامعة برلين، وفي عام 1928 حصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد وكان عنوان أطروحته (التدفقات الدورية في الاقتصاد)، غادر عام 1931 إلى الولايات المتحدة ليعمل في المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية (NBER) المختص بمتابعة دورات الأعمال، وفي عام 1932 عمل في قسم الاقتصاد في جامعة هارفارد، وأصبح أستاذا للاقتصاد عام 1946، وفي عام 1975 التحق بجامعة نيويورك وتوفي في الولايات المتحدة عام 1999.

(*) كونه يتناقض مع نتائج نظرية هكشر - أولين في التجارة الخارجية.

¹ Wassily Leontief: Wikimedia foundation, Inc:USA:2008.

² Wassily Leontief: Wikimedia foundation, Inc:USA:2008.

³ Dr. Jean-Paul Rodrigue: The Gravity Model: Dept. of Economics & Geography, Hofstra University:2007.

وأن الانتقاد الذي وجه لذلك هو إذا كانت هذه الكفاءة قد رفعت إنتاجية العامل فلماذا لم ترفع إنتاجية رأس المال الأميركي أيضاً.

إن التفسير المنطقي لهذا التناقض (وحسب رأي معظم الاقتصاديين) هو أن تجارة أميركا كانت آنذاك تتم بينها وبين الدول التي تمتلك فيها شركات عابرة للقارات، أي أن أغلب استيرادات أميركا من السلع كثيفة رأس المال هي بالحقيقة استيرادات من فروع شركاتها العاملة في الخارج وليست استيرادات حقيقية¹.

ثالثاً: نموذج التفاعلات الاجتماعية لتتبرغن Social Interactions Model²

في عام 1962 وجد جان تتبرغن Jan Tinbergen³ انه بالإمكان تطبيق نموذج الجاذبية على تدفقات التجارة الخارجية بطريقة تختلف عن النماذج السابقة، فقام بتقديم نموذج مطور سمي بنموذج (التفاعلات الاجتماعية) تضمن مجموعة متغيرات منها (الهجرة، السياحة، والاستثمار الأجنبي المباشر) وللوقوف على قانون الجاذبية العام في التفاعلات الاجتماعية لتتبرغن يجدر بنا البدء من النموذج الذي قدمه ازارد:

$$F_{ij} = G * \frac{M_i * M_j}{D_{ij}^2} \dots (1)$$

أما تتبرغن فقد طور المعادلة أعلاه لتصبح:

$$(*) F_{ij} = G * \frac{M_i^\alpha * M_j^\beta}{D_{ij}^\theta} \dots (2)$$

¹ هجير عدنان زكي أمين: الاقتصاد الدولي، النظرية والتطبيقات، بغداد 2007، ص.99.

² BURGER, Martijn, VAN OORT, Frank, et LINDERS, Gert-Jan. On the specification of the gravity model of trade: zeros, excess zeros and zero-inflated estimation. Spatial Economic Analysis, 2009, vol. 4, no 2, p. 167-190, p.168-170.

³ ولد الاقتصادي الهولندي تتبرغن عام 1903 في هولندا، ودرس الاقتصاد السياسي في جامعة Hague في هولندا، وحصل على شهادة الدكتوراه عام 1929 من جامعة ليدن، وحصل على لقب الأستاذية عام 1973، وحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد مناصفة مع Ragnar Frisch عام 1969، له العديد من المؤلفات منها التجربة الإحصائية لدورات الأعمال، ودورات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية، والاقتصاد القياسي، وفي نظرية الاقتصاد السياسي، توفي في هولندا عام 1994.

(*) هنا أوضح تتبرغن أن: $F'_{ij} = F_{ij} + F_{ji}$

حيث أن:

$$\alpha = \beta = 1 , \theta = 2^{(**)}$$

F_{ij} : تدفق التجارة من دولة المنشأ (i) إلى الدولة المقصودة (j) أو المقدار الكلي للتفاعلات بين الدولتين؛

M_i, M_j : الكمية الاقتصادية للدولتين^(***)؛

D_{ij} : المسافة بين الدولتين^(****)؛

أوضح تديرغن هنا انه إذا كان البلد (i) هو بلد المنشأ، فإن (Mi) تمثل الكمية الكلية من السلع والخدمات التي يرغب عرضها لكل الزبائن، بهذه الاثناء فإن الـ (Mj) تمثل الكمية الكلية من الطلب من قبل البلد الثاني وهو (j).

والمسافة هنا تعمل عمل نوع من الضريبة، فهي تزيد من التكاليف التجارية وتسبب في خفض تدفقات التجارة بين بلدين كلما كانت كبيرة والعكس صحيح.

رابعا: نموذج الجاذبية الموسع:

يفسر نموذج الجاذبية المبسط للتجارة الخارجية تدفقات التجارة الخارجية من صادرات و واردات بين دولتين أو إقليمين، وذلك اعتمادا على المتغيرات الأساسية الممثلة في كل من الناتج المحلي الإجمالي للدولتين و المسافة التي تفصل بينهما، والتي تفسر جزءا بسيطا من التغيرات في تدفقات التجارة الخارجية¹. لذلك عمل الكثيرون من مستخدمي هذه النماذج في الدراسات التطبيقية إلى توسيع محددات

(**) وهي نفس افتراضات قانون نيوتن في الجاذبية.

(***) هنا أوضح تديرغن أنه إذا كانت (F_{ij}) تقدر التدفق النقدي، فإن الـ (M) تكون أما الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي الإجمالي، أما إذا كانت الـ (F_{ij}) تقدر تدفق الأفراد فإن الـ (M) هي عدد السكان وهكذا.

(****) عادة ما تقاس من مركز العاصمة الأولى إلى مركز العاصمة في الدولة الثانية بالكيلومترات أو الأميال، وفي بعض الدراسات الحديثة التي ذكرت في الدراسات السابقة من المقدمة، فإن الباحثين استخدموا المسافة بين العاصمة التجارية وليس العاصمة السياسية.

¹ Frédérique Festoc & Nolwenn Roudaut, Intégration est-ouest dans l'UE : un processus achevé? , Document de recherche appliqué, Centre de commerce international, Novembre 2005, P. 10.

التدفقات التجارية عن طريق إضافة و إدراج العديد من المتغيرات الإضافية مثل متوسط دخل الفرد، الحدود المشتركة، اللغة المشتركة، الماضي الاستعماري، الاتفاقات التجارية واللغة المشتركة¹ .

وتبعا للمتغيرات التي تم إضافتها للصيغة البسيطة النموذج الجاذبية للتجارة الخارجية، فإن هذا الأخير في صورته الموسعة و المطورة يعطي وفقا للصيغة الرياضية التالية:

$$\begin{aligned} \ln(T_{ijt}) = & \beta_0 + \beta_1 \ln(\text{PIB}_{it}) + \beta_2 \ln(\text{PIB}_{jt}) + \beta_3 \ln(\text{PPIB}_{it}) + \beta_4 \ln(\text{PPIB}_{jt}) \\ & + \beta_5 \ln(\text{D}_{ij}) + \beta_6 \ln(\text{POP}_{it}) + \beta_7 \ln(\text{Pop}_{jt}) + \beta_8 \text{Border}_{ij} + \beta_9 \text{Langage}_{ij} + \beta_{10} \text{Colonizer}_{ij} \\ & + \beta_{11} \text{Arab}_{ij} + \beta_{12} \text{GAFTA}_{ij} + \beta_{13} \text{GCC}_{ij} + \beta_{14} \text{UMA}_{ij} + \beta_{15} \text{AGADIR}_{ij} + \beta_{16} \text{UE}_{ij} \\ & + \beta_{17} \text{NAFTA}_{ij} + \beta_{18} \text{ASEAN}_{ij} + \varepsilon_{ijt}^2 \end{aligned}$$

حيث أن :

i: مؤشر الدولة الاولى؛

j: مؤشر الدول الثانية؛

T_{ij}: حجم التبادل التجاري (الصادرات أو الواردات بين الدولتين الأولى و الثانية ؛

PIB_i: الوزن أو الحجم الاقتصادي للدولة الأولى معبر عنه أو مقياس بالنتائج المحلي الإجمالي لها أي
؛ PIB

j PIB: الوزن أو الحجم الاقتصادي للدولة الثانية معبر عنه أو مقياس بالنتائج المحلي الإجمالي ؛

PPIB_i : نصيب الفرد بالنتائج المحلي الإجمالي في الدولة i؛

j PPIB: نصيب الفرد بالنتائج المحلي الإجمالي في الدولة j ؛

Pop_i: عدد سكان الدولة i؛

j Pop: عدد سكان الدولة j؛

D_{ij}: البعد المكاني (المسافة الجغرافية بين الدولتين الأولى و الثانية وهو عبارة مؤشر التكلفة التبادل

التجاري؛

¹ Marton Balint, Modèle de gravité appliqué à l'Australie, Rapport de recherche présenté à la faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade de maîtrise en sciences économiques, Université de Montréal, Canada, Avril 2004, P. 3.

² Abdmoulah, W., Arab Trade Integration: An Augmented Gravity Model, the 5th international conference on Global Research in business and economics, Kuala Lumpur, Malaysia, 2009 , P. 4.

Fij : متغيرات وهمية بين الدولتين i و j (Border) : متغير وهمي أو صوري يأخذ القيمة 1 إذا كانت هناك حدود مشتركة بين الدولتين i و j و يأخذ القيمة 0 في حالة عدم تقاسم الدولتين النفس الحدود، Language : متغير صوري يأخذ القيمة 1 إذا كانت هناك لغة مشتركة بين الدولتين i و j و يأخذ القيمة 0 ماعدا ذلك أي في حالة عدم وجود لغة مشتركة بين هاتين الدولتين، Colonizer : متغير صوري يأخذ القيمة 1 إذا ما اشتركت الدولتين i و j في التاريخ الاستعماري و يأخذ القيمة 0 ماعدا ذلك ، Arab : متغير صوري يأخذ القيمة 1 إذا كانت الدولتان i و j تنتميان إلى الدول العربية و يأخذ القيمة 0 ماعدا ذلك، GAFTA : متغير صوري يأخذ القيمة 1 إذا كانت الدولتان i و j أعضاء في منطقة التجارة الحرة الكبرى العربية و يأخذ القيمة 0 ماعدا ذلك، GCC : متغير صوري يأخذ القيمة 1 إذا كانت الدولتان i و j تنتميان إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية و يأخذ القيمة 0 ماعدا ذلك، UMA : متغير صوري يأخذ القيمة 1 إذا كانت الدولتان i و j من بين دول الاتحاد المغاربي و يأخذ القيمة 0 ماعدا ذلك، AGADIR : متغير صوري يأخذ القيمة 1 إذا كانت الدولتان i و j تنتميان إلى

اتفاقية أغادير و يأخذ القيمة 0 ماعدا ذلك، UE : متغير صوري يأخذ القيمة 1 إذا كانت الدولتان i و j من بين دول الاتحاد الأوربي و يأخذ القيمة 0 ماعدا ذلك، NAFTA : متغير صوري يأخذ القيمة 1 إذا كانت الدولتان i و j تنتميان إلى مجموعة شمال أمريكا للتجارة و يأخذ القيمة 0 ماعدا ذلك، ASIAN : متغير صوري يأخذ القيمة 1 إذا كانت الدولتان i و j من تنتميان إلى اتحاد دول جنوب شرق آسيا و يأخذ القيمة 0 ماعدا ذلك)¹.

إضافة إلى الصيغة الموسعة أعلاه، فقد عرق نموذج الجاذبية عدة أشكال أو صيغ غير أن كل دراسة تستخدم صيغة معينة و محددة تبعا لطبيعة الدراسة التطبيقية².

¹ ستي حميد، استخدام نموذج الجاذبية في تقدير الإمكانات التجارية لدول منطقة المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)، دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، قسم العلوم الاقتصادية، 2014، ص.69.

² Adam F. & Boillot J. , Les échanges Commerciaux entre la France et les les Pays d'Europe Centrale et Orientale (PECO) , Economie et Prévision , N° 128 , 1996, P. 161.

الفرع الثالث : تطبيقات نموذج نموذج الجاذبية

من بين التطبيقات الهامة للنموذج نذكر¹:

- ✓ إن استخدم نموذج الجاذبية على نطاق واسع في دراسة الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية وتقييم أثرها في تعزيز التبادل التجاري بين الدول المنتمية لهذه التكتلات (يطلق عليه البعض نموذج الجاذبية الموسع) وقد مكنت العديد من الدراسات من الوقوف على أهمية هذه التكتلات التجارية في تعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء؛
- ✓ و تقدير التجارة المحتملة يتم بواسطة النموذج التنبؤ بالارتفاع أو الانخفاض في التجارة بين دولتين فمثلا إذا تغيرت نوعية البيئة المؤسسية المتعلقة بحرية التجارة وقيام الأعمال والفساد فإن ذلك ينعكس على التدفقات التجارية بين الدولتين؛
- ✓ استخدم هذا النموذج في قياس أنواع كثيرة من التدفقات بين الدول منها الهجرة والسياحة والاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الرابع : معادلة نموذج الجاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر وعيوبها

أولاً: معادلة نموذج الجاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر التحليل النظري المستخدم في معادلة الجاذبية من المقاييس التي تعتمد على المتغيرات البسيطة، ولم يكن هناك أي أساس للتوازن العام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث تم مؤخراً تطبيق معادلة الجاذبية على الاستثمار الأجنبي من طرف " برينارد " سنة 1997 ، "براكوني نورباك و أرين " سنة 2005 ،و" برجستاد " سنة 2008 ،حيث كان هدف هؤلاء الاقتصاديين في أبحاثهم هو إسقاط متغيرات معادلة الجاذبية الخاصة بالتجارة الدولية على معادلة الجاذبية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر: كالاتحادات الخاصة بالعملة، اتفاقيات الاستثمارات البينية، التكامل الاقتصادي، التي يمكن أن تضع الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل عن التجارة الدولية، و اتفاقية التجارة الحرة كبديل عنها اتفاقية الاستثمارات البينية، ثم يصبح الانحدار هو نفسه في الاستثمار الأجنبي المباشر مثل التجارة الدولية².

¹ Muchielli, jean-luis., Mayer, Thiery. Economie internationale. paris, Dalloz, 2005,p.236-241.

² بطوش العلجة د. مداني بن شهرة، تقديرات نموذج الجاذبية المطبقة على التدفقات البينية للاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة تطبيقية على الجزائر-، مرجع سبق ذكره، ص.13-14.

أما عند بناء نموذج الجاذبية في تفسير تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة فإننا نرجع إلى كل من Kleinert & toubal(2005)، Bellos & subasat(2012)، Baniagua et al (2015)، Bannaga et al (2013)

والصيغة التي تم الاعتماد عليها في اشتقاق نموذج الجاذبية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول كما يلي:
حيث أن:

$$FDI_{ijt} = A \frac{Y_{it}^{\alpha} Y_{jt}^{\beta}}{D_{ij}}$$

FDI_{ijt} : تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من الأصل إلى المستضيف في السنة t؛
 Y_i ، Y_j : يعكس حالة الاقتصاد للدولتين دولة الأصل والدولة المستضيفة؛
A: ثابت الدالة؛

D_{ij} : المسافة بين المركزين في الدولتين الأصل والمستضيف.

وبأخذ اللوغاريتم ln لطرفي المعادلة فتصبح على الصورة التالية:

$$\ln FDI_{ijt} = a_0 + Q_1 \ln y_{it} + Q_2 \ln y_{jt} - Q_3 \ln y_{D_{ij}} + Q_4 \ln control_{ijt} + S_{ijt}$$

حيث أن control تعني المتغيرات التي يتم التحكم فيها في الدولتين، كما يمكن التعبير عن Y_{ij} عن حالة الاقتصاد في الدولتين وفق دراسة (Bannaga et al (2013)، Subasat & bellos (2013).

ثانيا : عيوب نموذج الجاذبية

لقد ظهرت مجموعة من المشاكل المرتبطة بتطبيق نموذج الجاذبية والتي ال تقلل من أهمية النموذج والقدرة التفسيرية التي يتصف بها، وإنما تجعل القياس القائم على النموذج أقل دقة فقط¹:
إن استعمال المتغيرات الوهمية يؤدي إلى سوء صياغة النموذج بالإضافة إلى التشكيك أصلا في مدى ملائمة النموذج الخطي للجاذبية وذلك احتمال انحياز تقديرات المرونة الحقيقية من خلال تقدير معالم النموذج الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى².

¹ إبتسام بن يحي، محددات التدفق التجاري الدولي في ظل البيئة الدولية الجديدة للتجارة العالمية: دراسة تطبيقية باستخدام نموذج الجاذبية على حركة التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس - سطيف-، الجزائر، 2019، ص.79.

² وليد عبده مواله، نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، 2010، ص.04.

- مشكلة تعدد العلاقات الخطية ضمن فروض نموذج الانحدار المتعدد أنه ال توجد أي علاقة خطية بين المتغيرات التفسيرية من النموذج خصوصا تلك التي تتضمن بيانات سلاسل زمنية وعلى الرغم من وجود عدد من الدراسات السابقة اختبار تعدد العلاقات الخطية فإن أي منها لم ينتق قبول واسعا، وواحدا من تلك الاختبارات يشترط العدد المرتبط ببيانات التغيرات، وعندما يزيد هذا العدد عن 20 أو 30 يدل ذلك على وجود تعدد للعلاقات الخطية¹.

المطلب الثاني : مفهوم معطيات بانل

في هذا الجزء من البحث سنستعرض الاطار النظري لمعطيات بانل.

الفرع الاول: تعريف معطيات بانل

تعرف قاعدة معطيات بانل لمقطع عرضي وسلاسل زمنية بمجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية؛ فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، بينما بيانات السلاسل الزمنية تصف سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة²، تطلق تسميات عدة على هذا النوع من البيانات، فمنهم يطلق عليها "البيانات المدمجة"، ومنهم من يطلق عليها "البيانات الطولية"³.

اكتسبت نماذج بانل في الآونة الأخيرة اهتماماً كبيراً خصوصاً في الدراسات الاقتصادية، نظراً لأنها تأخذ في الاعتبار أثر تغير الزمن و أثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية، على حد سواء، الكامن في بيانات عينة الدراسة. ويتفوق تحليل بانل على تحليل البيانات الزمنية بمفردها أو البيانات المقطعية بمفردها، بالعديد من الايجابيات، ويلخص (Hsiao 2003) فوائد تحليل بانل ، ومنها:

¹ Kadagam Y, "Consistent Estimation of Regional Blocs: Trade Effects" Review of International Economics, 2008, p. 309 .

² جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، 2013/2012، ص.326.

³ صفاء عبد الله معطي، محمد أحمد سالم بلحويصل ، استخدام بيانات البانل في نمذجة علاقة تقلبات متغيرات التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي في اليمان للفترة (2006-2013)مجلة الريان للعلوم الإنسانية والتطبيقية، المجلد 2، العدد 1 ، يونيو 2019، ص.262.

- ✓ التحكم في التباين الفردي، الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يفضي إلى نتائج متحيزة¹.
- ✓ إمكانية تحليل معظم الظواهر الاقتصادية، والقدرة على دراسة التباينات في السلوك بين الأفراد، والمقارنة بينهما².
- ✓ تعطي أفضل التقديرات، وتعمل على التخفيف من مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات³.
- ✓ تعطي بيانات البائل كفاءة أفضل وزيادة في درجة الحرية وكذلك أقل تعددية خطية بين المتغيرات، ومحتوى معلوماتي أكثر إذا ما تم استخدام البيانات المقطعية أو الزمنية فقط.
- ✓ التحكم في عدم تجانس التباين الخاص الذي يظهر في حالة البيانات المقطعية أو حالة البيانات الزمنية⁴.
- ✓ العمل على الحد من مشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ Heteroscedasticity في عملية التقدير، والأخذ بعين الاعتبار ما يسمى "بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ" الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية⁵.

¹ جيجوري محمد ، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بائل، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود، بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013، ص.300.

² William Green, 2003, Econometric Analysis, 5 ed, New Jersey, Prentice Hall, Apper Saddle River, p 272.

³ Patrick Sevestre, Econométrie des Données de Panel, Dunod, Paris,2002,p4.

⁴ Claudioraujo. Jean, Français.Brun, Jean Louis.combes, Econométrie, Bréal2008, p157-158.

⁵ Dimitrios A. and Stephen G. Hall (2007), « Applied Econometrics : A modern Approach », 1sted . Palgrave Macmillan, P 344.

الفرع الثاني : أنواع نماذج بانل

أولاً : نماذج بانل الساكنة

✓ نموذج الانحدار التجميعي Pooled Model

يعتبر النموذج التجميعي من أبسط نماذج البانل، حيث تكون فيه جميع معاملات الانحدار ثابتة لجميع الفترات الزمنية (يجمل أي تأثير للزمن)¹ بالإضافة الى استبعاد الآثار الفردية ليكن لدينا النموذج التالي:

$$Y_{it} = \alpha + \beta_1 X_{1,it} + \beta_2 X_{2,it} + \dots + \beta_k X_{k,it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن :

✓ Y_{it} : المتغير التابع

✓ X_k : المتغيرات التفسيرية في النموذج

✓ i : يشير الى الفرد في البانل cross section

✓ α : العنصر الثابت

✓ β_i : معاملات الميل بالنسبة للمتغيرات التفسيرية

✓ ε_{it} : خطأ التقدير العشوائي².

بالنسبة للنموذج التجميعي Pooled Model فإنه يتم اعتبار أن معاملات ميل الانحدار β_i والعنصر الثابت α متساوية³ بالنسبة لكل الافراد، أبحاث يتم اهمال الآثار الفردية وكذلك الزمنية، أي انه النموذج يعتبر كانحدار متعدد كما في حالة السلاسل الزمنية الفردية ويرتكز النموذج التجميعي على الفرضيات الأساسية التالية :

▪ $E (\varepsilon_{it} / X_{i1} , X_{i2} , \dots , X_{ik} T) = 0$

▪ $Var (\varepsilon_{it} / X_{i1} , X_{i2} , \dots , X_{ik} T) = \sigma \varepsilon_2$

▪ $Cov (\varepsilon_{it} / X_{i1} , X_{i2} , \dots , X_{ik} T) = 0$ si $i \neq j$ ou $t \neq s$

¹ زكرياء يحيى جمال، اختيار النموذج في نماذج البانل الطولية ، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، 21، 2012، ص.275.

² بدر شحدة سعيد حمدان ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية ، مجلة الإدارة و الاقتصاد العدد 11 ، 2016، ص.58.

³ Damodar N , Gujarati , Dawn C.Porter , Basic econometrics , fifth Edition ,2008, P. 594.

$$X = \begin{bmatrix} 1 & x_{11} & \dots & \dots & x_{k1} \\ 1 & x_{12} & \dots & \dots & x_{k2} \\ \vdots & \vdots & & & \vdots \\ 1 & x_{1N} & \dots & \dots & x_{kN} \end{bmatrix} \quad y = \begin{bmatrix} y_1 \\ y_2 \\ \cdot \\ \cdot \\ y_N \end{bmatrix} \quad \beta = \begin{bmatrix} \alpha \\ \beta_1 \\ \beta_2 \\ \cdot \\ \beta_k \end{bmatrix}$$

وتتم إعادة صياغة النموذج التجميعي بعبارة المصفوفات على النحو التالي:

$$Y = X \beta + \varepsilon$$

Y من البعد NTx1، من البعد (K+1)x1، X من البعد NTxK و ε من البعد NTx1 مع فرضية أن:

- E(ε) = 0
- E(ε ε') = σ_ε² I
- Rank (X) = K+1 < NT
- E(ε / X) = 0

و يتم تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS على النحو التالي:

$$\hat{\beta}_{ols}^{pooled} = (X'X)^{-1} X'y$$

$$\text{Avec Var}(\hat{\beta}_{ols}^{pooled}) = \sigma_{\varepsilon}^2 (X'X)^{-1}$$

حيث أن المصفوفة X'X تشير الى منقول المصفوفة X¹.

✓ نموذج التأثيرات الثابتة² (Model Effects Fixed: FEM) :

يعمل نموذج التأثيرات الثابتة على معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حده من خلال جعل معلمة القطع α مختلفة من مجموعة لأخرى، مع بقاء معاملات الميل β ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، وعليه نجد النموذج يأخذ الصيغة التالية:

$$y_{it} = B_{0(i)} + \sum_{j=1}^k B_j X_j(it) + \varepsilon_{it} \quad ,i=1,2,\dots,N \quad t=1,2,\dots,T..$$

¹ قارة إبراهيم، أثر أنظمة سعر الصرف على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة نظرية ونمذجة قياسية باستخدام معطيات البانل، مرجع سبق ذكره، ص.163.

² على عماد الدين إبراهيم، استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية. المجلة العربية للإدارة، لمنظمة العربية للتنمية الإدارية - جامعة الدول العربية ، 2021، ص. 110-97 ، ص.103.

ويقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بأن المعلمة α لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية، ويتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (Least Squares Dummy Variable LSDV) وذلك من خلال إضافة متغيرات وهمية عددها $(N-1)$ وبعد إضافة المتغيرات الوهمية يأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$y_{it} = \alpha_1 + \sum_{d=2}^N \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^k B_j X_j (it) + \varepsilon_{it} \quad ,i=1,2,\dots,N \quad t=1,2,\dots,T$$

حيث يمثل المقدار $\alpha_1 + \sum_{d=2}^N \alpha_d D_d$ التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع α ليصبح النموذج كما يلي:

$$y_{it} = \sum_{d=1}^N \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^k B_j X_j (it) + \varepsilon_{it} \quad ,i=1,2,\dots,N \quad t=1,2,\dots,T$$

✓ أسلوب الآثار العشوائية ((Random effects method REM):

تستند فكرة هذا الأسلوب على أن المعلمات بالنموذج عشوائية وليست ثابتة، بالإضافة أن الآثار المقطعية والزمنية، هي متغيرات مستقلة مساوية للصفر تضاف إلى حد الخطأ بالنموذج، وأن معلمات الانحدار المقدر تمثّل كافة المشاهدات ويمكن التعبير عن ذلك على النحو التالي:

$$b_{1i} = b_1 + e_i \quad i=1, 2, \dots, N$$

و تمثل e الخطأ العشوائي وسطه صفر وتباينه ثابت، ووفقاً لهذا الأسلوب فإن الآثار الخاصة بكل مقطع يعبر عنها با e على النحو التالي:

$$Y_{it} = b_1 + b_2 X_{1it} + b_3 X_{2it} + \dots + w_{it}$$

$$w_{it} = e_i + u_{it}$$

وتتكون w_{it} من عنصرين وهما e_i حد الخطأ والذي يعبر عن الآثار المقطعية، و u_{it} التي تمثل أثر المتغيرات الأخرى والتي تختلف بين الوحدات المقطعية والزمن¹.

¹ ليلى التهامي حسين مرغم، الهجرة الدولية وأثرها على النمو الاقتصادي الشامل دراسة تطبيقية حول دول نامية مختارة، أطروحة دكتوراه في اقتصاد الاعمال، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية، 2020، ص.73.

❖ اختبار إحصائية فيشر (Fisher) للمفاضلة بين النموذج التجميعي والثابت

يقوم اختبار فيشر (Fisher) على الاختلاف الجوهرى بين نموذج الانحدار التدريجى والتأثيرات الثابتة، فإذا أشار اختبار إحصائية فيشر لملائمة النموذج التجميعي للبيانات يتم التوقف عند هذه المرحلة يعد النموذج التجميعي هو الأكثر ملاءمة، بينما إذا أشارت إحصائية فيشر لملاءمة نموذج التأثيرات الثابتة على النموذج التجميعي، ويتم حساب قيمة إحصاء F وفقا للصيغة الآتية:

$$F(n-1, nT-n-k) = \frac{(R_{FEM}^2 - R_{PM}^2)/n-1}{(1 - R_{FEM}^2)/(nT-n-k)}$$

حيث إن :

k : عدد المعلمات المقدرة .

R_{FEM}^2 : معامل التحديد عند تقدير نموذج التأثيرات الثابتة .

R_{PM}^2 : معامل التحديد عند تقدير نموذج الانحدار التجميعي.

وتصاغ فيها الفرضيتان الإحصائيتان على النحو الآتي:

Ho: نموذج الانحدار التجميعي مناسب

H₁: نموذج التأثير الثابت مناسب

فإذا كانت :

أ. قيمة إحصائية F المحسوبة أكبر من قيمة إحصائية F الجدولية، بمعنى أنه إذا كانت قيمة P- Value معنوية، أي أقل من مستوى المعنوية المحدد، وهو في هذه الدراسة (0.05)، فإنه يتم رفض فرض العدم القائل إن نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model هو المناسب وقبول الفرض البديل الذي ينص على أن نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model هو النموذج المناسب.

ب. قيمة إحصائية F المحسوبة أصغر من قيمة إحصائية F الجدولية، بمعنى أنه إذا كانت قيمة P- Value غير معنوية، أي أكبر من مستوى المعنوية المحدد، وهو في هذه الدراسة (0.05)، فإنه يتم قبول فرض العدم القائل إن نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model هو المناسب، ورفض

الفرض البديل الذي ينص على أن نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model هو النموذج المناسب¹.

كما يتم التأكيد باختبار WALD الذي ينص على:

يسمح اختيار والد (Wald) بالتحقق مما إذا كانت معاملات المتغيرات الصورية الخاصة بنموذج التأثيرات الثابتة مساوية للصفر كفرضية أولية، إذا كانت :

1. القيمة الاحتمالية ل إحصاء F-Statistic أكبر من مستوى المعنوية المعتمد فإنه يتم قبول فرض العدم الذي ينص النموذج المناسب هو نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model لأن جميع المتغيرات الصورية تساوي صفرا، ورفض الفرض البديل الذي ينص على أن النموذج المناسب هو نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model ، وهذا أيضا ما يؤيده إحصاء Chi-square.

2. القيمة الاحتمالية ل إحصاء F-Statistic أقل من مستوى المعنوية المعتمد فإنه يتم رفض فرض العدم الذي ينص النموذج المناسب هو نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model لأن جميع المتغيرات الصورية تساوي صفرا، وقبول الفرض البديل الذي ينص أن النموذج المناسب هو نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model، وهذا أيضا ما يؤيده إحصاء Chi-square

❖ اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج (FEM) ونموذج (REM)

في هذا الاختبار تتم المفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة (FEM) ونموذج الآثار العشوائية (REM)، وينص هذا الاختبار على ما إذا كان هناك ارتباط بين المتغيرات التفسيرية والآثار غير الملحوظة، وهو يقوم على فرضيتين: - فرضية العدم: مقدرة الآثار العشوائية متسقة. -الفرضية البديلة: مقدرة الآثار العشوائية غير متسقة. ويستخدم الاختبار إحصائية H التي تتبع توزيع (χ^2) بدرجة حرية K وفق الصيغة

$$H : (B^{\wedge}_{FEM} - B^{\wedge}_{REM}) [Var(B^{\wedge}_{FEM}) - Var(B^{\wedge}_{REM})]^{-1} (B^{\wedge}_{FEM} - B^{\wedge}_{REM}) \approx \chi^2 (K) \text{ التالية:}$$

ومقارنة (H) المحسوبة مع قيمة (χ^2) بدرجة حرية (K) نجد أنه لما (H) المحسوبة أقل من (χ^2) تقبل فرضية العدم مما يدل على نموذج الآثار العشوائية هو المناسب، والعكس لما (H) المحسوبة أكبر من (χ^2) تقبل الفرضية البديلة أي نموذج الآثار الثابتة هو المناسبة²

¹ صفاء عبد الله معطي، محمد أحمد سالم بلحويصل ، استخدام بيانات البانل في نمذجة علاقة تقلبات متغيرات التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي في اليمان للفترة (2006-2013) مجلة الريان للعلوم الإنسانية والتطبيقية، المجلد 2، العدد1 2019 ، ص.274-275.

² William. H. Greene, Econometric Analysis, 5th edition, Prentice Hall, New Jersey, 2003.p.287.

ثانيا :النماذج الديناميكية

1- منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة PANEL ARDL

عندما تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة نفسها يتطلب اختبارات التكامل المشترك مثل (Engel &Granger ,Johansen)، في حين أن هذا النوع من الدراسة يعطي نتائج غير دقيقة في حالة وجود عينة صغيرة ، وهذا يضع شرطاً على استخدام هاتين الطريقتين في تحليل العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات¹.

وجاءت منهجية Autoregressive Distributed Lag Model ARDL نتيجة لهاتين المشكلتين و أصبحت طريقة التكامل المشترك شائعة الاستخدام في السنوات الأخيرة، والذي قدم من قبل Pesaran et.al عام 2001، إذ دمج فيها نماذج الانحدار الذاتي Autoregressive Model مع نماذج فترات الإبطاء الموزعة Model Distributed Lag في نموذج واحد، وفي هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطائها بمدة واحدة أو أكثر².

كما يمكن استخدام هذه المنهجية في حالة السلاسل الزمنية القصيرة، فبالإضافة عن إمكانية الحصول على تقديرات المدى القصير والبعيد في أن واحد، لكن تشترط هذه المنهجية أن ال تكون من بين المتغيرات محل الدراسة من هي مستقرة من الدرجة الثانية، و قرار التكامل المشترك يعتمد على اختبار الحدود الذي يقيس عدم وجود عالقة التكامل المشترك بالفرض العدم مقابل وجود عالقة تكامل المشترك بالفرض البديل، ويفصل في ذلك من خلال مقارنة إحصائية F المحسوبة مع الحدود العليا أو الدنيا للقيم الحرجة الجدولية الخاصة إما ب(Pesaran et al. 2001) أو الخاصة ب (Narayan.2005)، حيث يتم اعتماد القيم الحرجة الخاصة ب (Narayan 2005) إذا كان حجم العينة يتراوح ما بين 30 إلى 80 مشاهدة³.

أما في دراستنا سوف نقوم بالتقدير عن طريق إستعمال مقدر وسط المجموعة المدمجة Pooled Me والتي أقتحت من طرف كل من(Pesaran, et al, 1999) هذه الطريقة التي تجمع بين اختصار PMG طريقة وسط المجموعة التي تسمح بتفاوت كل معالم النموذج، وطريقة التقدير المدمج التقليدية (Pooled estimation) مثل طريقة الأثار الثابتة أو العشوائية، التي تقيد ميول النموذج

¹ Hassler, U& W, Jürgen, (2005). “Autoregressive distributed lag models and cointegration”, Discussion Papers 2005/22, Free University Berlin, School of Business & Economics,p5.

² Pesaran & et.al, (2001),” Bounds testing approaches to the analysis of level relationships”, Journal of Applied Econometrics, Vol 16(3),p289.

³ Narayan, P. K. (2005). The saving and investment nexus for China: evidence from cointegration tests. Applied economics,37(17), 1979- 1990.

وتسمح فقط بتفاوت القاطع لكل دولة، وتتلخص طريقة وسط المجموعة المدمجة في أنها تفرض قيد التجانس على معاملات المدى الطويل، أي أنها متساوية لكل الدول، أي أنها متساوية لكل الدول، بينما تسمح بتفاوت معاملات المدى القصير، وحدود تصحيح اختلال التوازن، وتباينات حد الخطأ¹.

يتم الحصول على مقدرات وسط المجموعة المدمجة PMG بالنسبة لنموذج Panel Ardl بالنسبة لمعاملات الأجل الطويل θ_i بالإضافة الى معاملات حدود تصحيح الخطأ بالنسبة للأفراد i

$$\hat{\theta} = - \left\{ \sum_{i=1}^N \frac{\hat{\phi}_i^2}{\hat{\sigma}_i^2} \mathbf{X}'_i \mathbf{H}_i \mathbf{X}_i \right\}^{-1} \left\{ \sum_{i=1}^N \frac{\hat{\phi}_i}{\hat{\sigma}_i^2} \mathbf{X}'_i \mathbf{H}_i (\Delta \mathbf{y}_i - \hat{\phi}_i \mathbf{y}_{i,-1}) \right\},$$

$$\hat{\phi}_i = (\hat{\xi}'_i \mathbf{H}_i \hat{\xi}_i)^{-1} \hat{\xi}'_i \mathbf{H}_i \Delta \mathbf{y}_i, \quad i = 1, 2, \dots, N,$$

$$\hat{\sigma}_i^2 = T^{-1} (\Delta \mathbf{y}_i - \hat{\phi}_i \hat{\xi}_i)' \mathbf{H}_i (\Delta \mathbf{y}_i - \hat{\phi}_i \hat{\xi}_i), \quad i = 1, 2, \dots, N,$$

حيث:

$$\hat{\xi}_i = \mathbf{y}_{i,-1} - \mathbf{X}_i \hat{\theta}$$

في البداية نعتبر $\theta^{(0)}$ كمقدر للمعاملات الاجل الطويل كقيمة ابتدائية θ ثم يتم تقدير المعلمتين $\hat{\theta}_i$ و $\hat{\sigma}_i^2$ وتعويض هذين المقدرين في العلاقة الأولى الخاصة بالمعلمة θ لأجل الحصول على مقدرات جديدة لمعاملات الأجل الطويل للمعلمة θ و لتكن $\theta^{(1)}$.

¹ مجناح فؤاد، دراسة تحليلية قياسية لأثر أسعار الصرف مقابل الدولار على التوازن الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع دول الشرق الاوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2019، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة ريان عاشور الجلفة، 2022، ص.155.

² قارة ابراهيم، أثر أنظمة سعر الصرف على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة نظرية ونمذجة قياسية باستخدام معطيات البانل، مرجع سبق ذكره، ص.209.

الفرع الثالث: دراسة استقرارية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية والتكامل المشترك

أولاً: إختبار الاستقرارية

يمكن إدراج الأدبيات المتعلقة باختبار الجذور الأحادية في جيلين من الاختبارات، بحيث يقوم الجيل الأول على فرضية الاستقلالية بين فرضيات المجموعة، أما الجيل الثاني من الاختبارات فيرفع فرضية الاستقلالية ويعتبر الارتباطات بين الأفراد كمعلمات، كما تقترح هذه الاختبارات استغلال الحركات المشتركة للأفراد من أجل تعريف إحصائيات اختبار جديدة¹:

قدم لنا كل من اختبارات الجذور الأحادية والتكامل المتزامن لبيانات البانل نتائج أفضل من السلاسل الزمنية الفردية، وذلك راجع إلى أن قوة الاختبار تزداد مع تزايد حجم العينة، بحيث تعتبر إضافة البعد الفردي إلى البعد الزمني بالغة الأهمية في تحليل السلاسل الزمنية غير المستقرة فمعطيات البانل تسمح بالعمل على عينة صغيرة من ناحية السياق الزمني واتساع البيانات من ناحية السياق الفردي، مما يؤدي إلى ما يسمى بمشكل الانقطاع الهيكلي*في حالة زيادة المشاهدات وإخفاء مشكلة ضعف قوة اختبار العينة الصغيرة، وفي هذا الصدد يرى كل من Kao و Beltagi بأن استخدام الاقتصاد القياسي في معطيات البانل يجمع بين أحسن المجالين وهي معالجة السلاسل غير المستقرة بمساعدة طرق السلاسل الزمنية وزيادة عدد المعطيات وقدرة الاختبارات بإضافة البعد الفردي².

تتضمن اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل محتوى معلوماتي مقطعي وزمني معا يقودها إلى نتائج أكثر دقة ما يجعلها تتفوق على اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الفردية، إلا أن هناك مشكل تختص به معطيات البانل أصبح اليوم أساسيا في أدبيات اختبار جذر الوحدة ويتعلق الأمر هنا بالارتباط بين الأفراد، حيث يبقى التساؤل المطروح حول ما إذا كان يمكن السماح بوجود الارتباط بين بواقي مختلف الأفراد في البانل، وبناء على ما سبق يمكن التمييز بين جيلين من الاختبارات كما هو مبين في الجدول الموالي³:

¹ إينال أمينة، محاولة نمذجة قطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1984-2014)، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان، 2016-2017، ص.134.

² Christophe Hurlin et Valerie Mignon, 2005, « Synthèse de tests de racine unitaire sur données de panel », Université d'Orléans, Janvier p 02 - 03.

³ إينال أمينة، محاولة نمذجة قطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1984-2014)، مرجع سبق ذكره، ص.135.

الجدول رقم 3-1: اختبارات جذر الوحدة في بيانات البانل.

| اختبارات الجيل الأول: الاستقلالية بين المفردات | |
|--|---|
| اختبار Levin and Lin 1992 - 1993 | 1-نوعية التجانس لجذر الانحدار الذاتي Autoregressive |
| اختبار Levin, Lin and Chu 2002 | |
| اختبار Hanis and Tzavalis (1999) | |
| اختبار Im, Pesaram and Shin (1997, 002, 2003) | 2-نوعية عدم التجانس لجذر الانحدار الذاتي (Autoregressive): |
| اختبار Wu and Maddala (1999) | |
| اختبار Choi (1999, 2001) | |
| اختبار Hadri (2000) | |
| اختبار Henin, Jolivaldt and Nguyen (2001) | اختبار تسلسلي أو تعاقبي |
| اختبارات الجيل الثاني: الارتباط بين المفردات | |
| اختبار Bai and Ng (2001) | اختبارات معمقة مبنية على أساس نماذج عاملية: |
| اختبار Moon and Perron (2004) | |
| اختبار Phillips and Sul (2003) | |
| اختبار Pesaran (2003) | |
| اختبار Choi (2002) | |
| اختبار O'connell 1998 | 2-مقاربات وطرق أخرى |
| اختبار Chang (2002, 2004) | |

المصدر: Christophe Hurlin et Valérie Mignon, 2005, « Synthèse de tests de racine unitaire sur données de panel », Université d'Orléans, Janvier, p 04.

ثانيا: التكامل المشترك (إختبار Pedroni 1995 - 1997)

لقد اقترح Pedroni عدة اختبارات لاختبار فرضية العدم H_0 التي تنص على غياب علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات في البانل، حيث يأخذ بعين الاعتبار اختبار Pedroni فرضية عدم التianس بين الأفراد مثل اختبارات جذر الوحدة ل-2003 Lm Pesaran and Shin أي أن الفرضية البديلة للاختبار تتمثل في وجود علاقات تكامل مشترك بالنسبة لكل فرد i وهذه العلاقة قد تختلف بين الافراد i

في البائل حيث أن فرضية تجانس متيجات التكامل المشترك بين الافراد تعتبر نادرة يقترح Pedroni علاقة توازنية طويلة الأجل تأخذ الصيغة الرياضية التالية¹:

$$Y_{it} = \alpha_i + \delta_{it} + \beta_{1i} X_{1,it} + \beta_{2i} X_{2,it} + \dots + \beta_{Mi} X_{M,it} + \varepsilon_{it}$$

$$I=1,2,\dots,N ; t=1,2,\dots,T ; m=1,2,\dots,M$$

حيث يتم اجراء اختبار Pedroni وفقا للمراحل التالية:

1. تقدير انحدار العلاقة التوازنية طويلة الأجل و استخراج سلسلة البواقي $\hat{\varepsilon}_{it}$

2. بالنسبة لكل فرد نقوم بأخذ الفروق الأولى للسلسلة ثم نقوم بحساب بواقي الانحدار التالي:

$$\Delta y_{it} = b_{1i} \Delta x_{1it} + b_{2i} \Delta x_{2it} + \dots + b_{Mi} \Delta x_{Mit}$$

3. تقدير تباين الأجل الطويل \hat{L}_{11i}^2 و $\hat{\eta}_{i,t}$.

4. استخدام البواقي $\hat{\varepsilon}_{it}$ على النحو التالي : بالنسبة للاختبارات اللامعلمية (باستثناء اختبار ديكي فولير المطور) يتم تقدير العلاقة $\hat{\varepsilon}_{it} = \rho \hat{\varepsilon}_{it-1} + \hat{\mu}_{it}$ ، أما بالنسبة للاختبارات المعلمية يتم تقدير العلاقة:

$$\hat{\varepsilon}_{it} = \rho \hat{\varepsilon}_{it-1} + \sum_{k=1}^{K_i} \rho_{jk} \Delta \hat{\varepsilon}_{it-j} + \hat{\mu}_{it}$$

5. حساب احصائيات الاختبار المقترحة:

Panel v-statistic

$$T^2 N^{3/2} Z_{\hat{\nu}, N, t} = T^2 N^{3/2} (\sum_{i=1}^N \sum_{t=1}^T \hat{L}_{11i}^{-2} \hat{\varepsilon}_{i,t-1}^2)^{-1}$$

Panel statistic

$$T \sqrt{N} Z_{\hat{\rho}, N, t} = T \sqrt{N} (\sum_{i=1}^N \sum_{t=1}^T \hat{L}_{11i}^{-2} \hat{\varepsilon}_{i,t-1}^2)^{-1} \sum_{i=1}^N \sum_{t=1}^T$$

$$\hat{L}_{11i}^{-2} (\hat{\varepsilon}_{i,t-1} \Delta \hat{\varepsilon}_{i,t} - \hat{\lambda}_i) \hat{L}_{11i}^{-2} (\hat{\varepsilon}_{i,t-1} \Delta \hat{\varepsilon}_{i,t} - \hat{\lambda}_i)$$

Panel t-statistic (non parametric)

¹ قارة ابراهيم، أثر أنظمة سعر الصرف على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة نظرية ونمذجة قياسية باستخدام معطيات البائل، مرجع سبق ذكره، ص. 194-195.

$$Z_{t,N,t} = (\sigma_{N,t}^2 \sum_{i=1}^N \sum_{i=1}^T \hat{L}_{11i}^{-2} \hat{e}_{i,t-1}^2)^{-2} \sum_{i=1}^N \sum_{i=1}^T \hat{L}_{11i}^{-2} (\hat{e}_{i,t-1} \Delta \hat{e}_{i,t} - \hat{\lambda}_i)^2$$

Panel t-statistic (parametric)

$$Z_{t,N,t}^* = (\tilde{\sigma}_{N,t}^{*2} \sum_{i=1}^N \sum_{i=1}^T \hat{L}_{11i}^{-2} \hat{e}_{i,t-1}^2)^{-1/2} \sum_{i=1}^N \sum_{i=1}^T \hat{L}_{11i}^{-2} \hat{e}_{i,t-1} \Delta \hat{e}_{i,t}^*$$

Group statistic

$$TN^{-1/2} \tilde{Z}_{\hat{\rho},N,t-1} = TN^{-1/2} \sum_{i=1}^N (\sum_{i=1}^T \hat{e}_{i,t-1}^2)^{-1} \sum_{i=1}^T (\hat{e}_{i,t-1} \Delta \hat{e}_{i,t} - \hat{\lambda}_i)$$

Group t-statistic (non parametric)

$$N^{-1/2} \tilde{Z}_{tN,T} = N^{-1/2} \sum_{i=1}^N (\hat{\sigma}_i^2 \sum_{i=1}^T \hat{e}_{i,t-1}^2)^{-1/2} \sum_{i=1}^T (\hat{e}_{i,t-1} \Delta \hat{e}_{i,t} - \hat{\lambda}_i)$$

Group t-statistic (parametric)²

$$N^{-1/2} \tilde{Z}_{t,N,t}^* = N^{-1/2} \sum_{i=1}^N (\sum_{i=1}^T \hat{s}_i^{*2} \hat{e}_{i,t-1}^2)^{-1/2} \sum_{i=1}^T \hat{e}_{i,t-1} \Delta \hat{e}_{i,t}^*$$

حيث أن³:

$$\begin{aligned} \hat{\lambda}_i &= \frac{1}{T} \sum_{s=1}^{ki} (1 - \frac{s}{ki+1}) \sum_{t=s+1}^T \hat{\mu}_{i,t}, \hat{\mu}_{i,t-s} \\ \hat{s}_t^2 &= \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \hat{\mu}_{i,t}^2, \hat{\sigma}_i^2 = \hat{s}_i^2 + 2 \hat{\lambda}_i, \bar{\sigma}_{N,T}^2 = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^N \hat{L}_{11i}^{-2} \hat{\sigma}_i^2 \\ \hat{s}_t^{*2} &= \frac{1}{t} \sum_{t=1}^T \hat{\mu}_{i,t}^{*2}, \bar{s}_{N,T}^{*2} = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^N \hat{s}_i^{*2}, \\ \hat{L}_{11i}^2 &= \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \hat{\eta}_{i,t}^2 + \frac{2}{T} \sum_{s=1}^{ki} (1 - \frac{s}{ki+1}) \sum_{t=s+1}^T \hat{\eta}_{i,t}, \hat{\eta}_{i,t-s} \end{aligned}$$

و يمكن الحصول على البواقي $\hat{\mu}_{i,t}$ ، $\hat{\mu}_{i,t}^*$ و $\hat{\eta}_{i,t}$ على النحو التالي:

¹ Peter Pedroni(2001) PURCHASING POWER PARITY TESTS IN COINTEGRATED PANELS ,The Review of Economics and Statistics, November 83(4): 727–731.

² Peter Pedroni , (1999) , CRITICALVALUES FOR COINTEGRATION TESTS IN HETEROGENEOUS PANELS WITH MULTIPLE REGRESSORS , OXFORD BULLETIN OF ECONOMICS AND STATISTICS, SPECIAL ISSUE.

³ Peter Pedroni, (1997) , ASYMPTOTIC AND FINITE SAMPLE PROPERTIES OF POOLED TIME SERIES TESTS WITH AN APPLICATION TO THE PPP HYPOTHESIS .

$$\begin{aligned}\hat{\mu}_{i,t} &= \hat{e}_{i,t} - \hat{\gamma}_i \hat{e}_{i,t-1} \\ \hat{\mu}_{i,t}^* &= \hat{e}_{i,t} - \hat{\gamma}_i \hat{e}_{i,t-1} - \sum_{k=1}^{ki} \hat{\gamma}_{i,k} \Delta \hat{e}_{i,t-k} \\ \hat{\eta}_{i,t} &= \Delta y_{i,t} - \sum_{m=1}^M \hat{b}_{m,i} \Delta x_{mi,t}\end{aligned}$$

لقد أثبت Pedroni أن كل إحصائية من بين إحصائيات الاختبار السبعة تخضع لتوزيع طبيعي معياري الى كان حيم كل من T وN كبير:

$$\frac{x_{N,T} - \mu\sqrt{N}}{\sqrt{v}} \sim N(0,1)$$

حيث $x_{N,T}$ تشير إلى إحصائية من بين الإحصائيات السبعة المقترحة في الاختبار، حيث قام Pedroni بمحاكاة قيم المعلمات على أساس عدد المتغيرات التفسيرية M وكذلك وجود أو عدم وجود اتجاه زمني وقاطع في انحدار الاجل الطويل، وانطلاقا من هذه القي يمكن حساب القيم الحرجة لإحصائيات الاختبار السبعة المقترحة.

ثالثا: اختبار فرضية التكامل المشترك العدمية H_0 (اختبار KAO)

اقترح McCoskey et Kao 1998 اختبار الفرضية العدمية التي تنص على وجود علاقات تكامل مشترك بين التغيرات في البائل، حيث يركز على اختبار مضاعف لاغرانج نفس مبدأ اختبار Shin لجذر الوحدة في اطار السلاسل الزمنية، حيث اقترح McCoskey et Kao نموذج انحدار البائل التالي

$$\begin{aligned}Y_{it} &= \alpha_i + \delta_{it} + \beta_{1i} x_{1,it} + \beta_{2i} x_{2,it} + \dots + \beta_{Mi} x_{M,it} + \varepsilon_{it} \\ I &= 1,2,\dots,N ; t=1,2,\dots,T ; m=1,2,\dots,M\end{aligned}$$

مع يمكن كتابتها كسيرورة من الشكل:

$$\varepsilon_{it} = \theta \sum_{j=1}^t \mu_{ij} + \mu_{it}$$

$$\text{Avec } X_{it} = X_{it-1} + e_{it}$$

اختبار فرضية العدم التي تنص على وجود التكامل المشترك هو اختبار الفرضية $H_0 : \theta = 0$

وفي ظل صحة هذه الفرضية يمكن اعتبار الانحدار المقترح كانه كامل مشترك بين المتغيرات في البائل، ويمكن كتابة مصفوفة التباين- التباين المشترك للأجل الطويل لـ $\omega_{it} = (\mu_{it}, e'_{it})'$ حيث:

$$\Omega = \begin{pmatrix} \bar{\omega}_1^2 & \bar{\omega}_{12} \\ \bar{\omega}_{21} & \Omega_{22} \end{pmatrix}$$

حيث اقترح McCoskey et Kao احصائية LM التالية:

$$LM = \frac{\frac{1}{N} \sum_{i=1}^N \frac{1}{T^2} \sum_{t=1}^T S_{it}^2}{\hat{\omega}_{1,2}^2}$$

حيث $\hat{\omega}_{1,2}^2$ مقدر متقارب لـ $\bar{\omega}_{1,2}^2$ مع $\bar{\omega}_{1,2}^2 = \bar{\omega}_1^2 - \bar{\omega}_{12} \Omega_{22}^{-1} \bar{\omega}_{21}$

$$S_{it} = \sum_{k=1}^t (y_{ik}^+ - \alpha_i - \hat{\beta}_i^+ x_{ik})$$

$$y_{ik}^+ = y_{ik} - \bar{\omega}_{1,2} \hat{\Omega}_{22}^{-1} e_{ik}$$

$\hat{\beta}_i^+$: مقدر المعلمات β_i طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا FM-OLS التي من خلالها

يتم تصحيح مشكلة الارتباط التسلسلي لأخطاء التقدير ولذلك اقترح McCoskey et Kao

إحصائية LM المعدلة حيث:

$$LM^+ = \frac{\sqrt{N}(LM - \mu_v)}{\sigma_v} \sim N(0, 1)$$

حيث μ_v و σ_v يمثلان الوسط الحسابي والتباين للدوال من الشكل *mouvements*

، browniens (Harris Inder 1994) الإحصائية LM^+ تخضع لتوزيع طبيعي معياري.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تختلف محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول على حسب طبيعتها سواء كانت متقدمة أو نامية، فحسب الدراسات السابقة التي كشفت عن عدة متغيرات لها أثر مباشر في استقطاب تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة، والتي تختلف من بيئة اقتصادية الى أخرى، في حين أن هذه الدراسات التي غطت بشكل نسبي الفراغ الموجود في النظرية الاقتصادية والتي لم تستطع توحيد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن هذه الدراسات أدت إلى تكوين مجموعة من المتغيرات التي من شأنها أن تؤثر في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، فحسب (SASKIA WILHEMS) جاذبية الدولة للاستثمار الأجنبي المباشر تعني

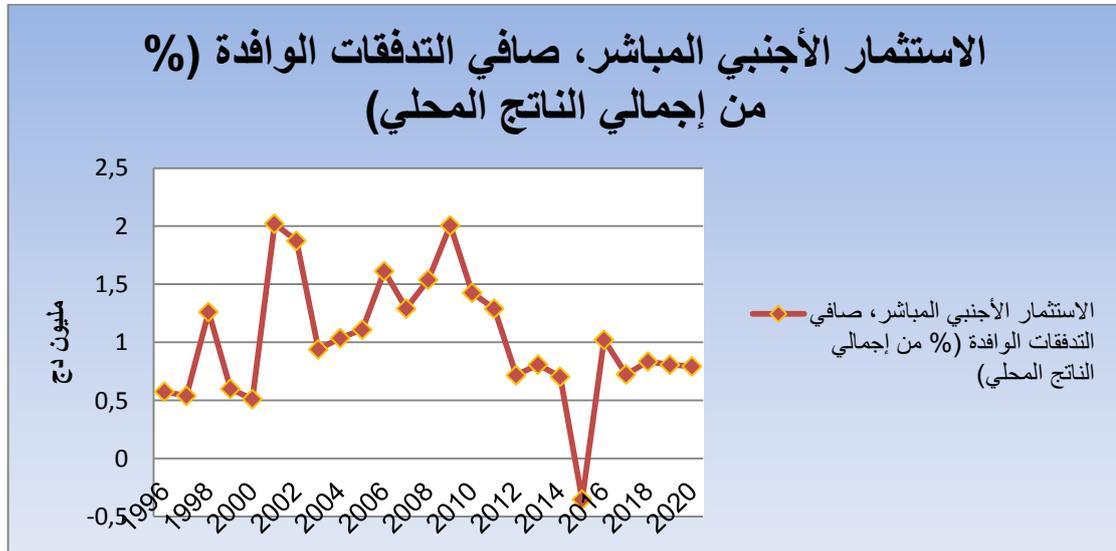
حسب قدرة هذه الدولة علي استيعاب والمحافظة على الاستثمار وهذا يعني انها عملية ديناميكية تتطلب القدرة على التكيف مع الفرص والتهديدات ووجود مرونة كافية لخلق مجال تتميز فيه الدولة المضيفة¹. في هذه الدراسة سوف نعلمد على المحددات التي توصل إليها (W-SASKIA) في دراسة لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر لمجموعة كبيرة من الدول النامية (1978-1998) والتي توصل فيها بأن المحددات المؤسسية قادرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من المحددات الاقتصادية الكلاسيكية وان هذه المتغيرات المؤسسية من شأنها ان تؤثر على السياسات والقوانين وتطبيقها.

المطلب الأول: دراسة وصفية وتحليلية لمتغيرات الدراسة

إن المتغيرات التي تبنيها في هذه الدراسة تستمد من نظرية التكيف المؤسسي (SASKIA) كما اشرفنا سابقا في الفصل الاول بحيث تعتمد علي أربعة ابعاد (رأس مال السياسي، الاقتصادي، البشري، الثقافي)، أما في هذه الدراسة سوف نركز على المحددات الاقتصادية والنوعية المؤسسية التي تعبر عن البعد السياسي كمحددات رئيسية، بالإضافة إلى المتغيرات الوهمية التي تعبر عن البعد الثقافي والاجتماعي.

الفرع الاول : المتغير التابع (الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر)

الشكل 3-1: الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

¹ بن عاشور رتيبة، جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1996-2013)، مرجع سبق ذكره، ص.303.

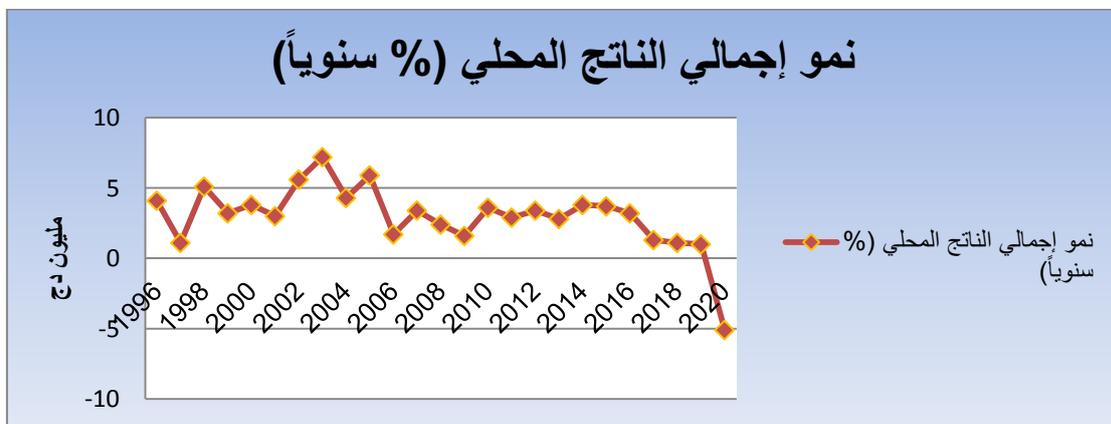
المتغير التابع: ويتمثل في صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر، وأعطياه الرمز FDI في الدراسة، وعبرنا عليه نسبة مئوية من اجمالي الناتج المحلي . من خلال الشكل رقم (01) جاءت فترة الدراسة بعد مرحلة عدم الاستقرار الأمني والسياسي في الجزائر التي كانت أسوأ مرحلة في استقطاب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي أعتبرت طاردة للاستثمارات الاجنبية المباشرة بسبب الاوضاع الامنية التي عاشتها الجزائر في تلك الفترة، ولم تستقبل أي تدفق في الاستثمارات الأجنبية، في حين أن بداية فترة الدراسة عرفت هذه المرحلة التحول الاقتصادي و دخول اقتصاد السوق، والقيام بالإصلاحات الهيكلية بتوجيه من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ، وفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر ، مع تخفيض قيمة العملة في هذه المرحلة هذا ما جعل الجزائر تستقطب نسبيا الاستثمارات الاجنبية في الفترة (1996-1998).

ومع تحسن الوضع الأمني و السياسي في الجزائر وارتفاع أسعار النفط عالميا، و تعديلات في العوامل الجاذبة للإستثمار شهد رصيد الاستثمارات المتدفقة نموا متواصلا حتى وصل الى أعلى نسبة في سنة 2009 بمقدار فاق 2.75 مليار دولار أي ما نسبته 2.007% من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر، أما التذبذب الحاصل منذ 2010 فهذا راجع بالدرجة الأولى الى الأزمة المالية العالمية التي ضربت الاقتصاد العالمي ككل ، وما انجر عنها من تقادم ديون الشركات المتعددة الجنسيات في العالم ، انكماش في الأرباح المعادة استثمارها جعلها تتسحب من بعض المشروعات، اضافة الى هذا الانخفاض في أسعار النفط العالمية التي انخفضت الى آخر فترة الدراسة.

الفرع الثاني: المتغيرات المستقلة

أولاً: نمو الناتج المحلي الاجمالي

الشكل 3-2: نمو الناتج المحلي الاجمالي



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

تعد الاصلاحات سواء المؤسساتية أو الاقتصادية ذو علاقة بالنمو الاقتصادي والتي أعطيت لها أهمية كبرى لما لها من انعكاسات خاصة على أداء النمو الاقتصادي الذي يعد من أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثماري فالأداء الضعيف للنمو الاقتصادي غالبا ما يحول دون توسيع قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر.

عرفت الجزائر عدة إصلاحات خاصة بعد التذبذبات و التقلبات حادة في أسعار النفط والتي كانت نتيجة أزمات دورية عاشتها الدول العالم، والتي كانت من شأنها تم تحقيق معدلات نمو متواضعة بين 1999-1996 وهذا بعد تعاقب الاتفاقيات مع مختلف المؤسسات المالية الدولية.

وانطلاقا من سنة 2001 بدأت الجزائر التوجه نحو دعم الأنشطة الموجهة خاصة للمؤسسات العمومية والتي تزامنت مع انتعاش السوق البترولية، هنا عرف معدل النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظا حيث انتقل من 3 % سنة 2001 إلى 7 % سنة 2003 وهو أعلى معدل نمو وصلت إليه الجزائر خلال هذه الفترة، أما في سنة 2008 ظهور الازمة المالية العالمية أدت بالسوق النفطي يتأثر بشكل واضح وقد صاحب هذا الهبوط الحاد تراجع في معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي وبقاءه عند مستويات منخفضة.

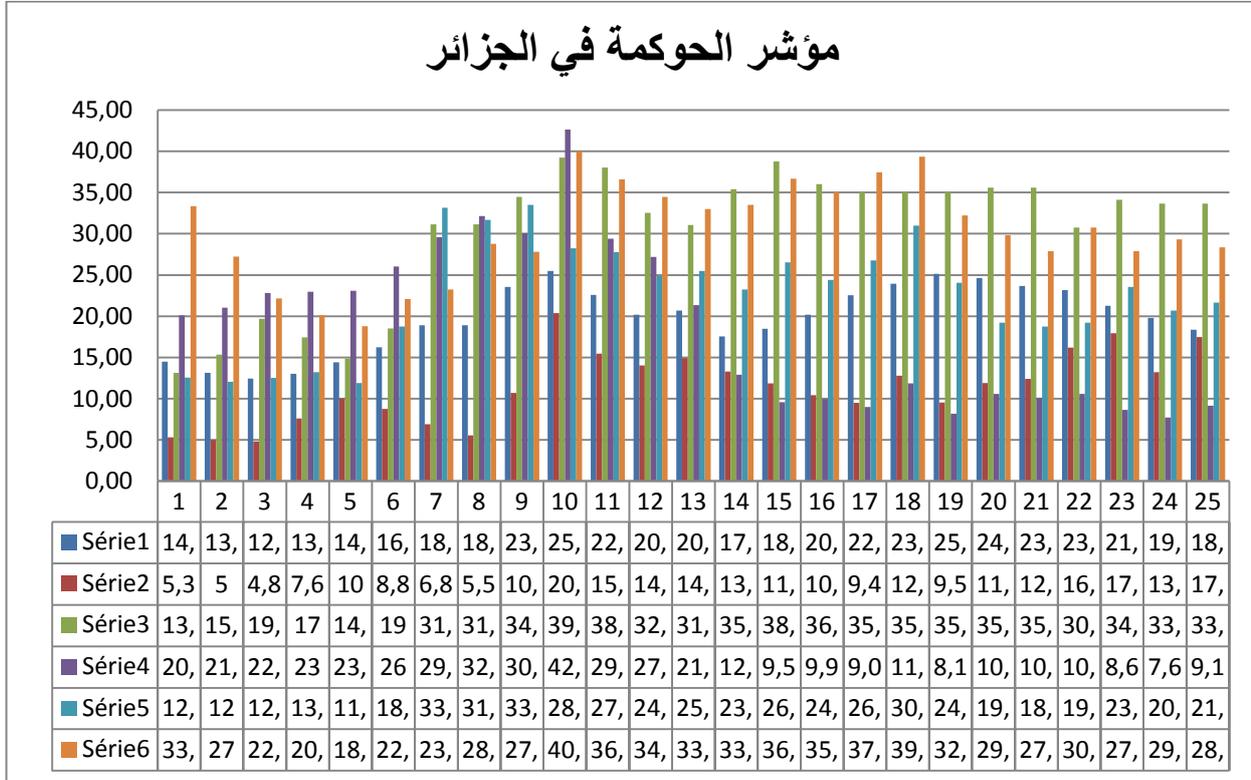
ظلت هذه المستويات بقيم موجبة خاصة مع بقاء الطلب العالمي عند مستويات كبيرة، لتشهد السنوات المتتالية الى غاية منتصف سنة 2016 تحسن في معدلات النمو الاقتصادي، لتظهر مرة أخرى في الأفق ازمة انخفاض أسعار النفط ويتأثر بفعالها معدل النمو الاقتصادي اين بلغ -5.1 في أدنى مستوياته في سنة 2020 بسبب الانخفاض الكبير في أسعار البترول.

من هنا يمكن القول بأن استراتيجيات النمو التي اتبعت لم تؤمن للاقتصاد الجزائري التنوع القطاعي اللازم الذي يقلل خطر التعرض للصدمات الخارجية. ويرجع ذلك للاعتماد المفرط للاقتصاد الوطني على القطاع النفطي.

ثانيا: مؤشر الحوكمة

مؤشر الحوكمة هو مقياس لأداء المؤسسات في المعاملات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والجزائر وضعت منذ مباشرتها الإصلاحات الاقتصادية مخططات تنموية تهدف في مجملها إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، من خلال خلق مفهوم جديد وهو التحول إلى الاقتصاد المؤسسي ، بغية إيجاد حلول مرضية للمشكلات الاقتصادية الحادة التي عرفها الاقتصاد الجزائري ، وهذا يعكس معاناة الاقتصاد الجزائري من جانب الإطار المؤسسي أي الضعف المؤسسي وبشقيه التشريعي والتنفيذي على ادارة الحكم ، والتأثير

السلبى في عمل المؤسسات، ما أدى الى ارتفاع تكاليف التنمية، فضلا عن نقشي الفساد المالي والاداري، ومن ثم الى هدر الموارد المالية والمادية المتاحة، والشكل لتالي يوضح ذلك¹.
الشكل 3-3: واقع فعالية مؤشرات الحوكمة بالجزائر



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يوضح الشكل أعلاه واقع فعالية الحكومة بالجزائر حيث يمكن تقسيم أداء الحكومة الجزائرية في مؤشر فعالية الحكومة إلى مرحلتين، المرحلة الأولى من سنة 1996 إلى 2000 أقل من 25 %، أما المرحلة الثانية من سنة 2002 إلى سنة 2017 ما نسبته أكثر من 30 %، حيث أحسن نسبة 38.21 % سنة 2005، وأخذ مؤشر فعالية الحكومة أحسن ترتيب من بين مؤشرات الحوكمة العالمية حيث حافظ على مستوى متوسط ما نسبته بين 25-50 % أن الجزائر أحسن من 25-50 % من عدد دول العالم المشمولة بالدراسة من سنة 2002 إلى سنة 2015، الأمر الذي انعكس على تحسن نوعية الخدمات المؤسساتية المدنية مقارنة مع فترة من 1996 إلى 2001 ومن ثم مساهمة هذا المؤشر الفرعي في بلورة الاقتصاد المؤسساتي الجديد بالجزائر².

¹ صحراوي جمال الدين، الأبعاد المؤسساتية وسوق العمل في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة تخصص اقتصاد عمومي والمؤسسات، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، الجزائر، 2019، ص.128-129.

² صحراوي جمال الدين، الأبعاد المؤسساتية وسوق العمل في الجزائر، مرجع سبق ذكره، 129.

❖ مؤشر استقرار سياسي وانعدام العنف / Political Stability /No Violence

الشكل 3-4: واقع مؤشر الاستقرار السياسي في الجزائر



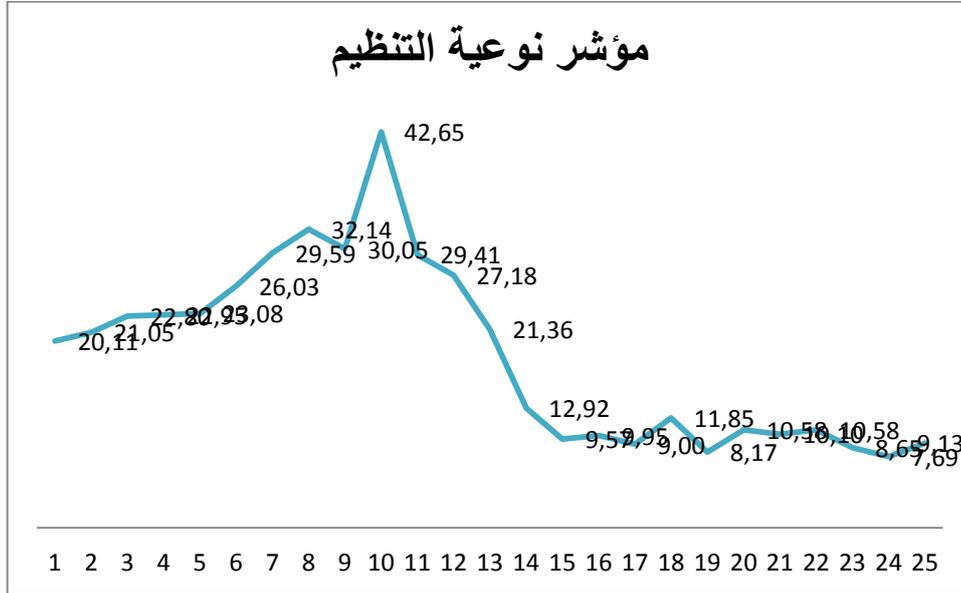
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

بالنسبة الى وضعية مؤشر الاستقرار السياسي وانعدام العنف بالجزائر، فقد حقق في سنة 2017 ما نسبته 14.76%، ويوضح ضمن الشكل أعلاه عن ترتيب مؤشر الاستقرار السياسي وانعدام العنف بالجزائر مقارنة مع دول العالم، أنه مر بمرحلتين مختلفتين، تمتد المرحلة الأولى من 1996 إلى 2003 تميزت بضعف ترتيب الجزائر بين دول العالم إلى نسبة 0 و 10، حيث أسوأ ترتيب 4.78% في سنة 1998، أما المرحلة الثانية تمتد من 2004 إلى 2017، تحسن ترتيب الجزائر بين دول العالم إلى نسبة 10 و 25% حيث احسن ترتيب 20.38 بالمئة في سنة 2005 ومن تم يتبين أن الجزائر من بين أضعف دول العالم المشمولة بالدراسة في الاستقرار السياسي وانعدام العنف، بسبب آثار العشرية السوداء وما خلفته من آثار سلبية على الاستقرار على مستوى الموسمي بالجزائر، ولهذا أيضا هناك العديد من الآليات التي تتخذ من اجل تجنب احتمالات عدم الاستقرار¹.

¹ خالد منه، حوكمة المالية العامة في الجزائر وتحديات الشفافية، MPRA، 2016، ص.14.

❖ نوعية التنظيم والجراءات او جودة التشريعات وتطبيقها Regulatory Quality

الشكل 3-5: واقع مؤشر الاستقرار السياسي في الجزائر



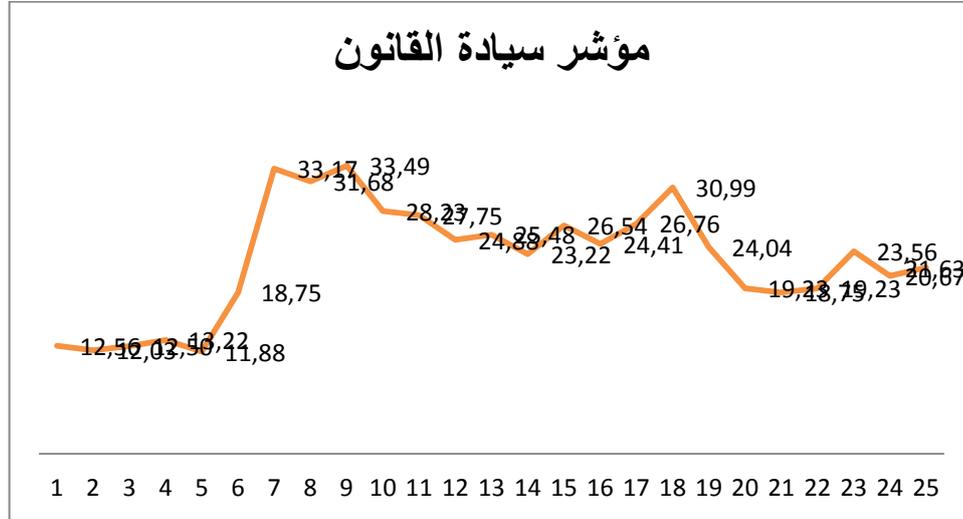
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يقيس هذا المؤشر جودة الأطر التنظيمية للعلاقة بين الأطراف الفاعلة في عملية الحوكمة من حكومة، قطاع خاص، منظمات غير ربحية، والمواطنين وعن وضعية مؤشر نوعية الأطر التنظيمية في الجزائر، فقد حقق في سنة 2017 ما نسبته 10.57%، وشهد مؤشر نوعية الأطر التنظيمية تغير نسبي في ترتيب الجزائر في هذا المؤشر مقارنة مع باقي دول العالم، حيث بعدما كان أقل من 25% في الفترة 1996 و2000، وتحسن في باقي الفترة حيث وصل إلى أعلى نسبة % 42.64 سنة 2005. إلا أنه عرف فيما بعد انخفاض ابتداء من سنة 2008 إلى غاية سنة 2017 ليتراوح نسبته ما بين 9 و10.58%، وعلى الرغم من الموروث التاريخي للجزائر في التشريعات والقوانين، وموروث الأخلاقي كمجتمع إسلامي، إلا أنه يعاني ضعفا في مؤسساته العاملة لإدارة الحكم في السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية التي تخضع الى مجموعة من القيود المتمثلة بالقوانين والتشريعات التي أثرت على كفاءة ونوعية المؤسسات، ومن ثم على مستويات التنمية، أخذ مؤشر نوعية الأطر التنظيمية أسوأ ترتيب من بين مؤشرات الحوكمة العالمية، حيث أن أكثر من 90 بالمائة من عدد دول العالم المشمولة بالدراسة أحسن من الجزائر في عدة فترات من الدراسة، الأمر الذي لم ينعكس على تحسن نوعية الخدمات المؤسساتية العامة، والخدمات المؤسساتية المدنية¹.

¹ صحراوي جمال الدين، الأبعاد المؤسساتية وسوق العمل في الجزائر، مرجع سبق ذكره، 130.

❖ سيادة القانون Rule of Law

الشكل 3-6: واقع مؤشر سيادة القانون في الجزائر



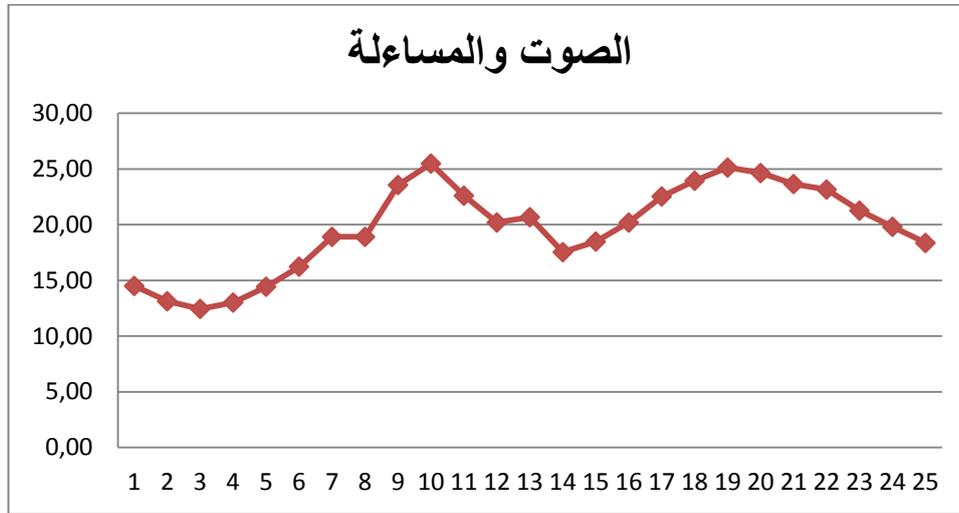
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

تتزايد أهمية تفعيل النظم القانونية كأداة لجذب واستقرار رؤوس الأموال الأجنبية مع تزايد المنافسة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي مما يمهّد لإقامة مشاريع إنتاجية تساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام والذي ينعكس في خلق أكبر عدد من المناصب العمل ، أصبحت سيادة القانون والديمقراطية عاملان رئيسيان لا ينفصلان من أجل تفعيل الأسواق، لذا يقيس مؤشر سيادة وحكم القانون مدى ثقة الأفراد والقطاع الخاص بتطبيق القانون من قبل الجهة التنفيذية الحكومية بشكل عادل على مختلف المتعاملين وعن وضعية مؤشر سيادة وحكم القانون في الجزائر، فقد حقق في سنة 2017 ما نسبته 19.23% ومن خلال البيانات المتاحة يتضح وجود تغير نسبي في ترتيب الجزائر بين دول العالم، حيث كان الترتيب منخفض في سنة 1996 ما نسبته 12.5%، إلا أن ترتيب الجزائر مقارنة مع باقي دول العالم ارتفع الى ما نسبته 33.49% سنة 2004، واستمر تراوحه ما بين نسبة 25 و 30% خلال الفترة 2005- 2017 إلا ان ثلاث سنوات الأخيرة عرف تراجعاً حيث قدر بـ 18.75% وبهذا أخذ المؤشر الفرعي سيادة وحكم القانون ترتيباً أقل من المتوسط، من بين عدد دول العالم المشمولة بالدراسة، الأمر الذي انعكس على التوجه الضعيف للقطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي للمشاركة بأكثر فعالية في التنمية¹.

¹ دانيال كوفمان، وارت كرائي، بابلو زويدو، تحسين التنظيم والإدارة من التشخيص إلى التنفيذ، مجلة التمويل والتنمية، FMI جوان 2000.

❖ مؤثر المساءلة Voice and Accountability

❖ الشكل 3-7: واقع مؤشر الصوت والمساءلة في الجزائر



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

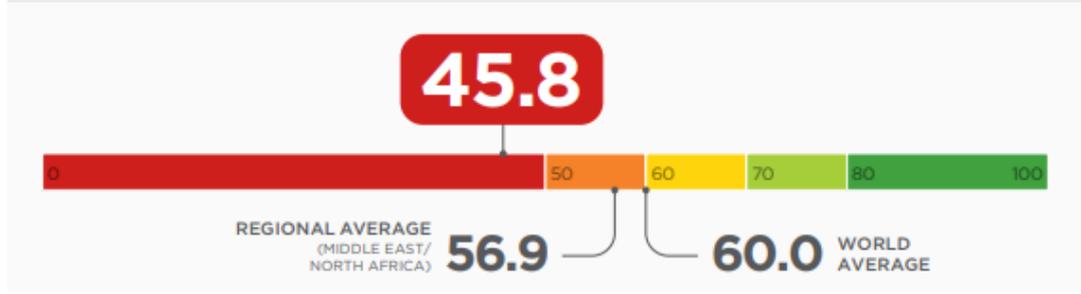
عن وضعية مؤشر إبداء الرأي والمساءلة بالجزائر، فقد حقق في سنة 2017 ما نسبته 23.15 ، ومن خلال البيانات المتاحة يتضح وجود استقرار نسبي في ترتيب الجزائر بين دول العالم في مؤشر آلية إبداء الرأي والمساءلة بنسبة 10-25% خلال الفترة 1996-2017، مع تسجيل تحسن في سنتي 2005 و2014 ما نسبته 25-50% حيث وصل الى 25.48 و 25.12 على التوالي، ومن تم يتبين أن الجزائر أفضل من 25-10% فقط من عدد دول العالم المشمولة بالدراسة في مؤشر إبداء الرأي والمساءلة، الأمر الذي انعكس سلبا على قدرة المواطنين في المشاركة وحرية التعبير وكذلك انخفاض حرية تكوين الجمعيات باعتبارها كيان مؤسس ي مهم في تطوير الاقتصاد المؤسس ي بالجزائر¹.

ثالثا: مؤشر الحرية الاقتصادية

تحتل الجزائر المرتبة الرابعة عشره ضمن البلدان ال 13 التي تم تقييمها الكامل في منطقه الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، ودرجتها الاجمالية اقل بكثير من المتوسطات الاقليمية والعالمية. من خلال الشكل ادناه ، بلغت درجة الحرية الاقتصادية في الجزائر 45.8، مما يجعل اقتصادها هو الرقم 167 في مؤشر 2022 بحيث عرفت تحسنا طفيفا في ترتيبها العالمي ، ولكن وقد نقصت نقاطه الاجمالية مقارنة بسنة 2020 و 2021 التي كانت 46.9 ، 49.7 نقطة على التوالي.

¹ Berthelie, Pierre, Alain Desdoigts, and Jacques Ould Aoudia. Profils institutionnels: présentation et analyse d'une base de données originale sur les caractéristiques institutionnelles de pays en développement, en transition et développés. Min. de l'Economie, des Finances et de l'Industrie, Direction de la Prévision, 2003.

الشكل 3-8: موقع الجزائر في نقاط مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2022

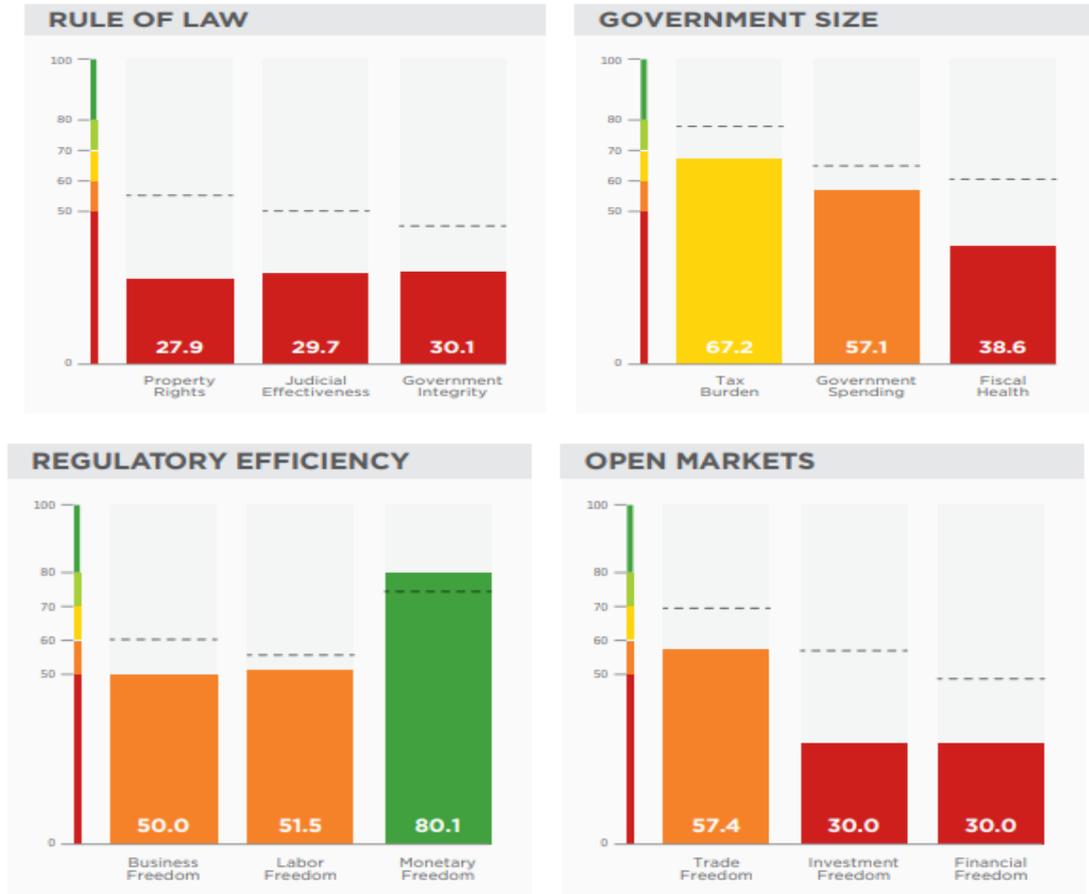


المصدر:

https://www.heritage.org/index/pdf/2022/countries/2022_IndexofEconomicFreedom-Algeria.pdf

وهذا ما بينه الاشكال التالية التي توضح العوامل المكونة لمؤشر الحرية الاقتصادية:

الشكل 3-9: موقع الجزائر في نقاط المؤشرات الفرعية لحرية الاقتصادية لسنة 2022



المصدر:

https://www.heritage.org/index/pdf/2022/countries/2022_IndexofEconomicFreedom-Algeria.pdf

فمن خلال الاشكال السابقة نلاحظ أن أهم المؤشرات التي من شأنها يتخذها المستثمرون الاجانب ،معيارا لهم من أجل اختيار البلد المضيف هي جد ضعيفة ونذكر بوجه الخصوص سيادة القانون وتحتوي على حقوق الملكية ونزاهة الحكومة والفعالية القضائية و السوق المفتوحة ويعبر عنها بالحرية التجارية ، حرية الاستثمار و الحرية المالية والتي كانت نقاطها جد متدنية.

الفرع الثالث: مصادر البيانات وفترة الدراسة:

هناك العديد من مصادر البيانات التي يتم الاعتماد عليها في القيام بالدراسات القياسية ولكننا حاولنا ان نستقي من المصادر اكثر موضوعية وقد اخترنا المصادر التالية:

- موقع (WGI) The Worldwide Governance Indicators ؛
- الموقع الالكتروني الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة UNCTAD؛
- الموقع الرسمي للبنك الدولي للمؤشرات الدولية WORD BANK indicators DATA؛
- صندوق النقد الدولي للإحصائيات ؛
- الدوان الوطني للإحصائيات ONS؛
- موقع heritage لمؤشر الحرية الاقتصادية؛
- موقع حساب المسافة <https://www.distancefromto.net>.

لقد قمنا باختيار المتغيرات من أجل إختبار الفرضية محل الدراسة وهي محاولة التوصل الى مدى جاذبية الاستثمارات المباشرة في الجزائر، وكان لابد من تحديد الفترة الزمنية الي اعتمدت عليها وهي من 1996 الى 2020 والتي تم اختيارها على أساس معيار مدى توافر البيانات للمتغيرات محل الدراسة لكل سنوات فترة الدراسة، وهي أيضا تتناسب الاطار النظري حيث انها تتزامن مع فترة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والتي كانت وراء تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، أما إختيارنا للدول المستثمرة في الجزائر فكان بناءا على تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية لسنة 2018، للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، والدول هي: الصين، فرنسا، إسبانيا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، ألمانيا.

المطلب الثاني: تقدير النماذج ومناقشة النتائج وتحليلها

الفرع الاول: بناء النموذج

من أجل الوصول إلى الاجابة على الفرضية محل الدراسة، قمنا بدراسة أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع باستعمال نموذج الجاذبية في تقدير العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر للجزائر كمتغير تابع وعدد من المتغيرات كمتغيرات مستقلة، والتي منها الاقتصادية وتحديدًا: الناتج المحلي الإجمالي كمقياس لأثر حجم الاقتصاد، وحجم نمو السكان كمقياس لحجم السوق المحلي، والمسافة بين عواصم البلدان كمؤشر التكلفة النقل، زيادة على متغير التاريخ المشترك أو الماضي الاستعماري كمتغير يعبر عن البعد الاجتماعي والثقافي، ومتغير مؤسسي معبر عنه مؤشر الحوكمة و هو عبارة عن متوسط مؤشرات الحوكمة الستة التالية: الصوت و المساءلة (VA)، الاستقرار السياسي و غياب العنف (PSVA)، فعالية الحكومة (GE)، النوعية التنظيمية (RQ)، سيادة القانون (RL)، مراقبة الفساد (CC)، و تصنف هذه المؤشرات على سلم من -2.5 (سيء) إلى +2.5 (جيد) أو من 0 الاداء الأدنى إلى 100 الاداء الأعلى، و كذلك مؤشر الحرية الاقتصادية الذي يعبر عن مدى انفتاح السوق والذي يتكون من عشر مكونات فرعية تعبر عن مدى انفتاح السوق.

وقد تم استخدام البرنامج الإحصائي Eviews 10 باعتباره أحد البرامج المتقدمة في التحليل القياسي.

وعليه فإن هذا النموذج في شكله اللوغريتمي المزمع استخدامه في عملية التقدير يأخذ الصيغة التالية:

$$\begin{aligned} \ln FDI_{ijt} = & \alpha_0 + \beta_1 \ln GDP_{ij} + \beta_3 \ln GOV_{ij} + \beta_5 \ln WDIST_{ij} + \beta_6 \ln EF_{ij} \\ & + \beta_8 \ln Infr_{ij} + \beta_{11} \ln Colonial_{ji} + \beta_{12} \ln POP_{ij} + \varepsilon_{ijt} \end{aligned}$$

حيث أن :

i : تمثل الدولة المركزية الجزائر ، i= DZA

j: يمثل دول عينة الدراسة. j= FRA, USA, UK, ESP, TUR, DEU, CHIN.

FDI_{ijt} : تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من الأصل j إلى المستضيف i في السنة t.

$WDIST_{ij}$: هي المسافة الفاصلة بين الجزائر ودول عينة الدراسة، هنا يجب أن يقال شيئاً عن متغير المسافة، والذي يعد الجزء الأكثر إثارة للجدل في نموذج الجاذبية هو تحديد المسافة، بحيث تعرف المسافة في العادة على أنها المسافة الفاصلة بين المدن المهمة تجارياً في البلدان أو المسافة بين العواصم

على المستوى العالمي ، هنا يُحدث هذا الاختيار الكثير من الاختلاف كما أن تعريف المسافة يمثل مشكلة أيضاً ، نظراً لطبيعتها الزمنية الثابتة، وهذا يحدث مشكلة عند استعمال بانل في التحليل ، خاصة عندما يتم إدخال البعد الزمني في بانل يتسبب المتغير في حدوث مشكلات، من أجل التغلب على هذه الصعوبة ولجعل المسافة متغيراً يتغير بمرور الوقت، تم اقتراح طرق مختلفة في الأدبيات تقترح هذه الأساليب تعريفات مرجحة للمسافة، والمسافة التي نتبناها في هذا البحث كما يلي:

$$WDIST_{ij} = oil\ price * dist$$

oil price: أسعار البترول؛

dist: المسافة بين الجزائر والدول محل الدراسة؛

WDIST_{ij}: المسافة المرجحة.

GDP_{ij}: نمو الناتج المحلي الاجمالي للدول المصدر للدولة *z* والدولة المضيفة *i* خلال السنة *t*.

GOV_{ij}: هو متوسط مؤشر الحوكمة للدولة *i* والدولة *z* خلال السنة *t* وتم التعبير عنها بمتوسط مؤشرات الحكم الراشد الستة: إبداء الرأي والمساءلة *VA* ، الاستقرار السياسي وغياب العنف *PS* فعالية الحكومة *GE*، نوعية التنظيم *RQ*، سيادة القانون *RL*، ومراقبة الفساد *CC* .

EF_{ij}: مؤشر النوعية المؤسسية الاقتصادية للدولة المصدر للدولة *i* والدولة *z* خلال السنة *t* وتم التعبير عنها بمتوسط مؤشرات الحرية الاقتصادية: حماية حق الملكية *PR* ، الفعالية القضائية *JE* ، نزاهة الحكومة *GI*، الحرية الجبائية *FF* ، الإنفاق الحكومي *G* ، الصحة المالية *FH* ، حرية الأعمال *BF* ، حرية العمل *LF* ، الحرية النقدية *MF* ، الحرية التجارية *TF*، حرية الاستثمار *INV*، والحرية المالية *F* .

Infr_{ij}: البنية التحتية للدولة المصدر للدولة *i* والدولة *z* خلال السنة *t* معبر عنها خطوط السكك الحديدية هي طول مسار السكك الحديدية المتاح لخدمة القطارات.

POP_{ij}: نمو السكان للدولة *i* والدولة *z* خلال السنة *t* .

Colonial_{ij}: التاريخ المشترك وهو الماضي الاستعماري دوراً مهماً في قوة العلاقات بين البلدان، فكون الدولة (*i*) كانت مستعمرة من قبل الدولة (*j*) فإن ذلك يؤدي إلى تشارك اللغة والذي يعد دوراً كبيراً

في تطور العلاقات التجارية بين البلدان، فقد أكدت بعض الدراسات¹ أن البلدان التي تشترك بنفس اللغة تكون علاقاتها التجارية أكبر بمرتين أو أكثر من البلدان التي لا تشترك بنفس اللغة، بالرغم من تشابه المتغيرات الأخرى كالناتج المحلي الإجمالي والمسافة بينهما، وتأخذ القيمة 0 في حالة عدم وجود استعمار، أما القيمة 1 في حالة وجود استعمار.

الفرع الثاني: توقع اشارات المتغيرات

✓ GOV_t : تمثل جودة المتغيرات الحوكمة حسب السلم (- 2.5, 2.5+) حيث تعني -2.5 أن مؤشر الحوكمة سيئ بينما تكون المؤشرات المتعلقة بالحوكمة الجيدة تميل إلى +2.5 وتكون إشارة هذه المتغيرات حسب موقع المتغير من المجال المذكور، وقد أثبتت الدراسات التطبيقية أن هذا المؤشر تؤثر تأثيرا إيجابيا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

✓ POP_t : ويقاس هذا المؤشر حجم السوق المحلي تماما مثل الناتج الداخلي الخام الذي يتوفر على عدد سكان يجذب أكثر استثمار اجنبي مباشر ونتوقع إشارة موجبة.

✓ GDP_t : ويقاس هذا المتغير حجم السوق وديناميكيته فكلما كان حجم السوق كبيرا كلما انجذب الاستثمار الأجنبي اليه ويتوقع إشارة موجبة(+) من العلاقة بين GDP و FDI.

✓ $WDIST_{ij}$: لقد أكدت بعض الدراسات التطبيقية أن المسافة بين الدولتين تتناسب عكسيا مع حجم التبادلات أي انه كلما كانت المسافة كبيرة أدى إلى ضعف حجم التبادل وبإسقاطنا لدراسة تأثير المسافة على حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فوجد انه توجد علاقة عكسية بين تدفق رأس المال وبين المسافة بين الدول ويمكن إدراج عامل المسافة في تأثيره على تكلفة النقل وعامل الوقت الذي يعد هام جدا في ظل المنافسة الدولية .

✓ $Colonial_{ij}$: عامل الرابط الاستعماري أو ما يعرف بالماضي أو التاريخ الاستعماري بين البلدين i و j الممثل بالمتغيرة Colonial، فإن له أثرا مهما في قوة العلاقات بين الشريكين التجاريين و من شأنه تسهيل و تشجيع تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة، لذلك سوف نتوقع اشارة موجبة.

✓ $Infr_t$: أن العلاقة بين البنية التحتية والاستثمار الاجنبي المباشر هي طرية في لنظرية الاقتصادية، لذلك سوف نتوقع إشارة موجبة لهذا المتغير، لأن البنية التحتية من أهم المحددات التي تساعد في جلب تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.

¹ Keith Head: Gravity for Beginners: UBC Econ 590 a students:2003.

الفصل الثالث : دراسة قياسية لجاذبية الجزائر للاستثمارات الاجنبية المباشرة 1996-2020

EF_t : تأتي في الأخير لنوع العلاقة بين المتغير المستقل (EF) و (FDI) ، فالنموذج يقر بأنها علاقة طردية، وهذا يتناسق مع مقررات النظرية الاقتصادية، بحيث يذهب في هذا المنحى أصحاب نظرية التكامل الاقتصادي، فالحرية الاقتصادية في رأيهم سواء أكان متعدد الأطراف أو ضمن كيان تكاملي يفضي إلى التخصيص الأمثل للموارد الأمر الذي ينعكس على الكفاءة الاقتصادية للآلة الانتاجية ليستفيد الاقتصاد من ميزة وفرة الحجم التي تكون عامل اغراء للمستثمر الأجنبي للاستفادة من المزايا التي يمنحها هذا الاقتصاد.

الفرع الثالث: النتائج القياسية

أولا : الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

الجدول 3-2: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

| | FDI? | NGDP? | EF? | CPOP? | GOV? | WDIS? | INFR? | COLONIAL? |
|----------------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|----------|----------|-----------|
| Mean | 2.442472 | 3.026235 | 65.19350 | 0.814800 | 66.06380 | 164035.4 | 43317.12 | 0.125000 |
| Median | 1.867907 | 2.670378 | 64.65000 | 0.721196 | 80.37000 | 86567.29 | 22737.58 | 0.000000 |
| Maximum | 17.57066 | 14.23086 | 81.20000 | 2.051352 | 92.81000 | 996721.7 | 203875.0 | 1.000000 |
| Minimum | -3.689966 | -10.82289 | 44.70000 | -1.853715 | 15.52000 | 0.000000 | 3572.000 | 0.000000 |
| Std. Dev. | 2.818230 | 3.674349 | 9.435191 | 0.599042 | 25.26893 | 207403.4 | 54773.88 | 0.331549 |
| Skewness | 2.078899 | -0.233103 | -0.068794 | -0.056547 | -0.664471 | 2.087790 | 1.975700 | 2.267787 |
| Kurtosis | 9.529807 | 4.898666 | 1.884596 | 3.902644 | 1.810112 | 7.135216 | 5.629661 | 6.142857 |
| Jarque-Bera | 499.3805 | 31.85234 | 10.52547 | 6.896304 | 26.51598 | 287.7956 | 187.7390 | 253.7415 |
| Probability | 0.000000 | 0.000000 | 0.005181 | 0.031804 | 0.000002 | 0.000000 | 0.000000 | 0.000000 |
| Sum | 488.4943 | 605.2471 | 13038.70 | 162.9601 | 13212.76 | 32807079 | 8663424. | 25.00000 |
| Sum Sq. ev. | 1580.542 | 2686.667 | 17715.54 | 71.41142 | 127065.2 | 8.56E+12 | 5.97E+11 | 21.87500 |
| Observations | 200 | 200 | 200 | 200 | 200 | 200 | 200 | 200 |
| Cross sections | 8 | 8 | 8 | 8 | 8 | 8 | 8 | 8 |

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 10

يوضح الجدول مجموعة من الإحصائيات الخاصة بمختلف متغيرات الدراسة، بحيث يتضح لنا عن وجود 200 مشاهدة تم تكوينها انطلاقا من المتغيرات والدول محل الدراسة، وكذلك بين لنا الجدول عن وجود 8 متغيرات والتي تشمل المتغير التابع والمتغيرات المستقلة السبعة، أما عن الإحصائيات لبعض المتغيرات فقد كانت النتائج توضح بأن القيمة القصوى لمؤشر الحرية 81.20 في حين أن القيمة الدنيا كانت 44.7 وهذا ما يدل على وجود بعض البلدان ذات مؤشر جيد للحرية الاقتصادية ومنها ما هي متدهورة في هذا المؤشر، أما مؤشر الحوكمة فكانت أعلى قيمة 66.06، وأقل قيمة 15.52 وهذا ما تبينه الفارق الكبير في مؤشرات المؤسساتية بين دول محل الدراسة.

ثانيا : الارتباط بين المتغيرات

هذا الاختبار يسمح بفحص مصفوفة الارتباط أي أزواج الارتباط الممكنة بين هذه المتغيرات، وبالتالي التأكد من خلو النموذج من أهم المشاكل التي يمكن أن تحدث عند تقدير نموذج بيانات البائل:

جدول 3-3: الارتباط بين المتغيرات

| Covariance Analysis: Ordinary | | | | | | | | |
|-------------------------------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|----------|
| Date: 07/03/22 Time: 21:01 | | | | | | | | |
| Sample: 1996 2020 | | | | | | | | |
| Included observations: 200 | | | | | | | | |
| Correlation | | | | | | | | |
| Probability | FDI | NGDP | EF | CPOP | GOV | WDIS | INFR | COLONIAL |
| FDI | 1.000000 | | | | | | | |
| NGDP | 0.245845 | 1.000000 | | | | | | |
| | 0.0004 | ----- | | | | | | |
| EF | 0.312182 | -0.129816 | 1.000000 | | | | | |
| | 0.0000 | 0.0669 | ----- | | | | | |
| CPOP | -0.262437 | -0.054106 | -0.372677 | 1.000000 | | | | |
| | 0.0002 | 0.4467 | 0.0000 | ----- | | | | |
| GOV | 0.405988 | 0.172955 | 0.747742 | -0.604539 | 1.000000 | | | |
| | 0.0000 | 0.0143 | 0.0000 | 0.0000 | ----- | | | |
| WDIS | -0.210830 | -0.276780 | -0.008373 | -0.158295 | -0.076821 | 1.000000 | | |
| | 0.0027 | 0.0001 | 0.9063 | 0.0252 | 0.2796 | ----- | | |
| INFR | -0.080070 | -0.204750 | 0.376775 | -0.121243 | 0.253497 | 0.520690 | 1.000000 | |
| | 0.0597 | 0.0036 | 0.0000 | 0.0872 | 0.0003 | 0.0000 | ----- | |
| COLONIAL | 0.176545 | 0.584277 | -0.132426 | -0.202495 | 0.260068 | -0.166186 | -0.094931 | 1.000000 |
| | 0.0124 | 0.0000 | 0.0616 | 0.0040 | 0.0002 | 0.0187 | 0.1812 | ----- |

المصدر : مخرجات 10 EViews

يشير الجدول إلى عدم وجود اعتماد خطي بين متغيرات النموذج، وبذلك بالإمكان تضمينها في نفس معادلة الانحدار أثناء التقدير، حيث ينتج عن تضمين المتغيرات ذات المعامل الارتباط القوي في نفس الانحدار، معلمات مقدرة غير موثوقة، وإن كان تدني معاملات الارتباط البسيط غير كاف النفي مشكلة (Multicollinearity). في حين أن الدراسات تؤكد أنه عند تجاوز قيمة الارتباط أعلى من 0.80 تشير إلى الاعتماد الخطي بين متغيرات النموذج المستقلة. وهكذا تشير هذه النتائج إلى الارتباط بين المتغيرات ليست قوية جدا، مما يشير إلى عدم وجود هذه المشكلة.

ثالثا: دراسة الاستقرارية

لقد ظهرت العديد من الاختبارات الحديثة التي تقوم بتحليل وفحص جذر الوحدة لبيانات بانل ومن

أهمها هي:

- ❖ Augmented Dickey–Fuller test -
- ❖ Levin, Lin and Chu test: 2002 – LLC
- ❖ Im,Pesaran and Shin test: 2003 –IPS

الجدول 3-4: اختبار جذر الوحدة ل ADF

| | | ADF | | | | | | |
|---------------------------|-------------|---------------------|--------------|---------------|------------|--------------|-------------|--------------|
| | | At Level | | | | | | |
| | | $LFDI_{ijt}$ | $LNGDP_{ij}$ | $LWDIST_{ij}$ | LEF_{ij} | $LCPOP_{ij}$ | $LGOV_{it}$ | $Llnfr_{jt}$ |
| With Constant | t-Statistic | -2.77358 | - | - | 0.14010 | -2.91567 | -0.84908 | 1.83938 |
| | Pro b. | 0.0028 | 0.3570 | 0.0001 | 0.5557 | 0.0018 | 0.1979 | 0.9671 |
| With Constant & Trend | t-Statistic | -3.27563 | - | - | - | -1.65444 | 2.64545 | 0.83135 |
| | Pro b. | 0.0005 | 0.6373 | 0.0344 | 0.24490 | 0.0490 | 0.9959 | 0.7971 |
| With out Constant & Trend | t-Statistic | -0.45687 | - | - | 2.44637 | -1.36041 | 1.78339 | 0.21146 |
| | Pro b. | 0.3239 | 0.0004 | 0.0711 | 0.9928 | 0.0868 | 0.9627 | 0.5837 |
| | | At First Difference | | | | | | |
| | | $LFDI_{ijt}$ | $LNGDP_{ij}$ | $LWDIST_{ij}$ | LEF_{ij} | $LCPOP_{ij}$ | $LGOV_{it}$ | $Llnfr_{jt}$ |
| | | With Constant | t-Statistic | / | - | / | - | / |
| Pro b. | / | | 0.0000 | / | 0.0000 | / | 0.0000 | 0.0002 |
| With Constant & Trend | t-Statistic | / | - | / | - | / | - | - |
| | Pro b. | / | 0.0003 | / | 0.0001 | / | 0.0000 | 0.0126 |
| With out Constant & Trend | t-Statistic | -10.4220 | / | - | - | - | - | - |
| | Pro b. | 0.0000 | / | 0.0000 | 0.0000 | 0.0000 | 0.0000 | 0.0000 |

مخرجات 10 eviews

الجدول 3-5: اختبار جذر الوحدة LLC

| | | Levin, Lin & Chut (LLC) | | | | | | |
|---------------------------|-------------|-------------------------|--------------|---------------|------------|--------------|-------------|--------------|
| | | At Level | | | | | | |
| | | $LFDI_{ijt}$ | $LNGDP_{ij}$ | $LWDIST_{ij}$ | LEF_{ij} | $LCPOP_{ij}$ | $LGOV_{it}$ | $LInfr_{jt}$ |
| With Constant | t-Statistic | -2.03011 | 1.79692 | - | - | -7.53316 | 3.48772 | 0.87321 |
| | Prob. | 0.0212 | 0.1536 | 0.0183 | 0.4685 | 0.0000 | 0.9998 | 0.8087 |
| With Constant & Trend | t-Statistic | -2.11234 | 0.98675 | - | - | -0.92603 | 2.49131 | 0.65841 |
| | Prob. | 0.0173 | 0.1025 | 0.2510 | 0.4691 | 0.1772 | 0.8536 | 0.9998 |
| With out Constant & Trend | t-Statistic | -1.36504 | - | - | - | -0.46374 | 0.28090 | - |
| | Prob. | 0.0861 | 0.0436 | 0.3908 | 0.3214 | 0.3214 | 0.6106 | 0.0068 |
| | | At First Difference | | | | | | |
| | | $LFDI_{ijt}$ | $LNGDP_{ij}$ | $LWDIST_{ij}$ | LEF_{ij} | $LCPOP_{ij}$ | $LGOV_{it}$ | $LInfr_{jt}$ |
| | | | | | | | | |
| With Constant | t-Statistic | / | - | - | - | -1.21498 | -0.25879 | - |
| | Prob. | / | 0.0498 | 0.0000 | 0.0002 | 0.0121 | 0.04357 | 0.0101 |
| With Constant & Trend | t-Statistic | / | - | - | - | -0.92326 | -1.09173 | - |
| | Prob. | / | 0.0089 | 0.0007 | 0.0496 | 0.0197 | 0.0023 | 0.0409 |
| With out Constant & Trend | t-Statistic | -12.4493 | / | - | - | -4.20301 | -12.2053 | - |
| | Prob. | 0.0000 | / | 0.0000 | 0.0000 | 0.0000 | 0.0000 | 0.0000 |

مخرجات 10 views

الجدول 3-6 : اختبار جذر الوحدة IPS

| | | Im Pesaran and Shin (IPS) | | | | | | |
|-----------------------|-------------|---------------------------|--------------|---------------|------------|--------------|-------------|--------------|
| | | At Level | | | | | | |
| | | $LFDI_{ijt}$ | $LNGDP_{ij}$ | $LWDIST_{ij}$ | LEF_{ij} | $LCPOP_{ij}$ | $LGOV_{it}$ | $LInfr_{jt}$ |
| With Constant | t-Statistic | -2.60664 | - | - | 0.03202 | -3.54797 | -0.78732 | 2.08980 |
| | Prob. | 0.0046 | 0.4499 | 0.0002 | 0.5128 | 0.0002 | 0.2155 | 0.9817 |
| With Constant & Trend | t-Statistic | -3.16439 | 0.52549 | - | - | -1.58795 | 2.41498 | 0.96240 |
| | Prob. | 0.0008 | 0.7004 | 0.0455 | 0.2555 | 0.0561 | 0.9921 | 0.8321 |
| | | At First Difference | | | | | | |
| | | $LFDI_{ijt}$ | $LNGDP_{ij}$ | $LWDIST_{ij}$ | LEF_{ij} | $LCPOP_{ij}$ | $LGOV_{it}$ | $LInfr_{jt}$ |
| | | | | | | | | |
| With Constant | t-Statistic | / | - | / | - | / | -8.58632 | - |
| | Prob. | / | 0.0000 | / | 0.0000 | / | 0.0000 | 0.0000 |
| With Constant & Trend | t-Statistic | / | - | / | - | / | -7.60807 | - |
| | Prob. | / | 0.0002 | / | 0.0001 | / | 0.0000 | 0.0057 |

مخرجات 10 views

من خلال الجداول 3-4، 3-5، 3-6 بأن كل المتغيرات هي متكاملة من الرتبة (0) $I(0)$ و (1) $I(1)$ وعدم وجود تكامل أي من المتغيرات من الرتبة (2) $I(2)$ ، من هنا يكون قد تحقق شرط استخدام نموذج ARDL

الفرع الرابع: تقدير النموذج

أولاً: تقدير النموذج باستخدام نماذج بائل الساكنة

في دراستنا سوف نستعمل تم استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية والمقطعية Panel Data من خلال تطبيق ثلاثة نماذج وهي: نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model نموذج الآثار الثابتة Fixed Effects Model ونموذج الآثار العشوائية Random Effects Model وذلك من أجل التعرف على نوع التأثيرات المستخدمة للمعلمة α_i فيما إذا كانت تتبع أثر عشوائي (نموذج مركبات الخطأ) أو تحديدي (نموذج التأثيرات الثابتة). وبالاعتماد على برنامج **evIEWS10** تحصلنا على نتائج الجدول التالي:

الجدول 3-7: نتائج اختبار نموذج الجاذبية باستخدام البيانات المقطعية PANEL DATA

| i يمثل إجمالي تدفقات الاستثمارات الاجنبية الواردة إلى الجزائر j يمثل إجمالي تدفقات الاستثمارات الاجنبية الصادرة من الدول محل الدراسة | | | المتغير التابع |
|---|-------------------------|-------------------------|---------------------|
| نموذج التأثيرات العشوائية | نموذج التأثيرات الثابتة | نموذج الانحدار التجميعي | المتغيرات التفسيرية |
| 0.1393 | 0.0953 | 0.1239 | $NGDP_{it}$ |
| 0.0212 | 0.1266 | 0.0450 | |
| 0.0210 | -0.0173 | 0.0278 | GOV_{it} |
| 0.1403 | 0.4043 | 0.0484 | |
| -0.0001 | -0.0002 | -0.0017 | $WDIST_{ij}$ |
| 0.2775 | 0.8782 | 0.0895 | |
| 0.0635 | 0.0260 | 0.0197 | EF_{it} |
| 0.0602 | 0.6553 | 0.2719 | |
| -0.0007 | 0.0005 | -0.0004 | $Infr_{it}$ |
| 0.0961 | 0.5309 | 0.2429 | |
| -0.4173 | 0.5313 | -0.6089 | $CPOP_{it}$ |
| 0.2810 | 0.3021 | 0.1098 | |
| 0.0360 | / | -0.2901 | $Colonial_{ij}$ |
| 0.9593 | / | 0.6775 | |
| 0.2408 | 0.3145 | 0.2323 | معامل التحديد |

المصدر: مخرجات Eviews 10

كما هو مبين في الجدول أعلاه، توضح النماذج الثلاثة التالية : المربعات الصغرى المجمعة، التأثيرات الثابتة و التأثيرات العشوائية والذي يبين النتائج المتحصل عليها من التقدير، بحيث يوجد في النماذج الثلاث ما هو من المتغيرات معنوي وما هو غير معنوي كما هو موضح في الجدول، وايضا ما هو موافق للنظرية الاقتصادية وما هو غير موافق، في حين أنه سوف نقوم بمجموعة من الاختبارات التي تبين لنا صحة النموذج و نسبة الاعتماد عليه فيما يلي:

1- الاختيار بين النموذج التجميعي والثابت

الجدول 3-8: نتائج اختبار المفاضلة بين نموذجي التجميعي والثابت

| Methods | R-square | df | F-statistic |
|-------------------------|----------|---------------|---------------|
| Pooled Regression Model | 0.2323 | 7.192(2.0017) | 0.2817 |
| Fixed Effect Model | 0.3145 | | |

أشار الجدول أعلاه بناء على اختبار إحصائية فيشر المحسوبة أصغر من قيمة إحصائية F الجدولية، بمعنى أنه يتم قبول فرض العدم القائل إن نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model هو المناسب، ورفض الفرض البديل الذي ينص على أن نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model هو النموذج المناسب.

وهذا ما أكدته اختبار Wald Test من خلال الجدول التالي:

الجدول 3-9: اختبار Wald Test

| Wald Test: Pool: COMPA | | | |
|---------------------------|----------|----------|-------------|
| Test Statistic | Value | df | Probability |
| F-statistic | 29.95328 | (7, 192) | 0.0000 |
| Chi-square | 209.6730 | 7 | 0.0000 |

المصدر: مخرجات Eviews 10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن القيمة الاحتمالية ل إحصاء F-Statistic أكبر من مستوى المعنوية المعتمد فإنه يتم قبول فرض العدم الذي ينص النموذج المناسب هو نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model ، ورفض الفرض البديل الذي ينص على أن النموذج المناسب هو نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model .

2- الاختيار بين النموذج الثابت والعشوائي

الجدول 3-10: نتائج اختبار Hausman Test للنموذج

| Correlated Random Effects - Hausman Test | | | | |
|--|--|-------------------|--------------|--------|
| Pool: COMPA | | | | |
| Test cross-section random effects | | | | |
| Test Summary | | Chi-Sq. Statistic | Chi-Sq. d.f. | Prob. |
| Cross-section random | | 18.649491 | 6 | 0.0048 |

المصدر: مخرجات Eviews 10

و من خلال اختبار Hausman الذي يمكننا من الاختيار ما بين نمذجي التأثيرات الثابتة و العشوائية والذي يبين أن إحصائية معنوية، وعليه يتم عدم قبول فرضية العدم، فيكون نموذج الآثار الثابتة هو الأنسب، وبالتالي سنعتمد على نتائجه.

3- اختبار Breusch-Pagan LM للتباين

الجدول 3-11: اختبار Breusch-Pagan LM للتباين

| Residual Cross-Section Dependence Test | | | | |
|---|-----------|------|--------|--|
| Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) | | | | |
| Pool: COMPA | | | | |
| Periods included: 25 | | | | |
| Cross-sections included: 8 | | | | |
| Total panel observations: 200 | | | | |
| Note: non-zero cross-section means detected in data | | | | |
| Cross-section means were removed during computation of correlations | | | | |
| Test | Statistic | d.f. | Prob. | |
| Breusch-Pagan LM | 109.1994 | 28 | 0.0000 | |
| Pesaran scaled LM | 10.85073 | | 0.0000 | |

المصدر: مخرجات Eviews 10

توضح إحصائية اختبار Breusch Pagan معنوية، ومنه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تدل على عدم ثبات تباين حدي للأخطاء في النموذج. وبالتالي يمكن القول ان كل النماذج الثلاث غير فعالة لتمثيل العلاقة بين المتغيرات نظرا لعدم وجود ثبات تباين حدي للأخطاء وتدني قيمة معامل التحديد الكلي، وهذا ما استوجب المرور الى التقدير بواسطة منهجية PANEL ARDL.

ثانيا: تقدير النموذج باستخدام PANEL ARDL

1- اختبار التكامل المشترك Pedroni test للنموذج

الجدول 3-12: اختبار التكامل المشترك Pedroni test

| القيمة الاحتمالية Probability | إحصائية الاختبار Statistic-Test | الاختبار Test |
|---|------------------------------------|------------------|
| Within-dimension معلمة الانحدار الذاتي المشتركة | | |
| 0.0496 | -0.278696 | Panel v-stat |
| 0.0233 | -2.182219 | Panel rho-stat |
| 0.0150 | -0.621982 | Panel rho-stat |
| 0.0030 | -2.746631 | Panel ADF-stat |
| Group mean cointegration tests (between-dimension) ذاتي الفردية | | |
| 0.9997 | -3.410929 | Group rho-stat |
| 0.0010 | -3.083629 | Group PP-stat |
| 0.0380 | -1.774367 | Group ADF-stat |

المصدر: مخرجات 10 Eviews

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن ست (6) إحصائيات مقترحة من طرف Pedroni معنوية عند 5 % من أصل 7 إحصائيات، وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الارضية البديلة H_1 و بالتالي يوجد تكامل مشترك بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و متغيرات الدراسة وفقا لاختبار Pedroni .

الجدول 3-13: اختبار التكامل المشترك Kao Residual Cointegration Test

Kao Residual Cointegration Test
Series: FDI EF CPOP GOV INFR NGDP WDIS
Date: 07/04/22 **Time:** 06:36
Sample: 1996 2020
Included observations: 200
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
User-specified lag length: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

| ADF | t-Statistic | Prob. |
|-----|-------------|--------|
| | - | 0.0026 |
| | 2.789639 | |

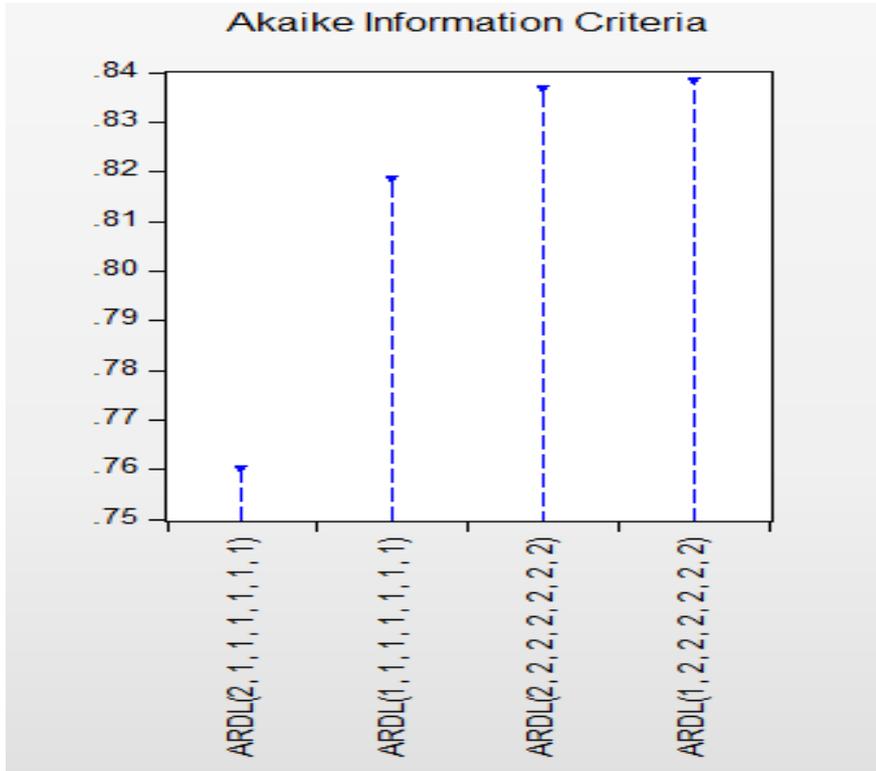
المصدر: مخرجات Eviews 10

نتائج اختبار Kao للتكامل المشترك تؤكد نتائج Pedroni أي أنه يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات بالنسبة لكل النماذج المقترحة.

2- اختبار فترات الابطاء المثلى للنموذج:

من خلال الاعتماد على معيار AIC ، قد تم تحديد فترات الابطاء المثلى، والتي تمثلت في (2.1.1.1.1.1) كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل 3-10: اختبار AIC



المصدر: مخرجات Eviews 10

3- النتائج القياسية

ولتقدير نموذج البائل الديناميكي لدراسة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع باستخدام مقدر PANEL ARDL كالتالي :

الجدول 3-14: نتائج اختبار نموذج الجاذبية باستخدام البيانات المقطعية PANEL ARDL

| تقدير النموذج المدى الطويل | | |
|-------------------------------|---------|---------------------|
| الاحتمال | المقدرة | المتغيرات التفسيرية |
| 0.0000 | 0.043 | $NGDP_{ij}$ |
| 0.0058 | 0.012 | EF_{ij} |
| 0.0441 | -1.905 | GOV_{it} |
| 0.4156 | 0.3106 | $CPOP_{ij}$ |
| 0.0000 | -0.0156 | $WDIST_{ij}$ |
| 0.0264 | -0.0112 | $Infr_{ij}$ |
| تقدير النموذج في المدى القصير | | |
| الاحتمال | المقدرة | المتغيرات التفسيرية |
| 0.0837 | 0.052 | $NGDP_{ij}$ |
| 0.6002 | 0.068 | EF_{ij} |
| 0.8322 | 0.003 | GOV_{it} |
| 0.0010 | 0.484 | $CPOP_{ij}$ |
| 0.359 | 0.00118 | $WDIST_{ij}$ |
| 0.2858 | 0.0001 | $Infr_{ij}$ |
| -0.7027 | | COINTEQ01 |

المصدر : مخرجات Eviews 10

من خلال الجدول أعلاه ظهرت المعلمات موافقة تماما لتوقعات النظرية الاقتصادية، ويظهر ذلك جليا من خلال العلاقة الطردية التي تربط ما بين تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وكل من نمو الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، مؤشر الحرية الاقتصادية و النمو السكاني ، والعلاقة العكسية التي تربط بين الاستثمار الاجنبي المباشرة و المسافة، كل هذه النتائج كانت وفق النظرية الاقتصادية.

أما بالنسبة لمؤشر الحوكمة والبنية التحتية كانت النتائج غير موافقة للنظرية الاقتصادية التي جاءت بإشارة سالبة أي ذات علاقة عكسية مع الاستثمار الاجنبي المباشر.

أما فيما يخص التقدير في المدى القصير فقد بينت معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة وتساوي -0.70 ومعنوية عند مستوى 1% . وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع والمتمثل في FDI يستغرق فترة و نصف حتى يصل إلى التوازن في المدى الطويل، وهو ما يدعم وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات حيث تعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج على الانتقال من اختلال الأجل القصير إلى التوازن طويل المدى، كما تشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (-0.70) إلى أنه عند انحراف FDI خلال الفترة قصيرة الأجل $(t-1)$ عن قيمته التوازنية في الأجل البعيد فإنه يتم تصحيح ما يعادل 73% من ذلك الانحراف خلال الفترة t .

أما عن معلمات النموذج في المدى القصير فقد كانت كلها غير معنوية، إلا متغير نمو السكان الذي ظهر معنوي وذو دلالة إحصائية، وكانت علاقته طردية وهو موافق للنظرية الاقتصادية، بحيث أن حجم السكان يظهر لنا حجم السوق المحلية للبلد المضيف.

تحليل النتائج المدى الطويل

➤ المسافة $WDIST_{ij}$ جاءت إشارتها سالبة والتي تدل على أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد المضيف وعامل المسافة هي علاقة عكسية، أي أن الأثر الحدي يساوي -0.0156 ، معناه إذا زادت المسافة بوحدة واحدة فإن الاستثمار الأجنبي للجزائر أي البلد المضيف سينخفض ب 0.02% وهذا يوافق التوقعات القبلية والتفسير الاقتصادي هو كون عامل المسافة يؤثر في حجم التبادلات ضمن عامل الوقت وعامل التكلفة وهذا منطبق للنظرية الاقتصادية .

➤ يعتبر توفر بنية تحتية ملائمة محددًا هامًا ورئيسيًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، إذ أنها تساهم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر ومن ثم رفع معدل العائد على الاستثمار، ويراعي المستثمر الأجنبي توفر الدولة المضيفة على شبكة نقل حديثة تسهل عملية الوصول إلى الأسواق داخل الدولة المضيفة وكذلك العالم الخارجي، ووسائل اتصالات متطورة والتي تمكن من سهولة وسرعة الإتصال بين فروع الشركة في الدولة المضيفة والمركز الرئيسي في الدولة الأم كما أنها تسهل من عملية تبادل البيانات والمعلومات بين الفروع والمركز، بحيث من خلال نتائج دراستنا يوجد تأثير عكسي لمتغير البنية التحتية *Infrtij* المعبر عنها بطول السكك الحديدية على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر فكما زادت البنية التحتية بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض في الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر ب -0.0112% ، وما يفسر طبيعة هذه العلاقة هو تدهور حالة البنى التحتية للجزائر رغم الاصلاحات التي أطلقتها الجزائر في السنوات الاخيرة، هذا الوضع أدى إلى انخفاض جودة النقل عبر السكك الحديدية في الجزائر ناهيك عن ضعف الاهتمام بتطوير النقل السككي نظرا لأهميته في نقل البضائع الثقيلة زيادة على ذلك ارتفاع تكلفة النقل عبر السكك وهو الأمر الذي لا يساهم بشكل إيجابي في جذب المستثمرين الأجانب وهذا ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية (العارف خديجة، 2018).

➤ في حين أن مؤشر الحرية الاقتصادية له أثر ايجابي ولكن جد ضعيف على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، بحيث أن الزيادة ب 1% فإن الاستثمار الاجنبي المباشر يرتفع ب 0.012% ، وذلك راجع للإصلاحات الاقتصادية والمالية والجبائية التي تبنتها الجزائر مع مطلع التسعينات قصد جلب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي لم تكن كافية من أجل استقطاب الاجانب،

(معط الله سهام 2017، ناصور عبد القادر 2014، Nahed zghidi & al 2016)

وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية فمن خلال قراءتنا لفروع مؤشر الحرية الاقتصادية بالجزائر التي صنفها الخبراء إلى ثلاث مجموعات ، بداية بسيادة القانون وتحتوي على حقوق الملكية ونزاهة الحكومة والفعالية القضائية، ففي الجزائر معظم الملكية الحقيقية تحوز عليها الحكومة ، في أيدي اطرار حكومية أو للحكومة نفسها ، مما يجعل المعاملات العقارية صعبة أما النظام القضائي في البلاد فهو ضعيف وبطيء التنفيذ ويخضع للضغوطات السياسية ورجال الاعمال الكبار المنطويين تحت حماية

أيادي حكومية، اضافة على أن القطاع العام والخاص فينتشر فيه الفساد وأن معظم المعاملات الاقتصادية تحدث في القطاع غير الرسمي المبني على التزوير والرشوة وغيرها من المعاملات غير القانونية .

أما المجموعة الثانية: وتضم هذه المجموعة كل من العبء الضريبي ،الانفاق الحكومي ، والحرية المالية التي توفرها الحكومة وهذا في وعاء واحد سمي بحجم الحكومة، فقد قدر المعدل الاعلى للضريبة الدخل ب 35% ، أما معدل الضريبة على الشركات هو 23% ، وبلغ العبء المالي الكلي 24.5% من اجمالي الدخل المحلي ، أما فيما يخص الانفاق الحكومي فبلغ 41.4% من الانتاج وهذا ما يلخص تدخل الدولة في المجال المالي والاقتصاد وكذلك ضعف وعاء التحصيل الضريبي الذي يعد من أهم مصادر الدخل لدى الدولة.

وفيما يخص المجموعة الثالثة: وهي كفاءة النظام ويضم حرية ممارسة الاعمال ، حرية العمل و الحرية النقدية بحيث أن كل الجهود التي اتخذتها الجزائر من أجل تحسين البيئة الاستثمارية إلا أنها لا تزال بالقدر الكافي لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر بسبب العقبات البيروقراطية، وأيضاً استمرار جمود سوق العمل يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة.

وأخيراً المجموعة الرابعة: وهي مجموعة السوق المفتوحة ويعبر عنها بالحرية التجارية ، حرية الاستثمار و الحرية المالية بحيث لم تعرف الجزائر انفتاح تجاري بسبب الحواجز والعوائق الجمركية الكبيرة ، وعدم فتح الاستثمارات الاجنبية والمحلية للخواص بسبب سيطرة الحكومة رجالها التابعين تحت لوائها على المشروعات الكبرى، أما القطاع المالي فتسيطر عليه البنوك التابعة للحكومة أي انها مقيدة من طرف الدولة.

➤ بينت الدراسة بأن مؤشر الحوكمة للجزائر GOV_{it} كانت مقدرته معنوية ولها أثر سلبي على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد للجزائر، أي انه إذا تغير مؤشر الحوكمة ب 1% فإن الاستثمار ينخفض ب 1.905% ، وهذه النتائج لا توافق النظرية الاقتصادية ولكن تتوافق مع البيئة المؤسسية في الجزائر، حيث دلت هذه النتائج على عجز البيئة المؤسسية في استقطاب المستثمرين الأجانب، نظراً لضعف مؤشرات الحوكمة التي تميزت بتفشي قضايا الفساد، عدم وجود نوعية تنظيمية جيدة وعدم كفاءة النظام القضائي وعدم استقلاليته، وهذا ما دل على عدم فعالية الحكومة وامتلاكها ارادة في خلق المناخ المناسب لاستقطاب المستثمرين الأجانب، وهذا راجع في الاساس لامتلاك رجال الاعمال التابعين تحت لوائها على معظم المشروعات، إلى جانب كثرة العراقيل البيروقراطية التي

أصبحت كهواية في الادارات الجزائرية، كل هذه العوامل تساهم في ارتفاع تكاليف المعاملات الاقتصادية وخلق حالة من عدم اليقين ما يزيد من درجة المخاطر، ما يؤدي إلى رد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. هذه النتيجة تتوافق مع

(2012) Mihaela Peres et al.(2018), Sabir & al.(2019),Gangi& Abulrazak من ناحية أخرى أظهرت بعض الدراسات مثل H. Winner,2005, Helpmen & Peter Egger، al, 2000 أن الاثر العكسي بين مؤشر الحوكمة خاصة في مكافحة الفساد وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد والتي تعزز النتائج القياسية التي أجريت في البلدان النامية حول الفساد و علاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر Peter Egger al, 2000 Helpmen & H.Winner ,2005 حيث تبين هذه الدراسات ان الفساد يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية للجوء بعض الشركات متعددة الجنسيات للرشاوي، و قد ارتبطت قضايا الفساد في الجزائر بأسماء شركات عالمية متورطة مع شركات وطنية كقضية خليفة بنك و سوناطراك 1 و سوناطراك¹².

➤ أما متغير نمو الناتج المحلي الاجمالي $NGDP_{it}$ فهو معنوي وله أثر موجب على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر أي أنه إذا تغير الناتج المحلي الاجمالي بوحدة واحدة فإن تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر سوف ترتفع بـ 0.043 % ، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة Nahed Sedik. 2012 , zghidi & al 2016 وتتفق كذلك مع النظرية الاقتصادية كون الناتج المحلي الإجمالي GDP_{it} يعتبر محدد اقتصادي مهم لـ FDI_{ijt} فهو يقيس حجم السوق Market Size وهذا المؤشر له أهمية كبيرة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فتوافر أسواق كبيرة ببلد ما يعمل على خفض التكاليف وبالتالي جذب المزيد من الاستثمارات في كافة المجالات الصناعية والزراعية والخدماتية، كما أن تفسيرها من وجهة نظر الدولة المستثمرة وهذا راجع إلى أن معظم الدول المستثمرة تكون دول متقدمة ومحقة للاكتفاء الذاتي المحلي فتسعى إلى الانتشار خارج الشركة الأم من اجل توسيع النشاط وتحقيق أرباح اكبر وتدنيه بعض التكاليف التي تكون في هذه الدول وبالتالي هذا يوافق التوقعات القبلية ومنطق النظرية الاقتصادية.

➤ كما أن متغير السكان فهو يعبر عن حجم السوق المحلي للدول والتي جاءت مقدرة نمو سكان الجزائر $CPOP_{it}$ غير معنوية و ذات إشارة موجبة، والتي تدل على العلاقة الطردية بين الاستثمار

¹ بن عاشور رتيبة، جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، دراسة قياسية، مرج سبق ذكره، ص.331.

الأجنبي المباشر للبلد المضيف والكثافة السكانية له، فحسب النتيجة فكلما زاد عدد السكان بوحدة واحدة فإنها تأثر بالإيجاب على تدفقات الاستثمار الأجنبي بالزيادة بقيمة تقدر ب 0.3106% وهذا ما يميز به السكان في الجزائر باعتبارهم مستهلكين بالدرجة الاولى، من هنا تفسر هذه النتائج أن الدول الباحثة عن استثمارات خارج ديارها غالبا ما تبحث عن توسيع أسواقها في الدول التي بها كثافة سكانية مرتفعة من أجل تسويق منتجاتها.

خاتمة الفصل

حاولنا في هذا الفصل تطبيق نموذج الجاذبية على تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، وقد تم توظيف التقنيات القياسية الحديثة باستخدام منهج تحليل بيانات البائل للحصول على نتائج أكثر دقة وكفاءة، وذلك باستعمال الطرق الثلاثة وفق الأسلوب المجمع و نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية والتي لم تظهر النتائج مشجعة، إلا في حالات محدودة، حيث أظهرت النتائج عن وجود مشاكل قياسية التي أعطت مقدرات غير معنوية وظهور إشارات غير متوقعة وانخفاض المقدرة التفسيرية، إضافة إلى اجراء اختبار هوسمان الذي رجح التقدير لصالح أسلوب الآثار الثابت، من هنا استعنا بطريقة panel ardl التي أعطت نتائج جيدة وأظهرت معنوية كل المتغيرات التي تعمل على التأثير في تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة .



الخاتمة

لقد سعينا من خلال هذه الأطروحة الى دراسة و تحليل جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، فظهور مفهوم الاستثمارات الاجنبية المباشرة كان نتيجة عولمة الاقتصاديات في تغيير النماذج الكلاسيكية للإنتاج، والتي ظهرت من خلالها حركة انتقالية واسعة من الشركات المتعددة الجنسيات باتجاه الدول النامية لما تقدمه من أجور منخفضة ووفرة الموارد الطبيعية، تعتبر هذه الحركات العابرة القارات من رؤوس الأموال، والمعدات والتكنولوجيا نتيجة إعادة تنظيم الإنتاج المكاني من السلع والخدمات.

وعلى مدى عقدين من الزمن ، أصبحت حكومات البلدان النامية أكثر قدرة على المنافسة في اجتذاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقاليمها، وهناك عدة أسباب جعلت هذه البلدان تتسارع في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وهي: إيجاد فرص العمل ، وتراكم رأس المال ، وتشجيع الصادرات وإمكانية نشر التكنولوجيا في المؤسسات الصناعية المحلية.

بحيث أن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر تبدو جلية من خلال التعاريف المتعددة له، ومختلف الزوايا التي تناولت فيها النظريات الاقتصادية المفسرة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر والتي كانت تنحصر في البحث عن الموارد الطبيعية والمواد الأولية في البداية، إلى أن أصبحت تبحث عن الأسواق ، ثم انتقل إلى الترشيد وتدئنة التكاليف عن طريق تفكيك العمليات الإنتاجية على المستوى العالمي، هذا مكن بعض البلدان النامية خاصة منها الآسيوية إلى انتهاز الفرصة للتكامل العالمي، متخذين مبدأ الانفتاح الاقتصادي كوسيلة والسياسات العمومية كشرط ، و كانت هذه السياسات سببا في اقلعهم نحو النمو لأنها مزجت ببراعة بين السياسة الحمائية و السياسة الانفتاحية، ثم تبعتها سياسات ذات طابع مؤسساتي حرصت على مرافقة الاستثمار الأجنبي المباشر بتنظيم و مراقبة و تكلفة العمل و بتحسين فرص الحصول على القروض.

إن هذا التحول في مسار تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر غير من الخارطة الاقتصادية الجغرافية، و أيضا حول التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى استحواذ قطاع الخدمات على أكبر حصة من مشاريع إنشاء استثمارات جديدة أو من عمليات الاندماج والتّمكك.

إن المحددات هي التي معالم الاستثمار الاجنبي المباشر من حيث موقعه أو من حيث تصديره أو استقباله وتضبط أشكاله، وتمثل هذه المحددات مجموع الاجتهادات التي أفرزتها الدراسات النظرية والتطبيقية لرصد كل الأسباب الصناعية والتجارية والمؤسساتية التي تؤدى إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.

من خلال هذا البحث حاولنا إثراء النقاش فيما يخص أهم المحددات التي تفسر تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، والتي تتميز بقدرات ومزايا تجعلها وجهة للمستثمرين، ف الجزائر في السنوات الأولى من الاستقلال تميزت بفلسفة ثورية تتبع ذات الفكر الاشتراكي والذي يعطي للدولة الشرعية في إدارة الاقتصاد، في حين أنه منذ بداية التسعينات إلى غاية اليوم والتي تميّزت بتوجيه

السياسات الاقتصادية نحو اقتصاد السوق مع تطبيق سياسات التعديلات الهيكلية والتخلي التدريجي للدولة عن بعض أدوارها لصالح القطاع الخاص، و بالتالي فإن إن مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو نتاج لكل الظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي عاشتها الجزائر.

وبالرغم من المجهودات التي اتخذتها الجزائر في تحسين المناخ الاستثماري من خلال ترسانة من القوانين والتعديلات المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر، وذلك بالتوجه نحو الانفتاح الاقتصادي من خلال جملة من الإصلاحات مسّت النظام الضريبي والتسهيلات المؤسّساتية لمرافقته عبر مختلف الهيئات المستحدثة كالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، وإعطاء ضمانات تتعلق بحرية الاستثمار، إلا أنه مازال يشوبه نقائص جعلت المؤسسات الدولية المعنية بتقييم الاستثمار الأجنبي المباشر تصنّفه في مراتب متدنية، بسبب قصور في السياسات العامة للدولة، التي أنتجت سوقا موازيا معوقا للاستثمار، بالإضافة إلى نظام بنكي متخلف وغير ملائم وكذلك عقارا صناعيا يكتنفه التّعقد، وإجراءات إدارية كثيفة وعديدة جعلت من الرشوة بديلا لها، وهذا ما بينه تحليلنا للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر بين ضعف التدفّقات نحوها، وانحصارها في قطاع المحروقات وقطاع الخدمات .

ومن أجل القيام بدراستنا استعملنا نموذج الجاذبية الذي يعد الانسب في قياس مدى جذب دولتين أو أكثر مع بعضهم، فهذا النموذج خاصة بعد اشتقاق المعادلة الخاصة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل العديد من الباحثين، حيث ساهمت بشكل كبير في إعطاء نظرة دقيقة قياسية واضحة وشاملة في مجال جاذبية التدفقات البيئية خاصة تلك المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

وبعد دراستنا لجاذبية الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة واثّر نموذج الجاذبية على ذلك خاصة في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية نستطيع القول أن الاستثمار في الجزائر لا زال يعتمد على قطاع معين في مجال المحروقات .

وقد حاولنا من خلال دراستنا هذه إبراز بعض المتغيرات المفسرة التي لها علاقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وتحديد هذه العلاقة من خلال اختبار وقياس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع ومتغيرات مستقلة تفسيرية (كالناتج المحلي الخام، عدد السكان، مؤشر الحرية الاقتصادية، ومؤشر الحوكمة، البنية التحتية، المسافة ومتغيرات وهمية تمثلت في التاريخ المشترك) كل هذا من خلال نموذج الجاذبية الذي يعد من أهم النماذج القياسية المستخدمة في مثل هذه الدراسات لإظهار مدى جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة (1996-2020)، وكانت النتائج كالتالي:

✓ إن سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تعتمد على التنسيق بين مختلف سياسات

الاقتصاد

الكلية، بالإضافة الى الجوانب المؤسّساتية و البيئة التشريعية و القوانين التي تمثل مناخ الأعمال.

✓ إن التحسن الطفيف في المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر والتي تعتبر من بين أهم المحددات المكونة لمناخ الاستثمار، إلا أن البيانات الإحصائية اثبت أن حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تبقى ضعيفة، و التي تصنف من بين البلدان ذات المخاطر العالية ومنه الاستثمار الأجنبي المباشر لم يرقى المستواه المطلوب.

✓ تميز الاقتصاد الجزائري بعدة مظاهر منها ضعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إفتقارها للتكنولوجيا ، سوء استغلال الموارد الاقتصادية، عدم المرونة في الجهاز المصرفي والاداري، الطابع الاستهلاكي للاقتصاد.

✓ إن إعتقاد الجزائر على قطاع واحد وهو قطاع النفط، أما باقي القطاعات فهي مهمشة وبالتالي ليس هناك تكامل بين القطاعات الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي، فهو يعرف باقتصاد ريعي.

اختبار الفرضيات

❖ **الفرضية الأولى:** يعتبر المناخ الاستثماري في الجزائر مشجعا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

فمن خلال ما سبق تبين بأن المناخ الاستثماري في الجزائر لم يرقى بعد إلى المستوى المطلوب، أي إلى مستوى جذب عدد كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أنه يواجه عدة مخاطر منها اقتصادية، سياسية، اجتماعية، قانونية وضريبية، وبالتالي هذه المخاطر تعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما يؤكد عدم تحقق الفرضية.

❖ **الفرضية الثانية:** يوجد تأثير بين المتغيرات المؤسسية والاستثمار الاجنبي المباشر.

من أجل الاجابة على هذه الفرضية قمنا بدراسة قياسية بتطبيق نموذج الجاذبية الذي يقيس جذب الجزائر للاستثمارات الاجنبية المباشرة، وذلك من خلال إستعمال أهم المحددات التي تؤثر في تدفقات الاستثمارات في الدول النامية، بالاعتماد على دراسة saskai في توضيح أهم المحددات التي تؤثر في تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول النامية، فبينت نتائج الدراسة بأن الجزائر وبالرغم بكل ما تملكه من مقومات (ثروات طبيعية متنوعة، شساعة المساحة، تكلفة اليد العاملة الرخيصة...) تجعل منها وجهة مستقطبة للاستثمار الاجنبي المباشر، إلا أنها عكس ما تمتلكه فهي لا تعد وجهة إهتمام للمستثمرين الاجانب ، وبالتالي يمكن القول بأن الفرضية الثانية غير محققة، أي أن الجزائر في الظروف الحالية ليس لها القدرة على جذب إستثمارات أجنبية مباشرة، وذلك بسبب الفساد المنتشر بالدرجة الاولى والبيروقراطية التي تغلغت في كافة الادارات وتعدد الاجراءات فيها، فمؤشر الحوكمة الذي يعبر عن الحالة المؤسسية فكان له النصيب الاكبر من التأثير ولكن عكسي وسلبى، وهذا نظرا لما عرفته الجزائر في العشرية الاخيرة من فساد كبير في كل القطاعات الذي أثر في التعاملات الادارية وجعل المحسوبية

والرشوة في المقام الاول في توزيع المشاريع، وكذلك الاحداث الاخيرة التي عرفتها الجزائر بحيث تميزت بعدم الاستقرار السياسي وانطلاق الحراك الذي عبر عن عدم ثقة الشعب في الحكومة وفي رجال الاعمال الذين كانوا مسيطرين على المشروعات الكبرى في البلد، مما نتج عنه فتح باب محاسبة الفساد والفاستدين هذا ما نتج عنه تجميد معظم المشاريع التي كانت بين رجال الاعمال الجزائريين و الاجانب مما زاد من فقدمهم للثقة في الجزائر.

أما مؤشر الحرية الاقتصادية فقد كان تأثير ضعيف بسبب عدم اعتماد الجزائر لسياسات واضحة من شأنها تحرير الاقتصاد الجزائري، واتباع سياسات جعلتها منطقة نفور بالنسبة للمستثمرين الاجانب، فحرية المستثمر الاجنبي هي من الأولويات الرئيسية في اتخاذ قرار توجيه استثمارات، ففي الجزائر معظم المشاريع الكبرى التي أعطيت للمستثمرين الاجانب كانت تفرض عليهم شراكة من رجال الاعمال الجزائريين المنطويين تحت لواء الحكومة، مما صعب المأمورية للمستثمر الاجنبي في تسيير المشروعات، أما في المجال المالي فسيطرت الحكومة على كل البنوك بدون استثناء جعل أوليات الحصول على القروض لرجالها مما صعب على المستثمر من تمويل مشروعاته، وكذلك التخلف الذي يتميز به القطاع المصرفي خاصة في تحويل العملات من و إلى الجزائر.

❖ الفرضية الثالثة: يوجد تأثير بين المتغيرات الاقتصادية والاستثمار الاجنبي المباشر

فمن خلال النتائج المتحصل عليها يتضح لنا أن المتغيرات الاقتصادية كان تأثيرها ضعيف ويكاد ينعدم، فكان تأثير الناتج المحلي ضعيف، أما النمو السكاني لم يكن له تأثير، في حين أن البنية التحتية كان لها تأثير عكسي، وهذا راجع إلى أن معظم الاستثمارات الاجنبية متمركزة في قطاع المحروقات الذي يتأثر بالاسعار العالمية للنفط، وبالتالي لا يوجد تأثير بين المتغيرات الاقتصادية وتدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

• الفرضية الرابعة: للمخاطر المؤسسية الجزء الاكبر في التأثير على تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر.

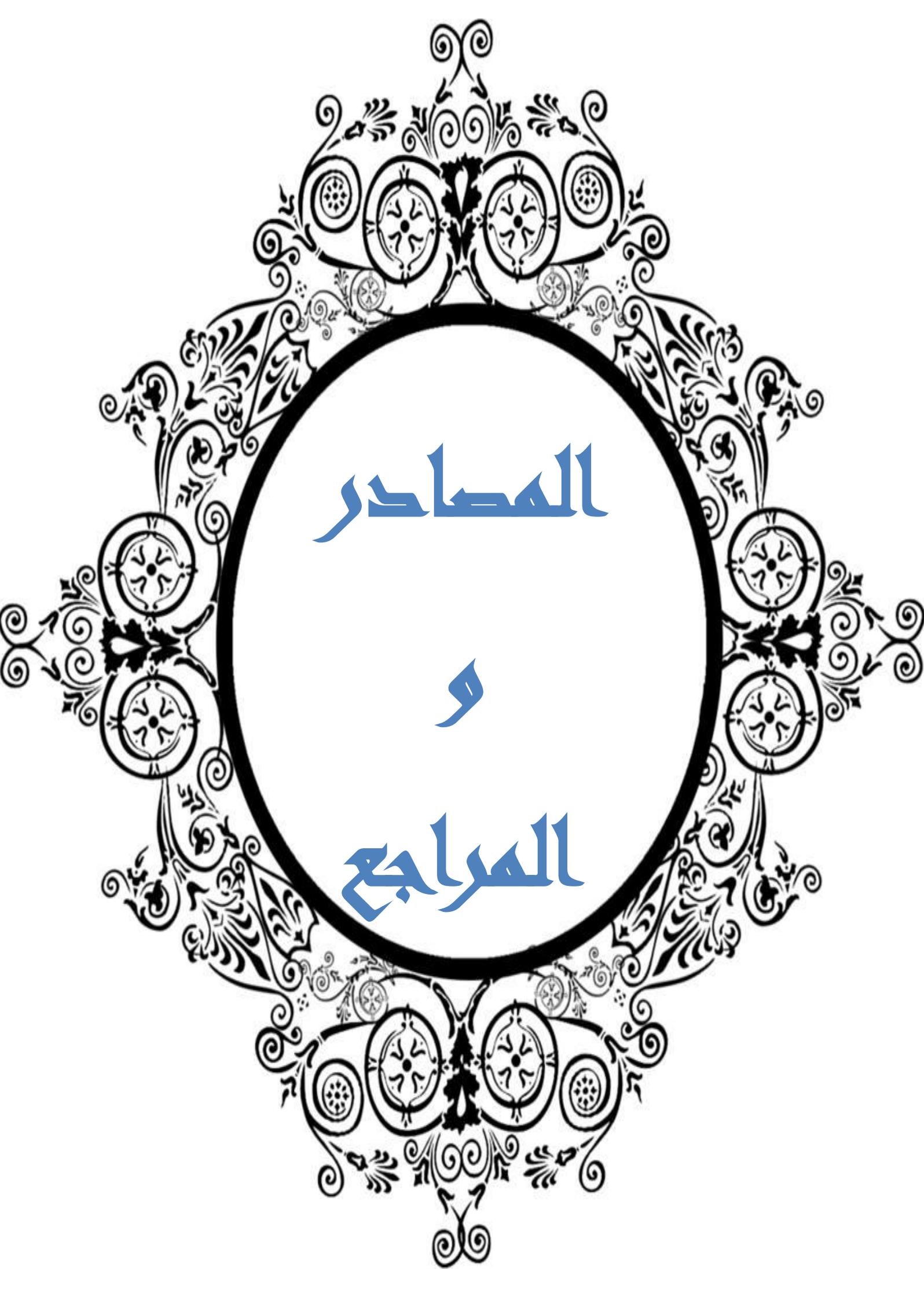
من خلال الدراسة القياسية توصلنا إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تتأثر المؤشرات المؤسسية خاصة مؤشرات الحوكمة والتي كان تأثيرها كبير وسلبى على تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة إلى الجزائر .

التوصيات

- يجب أن تكون هناك إرادة سياسية تعمل وتخطط على دفع عجلة نمو الاقتصاد الجزائري وتطويره من خلال خلق منظومة إنتاجية متطورة، وهذا لا يكون إلا بتشجيع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر للبلاد.

- ضمان حرية المستثمر الاجنبي من أجل إعطاء المردود اللازم في المشروعات من خلال إعادة صياغة القوانين الخاصة بالاستثمار الاجنبي المباشر، وتفعيل دور القضاء في حماية المستثمر.

وأخيراً لا تزال الجزائر قادرة على الاستفادة من الحالة السياسية في بلدان الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط والأزمات في بلدان منطقة اليورو من خلال توفير مزايا أكثر جاذبية لاجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر . ونظراً إلى الفرص الاستثمارية المتاحة في العديد من القطاعات غير المستغلة في البلد ، ولا سيما السياحة ، وبسبب إمكاناتها الهائلة (1200 كيلومتر من السواحل والصحاري وما إلى ذلك) ، فإن السياحة لم تستغل على نحو فعال ، في حين أن الاستثمارات في قطاع الفنادق في تونس والمغرب قد استفادت منها إلى حد كبير، غير أنه توجد أيضاً ألبان يمكن فيها للبلد أن يستخرج كميات كبيرة من الموارد المعدنية غير المستغلة ، ولا سيما الفوسفات ، والأغذية الزراعية ، والقطاعات الإلكترونية والمصرفية والمالية ، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة قد يكون من المرغوب فيه التكيف مع الوضع الاقتصادي الإقليمي مع الحفاظ على مصالح البلاد مع الأخذ في الاعتبار أن ما يهم المستثمر هو وضوح قواعد الحوكمة واستمراريتها.



المصادر

و

المراجع

المراجع

1- المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

1. حاوشين ابتسام، دردار نادية، مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والتحكيم كضمانة قانونية لجذبه، حوليات جامعة الجزائر 1، كلية العلوم القانونية والسياسية، جامعة محمد شريف مساعدي، سوق اهراس، العدد 31- الجزء الرابع، 2017.
2. حسن الخضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف و قضايا، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، السنة الثالثة، الكويت، 2004.
3. حسين حريم، ادارة المنظمات منظور كلي. عمان، الأردن، دار حامد للنشر والتوزيع، 2010.
4. دالع مصطفى، جدلية الاستثمارات العربية في الجزائر، دار الوعي، الجزائر، 2009.
5. رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر ، الطبعة الأولى ، مصر، المكتبة العصرية بالمنصورة، 2007 .
6. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة القاهرة :دار الإسلام للطباعة والنشر، 2000.
7. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة. القاهرة :دار الإسلام للطباعة والنشر، 2002 .
8. سعيد محمد السيد، الشركات المتعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مصر : الهيئة المصرية للكتاب، 1978 .
9. عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية ،منظماتها، شرائتها، تداعياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
10. عبد السلام أبو قحف ،اقتصاديات الاستثمار الدولي ،المكتب العربي الحديث ،الإسكندرية ،الطبعة الثانية، 1992 .
11. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الإدارة والاستثمار، منشورات الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993.

المراجع

12. عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2001.
13. علي ابراهيم الخضر، إدارة الأعمال الدولية، دار رسلان، دمشق، سوريا، ط1، 2007.
14. علي عباس ، إدارة الأعمال الدولية ، الأردن ، دار الحامد ، 2007 .
15. عليوش قريوع كمال، قانون الإستثمارات الخاص في الجزائر، ديوان المطبوعات،الجزائر، 1999.
16. عميروش محند شلغوم، دور المناخ الإستثماري في جذب الإستثمار الجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، ط1 ، لبنان.2012.
17. عيسى محمد الغزالي، الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف و قضايا- ، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية"، العدد 6، 2004.
18. فليح حسن خلف ، التمويل الدولي ، عمان ، مؤسسة الوراق، 2004 .
19. كريستيان بالوا، الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ترجمة عادل عبد الوهاب، دار ابن خلدون، لبنان، 1994.
20. مبارك سلوس ، التسيير المالي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2001 .
21. محمد عبد العزيز عبد الله، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الإقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2005.
22. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، ط1، الأردن ، 2007 .
23. منصور الزين . تشجيع الاستثمار و اثره على التنمية الاقتصادية، دار الراهة للنشر و التوزيع، الاردن، عمان الطبعة الاولى 2012 .
24. نزيه عبد المقصود محمد مبروك، محددات وضمانات جذب الاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر، 2014.
25. هجير عدنان زكي أمين: الاقتصاد الدولي، النظرية والتطبيقات، بغداد 2007.
26. وليد عبده مواله، نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة، الكويت ،المعهد العربي للتخطيط، 2010.

ثانيا: المقالات

1. أبو جمعة، بلال، سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز النمو الاقتصادي بالجزائر: في بداية الألفية الثالثة 1999-2010، المجلة العلمية للبحوث والدراسات، المجلد 25، العدد 03 ، مصر، 2011.
2. أسماء سي علي، تقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2002_2017) _دراسة تحليلية_، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 15، العدد 2019، 02.
3. أميرة بحري. الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (بين حوافز ومقومات جذبه ومعوقات طرده)، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، العدد 01، 2020.
4. بدر شحدة سعيد حمدان ،دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية ، مجلة الإدارة و الاقتصاد العدد 11 ، 2016.
5. بلعوج بولعيد؛ معوقات الاستثمار في الجزائر؛ مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 4 ، 2006.
6. بن ديبش نعيمة، بوطلاعة محمد، المعنونة بدور الحوكمة والبيئة المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر دراسة قياسية للفترة (1996-2015)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 04، رقم 01، جوان 2017.
7. حسنة أقاسم ، قراءة في المؤشرات الاقتصادية العالمية لمناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر مع الاشارة الى بعض الدول، مجلة الحقيقة، المجلد 10 ، العدد 19، 2018.
8. حسين يوسف، داودي محمد، بيئة الاعمال كعامل محدد الاستثمار الاجنبي المباشر، مجلة نوميروس الاكاديمية، المجلد 1، العدد 2، المركز الجامعي مغنية جوان 2020.
9. حكيمة حلومي، ليلي حلومي، دراسة تحليلية إحصائية لمؤشر الحرية الاقتصادية ودوره في تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر سنة 2018 باستخدام طريقة ACP، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 7، العدد 2، ديسمبر 2019.
10. حيتالة معمر، قانون الاستثمار الجديد لسنة 2016: خطوة أخرى نحو تحسين مناخ الاستثمار"، مجلة القانون العقاري والبيئة، العدد الثامن، يناير 2017.
11. خالد منه، حوكمة المالية العامة في الجزائر وتحديات الشفافية، MPRA، 2016.
12. دانيال كوفمان، وارت كراي، بابلو زويدو، تحسين التنظيم والإدارة من التشخيص إلى التنفيذ، مجلة التمويل والتنمية، FMI، جوان 2000.

المراجع

13. مبطوش العجلة، مداني بن شهرة، تقديرات نموذج الجاذبية المطبقة على التدفقات البينة للاستثمار الاجنبي المباشر، دراسة تطبيقية على الجزائر،مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، العدد 06،ص.9-33، جانفي 2014.
14. دكاني عبد الكريم، معوقات الاستثمار السياحي الأجنبي في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد05، ص 183-2018،202.
15. راضي محمد، محمد شكر، دور الحوكمة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر بإستخدام نموذج الجاذبية، مجلة البحوث المالية والتجارية،المجلد 21، العدد 02، 2020.
16. رشيد يوسف. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني-حالة الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،المجلد 5، العدد 5، 2005، 162-172.
17. روشو عبد القادر، مدى جاذبية المناخ الاستثماري في الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة (دراسة تقييمية للفترة 2000-2019)، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 04، ديسمبر 2019.
18. زغبة طلال،واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة الجزائر 3،العدد: 2012/07.
19. زغيب شهرزاد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع و آفاق، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، العدد08 ، بسكرة، 2005.
20. زكرياء يحيى جمال،اختيار النموذج في نماذج البائل الطولية ، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، 21، 2012.
21. زياد عربية علي، الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للفساد في الدول النامية، مجلة الأمن و القانون، دبي، العدد الأول، 2002 .
22. سليمان دحو ، محمد بن مسعود. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية وفق نظرية المواعمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر. مجلة رؤى اقتصادية،رقم 12، المجلد 7،ص.81-101، 2017.
23. سي جيلالي هاشمي، مختاري فيصل، أثر الجودة المؤسسية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDL، مجلة الريادة لإقتصاديات الاعمال، المجلد 06، العدد03، جانفي 2020.

المراجع

24. الشريف بقة، زرمان فيصل، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2002-2017-رهانات وتحديات، مجلة العلوم الانسانية، جامعة تبسة، العدد 16، ص 241-2018، 259.
25. صفاء عبد الله معطي، محمد أحمد سالم بلحويصل ، استخدام بيانات البانل في نمذجة علاقة تقلبات متغيرات التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي في اليمان للفترة (2006-2013)مجلة الريان للعلوم الإنسانية والتطبيقية، المجلد 2، العدد 1 ، يونيو 2019.
26. على عماد الدين إبراهيم، استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية. المجلة العربية للإدارة، لمنظمة العربية للتنمية الإدارية - جامعة الدول العربية ، 2021، ص. 97-110 .
27. عمر ياسين خليات وعماد الشدوح، أثر مؤشرات الحاكمة الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، ولة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 21، العدد 3، جامعة آل البيت، أردن، 2015.
28. غرايبة هشام ، نضال عزام، محددات الطلب على الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد الاردني، مجلة ابحاث اليرموك، سلسلة العلوم الانسانية و الاجتماعية ، مجلد 13 و عدد 1، 1997.
29. قلوب عبد الحكيم ، بن ابراهيم الغالي. مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الأدبيات النظرية والأداء العملي-دراسة تقييمية لمؤشرات دولية خلال الفترة (2001 إلى 2018)-. مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد رقم 11، العدد 03، ص. 33-52، 2021.
30. كرامة مروة، رايس حدة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية - دراسة تحليلية- ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2012.
31. مختار بونقاب، زواويد لزهاري، أثر المناخ الاستثماري على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، المجلد-2 العدد 1، جانفي 2018.
32. منصف شرفي ، عبد الملك توبي ،محددات المناخ الاستثماري وتأثيرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 15 ديسمبر 2018.
33. منور أوسرير، عليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا جامعة الجزائر، العدد الثاني، ماي، 2005.

المراجع

34. منى يونس حسين، إتجاه الإنتقال إلى إقتصاد السوق في العراق بين الإنفتاح والتحول، مجلة بغداد قسم العلوم الاقتصادية، العدد 26، 2011.
35. موزاوي عائشة، القوانين والأجهزة المنظمة للاستثمار في الجزائر - اشارة لقانون 16-09 يتعلق بترقية الاستثمار-مجلة افاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد 02، ص 128-2017، 152.
36. نصاح سليمان، خثير محمد، قياس أثر الحوكمة على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (1996-2016)، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 9، العدد 2، 2021.
37. نظمي، البيئة الاستثمارية الملائمة لقطاع الاعمال في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية العراقي، المجلد 19، رقم 74، 2013.
38. وصاف سعدي، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز و العوائق، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 8، 2008.
39. وليد عبد مولاه، "نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة"، (الكويت:مجلة جسر التنمية، العدد السابع والتسعون نوفمبر، 2010).
- ثالثا: الاطروحات**
1. إبتسام بن يحي، محددات التدفق التجاري الدولي في ظل البيئة الدولية الجديدة للتجارة العالمية: دراسة تطبيقية باستخدام نموذج الجاذبية على حركة التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس - سطيف -، الجزائر، 2019.
2. إينال أمينة، محاولة نمذجة قطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1984-2014)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016-2017.
3. بامحمد نفيسة، تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقارنة Oli، مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2015/2016.
4. بشرابر عمران، نمذجة قياسية لتأثير الاستثمار على التنمية في الجزائر، مذكرة ماجيستر، المعهد الوطني للتخطيط و الإحصاء، 2004/2005، الجزائر، 2005.

المراجع

5. بلخباط جمال، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي -دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 01، الجزائر، 2015.
6. بلقاسم أحمد، نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2014.
7. بن داودية وهيبة، واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1995-2004) مع التركيز على الجزائر، مصر، المغرب، تونس، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نفود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلوي الشلف، الجزائر، 2004/2005.
8. بن عاشور رتيبة، جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 2013، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2015.
9. بن ناجي حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر. قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، الجزائر، جامعة منتوري، 2006/2007.
10. بو عبيد ميلود، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 01، الجزائر، 2017.
11. بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، رسالة ماجستير تخصص الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013.
12. جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: نفود، بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013.

المراجع

13. جوامع ليبية، أثر سياسات الإستثمار في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية- دراسة مقارنة الجزائر، مصر والسعودية-200-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014-2015.
14. حساني بن عودة، أثر العوامل المؤسسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2011.
15. حساني رقية، مؤسسات رأس المال المخاطر كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة. 2009.
16. حنان شناقن ، تأثير الاستثمارات الاجنبية المباشرة في قطاع الادوية على الاقتصاد الجزائري دراسة حالة شركة الكندي لصناعة الادوية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في قسم علوم التسيير فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2009.
17. حورية حمني، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها -حالة الجزائر-مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية-جامعة منتوري - قسنطينة-السنة الجامعية: 2005 - 2006.ص18.
18. خيالي خيرة، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الاشارة إلى الجزائر دراسة تحليلية للفترة(2000-2012) ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016.
19. خير قدور، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الاصلاح و الواقع ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم اقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي جامعة الجزائر، 2002 .
20. داودي محمد، السياسة المالية وأثرها في استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2012.

المراجع

21. رائدة شحدة محمد الدودة، الاستثمار الأجنبي في الضفة الغربية وقطاع غزة: مجاله ومحدداته خلال الفترة 1995-2007، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في إدارة الأعمال بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي في جامعة الخليل، 2010 .
22. زغبة طلال، مناخ الإستثمار في الجزائر : واقع و آفاق دراسة قياسية لتحديد حجم الإستثمار المرغوب للفترة 2007-2011، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، 2008-2009.
23. ستي حميد، استخدام نموذج الجاذبية في تقدير الإمكانيات التجارية لدول منطقة المغرب العربي (الجزائر، تونس و المغرب)، دكتوراه علوم اقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، قسم العلوم الاقتصادية، 2014.
24. سحنون فاروق. قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر- مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير-جامعة فرحات عباس سطيف . 2009-2010.
25. سنوسي بن عومر، فعالية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر تقييم تجربة الشراكة قطاع عام- خاص، رسالة تخرج لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014.
26. سي عفيف البشير، عوامل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر دراسة حسب نموذج الجاذبية، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، 2016.
27. صحراوي جمال الدين، الأبعاد المؤسسية وسوق العمل في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص اقتصاد عمومي والمؤسسات، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، الجزائر، 2019.
28. صفيح صادق، الاستثمار الاجنبي المباشر والحكم الراشد حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2015.
29. العارف خديجة، محددات جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة النامية: دراسة قياسية باستخدام بيانات البائل من 1996-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 02، 2018.

المراجع

30. عبد القادر ناصور، إشكالية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2014.
31. العريايي منال، فعالية السياسات المالية والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في علوم التسيير تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، 2021.
32. فرحي، كريمة. أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر 2016.
33. قارة ابراهيم، أثر أنظمة سعر الصرف على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة نظرية ونمذجة قياسية باستخدام معطيات البانل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص :اقتصاد قياسي بنكي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2019.
34. قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و آفاقها في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه دولة ، كلية العلوم الاقتصادية،تخصص تحليل اقتصادي جامعة الجزائر، 2005 – 2004.
35. كافي عبد الكريم، علاقة التكامل الاقتصادي بالاستثمارات الأجنبية المباشرة: تطبيق نموذج الجاذبية على الاتفاقيات الأورو-متوسطة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير.، 2018.
36. لبيبة جوامع. أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية-دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية-2000_2012. مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة.، 2014.
37. ليلي التهامي حسين مرغم، الهجرة الدولية وأثرها على النمو الاقتصادي الشامل دراسة تطبيقية حول دول نامية مختارة، أطروحة دكتوراه في اقتصاد الاعمال، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية، 2020.

المراجع

38. محمد إبراهيم مادي، فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2000_2010، أطروحة دكتوراه، جامعة شلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية 2012/2013.
39. محمد سارة، الاستثمار الأجنبي في الجزائر - دراسة حالة أوراسكوم-، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في قانون الأعمال، جامعة قسنطينة، 2009/2010.
40. معط الله سهام، أثر الحرية الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية - دراسة قياسية أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2017.
41. مفتاح صليحة، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه طور ثالث في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2019-2020.
42. منصورى الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2005-2006، جامعة الجزائر. 2006.
43. ميدون سيسانى، تحليل أثر المخاطر القطرية على جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه نظام ل.م.د، تخصص :علوم تجارية :استثمار و تمويل، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة ابن خلدون - تيارت- 2015.
44. ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2006/2007.
45. ناصري نفيسة، أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية - دراسة حالة الجزائر-، مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع : مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010-2011.
46. هند سعدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة (198-2014)، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية تخصص: علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2016/2017 .

المراجع

47. يقور احمد، أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر، 2014-2016.

رابعاً: الملتقيات

1. إبراهيم عبد المنعم ياسين، الاستثمار الأجنبي غير المباشر، مشاركته طلابيه، الأحد، 6 يونيو 2010.
2. بلعبيدي عايدة عبير، بوخورس عبد الحميد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر، ملخص بحث مقترح للملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة المحور الثاني: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة- أفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من البطالة، جامعة المسيلة، 2011.
3. بلعوج بولعيد، المنظمة العالمية للتجارة و الاستثمارات، ملتقى ورقة الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 22-23، أبريل، جامعة ورقلة، 2003.

خامساً: القوانين والمراسيم

1. الجريدة الرسمية العدد 53 الصادرة بتاريخ 02/08/1963 .
2. الجريدة الرسمية، العدد، 19، المادة 02 من القانون رقم 09_09 المؤرخ في 20 شوال 0117 الموافق لا 01 أوت 2009 المتعلق بتقنية الاستثمار.
3. القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03/08/2016 يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، 2016.
4. المرسوم التنفيذي رقم 22-336 المؤرخ في 3 ربيع الثاني عام 1428 الموافق 06 أبريل سنة 2007 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ويحدد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 27، الصادر بتاريخ 03/04/2007.

خامساً: التقارير

1. تقرير الاستثمار العالمي للاستثمار 2020، الانتاج الدولي بعد الجائحة، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية.
2. محمد اسماعيل ، جمال قاسم حسن، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، صندوق النقد العربي، يونيو - 2017.
3. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008.

المراجع

4. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار الفصلية، عدد خاص، الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العامة، العدد الفصلي الثاني، أبريل-يونيو 2014، الكويت، 2014.

5. نشرة ضمان الاستثمار للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، الكويت، العدد 2، سنة 2002.

سادسا: المواقع الالكترونية

1. حيدر يونس كاظم، المخاطر القطرية، القسم : الادارة و الاقتصاد / الاقتصاد / مواضيع عامة في علم الاقتصاد / ، 6 / 7 / 2019 ، <https://almerja.com/reading.php?idm=118928>
2. موقع مؤشر الحرية الاقتصادية: <https://www.heritage.org/index/about>
3. الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار: www.andi.dz

1. ABBOTT, A. et DE VITA, Glauco. Evidence on the Impact of Exchange Rate Regimes on Foreign Direct Investment Flows. 2008.
2. Abdmoula, W., Arab Trade Integration: An Augmented Gravity Model, the 5th international conference on Global Research in business and economics, Kuala Lumpur, Malaysia, 2009.
3. Andreff, W., “Peut-On Empêcher La Surenchère Des Politiques D'attractivité A L'égard Des Multinationales? ”, dans A. Bouët, J. Le Cacheux (dir.), “Globalisation Et Politiques Economiques: Les Marges De Manoeuvre”, Economica, Paris, 1999.
4. Arestis, Philip, and Malcolm C. Sawyer, “A Bibliographical Dictionary of Dissenting Economists” Second Edition, Cheltenham: Edward Elgar,2000.
5. Aswathappa, K., “International Business”, The Fourth Edition, India: Tata McGraw Hill Education , 2010.
6. Baltagi, B. H., “Econometric Analysis of Panel Data”, 3rd edition. Chichester, England: John Wiley & Sons, 2005.
7. Barclay, Lou Anne A, “Foreign Direct Investment in Emerging Economics Corporate Strategy and Investment Behaviour in The Caribbean”, London and New York: Routledge, 2000.
8. Baum, C. F., “An Introduction to Modern Econometrics Using Stata”, College Station, Texas: Stata Press, 2006.
9. Bernard bonnin, l'entreprise multinationale et l'etat, edition etudes vivantes , 1984.
10. Cherunilam, Francis, “International Economics”, The Fifth Edition, New Delhi: Tata Mc Graw-Hill, New Delhi,2008.
11. CZINKOTA, Michael R., RONKAINEN, Ilkka A., “Fundamentals of International Business”, Second Edition, New York: Wessex,2009
12. Damodar N , Gujarati , Dawn C. Porter , Basic econometrics , fifth Edition ,2008.
13. Dimitrios A. and Stephen G. Hall ,« Applied Econometrics : A modern Approach », 1sted . Palgrave Macmillan.2007.
14. Djarova, J, “Cross border investing; the case of Central and Eastern Europe”, Kluwer, Boston, NY,Dordrecht,2004.

15. Dunning, J.H. ,“The Theory of Transnational Corporations”, The United Nations Library on Transnational Corporations, Routledge, London and New York, 1993.
16. FAETH, Isabel, “The Foreign Direct Investment in Australia: Determinants and Consequences”, Custom Book Centre, University of Melbourne, 2011.
17. GRAHAM, Edward M. et KRUGMAN, Paul, “Foreign Direct Investment in The United States” The Third Edition, Washington: Institute for International Economics ,1995.
18. Jean-louis mucchielli, Relations économiques internationales, 4e édition, hachette livre, 2005.
19. Keith Head: Gravity for Beginners: UBC Econ 590 a students: 2003.
20. Kojima, Kiyoshi, direct foreign investment, billing and sons ltd guild ferd, London 1982.
21. LIZONDO, J. Saul, “The Foreign Direct Investment”, ALIBER, Robert Z. et CLICK, Reid W. (Eds), “Reading in International Business: A Decision Approach ”, Cambridge: MIT Press, 1999.
22. MALCOLM Gillis, DWIGHT.H, PERKINS, « Economie du développement », 4ème édition, Boeck, paris, 1998.
23. MOOSA, Imad., “FDI: Theory, Evidence and Practice”, PALGRAVE, 2002.
24. Muchielli, Jean-Luis., Mayer, Thierry. Economie internationale. Paris, Dalloz, 2005.
25. MUSABEH, AHMED. "MAIN THEORIES OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT." 2018.
26. Patrick Sevestre, Econométrie des Données de Panel, Dunod, Paris, 2002.
27. Peyrand, Josette, " Gestion Financière International", 3ème éd, Paris, France, 1995.
28. Pitelis, Christos, and Roger Sugden, “The Nature of The Transnational Firm”, The Second Edition, London, UK: Routledge, 2000.
29. Raymond Vernon, The Manager in The International Economy, Seven Edition, Prentice Hall International, London, 1996.
30. William. H. Greene, Econometric Analysis, 5th edition, Prentice Hall, New Jersey, 2003.

1. Adam F. & Boillot J. , Les échanges Commerciaux entre la France et les les Pays d'Europe Centrale et Orientale (PECO) , Economie et Prévision , N° 128 , 1996.
2. AGARWAL, Jamuna P. Determinants of foreign direct investment: A survey. *Weltwirtschaftliches Archiv*, vol. 116, no 4,1980.
3. Agrawal, Gaurav. Foreign Direct Investment and Economic Growth in BRICS Economies: A Panel Data Analysis. *Journal of Economics, Business and Management*, Vol. 3, Issue 4, 2015.
4. Alexandre Minda et Huu-Thanh-Tam Nguyen, les déterminants de l'investissement direct étranger d'exportation-plateforme, *Revue économique*, Vol 63, N 1, 2012.
5. ALI, Fathi A., FIESS, Norbert, et MACDONALD, Ronald. Do institutions matter for foreign direct investment?. *Open economies review*, 2010, vol. 21, no 2, p. 201-219.
6. Amin, Haghnejad, Mohsen Mehrara, Meybodi Fereshteh Jandaghi and Jalal Dehnav. Dynamic Causal Relationships among GDP, Exports, and Foreign Direct Investment (FDI) in the Developing Countries. *International Letters of Social and Humanistic Sciences*, Issue 14, pp. 1-19.2014.
7. ANDERSON, James E. The gravity model. *Annu. Rev. Econ.*, vol. 3, no 1, p. 133-160.2011.
8. Arellano, M. and Bond S., “Some Tests of Specification for Panel Data: Monte Carlo Evidence and an Application to Employment Equations”, *Review of Economic Studies* , 58(2), pp: 277–297,1991.
9. Arellano, M. and O. Bover (1995), “Another Look at the Instrumental-Variable Estimation of ErrorComponents Models”, *Journal of Econometrics*, 68(1), pp: 29-51.
10. ASONGU, Simplice A. et ODHIAMBO, Nicholas M. Governance and social media in African countries: An empirical investigation. *Telecommunications Policy*, vol. 43, no 5, p. 411-425.2019.
11. AZMAN-SAINI, W. N. W., BAHARUMSHAH, Ahmad Zubaidi, et LAW, Siong Hook. Foreign direct investment, economic freedom and economic growth: International evidence. *Economic Modelling*, 2010, vol. 27, no 5, p. 1079-1089,2010.

12. Babu, G Suresh and Sekhar M Raja. Impact of Foreign Direct Investment (FDI) In Indian Food Processing Sector. *Journal of Business and Management*, Vol. 17, Issue 1, 2015.
13. Banga, Rashmi. Export Diversifying Impact of Japanese and US Foreign Direct Investment in the Indian Economy. *Journal of International Business Studies*, Vol.37, Issue 4,2006.
14. BANNAGA, Alamedin, GANGI, Yagoub, ABDRAZAK, Rafid, et al. The effects of good governance on foreign direct investment inflows in Arab countries. *Applied Financial Economics*, vol. 23, no 15, p. 1239-1247,2013.
15. BAYRAKTARI, N. Foreign direct investment and investment climate. *Procedia Economics and Finance* , 5, 83-92.2013.
16. BIRO, Flora Panna, ERDEY, László, GALL, Jozsef, et al. The effect of governance on foreign direct investment in Latin America—issues of model selection. *Global Economy Journal*, 2019, vol. 19, no 01, p. 1950006.
17. BLONIGEN, Bruce A. A review of the empirical literature on FDI determinants. *Atlantic economic journal*, vol. 33, no 4,2005.
18. Blundell, R. and S. Bond, “Initial Conditions and Moment Restrictions in Dynamic Panel Data Models”, *Journal of Econometrics*, 87(1),1998.
19. BOATENG, Agyenim, HUA, Xiuping, NISAR, Shaista, et al. Examining the determinants of inward FDI: Evidence from Norway. *Economic Modelling*, vol. 47, p. 118-127.2015.
20. BORA, Bijit, “Foreign Direct Investment Research Issues”, London: Routledge , 2002.
21. Borensztein, E., Gregorio De J and Lee J-W, How Does Foreign Direct Investment Affect Economic Growth? *Journal of International Economics*, Vol- 45, Issue-1,1998.
22. Brouthers, Lance Eliot, Werner Steve and Wilkinson Timothy J. The Aggregative Impact of Firms Strategies on the Trade Balances of Host Countries. *Journal of International Business Studies*, Vol. 27, Issue 2,1996.
23. BUCKLEY, P. Foreign direct investment and multinational enterprises. Springer, 1995.
24. BURGER, Martijn, VAN OORT, Frank, et LINDERS, Gert-Jan. On the specification of the gravity model of trade: zeros, excess zeros and zero-inflated estimation. *Spatial Economic Analysis*, vol. 4, no 2,2009.

25. CAETANO, José et CALEIRO, António. Economic Freedom and Foreign Direct Investment: How Different are the MENA Countries from the EU. iBusiness. reeqrchgate, 2009.
26. Carré, Denis, and Nadine Levratto, "Les Performances des Territoires: Les Politiques Locales, Remèdes au Declin Industriel", Paris : Le Manuscrit, 2001.
27. Chen, Chunlai, "Foreign Direct Investment In China: Location Determinants, Investor Differences and Economic Impacts", Cheltenham, UK: Edward Elgar Publishing, reseqrchgqte, 2011.
28. CHINE, Lazhar, DJEDDI, Tarek, et HAIDOUCHI, Achour. Foreign direct investment as an instrument to promote entrepreneurship in Algeria: structural analysis using MICMAC method. Journal of Business and Management Sciences, vol. 5, no 4, 2017.
29. CHOONG, Chee-Keong, YUSOP, Zulkornain, et SOO, Siew-Choo. Foreign direct investment, economic growth, and financial sector development: a comparative analysis. ASEAN Economic Bulletin, vol. 21, no 3, 2004.
30. Christophe Hurlin et Valerie Mignon, « Synthèse de tests de racine unitaire sur données de panel », Université d'Orléans, 2005.
31. Claudioraujo. Jean, Français. Brun, Jean Louis. combes, Econométrie, Bréal 2008.
32. Click Reid W, Financial and Political Risks in US Foreign Direct Investment. Journal of International Business Studies, Vol. 36, Issue 5, 2005.
33. CŒURÉ, Benoît, RABAUD, Isabelle, et MADIÈS, Thierry. Attractivité de la France: analyse, perception et mesure; suivi d'un commentaire de Thierry Madiès. Economie et statistique, vol. 363, no 1, 2003.
34. Craig A. Depken and Robert J. Sonora, "Asymmetric Effects of Economic Freedom on International Trade Flows", (Texas : Department of Economics, University of Texas at Arlington, Arlington, International Journal of Business and Economics, Vol 4, No 2, 141-155, 2005.
35. DAMANPOUR, Faramarz, "The Evolution of Foreign Banking in Institution in The United States: Developments in International Finance", Library of Congress Cataloging in Publication Data, USA, 1990.

- 36.DENISIA, Vintila, “Foreign Direct Investment Theories: An Overview of the Main FDI Theories”, European Journal of Interdisciplinary Studies, Issue 3,2010.
- 37.Diane Gabrielle Tremblay,«Concertation et performance économique : vers de nouveaux modèles ? » Presse de l’université du Québec, 1993.
- 38.DOBRICA, Floarea Iosub, et al. L'hypothèse de l'efficience des marchés: apports à l'étude des investissements directs à l'étranger. Analele Stiintifice ale Universitatii" Alexandru Ioan Cuza" din Iasi-Stiinte Economice, vol. 52, p. 95-100,2006.
- 39.Dollar, D., Hallward-Driemeier, M., & Mengistae, T. , Investment climate and firm performance in developing economies. Economic Development and Cultural Change, 54(1), 1-31. .2005
- 40.Dr. Jean-Paul Rodrigue: The Gravity Model: Dept. of Economics & Geography, Hofstra University:2007.
- 41.DREYHAUPT, Stephan J, “Locational Tournaments in The Context of The European Union Competitive Environments: A New Institutional Economics: Approach to Foreign Direct Investment Policy Competition Between Governments in Europe”, Germany: European Business School Qestrich-Winkel,2001.
- 42.DUNNING, John H. The eclectic (OLI) paradigm of international production: past, present and future. International journal of the economics of business, vol. 8, no 2, p. 173-190,2001.
- 43.Dunning, John H., and Sarianna M. Lundan., “Multinational Enterprises and The Global Economy”, Second Edition, Cheltenham, UK: Edward Elgar.2008.
- 44.DURAN, Juan J. et UBEDA, Fernando. The investment development path of newly developed countries. International Journal of the Economics of Business, vol. 12, no 1, p. 123-137.2005.
- 45.FAN, Emma Xiaoqin, “Technological Spillovers from Foreign Direct Investment-A Survey”, Asian Development Bank ERD Working Paper No. 33,2002.
- 46.FAROOQUE, Omar, YARRAM, Subba Reddy, et KHANDAKER, Sarod. International evidence on governance and foreign direct investment interactions. In : Singapore Economic Review Conference Papers (Paper ID: 306). Singapore Economic Review Conference (SERC), 2009.

- 47.FORSGREN, Mats “Theories of The Multinational Firm: A Multidimensional Creature in The GlobalEconomy”, Cheltenham: Edward Elgar Publishing , 2008.
- 48.FRANCOIS, Abel, PANEL, Sophie, et WEILL, Laurent. Educated dictators attract more foreign direct investment. *Journal of Comparative Economics*, vol. 48, no 1, p. 37-55.2020.
- 49.Frédérique Festoc & Nolwenn Roudaut, *Intégration est-ouest dans l'UE : un processus achevé?* , Document de recherche appliqué, Centre de commerce international, Novembre 2005.
- 50.GEBREZGABHER, S. T . Investment climate indicators for waste reuse enterprises in developing countries: Application of analytical hierarchy process and goal programming model. *Resources, Conservation and Recycling* , 144, 223-232.2019.
- 51.George, Emmanuel Oladapo, Felix Aberu, and Soliu Bidemi Adegboyega. "Institutional quality, Investors objectives and FDI inflow in African regions." *Acta Universitatis Danubius. (Economica 17.3* ,2021.
- 52.Globerman, Steven and Shapiro Daniel. Global foreign direct investment flows: the role of governance infrastructure. *World Development*, Vol. 30, Issue 11 , pp.1899-1919.2002.
- 53.Hassan Al-Atrash and Tarik Youssef , *Intra-Arab Trade : is it too little* , IMF Working Paper , 2000.
- 54.Hassler, U& W, Jürgen, “Autoregressive distributed lag models and cointegration”, *Discussion Papers 2005/22*, Free University Berlin, School of Business & Economics, 2005.
- 55.HATEM, Fabrice. *Attractivité du Territoire: Théorie et Pratique, aller-retour*. Ecole de management de Normandie, *Revue de l’OFCE*, n° 94, 2005, pp.269-283,2005.
- 56.HERRERA-ECHEVERRI, Hernán, HAAR, Jerry, et ESTÉVEZ-BRETÓN, Juan Benavides. Foreign direct investment, institutional quality, economic freedom and entrepreneurship in emerging markets. *Journal of Business Research*, vol. 67, no 9, p. 1921-1932.2014.
- 57.HOSSAIN, Md Shakib et RAHMAN, Md Ziaur. Does governance facilitate foreign direct investment in developing countries?. *International Journal of Economics and Financial Issues*, vol. 7, no 1. 164-177.2017.

- 58.IETTO-GILLIES, Grazia, ,“Transnational Corporations and International Production: Concepts Theorie and Effects”, UK: Edward Elgar 2005.
- 59.JAUMOTTE, Florence. “Foreign Direct Investment and Regional Trade Agreements: The Market Size Effect Revised”, International Monetary Fund Working Paper 04/206,2004.
- 60.JIANG, Weiling et MARTEK, Igor. Political risk analysis of foreign direct investment into the energy sector of developing countries. Journal of Cleaner Production, vol. 302.2021.
- 61.Jones, Jonathan, and Colin Wren,“Foreign Direct Investment and The Regional Economy”, Aldershot Hampshire,England: Ashgate,2006, P.34.
- 62.Jörn Kleinert , Farid Toubal, "Gravity for FDI" , (This paper is based on a presentation at the “7th Göttingen Workshop on International Economic Relations” at the Georg-August-University of Göttingen in collaboration with the Center of Globalization and uropeanization of the Economy (CeGE), April 07-09, 2005).
- 63.Kadagam Y, “Consistent Estimation of Regional Blocs: Trade Effects” Review of International Economics, 2008.
- 64.Kalotay, Kalman and Gabor Hunya. Privatization and FDI in Central and Eastern Europe. Transnational Corporations, Vol. 9, Issue 1 , pp. 39-66.2000.
- 65.KARAGOZ, KADIR et SARAY, M. TRADE POTENTIAL OF TURKEY WITH ASIA-PACIFIC COUNTRIES: EVIDENCE FROM PANEL GRAVITY MODEL. International Economic Studies Vol. 36, No. 1 (New Issue), Spring & Summer pp. 19-26.2010.
- 66.KENISARIN, Murat M. et ANDREWS-SPEED, Philip. Foreign direct investment in countries of the former Soviet Union: Relationship to governance, economic freedom and corruption perception. Communist and Post-Communist Studies, vol. 41, no 3, p. 301-316.2008.
- 67.KIM, Haksoon. Political stability and foreign direct investment. International Journal of Economics and Finance, vol. 2, no 3, p. 59-71.2010.
- 68.KRUGMAN P, «Increasing Return and Economic Geography, Journal of Political Economy Vol. 99, N° 3. 1991.
- 69.Kusumawati, Pande. Foreign Direct Investment, Inclusive Growth, and Institutions in Indonesia. University of Groningen, 2018.

- 70.LACROIX, Jean, MÉON, Pierre-Guillaume, et SEKKAT, Khalid. Democratic transitions can attract foreign direct investment: Effect, trajectories, and the role of political risk. *Journal of Comparative Economics*, vol. 49, no 2, 2021.
- 71.Lee, Han-Sol, and Pengfei Liu. "The determinants of South Korean outward FDI in Russia: a partial least square (PLS) analysis." *SHS Web of Conferences*. Vol. 80. EDP Sciences, 2020.
- 72.LIU, Haiyun, ISLAM, Mollah Aminul, KHAN, Muhammad Asif, et al. Does financial deepening attract foreign direct investment? Fresh evidence from panel threshold analysis. *Research in International Business and Finance*, vol. 53. 2020.
- 73.Madala, G.S, « Limited dependent variable models using panel data », *The journal of Human Resource* Vol.22, No.3, Summer, 1987.
- 74.Makoni, Patricia Lindelwa. "An extensive exploration of theories of foreign direct investment." *RISK GOVERNANCE & CONTROL: Financial markets and institutions* 5.2 ,77-83.2015.
- 75.Malhotra, Bhavya. Foreign Direct Investment: Impact on Indian Economy. *Global Journal of Business Management and Information Technology*, Vol. 4, Issue 1 , pp. 17-23.2014.
- 76.Maliwa, Eugene and Nyambe Jacob M. Investigating the Impact of FDI on Economic Growth in Zambia: 1980-2012. *European Journal of Business, Economics and Accountancy*, Vol. 3, No. 3, pp. 41-50.2015.
- 77.MALLAMPALLY, Padma et SAUVANT, Karl P. Guest Article: Foreign Direct Investment in Developing Countries. *Finance & Development*, vol. 36, no 001.1999.
- 78.MARKUSEN, James R. The boundaries of multinational enterprises and the theory of international trade. *Journal of Economic perspectives*, , vol. 9, no 2, p. 169-189.1995.
- 79.Marton balint .modèle de gravité appliqué à L'Australie. Rapport de Senté à la faculté Des étude supérieure en vue des l'obtention du grade métrisées sciences1 économiques , université de montréal , canada , avril 2011.
- 80.Marton Balint, Modèle de gravité appliqué à l'Australie, Rapport de recherche présenté à la faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade de maîtrise en sciences économiques, Université de Montréal, Canada, Avril 2004.
- 81.MENDOZA, Enrique G. Real business cycles in a small open economy. *The American Economic Review*, 1991.

82. Miaojie Yu, "Trade, Democracy, and the Gravity Equation", (China : China Center for Economic Research (CCER), Peking University, March 2007.
83. MISHRA, Anil et DALY, Kevin. Effect of quality of institutions on outward foreign direct investment. *The Journal of International Trade & Economic Development*, vol. 16, no 2, p. 231-244. 2007.
84. MOHAMMED, Kamel Si, BENHABIB, Abderrezzak, LAZRAG, Mohammed, et al. The effect of foreign direct investment on Algerian economy. *International Journal of Economy, Commerce and Management*, United Kingdom, vol. 3, 2015.
85. Moosa, Imad. *Foreign direct investment: theory, evidence and practice*. Springer, 2002.
86. Moreira, Antonio Carrizo, "The evolution of internationalisation: Towards a new theory? ", *Global Economics and Management Review*, 14(1), 2009.
87. MOURIAUX, François, et al. Le concept d'attractivité en Union monétaire. *Bulletin de la Banque de France*, vol. 123, 2004.
88. MUSONERA, Etienne. Country risk factors: An empirical study of FDI determinants in SSA. *Journal of International Management Studies*, 2008.
89. Narayan, P. K. The saving and investment nexus for China: evidence from cointegration tests. *Applied Economics*, 37(17), 2005.
90. Narula, R. "Trade and Investment in a Globalising World", Netherlands: Elsevier, 2001.
91. NGUYEN, H. T. *Attracting and benefiting from foreign direct investment under absorptive capacity constraints: a case for Vietnam*. 2011.
92. Nizam, I. & Hassan, z. The impact of good governance of foreign direct investment inflows: a study on the south Asia region. *International Journal of Accounting & Business Management*, Vol. 6 (No.1), (2018).
93. NJANGANG, Henri et NAWO, Larissa. Relevance of governance quality on the effect of foreign direct investment on economic growth: new evidence from African countries. 2018.
94. Ojo, Olusegun, "General Review of Literature on Theories of Foreign Direct Investment." Available at SSRN 2640497, 2015.
95. OXELHEIM, Lars, RANDØY, Trond, et STONEHILL, Arthur. On the treatment of finance-specific factors within the OLI paradigm. *International Business Review*, vol. 10, no 4, 2001.
96. PEARSON, Dennis, NYONNA, Dong, et KIM, Kil-Joong. The relationship between economic freedom, state growth and foreign direct

- investment in US states. *International Journal of Economics and Finance*, 2012, vol. 4, no 10,2012.
97. Pesaran & et.al, ,” Bounds testing approaches to the analysis of level relationships”, *Journal of Applied Econometrics*, Vol 16(3).2001.
98. POPOVICI, Oana Cristina et CĂLIN, Adrian Cantemir. FDI theories. A location-based approach. *Romanian Economic Journal*, vol. 17, no 53 , 2014.
99. PREHN, Sören, BRÜMMER, Bernhard, et GLAUBEN, Thomas. Gravity model estimation: fixed effects vs. random intercept Poisson pseudo-maximum likelihood. *Applied Economics Letters*, 2016, vol. 23, no 11, p. 761-764,2016.
100. RAMA, Ruth (ed.). *Multinational agribusinesses*. CRC Press, 2004.
101. Ramamurti, R. and Hashai N, “The Future of Foreign Direct Investment and The Multinational Enterprise: Research in Global Strategic Management”, Volume15, UK: Emerald Group Publishing Limited, 2011.
102. REGGAD, S. Foreign Direct Investment: The Growth Engine to Algeria. *Korea Review of International Studies*, vol. 11, no 1, 2008.
103. ŘEZÁČ, Michal. Determinants of foreign direct investment inflows to China: A Gravity Model Approach. 2014.
104. Rugman A.M. “The Theory of Multinational Enterprises: The Selected Scientific Papers of Alan M.Rugman” Volume1, UK, USA: Edward Elgar,1996
105. RUGMAN, Alan M, “The Oxford Hand Book of International Business”, Second Edition, Oxford: Oxford University Press, 2008.
106. SAHITI, Arben, AHMETI, Skender, et ISMAJLI, Hysen. A Review of Empirical Studies on the FDI Determinants. *Baltic Journal of Real Estate Economics and Construction Management*, vol. 6, no 1, 2018.
107. SAIDI, Yosra, OCHI, Anis, et GHADRI, Houria. Governance and FDI attractiveness: Some evidence from developing and developed countries. *Global Journal of Management and Business Research*, 2013.
108. SAMIMI, Ahmad Jafari et ARIANI, Faezeh. Governance and FDI in MENA region. *Australian Journal of Basic and Applied Sciences*, vol. 4, no 10,2010.
109. Saskia K.S. Wilhelms, Morgan Stanley Dean Witter, Foreign Direct Investment and its Determinants in Emerging Economies, African

- Economic Policy Paper Discussion Paper Number 9 July 1998, Funded by United States Agency for International Development Bureau for Africa Office of Sustainable Development Washington, D.C. 1998.
110. SATTAROV, Khayroollo. Determinantsof Foreign Direct Investment in Transition Economies: a case study ofKazakhstan and Uzbekistan. 2012.
 111. Schweickart, Nikolaus, and Lutz Kaufmann,“Lateinameika-Management: konzepte, Prozesse, Erfahrungurgen”,Wiesbaden: Gabler Verlag, Springer , 2004.
 112. Segal-Horn, S. and Faulkner, D. Understanding Global Strategy”, UK: Cengage Learning EMEA.2010.
 113. Segre, Giovanna, “European Economic and Monetary Union and Foreign Direct Investment: A Survey of The Theoretical and Impirical Literature”, The Center For Economic Studies, katholieke Universite Leuven,2000.
 114. SEGRE, Giovanna, et al. European economic and monetary union and foreign direct investment: A survey of the theoretical and empirical literature. Centrum voor Economische Studien, 2000.
 115. SHAHID Rubab ,RATHORE Kashif, ALI Kashif, et al. Factors affecting service sector’s contribution to GDP in Pakistan. Pakistan Vision,, vol. 20, no 2.2019.
 116. SHARIFI-RENANI, Hosein et MIRFATAH, Maryam. The impact of exchange rate volatility on foreign direct investment in Iran. Procedia Economics and Finance, vol. 1, p. 365-373.2012.
 117. Sharma, Renu, and Mandeep Kaur, “Causal links between Foreign Direct Investment and Trade: A Comparative Study of India and China”. Eurasian Journal of Business and Economics, 6(11),p.75-91.2013.
 118. Svetličič, Marjan, and Rojec, Matija,“Facilitating Transition By Internationalization: Outward Direct Investment”, Aldershot: Ashgate, 2003.
 119. Thanyakhan, Sutana. The determinants of FDI and FPI in Thailand: A gravity model analysis. Diss. Lincoln University, 2008.
 120. Turner, J.A. and Young-Chan, K., “Globalisation and Korean Foreign Investment” , Aldershot: Ashgate Press,2, 2006.
 121. Verbeke, Alain, and Alan Rugman,“Analysis of Multinational Strategic Management: The Selected Scientific Papers of Alan M. Rugman and Alain Verbeke”, Cheltenham, UK & Brookfield, US: Edward Elgar,2005.

122. VÖLLERS, Philip, YAVAN, Nuri, et FRANZ, Martin. The reaction of foreign firms to institutional changes: The case of German direct investment in Turkey. Applied Geography, vol. 134.2021.
123. WALSH, Mr James P. et YU, Jiangyan. Determinants of foreign direct investment: A sectoral and institutional approach. International Monetary Fund, WP/10/187 ,2010.
124. Wansbeek, T., “GMM Estimation in Panel Data Models with Measurement Error”, Journal of Econometrics 104,2001.
125. WEI, Yingqi et LIU, Xiaming,“FDI in China: Determinants and Impact”, UK: Edward Elgar Publishing , 2001.
126. WERNICK, David A., HAAR, Jerry, et SHARMA, Latika. The impact of governing institutions on foreign direct investment flows: Evidence from African nations. International Journal of Business Administration, vol. 5, no 2, p. 1.2014.
127. Wilhelms, Saskia KS, and Morgan Stanley Dean Witter. Foreign direct investment and its determinants in emerging economies. Washington DC: United States Agency for International Development, Bureau for Africa, Office of Sustainable Development, 1998.
128. YI, Jingtao, CHEN, Yan, WANG, Chengqi, et al. Spillover effects of foreign direct investment: how do region-specific institutions matter?. Management International Review, vol. 55, no 4,2015.

ثالثا: الاطروحات

1. Abdellatif NOUREDDINE ‘La Localisation de L’Attractivité Territoriale des Investissement Direct Etrangers: Essai de Modélisation Econométrique, Thèse de Doctorat, Université IBN ZOHR-Agadir Maroc, 2010. (http://toubkal.imist.ma/bitstream/handle/123456789/7951/THESE_NOUR EDDINE.pdf?sequence=1).
2. ABUMANGOSHA, Salah M. Determinants of foreign direct investment in MENA region. Thèse de doctorat. Bournemouth University, bournemouth university, 2014.
3. ALSHEHRI, Fuaad Abdullah D. Is Saudi Arabia’s Business Environment Conducive to Attracting Foreign Direct Investment in Non-Oil Sectors? Challenges and Implications. . Thèse de doctorat. Victoria University. 2019.

4. BOUABDI, Oumama. Libéralisation financière et investissement direct à l'étranger: un mode de financement qui s' impose pour le développement économique des PED: cas du Maroc. Thèse de doctorat. Toulon 2014.
5. BOUALAM, Fatima. L'investissement direct à l'étranger, le cas de l'Algérie, Thèse de doctorat, Montpellier 1,2010.
6. FAROUK, Mr TCHAM, les investissements directs étranger dans le secteur des hydrocarbure et son rôle dans le développement économique cas de l'Algérie , Thèse de doctorat. Université d'Oran, 2016.
7. Mostapha Maghriti, «Determinants des investissements extérieurs au maroc : these empirique sur le secteur industriel », thèse de doctorat, Faculté des sciences économique et juridiques, Rabat-Agdal,2007.
8. SANGIAM, Permporn. Japan's foreign direct investment in Thailand: trends, patterns and determinants, 1970-2003. Thèse de doctorat. Victoria University. 2006.
9. Sarwan Kumar, IMPACT OF FDI ON ECONOMIC GROWTH OF INDIA, DOCTOR OF PHILOSOPHY IN COMMERCE, DEPARTMENT OF COMMERCE, SUMMER HILL, SHIMLA – 171 005 ,2016.
- 10.SUOD, Rehab Mohamed Ben. A Study of Motives and Determinants of Foreign Direct Investment in the Key Sectors of Libyan Economy. Thèse de doctorat. University of Gloucestershire.2014.
- 11.WAKYEREZA, Ronald. The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth, Employment and Poverty Reduction in Uganda. Thèse de doctorat. Victoria University, Melbourne Australia. 2017
- 12.ZANG, Wenyu. Foreign direct investment: causes and consequences. The determinants of inward and outward FDI and their relationship with economic growth. . Thèse de doctorat. University of Bradford. 2013.

رابعاً: الملتقيات

1. BELLO, Joshua A. Fiscal policy and the growth of foreign direct investment in Sub-Saharan Africa (selected countries: Ghana, Kenya, Nigeria, and South Africa). Auburn University, 2005.
2. Berthelier, Pierre, Alain Desdoigts, and Jacques Ould Aoudia. Profils institutionnels: présentation et analyse d'une base de données originale sur les caractéristiques institutionnelles de pays en développement, en transition et développés. Min. de l'Economie, des Finances et de l'Industrie, Direction de la Prévision, 2003.

3. BOUKLIA, Rafik et ZATLA, Nagat. The FDI Determinants and its Effect on the Economic Growth in South and East Mediterranean. In : Round Table Conference, Marcella, France. 2001.

خامسا: التقارير

1. Annie ZavenTortian, “International Investment Agreements and their Impact on Foreign Direct Investment: Evidence From Four Emerging Central European Countries”, UFR de Sciences Economics, University Sorbonne,France, 2007.
2. BUSSE, Matthias, HEFEKER, Carsten, et NELGEN, Signe. Foreign direct investment and exchange rate regimes. Available at SSRN 1593002, 2010.
3. group, w. b. (2019_2020). doing business 2020. Library of Congress Control Number:2019951789.
4. OECD , “Foreign Direct Investment for Development: Maximising Benifits, Minimising Costs”, Paris:OECD.2002.
5. OECD, “Benchmark Definition of Foreign Direct Investment”, the Fourth Edition, Paris: The Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD),1998.
6. OECD, “Benchmark Definition of Foreign Direct Investment”, Third Edition, Paris: The Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD),1996.
7. OECD,(2006), “MENA-OECD Investment Programme: Investment Climate and Regulation of International Investment in MENA Countries”, OECD Publishing,France.
8. Rapport sur l’Investissement dans le Monde, CNUCED, 2001.
9. ROADMAP, DECENTRALIZATION. AFRICAN DEVELOPMENT BANK GROUP. 2011.
- 10.UNCTAD, The role of International Investment Agreements in Attracting Foreign Direct Investment to Developing Countries: Series on International Investment Policies for Development, UNCTAD, Geneva.2009.
- 11.UNIT, Economist Intelligence, et al. World investment prospects to 2011: Foreign direct investment and the challenge of political risk. 2007.
- 12.Wassily Leontief: Wikimedia foundation, Inc:USA:2008.

1. JAMES CHEN, GORDON SCOTT, Exchange Rate Definition, investopedia, Forex Trading Strategy & Education, Updated Jan 31, 2020, <https://www.investopedia.com/terms/e/exchangerate.asp>.
2. https://unctad.org/system/files/official-document/wir2020_overview_ar.pdf
3. <https://www.amf.org.ae/sites/default/files/Determinants%20of%20foreign%20direct%20investment1.pdf>
4. https://www.researchgate.net/publication/342529872_MAIN_THEORIES_OF_FOREIGN_DIRECT_INVESTMENT.
5. <http://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports>.
6. <https://www.heritage.org/index/ranking>.
7. INDEX FREEDOM OF ECONOMIC 2019, <https://www.heritage.org/index/about>.
8. Worldwide Governance Indicators, <http://info.worldbank.org/governance/wgi/>.
9. http://profmohamedantar.blogspot.com/2010/06/blog-post_1864.html



المجاول

و

الأشكال

قائمة الجداول والأشكال

| فهرس الجداول | | |
|--------------|---|------------|
| رقم الصفحة | العنوان | رقم الجدول |
| 34 | المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية | 1-1 |
| 35 | المؤشرات الفرعية للمخاطر القطرية | 2-1 |
| 54 | الاختيار ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر، التصدير، منح الشهادة من طرف الشركة المتعددة الجنسيات | 3-1 |
| 57 | العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للإستثمارات الأجنبية | 4-1 |
| 89 | مؤشر التنافسية العالمي للجزائر 2018-2019 | 1-2 |
| 89 | العوامل الفرعية لحساب مؤشر التنافسية في الجزائر 2018-2019 | 2-2 |
| 90 | مؤشر الحرية الاقتصادية | 3-2 |
| 90 | العوامل المكونة لمؤشر الحرية الاقتصادية | 4-2 |
| 92 | مؤشر سهولة الاعمال 2020 | 5-2 |
| 92 | مؤشر بدء النشاط في الجزائر والمغرب لسنة 2019-2020 | 6-2 |
| 93 | مؤشر استخراج تراخيص البناء في الجزائر والمغرب لسنة 2019-2020 | 7-2 |
| 93 | مؤشر الحصول على الكهرباء وتسجيل الملكية، الحصول على الائتمان وحماية المستثمر في الجزائر والمغرب لسنة 2020 | 8-2 |
| 94 | مؤشر بدء النشاط في الجزائر والمغرب لسنة 2019-2020 | 9-2 |
| 94 | مؤشر انفاذ العقود و تسوية حالات الاعسار في الجزائر والمغرب لسنة 2019-2020 | 10-2 |
| 95 | مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار الجزائر والمغرب لسنة 2019-2020 | 11-2 |
| 96 | تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر | 12-2 |
| 116 | تقسيم المشاريع الاستثمارية المسرحة أجنبية حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002-2017 | 13-2 |
| 121 | دور وكالة ANDI في تحسين جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر. | 14-2 |
| 175 | اختبارات جذر الوحدة في بيانات البائل | 1-3 |
| 193 | الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة | 2-3 |
| 194 | الارتباط بين المتغيرات | 3-3 |
| 195 | اختبار جذر الوحدة ل ADF | 4-3 |
| 196 | اختبار الوحدة LLC | 5-3 |
| 196 | اختبار الوحدة IPS | 6-3 |
| 197 | نتائج اختبار نموذج الجاذبية باستخدام البيانات المقطعية PANEL DATA | 7-3 |
| 198 | نتائج اختبار المفاضلة بين نموذجي التجميعي والثابت | 8-3 |
| 198 | اختبار WALD | 9-3 |
| 199 | الاختيار بين النموذج الثابت والعشوائي | 10-3 |
| 199 | اختبار Breusch-Pagan LM للتباين | 11-3 |
| 195 | اختبار التكامل المشترك PEDRONI | 12-3 |

قائمة الجداول والأشكال

| | | |
|---------------------|--|------|
| 201 | اختبار التكامل المشترك KAO | 13-3 |
| 202 | نتائج اختبار نموذج الجاذبية باستخدام البيانات المقطعية PANEL ARDL | 14-3 |
| فهرس الاشكال | | |
| 50 | دورة حياة المنتج الدولي | 1-1 |
| 71 | هرم التكيّف المؤسّساتي مع الاستثمار الأجنبي المباشر | 2-1 |
| 74 | بنك رأس المال الجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر | 3-1 |
| 82 | تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية بالمليون دولار أمريكي | 1-2 |
| 83 | تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 2015-2019 والتوقعات المحتملة في 2020-2021. | 2-2 |
| 84 | كيفية تأثير كوفيد 19 على FDI | 3-2 |
| 85 | عدد المشاريع المعلن عنها في الربع الأول من عام 2020 | 4-2 |
| 86 | عدد المشاريع المعلن عنها في الربع الأول من عام | 5-2 |
| 97 | تطور المؤشرات الست للحوكمة | 6-2 |
| 111 | تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال الفترة 2000-2018 | 7-2 |
| 113 | أهم الدول المستثمرة في الجزائر | 8-2 |
| 115 | التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية خلال الفترة | 9-2 |
| 122 | نظام النافذة الواحدة Single Window | 10-2 |
| 180 | الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة % (من إجمالي الناتج المحلي) | 1-3 |
| 181 | نمو الناتج المحلي الإجمالي | 2-3 |
| 183 | واقع فعالية مؤشرات الحوكمة بالجزائر | 3-3 |
| 184 | مؤشر الاستقرار السياسي في الجزائر | 4-3 |
| 185 | مؤشر نوعية التنظيم | 5-3 |
| 186 | مؤشر سيادة القانون | 6-3 |
| 187 | مؤشر الصوت والمساءلة | 7-3 |
| 188 | موقع الجزائر في نقاط مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2022 | 4-3 |
| 188 | موقع الجزائر في نقاط المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية لسنة 2022 | 5-3 |
| 201 | معيّار AIC | 6-3 |



المفهرسة

الفهرس

شكر وتقدير

إهداء

المقدمة العامة

الفصل الأول: مقارنة نظرية حول الإستثمار الأجنبي المباشر

- تمهيد..... 2
- المبحث الأول: الاطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر..... 3
- المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر..... 3
- المطلب الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر..... 8
- المطلب الثالث: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر..... 14
- المبحث الثاني : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر..... 23
- المطلب الأول: المحددات الاقتصادية..... 23
- المطلب الثاني: المحددات المؤسسية..... 33
- المبحث الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر..... 37
- المطلب الأول: النظريات التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر..... 37
- المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر..... 47
- خاتمة الفصل..... 76

الفصل الثاني: الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

- تمهيد..... 78
- المبحث الاول : تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم..... 79
- المطلب الأول: تطورات الاستثمار الاجنبي المباشر..... 79
- المطلب الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر..... 87
- المطلب الثالث: الصعوبات و العوائق التي يواجهها الاستثمار الاجنبي في الجزائر..... 97
- المبحث الثاني: تطور قانون الاستثمار في الجزائر والتوزيع القطاعي للاستثمارات الاجنبية
المباشرة..... 101
- المطلب الاول : تطور قانون الاستثمار في الجزائر..... 101
- المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي والقطاعي للإستثمارات الاجنبية والهيئات المكلفة بترقية
الاستثمار..... 113
- المبحث الثالث: الدراسات السابقة..... 123

الفهرس

| | |
|--|--|
| 123..... | المطلب الاول: الدراسات الاجنبية. |
| 140..... | المطلب الثاني: الدراسات الخاصة بالجزائر. |
| 149..... | خاتمة الفصل. |
| الفصل الثالث: دراسة قياسية لجاذبية الجزائر للاستثمارات الاجنبية المباشرة 1996-2020 | |
| 151..... | تمهيد: |
| 152..... | المبحث الاول: الاطار النظري للنماذج القياسية المستعملة. |
| 152..... | المطلب الاول : ماهية نموذج الجاذبية. |
| 165..... | المطلب الثاني : مفهوم معطيات بانل. |
| 179..... | المبحث الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. |
| 180..... | المطلب الأول: دراسة وصفية وتحليلية لمتغيرات الدراسة. |
| 190..... | المطلب الثاني: تقدير النماذج ومناقشة النتائج وتحليلها. |
| 208..... | الخاتمة الفصل. |
| 210..... | الخاتمة العامة. |
| 216..... | المراجع. |
| 246..... | قائمة الجداول والأشكال. |
| 249..... | الفهرس. |

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى موضوع إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة مع دراسة تحليلية و قياسية لحالة الجزائر، بحيث تم تسليط الضوء على أهم العوامل التي تؤثر على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر من خلال دراسة قياسية لأثر كل من المتغيرات المؤسساتية (مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر الحوكمة) والمتغيرات الاقتصادية (نمو الناتج المحلي الإجمالي ، نمو السكان ، البنية التحتية) و أخيرا متغير وهمي تمثل في التاريخ المشترك، وهذا في الفترة الممتدة ما بين 1996-2020 باستخدام نموذج الجاذبية و تم التقدير باستعمال نموذج PANAL ARDL فكانت النتائج كلها تشير إلى عدم قدرة الجزائر على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الظروف الحالية التي تمر بها ، مقارنة ما تمتلكه من مؤهلات.

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار الاجنبي المباشر، المتغيرات المؤسساتية، المتغيرات الاقتصادية، معطيات بانل، نموذج Panel ARDL.
Abstract :

This study aims at the subject of attracting foreign direct investment with an analytical and standard study of the case of Algeria, highlighting the most important factors affecting the attraction of foreign direct investment to Algeria through a standard study of the impact of each of the institutional variables (economic freedom index, governance index) and Economic variables (GDP growth, population growth, infrastructure) and finally a dummy variable represented in the common history, and this is in the period between 1996-2020 using the gravity model and it was estimated using the PANAL ARDL model, so the results all indicate the inability of Algeria On attracting foreign direct investment in the current circumstances it is going through, compared to the qualifications it possesses.

Key words :Foreign direct investment, institutional variables, economic variables, Panel data, Panel ARDL model.

Résumé

Cette étude vise le sujet de l'attraction des investissements directs étrangers avec une étude analytique et standard du cas de l'Algérie, mettant en évidence les facteurs les plus importants affectant l'attraction des investissements directs étrangers en Algérie à travers une étude standard de l'impact de chacune des variables institutionnelles (indice de liberté économique, indice de gouvernance) et des variables économiques (croissance du PIB, croissance démographique, infrastructure) et enfin une variable fictive représentée dans l'histoire commune, et ceci dans la période entre 1996-2020 en utilisant le modèle de gravité et elle a été estimée en utilisant le modèle PANAL ARDL, donc les résultats indiquent tous l'incapacité de l'Algérie à attirer les investissements directs étrangers dans les circonstances actuelles qu'elle traverse, par rapport aux qualifications qu'elle possède.

Mots clé:Investissement direct étranger, variables institutionnelles, variables économiques, données de panel DATA , modèle PANEL ARDL.